الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر- باتنة01-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

واقع الشراكة الأورو-جزائرية وبدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: العولمة والتكتلات الإقليمية

إعداد الطالب:

أحمـد عـزي

تحت إشراف:

أ.د وافية تجـاني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د الطاهر هارون	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د وافية تجاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مقررا
د سامية مقعاش	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا
د عادل بلجبل	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا
أ.د رفيق نزاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا
أ.د اسماعين جوامع	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا

السنة الجامعية 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر- باتنة01-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

واقع الشراكة الأورو-جزائرية وبدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: العولمة والتكتلات الإقليمية

إعداد الطالب:

أحمـد عـزي

تحت إشراف:

أ.د وافية تجـاني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د الطاهر هارون	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د وافية تجاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مقررا
د سامية مقعاش	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا
د عادل بلجبل	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا
أ.د رفيق نزاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا
أ.د اسماعين جوامع	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى الزوجة الغالية ورفيقة الدرب التي لطالما دعمتني خلال فترة دراستي، وإلى ولداي **سراج الديـن ودارين**

إلى كل أفراد العائلة كل واحد باسمه الذين كانوا دائما سندا لـي في الحياة

إلى كل معلمي وأساتذتي من التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي لهم فائق الاحترام والتقدير.

إلى كل الأصدقاء والأحبة واخص بالذكر أصدقائي وأخوتي **عبد الوهاب بلعايبة، قواسمية فؤاد وبلواضح محمد الأميـن** الذين دعموني من قريب أو من بعيد.

إلى كل من ينير شمعة العلم

اهدي هذا العمل

كلمة شكر وعرفان

اشكر الله العلي القدير الذي تتم بنعمته الصالحات، وأحمـده حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على توفيقه لـــي في إتمام هذا العمل.

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة الدكتــورة **وافية تجانــي** على حسن إشرافها على هذا العمل بتوجيهاتها المتواصلة ونصائحها القيمة، وعلى صبرها علي طوال هذه الفترة فجـــزاها الله كل الخير.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعــدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمـــل، وأسأل الله أن يجــزي الجميــع خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن اشكر أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم تقييم ومناقشـــة هذه الأطروحة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
فهرس المحتويات	ا
فهرس الجداول	ا
فهرس الأشكال	ا
مقدمــة عامــة	**أ-ذ**
الفصل الأول: الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد	**69-01**
المبحث الأول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد	**03**
المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد	**03**
المطلب الثاني: نشأة النظام الاقتصاد العالمي الجديد ومراحل تطوره	**05**
أولا : نشأة النظام الاقتصاد العالمي الجديد	**04**
ثانيا : مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد	**07**
المطلب الثالث: سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد	**13**
المطلب الرابع: التحولات في هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد	**19**
أولا: النظام النقدي الدولي	**19**
ثانيا: النظام المالي الدولي	**22**
ثالثا: النظام التجاري الدولي	**23**
المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي المفاهيم والمرتكزات	**24**
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	**25**
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي	**28**
المطلب الثالث: دوافع، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي.	**33**
أولا: دوافع التكامل الاقتصادي	**33**
ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي	**37**
ثالثا: معوقات التكامل الاقتصادي	**39**
المطلب الرابع : الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي	**41**
أولا : الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي	**42**
ثانيا :الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي	**43**
ثالثا :أثر التكامل الاقتصادي على اقتصاديات الدول غير الأعضاء	**45**

المبحث الثالث: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي" الإقليمية الجديدة"	**45**
المطلب الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة	**46**
المطلب الثاني: خصائص الإقليمية الجديدة وأسباب ظهورها	**47**
أولا: خصائص الإقليمية الجديدة	**48**
ثانيا: أسباب ظهور الإقليمية الجديدة	**50**
المطلب الثالث: أهم الفروقات بين الإقليمية الجديدة والتقليدية	**51**
المبحث الرابع : النظام التجاري العالمي بين الإقليمية وتعددية الأطراف	**54**
المطلب الأول: عموميات حول المنظمة العالمية للتجارة	**54**
أولا : تعريف المنظمة العالمية للتجارة ونشأتها	**54**
ثانيا: وظائف المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها	**55**
ثالثا : المبادئ الأساسية لمنظمة العالمية للتجارة	**56**
المطلب الثاني: إنشاء التكتلات الإقليمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة	**58**
أولا: المادة الرابعة والعشرون من الجات	**60**
ثانيا: شرط التمكين	**61**
ثالثا: المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	**62**
المطلب الثالث : العلاقة بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف	**62**
خلاصة الفصل الأول	**68**
الفصل الثاني : دراسة تحليلية للشراكة الأورو– جزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري	**131-70**
المبحث الأول: اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية	**72**
المطلب الأول: مدخل لمفهوم الشراكة	**72**
المطلب الثاني: المسار التاريخي لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية	**73**
أولا: السياسة المتوسطية الشاملة	**74**
ثانيا: السياسة المتوسطية الجديدة	**77**
المطلب الثالث : مؤتمر برشلونة وميلاد اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية	**77**
أولا: إعلان برشلونة ومحاوره الأساسية	**78**
ثانيا: أهداف الشراكة الأورو-متوسطية	**83**
المبحث الثاني: الجزائر واتفاقية الشراكة الأوروبية	**82**
المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية قبل توقيع اتفاقية الشراكة	**83**
المطلب الثاني: مسار مفاوضات الشراكة الأورو-جزائرية	**89**
المطلب الثالث : مضمون اتفاقية للشراكة الأورو-جزائرية	**91**

المبحث الثالث: تقييم الجانب الاقتصادي للشراكة الأورو-جزائرية	**99**
المطلب الأول :تقييم التعاون المالي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية	**99**
أولا : برنامج التمويل المالي ميدا	**100**
ثانيا : التعاون في إطار البنك الأوروبي للاستثمار للفترة (1995-2005)	**103**
ثالثا: الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة برنامج فيميب FEMIP	**104**
رابعا: برنامج ميدا وفي إطار سياسة الجوار والشراكة الأوروبية (2007-2013)	**106**
المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة على النمو الاقتصادي	**108**
أولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي	**109**
ثانيا : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**110**
ثالثا : تطور المستوى العام للأسعار الاستهلاك	**112**
المطلب الثالث : انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية	**114**
أولا: انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على تطور الصادرات الجزائرية	**114**
ثانيا: انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الواردات الجزائرية	**117**
ثالثا: انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على وضعية الميزان التجاري	**119**
رابعا : مؤشر درجة الانفتاح التجاري	**121**
المطلب الرابع: انعكاسات الشراكة على الميزانية العامة للدولة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة	**123**
أولا : انعكاسات الشراكة على الميزانية العامة للدولة	**123**
ثانيا : الانعكاسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	**127**
خلاصة الفصل الثاني	**131**
الفصل الثالث: البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي	**219-132**
المبحث الأول: مشروع اتحاد المغرب العربي	**134**
المطلب الأول: مراحل نشأة اتحاد المغرب العربي	**134**
أولا: مرحلة مؤتمر طنجة	**135**
ثانيا: مرحلة مابعد مؤتمر طنجة	**136**
ثالثا: معاهدة اتحاد المغرب العربي	**137**
رابعا: مرحلة ما بعد معاهدة اتحاد المغرب العربي	**140**
المطلب الثاني: معوقات ومشاكل التكامل الاقتصادي المغاربي	**141**
أولا: المعوقات والمشاكل السياسية	**141**

ثانيا : المعوقات والمشاكل الاقتصادية	143
المطلب الثالث: مقومات تفعيل التكامل المغاربـي	145
أولا: التركيبة السكانية	145
ثانيا: الموقع الجغرافي والمساحة	147
ثالثا: الثروات الطبيعية	149
المطلب الرابع: سبل تفعيل اتحاد المغرب العربي واستفادة الجزائر منه كأحد البدائل	150
أولا: سبل تفعيل اتحاد المغرب العربي	151
ثانيا :الفرص المتاحة أمام الجزائر من وراء تفعيل اتحاد المغرب العربي.	154
المبحث الثالث: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	156
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	156
أولا: تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	154
ثانيا: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	159
ثالثا : أهداف اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	160
المطلب الثاني: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومتطلبات نجاحها	161
أولا: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	161
ثانيا: متطلبات وعوامل نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	165
المطلب الثالث : تحديات ومعوقات نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	167
أولا: التحديات والمعوقات الاقتصادية	167
ثانيا : التحديات والمعوقات السياسية والأمنية	172
ثالثا: تحديات ومعوقات أخرى	172
المطلب الرابع: فرص وتحديات تكامل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	173
أولا : فرص ومكاسب الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	173
ثانيا: تحديات تكامل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	175
المبحث الثالث: تكتل مجموعة دول البريكس	176
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تكتل محموعة دول البريكس.	177
أولا: مفهوم ونشأة تكتل مجموعة دول البريكس	177
ثانيا: خصائص تكتل مجموعة دول البريكس	178
ثالثا: الأهداف الإستراتيجية لدول البريكس	181
المطلب الثاني: القوة الاقتصادية لتكتل مجموعة دول البريكس ومحددات الانضمام إليه.	183
أولا: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية	183

ثانيا : محددات الانضمام إلى تكتل مجموعة دول البريكس	190
المطلب الثالث: مشروع انضمام الجزائر إلى مجموعة دول البريكس	191
أولا: إجراءات انضمام الجزائر إلى مجموعة دول البريكس	191
ثانيا: الفرص المتاحة من وراء انضمام الجزائر إلى تكتل مجموعة البريكس	195
المبحث الرابع: مبادرة "الحزام والطريق" الصينية	197
المطلب الأول: الإطار العام لمبادرة "الحزام والطريق"	197
أولا: الخلفية التاريخية لطريق الحرير الصيني	197
ثانيا: مفهوم مبادرة "الحزام والطريق"الصينية	199
ثالثا: النطاق الجغرافي لمبادرة الحزام والطريق الصينية	200
المطلب الثاني: أهمية وأهداف مبادرة الحزام والطريق وأدواتها المالية	202
أولا: أهمية مبادرة الحزام والطريق	202
ثانيا: أهداف مبادرة الحزام والطريق	204
ثالثا: الأدوات المالية لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق	205
المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية	207
أولا: تاريخ العلاقات الجزائرية-الصينية	207
ثانيا: تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية	208
المطلب الرابع: آفاق انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق	211
أولا: مشروع ميناء الحمدانية ضمن مبادرة الحزام والطريق	212
ثانيا: المكاسب المنتظرة من وراء الانضمام لمبادرة الحزام والطريق	213
ثالثا: متطلبات نجاح انضمام الجزائر ضمن مبادرة الحزام والطريق	216
خلاصة الفصل الثالث	218
الخاتمة العامة	229-220
نتائج الدراسة	222
توصيات الدراسة	227
آفاق الدراسة	229
قائمة المراجع	247-231

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الفروقات بين الصيغة التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي	53
02	الاتفاقيات المبرمة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة خلال الفترة (1972-1995)	76
03	رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية الأوروبية	94
04	المنتجات الزراعية المعفاة بصفة نهائية أو تدريجية وفق الاتفاق المبرم	96
05	الالتزامات والمدفوعات للجزائر في إطار برنامج ميدا خلال الفترة (1995-2006)	102
06	المبالغ المالية المخصصة للجزائر مقارنة بالدول المتوسطية في إطار برنامج ميدا خلال الفترة 1995-2005)	103
07	المساعدة الممنوحة للجزائر في إطار بنك الاستثمار الأوروبي خلال الفترة (1995-2005)	103
08	مساهمات بنك الاستثمار الأوروبي المالية خلال الفترة 1995-2002	104
09	التوقيعات منذ إنشاء فيميب خلال الفترة (2002-2014)	106
10	الدعم المالي المقدم للجزائر في إطار سياسة الجوار والشراكة الأوروبية	108
11	تطور الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة(2005-2020)	109
12	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2020)	115
13	تطور ورادات الجزائر خلال الفترة(2005-2020)	117
14	بنية الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2011-2020)	119
15	تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2004-2021)	123
16	مساهمة إيرادات المحروقات في إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2004-2021)	124
17	تطور الإيرادات الضريبية والجمركية للجزائر خلال الفترة (2004-2021)	125
18	نسبة خسائر الإيرادات الجمركية إلى إجمالي الجباية الجمركية خلال الفترة (2005-2016)	127

19	مقارنة مخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2005-2021)	129
20	تطور التجارة البينية بين دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2011-2021)	145
21	نسبة سكان الاتحاد المغرب العربي في الفئات العمرية إلى العدد الجمالي للسكان لسنة 2020	146
22	مساحة وطول الشريط الساحلي لدول اتحاد المغرب العربي	147
23	المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة بدول اتحاد المغرب العربي لسنة 2021	148
24	توزيع الثروات الطبيعية في دول المغرب العربي عام 2022	149
25	تحرير تجارة السلع وفق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	158
26	تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس خلال الفترة (2012-2021)	184
27	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في لتكتل مجموعة دول البريكس والعالم خلال الفترة (2012-2021)	186
28	تطور صادرات وواردات أعضاء تكتل مجموعة دول البريكس خلال الفترة 2012-2021	188
29	المبادلات التجارية للجزائر مع الصين وأهم شركائها خلال الفترة 2012-2021	208

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور عدد الترتيبات الإقليمية خلال الفترة (1948-2020)	59
02	مساهمة قطاع المحروقات مقارنة بقطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج الداخلي الخام(%) خلال الفترة 2005-2020	111
03	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)	113
04	تطور الرقم القياسي السنوي لأسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة (2005-2020)	113
05	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2005- 2020)	114
06	ترتيب أكثر الدول استيرادا من الجزائر خلال عام 2020	116
07	بنية الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2011-2020	116

08	تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)	120
09	تطور معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر(%) خلال الفترة 2005-2020	121
10	تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 2005-2020	122
11	تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة(2004-2021)	126
12	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)	128
13	مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2005-2021)	130
14	توزيع عدد سكان اتحاد المغرب العربي لسنة 2021	146
15	الدول الموقعة والتي أودعت صكوك التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.	157
16	المكاسب المحتملة لبعض المنتجات في ظل سيناريوهات مختلفة يتم فيه تحرير التجارة	163
17	تطور الناتج الداخلي الخام لإفريقيا قبل وبعد دخول اتفاقية التجارة الحرة لإفريقيا	165
18	نسبة الصادرات داخل وخارج منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مقارنة بباقي مناطق العالم خلال عام 2021	170
19	عدد الوثائق المطلوبة لعمليتي تصدير واستيراد البضائع لسنة 201	171
20	تكلفة الاستيراد والتصدير حسب المنطقة لعام 2019	172
21	رسم تخطيطي للطريق العابر الصحراء	175
22	نمو الناتج المحلي الإجمالي لتكتل مجموعة دول البريكس % خلال سنة 2021	185
23	تطور التجارة الخارجية لتكتل مجموعة دول البريكس وإجمالي التجارة الدولية خلال الفترة(2012-2021)	187
24	خريطة الممرات البحرية والبرية والدول المنضمة لمبادرة "الحزام والطريق"	201
25	قيمة الاستثمار المباشر الصيني في الجزائر خلال 2010-2020	209
26	صورة لميناء الحمدانية بشرشال	213

المقدمة العامة

لقد عرف العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات كبيرة في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، التجارية والتكنولوجية...، حيث زادت حدّة هذه التحولات في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. ومع بروز معطيات جديدة تمثلت أساسا في ظهور البوادر الأولى لولادة نظام اقتصادي عالمي جديد يهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي، من خلال فتح الأسواق وإزالة القيود وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتعزيز آليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وظهور الشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أصبح هذا النظام مسيرا ومنظما بواسطة قواعد تحددها منظمات وهيئات دولية تهدف لنشر مبادئ الليبرالية، وهكذا تحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد و متنافسة الأطراف، لا قيمة فيها للحدود الجغرافية.

لقد صاحب هذه التحولات بروز تكتلات اقتصادية إقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي، إتفاقية النافتا، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)، تعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي، وأصبحت تعد آلية لتكامل الإقتصادات المختلفة، ولقد شكّل مسار التكتلات الإقليمية سلوك سياسي واقتصادي وثقافي تتبعه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة العالمية. ولم تقتصر الدعوة إلى إقامة تكتلات على شكل معين من الدول أو على أنظمة السياسية معينة أو حتى أعراق أو مجتمعات محددة، بل أصبحت دعوة أو رغبة عالمية، الأمر الذي سرّع من وتيرة استكمال تكتلات في صيغتها القديمة أو استحداث تكتلات أخرى جديدة، على غرار منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ APEC، تكتل مجموعة دول البريكسBRICS .

وفي هذا الإطار أدركت الدول النامية ضرورة الدخول في تكتلات اقتصادية، خصوصا وأنها عانت من الإخفاق التنموي الذي تجلى في عديد من المعالم، من بينها فشل نهج التنمية في إطار الدولة لتحقيق تنمية مستقلة وقادرة على تلبية إحتياجات شعوبها الأساسية وبناء اقتصاد متين، والذي جعلها تفتقر للعديد من المقومات للانخراط في النظام الاقتصادي العالمي وتواجه عدة مشاكل للاندماج فيه، ومع ذلك أدركت الدول النامية أن البقاء معزولة ومنعزلة عن الحركة الاقتصادية والتجارية سيجعلها اقتصاديات عاجزة ومنفصلة عن بقية العالم، خصوصا أنه أصبح من الصعب في عالمنا المعاصر على أي بلد أن يحقق نمو اقتصادي متسارع وتطور اجتماعي في عصر التكنولوجيا المتقدمة، وما يتطلب امتلاكها واستخدامها من مهارات بشرية وموارد مالية وأسواق كبيرة لتصريف المنتجات، وذلك في ظل الإمكانات الذاتية لكل دولة التي لا يمكن أن تحقق تقدما للدولة المعنية.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى مواكبة التحولات والتغيرات التي تحدث على المستوى العالمي، بعد تأكدها من أنه يستحيل اتخاذ موقف الحياد إزاء هذه التغيرات، وخاصة أنها كانت تعتمد على نمط التخطيط المركزي الذي لم يعد مجديا في ظل الانفتاح الاقتصادي، والذي كشف عن بوادر الضعف، وعجزه عن تحقيق التنمية المستدامة، ضمن هذا المسعى بذلت الجزائر المزيد من الجهود للبحث عن أرضية مشتركة مع التجمعات الإقليمية من أجل تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي، والاستفادة من المكاسب التي يتيحها هذا الأخير، والتي يمكن أن تساعد على تقليص الفجوة بينها وبين دول المنطقة.

لعل من بين أهم وأقوى التكتلات الإقليمية على الساحة الدولية والمؤثرة فيها هو الاتحاد الأوروبي، وبفعل التقارب الجغرافي والروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية بينه وبين الجزائر، فلقد اختارت هذه الأخيرة هذا التكتل كأول شريك رئيسي لها، وهذا بعد توقيعها على اتفاقية الشراكة منذ 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، وتعتبر هذه الاتفاقية كأول تجربة للجزائر للاندماج في الخارطة الاقتصادية العالمية.

بمرور أزيد من خمسة عشر عاما الماضية منذ تنفيذ اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، فان الجزائر إستطاعت أن تميز المكاسب الهامشية من هذه الشراكة، لهذا فأمامها تحدي في البحث عن بدائل أخرى للاندماج في الاقتصاد العالمي سواء بالصيغة التقليدية أو الحديثة للتكامل الاقتصادي.

I. إشكالية الدراسة

يعتمد نجاح أي علاقة تكاملية على قدرتها على تحقيق تأثير إيجابي وتعزيز الأداء الاقتصادي للدول المتكاملة، من خلال ترقية أداءها الاقتصادي والاستفادة من كافة الفرص التي تتيحها عملية التكامل الاقتصادي سواء من حيث تدفق الاستثمارات أو تنشيط وترقية التجارة أو نقل للتكنولوجيا وغيرها، لذلك فإن توقيع الجزائر لهذه الاتفاقية مع الجانب الأوروبي يستدعي إجراء دراسة تحليلية لها وما حققته على أرض الواقع، وتوضيح إنعكاساتها على مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر، ومن الناحية الأخرى، تتوفر عدة بدائل تكاملية خاصة من التطور الحاصل لظاهرة لإقليمية وبروز تكتلات ومبادرات جديدة في الساحة الدولية، مما يفرض على الجزائر إعادة النظر في إستراتجيتها بمزيد من الإجراءات الجريئة لتفعيل اندماجها ضمن البدائل التكاملية المتاحة.

انطلاقا مما سبق ذكره تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية في السؤال التالي:

" ماهو واقع الشراكة الأورو- جزائرية؟ وماهي البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري لتفعيل اندماجه في الاقتصاد العالمي؟"

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو المقصود بالتكامل الاقتصادي، وماهي درجاته ودوافعه؟
- ماهي دوافع ومبررات اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي مع "الاتحاد الأوروبي" ؟
- ماهي نتائج وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي أفاق ومكاسب الاقتصاد الجزائري في إطار البدائل التكاملية المتاحة لتفعيل اندماجها في الاقتصاد العالمي ؟

II. فرضيات الدراسة

من أجل التمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- يتوقف تشكل التكتلات الاقتصادية فقط على تشابه المقومات الاقتصادية والاجتماعية والتقارب الجغرافي وحجم التبادلات التجارية.
- تميل الشراكة الأورو-جزائرية إلى تكريس مزيد من التبعية الاقتصادية للجزائر مع الطرف الأوروبي، وتؤثر سلبا على أداء مؤشراتها الكلية.
- يشكل إتحاد المغرب العربي أنسب البدائل التكاملية للجزائر، وتلعب المقومات التي تحوز عليها الدول المغاربية الأعمدة الأساسية لبنائه.
- منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تعتبر أحد أهم البدائل التكاملية أمام الجزائر لكن تعترضها جملة من الصعوبات التي تحول دون نجاحها.
- تواجه الجزائر تحديات وصعوبات كبيرة أمام انضمامها لمجموعة دول البريكس **BRICS**.
- تشكل مبادرة طريق الحرير الصينية في ظل المتغيرات الحالية التي تعرفها الساحة العالمية. أحد الفرص المتاحة لاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

III.أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع التكامل الاقتصادي الذي أصبح السمة البارزة للعلاقات الاقتصادية الدولية، والذي يتجلى دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتكتلة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية التي يوفرها. ويكتسب التكامل الاقتصادي أهمية متزايدة بالنسبة للدول النامية، بما في ذلك الجزائر، التي تسعى جاهدة للتكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد واللحاق بركب العولمة.

كما تتجلى أهمية الدراسة من خلال تطرقها لموضوع الشراكة الأورو-جزائرية كأول خيار لاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، فضلا عن ذلك معرفة مدى انعكاس هذه الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري

في ظل المحاولات المتكررة لإنشاء منطقة التبادل الحر الهادفة إلى إلغاء كافة الحواجز الجمركية أمام تدفق التجارة والاستثمار بين الطرفين، وكذلك الاطلاع على مدى مساهمة هذه الشراكة في اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

وتظهر أهمية الدراسة أيضا من خلال التأكيد على الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي الدولي بهدف إنشاء مصالح اقتصادية متبادلة بين الأطراف المشاركة، خاصة مع بروز بدائل تكاملية جديدة تعد بالنسبة للاقتصاد الجزائري تحديدا أمرا ضروريا لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها في ضل المعطيات الاقتصادية الحالية.

IV. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- إلقاء الضوء على ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ونشأته وتطوره.
- تعريف مفاهيم التكامل الاقتصادي بأبعاده التقليدية والحديثة، واستعراض المراحل التي يمر بها التكامل ودوافعه الاقتصادية والسياسية، وتسليط الضوء على أهميته في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

- التعرض لأهم اتفاقية وقعتها الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية، وهي اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، وتقييم الجوانب المالية لهذه الاتفاقية، وإبراز إنعكاساتها على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

- إبراز مؤهلات وقدرات الاقتصاد الجزائري للتكامل في صيغ تكاملية جديدة سواء كانت تقليدية أو حديثة، تمثل تلك الصيغ فرصا اقتصادية غير مستغلة أمام الجزائر، ويمكن بعثها وإستغلالها واقتراح حلول قد تمكن الجزائر من ترقية تحسين أداءها الاقتصادي وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.

V. مبررات اختيار موضوع الدراسة

تعود أسباب اختيار موضوع الدراسة لعدة مبررات منها موضوعية وأخرى شخصية، حيث يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

1- المبررات الذاتية

- دراسة موضوع التكامل الاقتصادي كظاهرة اقتصادية ذات أبعاد ومضامين عميقة تتماشى إلى حد كبير مع التخصص في مجال العولمة والتكتلات الإقليمية.

- الرغبة الشخصية والميل الذاتي لدراسة مثل هاته الموضوعات والرغبة في تعميق معلومات الباحث حول موضوع البحث.

2- **المبررات الموضوعية**

- أهمية الموضوع، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتزايد المطرد للتجمعات والتكتلات الاقتصادية والتجارية والترتيبات الإقليمية الجديدة التي يكرسها النظام الاقتصادي العالمي الجـديد.
- التعرف على البدائل التكاملية المتاحة أمام الجزائر،يتم التركيز على هذه البدائل نظرا للوضعية الحالية للاقتصاد الوطني والتحديات التي تواجهه .

VI. الدراسات السابقة

- **شريط عابد**: دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية : حالة دول المغرب العربي، أطروحة شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر،2003

تمحورت إشكالية هذه الأطروحة حول واقع هذه شراكة الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية وآفاقها الإستشرافية على المدى البعيد، وتحليل مسببات نجاحها أو عوائقها مع الوقوف على الآثار المترتبة عليها، وقد إعتمد الباحث على الجمع بين المنهج التاريخي لاستعراض علاقات التعاون المتوسطي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والتحليلي، تناول الباحث أيضا التحولات الاقتصادية العالمية المترابطة باتفاق الشراكة الأورو متوسطية وتعرض لتقييم مسار التعاون بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي مع التركيز على النتائج المحققة في ظل اتفاقيات الشراكة، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجهها اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية.

وقد توقعت هذه الدراسة أن تعاني المؤسسات الصناعية في الدول المغاربية تحديات نتيجة المنافسة الشديدة من المؤسسات الأوروبية المماثلة. كما توقعت أن يكون ذلك تأثير واضح على التوازنات الاقتصادية الكلية، كما توقعت الشراكة أن تؤدي إلى عجز دائم في الميزان التجاري بسبب زيادة حجم الصادرات على الواردات. ومع ذلك، لم تشكك هذه الدراسة في إمكانية تحقيق نتائج إيجابية من هذه الشراكة على المدى المتوسط والبعيد بفضل البرامج التنموية التي اعتمدها هاته الدول .

- محمد بن عزوز، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة(1990-2007)**، أطروحة دكتوراه، جامعة دالي إبراهيم –الجزائر، 2010 .

تمحورت إشكالية الأطروحة حول بدائل الاندماج الاقتصادي المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري، وقد عالج الباحث الموضوع من خلال التطرق للإقليمية الجديدة والاندماج الاقتصادي بين الدول النامية، حيث حاول اقتراح نموذج للاندماج الاقتصادي يعتمد على النمو، الذي يدفع نحو التنمية في الدول النامية، كما يناقش الباحث بدائل الاندماج المتاحة للاقتصاد الجزائري من خلال اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ومسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومستقبل الجزائر في كل من منطقة التجارة الحرة العربية والاتحاد المغاربي ومبادرة النيباد.

وقد أشار الباحث إلى الاندماج الاقتصادي القائم على تفعيل عناصر النمو بين الدول النامية يساعد على تقليص الجوانب السلبية للعولمة، ويمكن من تعزيز كفاءة التشغيل والإنتاج في الدول النامية، ويتيح هذا النموذج المنافسة بين المشاريع الاقتصادية في الصناعات الصغيرة والمشاريع الزراعية.

- إكرام مياسي، **موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية- حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2015-

تمحورت إشكالية هذه الأطروحة حول مدى توجه الدول النامية نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية، وقد جاءت الدراسة في أربعة فصول تستعرض مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الألفية الثالثة، تركز الدراسة أيضا على خصائص الدول النامية وتنوعها الداخلي. ودراسة الخيارات التكاملية الإقليمية المتاحة للاقتصاد الجزائري بتحليل التجارة البينية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة البينية، سواء في إطار اتحاد المغرب العربي مع الدول المغاربية المجاورة، أو في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع الدول العربية، أو اتفاقية التبادل الحر المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أو في إطار مبادرة النيبـــاد التي تجمع الجزائر بالدول الإفريقية.

وقد خلصت الباحثة إلى أن السوق الجزائرية مرتبطة بشكل كبير بالأسواق الأوروبية على حساب الأسواق الأخرى، على الرغم من وجود فرص ممكنة ومتاحة مع الدول الأفريقية، خاصة في حالة إبرام اتفاقيات إقليمية معها.

- أوضايفية حدة، ضياف علية، **فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر**، مقال منشور بمجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2، المجلد14، العدد02، عام 2019،

تهدف هذه الدراسة على إبراز أهمية التكامل الاقتصادي لجميع الدول لاسيما الجزائر، وفي ظل العولمة الاقتصادية يتعين عليها إعادة التفكير في إقامة تكتلات اقتصادية، وقد أبرزت الباحثتان في هذا

المقال أن الوضع الاقتصادي للجزائر يفرض عليها إعادة النظر في هذا الجانب بمزيد من الإجراءات الجريئة لتفعيل التكتلات الإقليمية التي تنتمي إليها وفي مقدمتها اتحاد المغرب العربي، وينبغي عليها أيضا إعادة تقييم مشاركتها في مشروع الشراكة الأورو متوسطية.

وقد توصل الباحثتان أن المسار الصحيح بالنسبة للجزائر كدولة منفردة هو الاتجاه نحو تفعيل تكتل اتحاد المغرب العربي الذي تربطها به مقومات مشتركة ومصير مشترك كمنطقة متجانسة بدلا من التوجه نحو الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي موحد الهوية والهدف والذي يتعدى إمكانات الجزائر بكثير.

VII. منهج الدراسة

للاجابة على اشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال استعراض مختلف المفاهيم التي شكلت مدخلا للدراسة ومختلف الفصول، إضافة إلى المنهج التحليلي لشرح وتفسير بعض الإحصائيات التي تم معالجتها خلال الدراسة. كما نستعمل المنهج التاريخي لتسليط الضوء على الوقائع الماضية البارزة والمتعلقة بموضوع البحث، لأنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي.

VIII. صعوبات الدراسة

تواجه أي باحث خلال فترة أي الدراسة بعض الصعوبات، في حين أنه لا يوجد عمل يخلو من المصاعب بالرغم من تفاوت درجاتها. تتمثل هذه الصعوبات في:

- اتساع وتشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره بما يتلاءم ومستوى البحث المطلوب انجازه.
- صعوبة التنقل لجمع المراجع المتعلقة بهذا الموضوع خاصة مع إنتشار وباء كورونا (كوفيد-19).
- صعوبة الحصول على المعطيات المطلوبة من المصادر الأم.

IX. هيكل الدراسة

بغية الإلمام بمختلف جوانب الدراسة فلقد تم تقسيمها إلى ثلاث فصول تسبقها مقدمة عامة حول إشكالية الدراسة وفي أخرها خاتمة عامة حول النتائج، وعليه قسم هيكل الدراسة وفقا لما يلي:

يتناول الفصل الأول **الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد**. ويتعرض المبحث الأول لمفهوم وخصائص والتحولات في هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أما المبحث الثاني فقد أحاط بموضوع التكامل الاقتصادي من خلال تقديم تعريفات ومفاهيم مختلفة وعلاقتها بمفاهيم أخرى مثل التعاون، من ثم التطرق إلى دوافع قيام التكامل والأشكال التي يقوم عليها وشروطه، أما المبحث الثالث فقد أعطى تصور للمفهوم الجديد للإقليمية وخصائصها وأوجه

اختلافها مع الإقليمية التقليدية، أما المبحث الرابع سيتم فيه عرض وضعية النظام التجاري العالمي بين الإقليمية وتعددية الأطراف.

وفيما يتعلق بالفصل الثاني فلقد تعرض **لدراسة تحليلية للشراكة الأورو– جزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري** من خلال ثلاث مباحث، اختص الأول بإعطاء حوصلة عامة حول اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، ويستعرض المبحث الثاني الجزائر واتفاقية الشراكة الأوروبية، من خلال توضيح مسار المفاوضات ومضمون الشراكة الأورو–جزائرية وأهدافها، أما المبحث الثالث فيتناول تقييم الجانب الاقتصادي للشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتم ذلك من خلال تحليل الجانب المالي للشراكة، واستعراض انعكاسات هذه الاتفاقية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية.

تم في الفصل الثالث عرض **البدائل المتاحة أما الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي**، حيث يتناول المبحث الأول مشروع اتحاد المغرب العربي من خلال إعطاء الحلول والآليات اللازمة لتفعيله، مع تسليط الضوء على المقومات الاقتصادية الرئيسية التي تساهم في تحقيق عوائد إيجابية للجزائر وتمكينها من تحقيق اندماج اقتصادي عالمي فعال، وتطرق المبحث الثاني إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كبديل اقتصادي ومنفذ للتجارة الخارجية الجزائرية. يتم استعراض دور هذه المنطقة في تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية، وكذلك تقييم فرص الاندماج الاقتصادي التي يمكن أن توفرها للجزائر، ويتطرق المبحث الثالث إلى اندماج الاقتصاد الجزائري مع مجموعة دول البريكس BRICS خاصة بوجود الصين كأكبر اقتصاد على المستوى الدولي يتم استعراض التعاون الاقتصادي المحتمل والفوائد المترتبة على تعزيز الروابط الاقتصادية مع هذه الدول، وتحليل آفاق التعاون والتبادل الاقتصادي.ما المبحث الرابع يتناول انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تهدف إلى ربط الاقتصاديات العالمية بمجموعة الطرق المترابطة.

الفصل الأول

الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي

في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد

تمهيد

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي بزوال القطبية الثنائية رسخت لقيام نظام اقتصادي عالمي جديد، وقد تراوحت تداعيات هذه الحقبة من دعاوى توحيد العالم وصهره في سوق عالمية موحدة حول العالم إلى قرية صغيرة، لذا أصبح الاقتصاد العالمي يشهد اتجاها متزايدا نحو رفع القيود أمام حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية التي أخذت على عاتقها تسيير السياسات التجارية العالمية من خلال العمل على مزيد من تحرير التجارة العالمية وفي إطار النظام التجاري العالمي التي يعتبر أحد أعمدة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وأمام تنامي العولمة وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية برزت ظاهرة جديدة، مثلت أحد التوجهات المهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية العالمية، وشكلت إحدى أهم الظواهر الاقتصادية المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال قيام العديد من الدول الدخول ضمن تجمعات اقتصادية إقليمية تختفي من خلالها كافة القيود والعراقيل في إطار ما يعرف بالتكامل الاقتصادي.

وعلى ضوء التطورات السابقة يظهر جليا أن النظام التجاري العالمي يسير في اتجاهين متناقضين، بين تعددية الأطراف بقيادة منظمة التجارة العالمية وتوجه إقليمي من خلال تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وعلى الرغم من الجهود الدولية الرامية لتعددية الأطراف إلا أننا نشهد عودة انتشار التكتلات الإقليمية، فأصبحت معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية أعضاء في منظمة التجارة العالمية وتنتمي في أن واحد إلى تكتل أو عدة تكتلات إقليمية .

وبناءا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي :

- **المبحث الأول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد**
- **المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي المفاهيم والمرتكزات**
- **المبحث الثالث: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي" الإقليمية الجديدة"**
- **المبحث الرابع : النظام التجاري العالمي بين الإقليمية وتعددية الأطراف**

المبحث الأول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد

ينطوي النظام الاقتصادي العالمي على مجموعة من القوى والعوامل الدافعة والتي تجعله يتغير من جديد ليطلق عليه "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، ويشير هذا المفهوم إلى التغيرات التي تعيد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى نشأة ومفهوم هذا النظام من خلال المطلب الأول والثاني، وسيتم تناول المراحل التي ميزت مسيرته في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد

قبل التطرق إلى تعريف النظام الاقتصادي العالمي الجديد وجب التنويه إلى معنى كلمة "نظام"، والتي تعني ترتيب الأوضاع على نسق معين ينطوي على علاقات معينة وقواعد سلوكية خاصة[1]، وعرف أيضا على أنه مجموعة من الأشياء المترابطة والمتداخلة التي تشكل نوعا من الوحدة المركبة أو عبارة عن الكل المكون من أجزاء بنظام معين وفقا لخطة معينة[2]. ومن هنا يمكن تعريف النظام الاقتصادي العالمي الجديد على أنه: "مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة"، وينطوي هذا المفهوم على أن النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية يمثل "ترتيب الأوضاع في العالم على نحو معين"، ويتضمن هذا الترتيب نتائج معينة فيما يتعلق بالعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي وتطوراتها الداخلية. وقد تكون هذه الأجزاء المختلفة مجموعة الدول أو المؤسسات الاقتصادية الدولية أو الشركات المتعددة الجنسيات أو منظمات دولية[3].

ولتحديد المفهوم الجيد للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وجب التفرقة بين ثلاثة مفاهيم أساسية وهي: الاقتصاد الدولي ، النظام الدولي والنظام الاقتصادي العالمي:

فاصطلاح الاقتصاد الدولي يشير إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة لأول مرة في التاريخ، وهذا في القرن السادس عشر خلال فترة الرأسمالية التجارية، وفي هذه الفترة ازدهرت التجارة بين الدول، ومع الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر واكتشاف النقود، ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل الدول، ونتيجة لذلك زادت العلاقات

[1] محمد عبد الله شاهين، **أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2017، ص.145

[2] سالي نبيل الشعراوي، **العلاقات الصينية الأمريكية واثر التحول في النظام الدولية**، الطبعة 01، العربي للنشر والتوزيع،القاهرة، 2018، ص.21.

[3] عبط المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، الطبعة 01، مجموعة النيل العربية،القاهرة، 2003،ص.16

الاقتصادية بين الدول، فظهرت حاجة ملحة في القرن العشرين لتنظيم العلاقات الدولية مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالنظام الدولي.

ويشير اصطلاح النظام الدولي إلى انتظام وتفاعل دول العالم في إطار نظام شامل، وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية، ويرجع تاريخ تشكيل النظام الدولي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ويؤرخ المؤرخون له منذ إنشاء الأمم المتحدة.

أما مصطلح النظام الاقتصادي العالمي فهو الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينيات، وتتحدد مكوناته بوضوح مع بداية التسعينيات. إلى جانب الدول يتضمن هذا النظام المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات العالمية، والتكتلات الاقتصادية العالمية وغيرها من الفاعلين أو المؤثرين في العالم[1].

وبالتالي فإن اصطلاح عالمي يكون أكثر اتساقا وانسجاما مع ما يحدث في المرحلة الحالية من تطور هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد على مستوى العالم. ويشير اصطلاح عالمي إلى السمة الرئيسية التي تشكل النظام في الوقت الحاضر وهي العولمة، حيث تزايدت فيه درجة الاعتماد المتبادل بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالات مما جعل العالم قرية عالمية، لتختفي فيه الحدود السياسية للدول القومية وتحولت فيه الصناعة إلى محرك للنمو في جميع الدول، سواء كان التوجه نحو السوق العالمية أو صنع السياسات الإنتاجية من منظور عالمي وفقا لمواصفات الجودة العالمية، كما تزايدت فيه أهمية الشركات المتعددة الجنسية على مستوى العالم.

أما بخصوص مصطلح "الجديد" في مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد يشير إلى طابعه الديناميكي والتطوري، يعكس هذا المصطلح فكرة أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي يتشكل ويتطور بشكل مستمر بالمقارنة مع النظام السابق.[2]

ومما سبق ذكره يمكن إعطاء مفهوم للنظام الاقتصادي العالمي على أنه مجموعة القواعد الاقتصادية العالمية التي تحدد علاقات الأجزاء المختلفة في الاقتصاد العالمي. تتضمن هذه الترتيبات نتائج محددة بالنسبة للعلاقات بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو الشركات المتعددة الجنسيات أو منظمات دولية.

[1] محمد عبد الله شاهين، **أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي**، مرجع سابق ذكره ،ص.145

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي،الاليات ،الخصائص، الأبعاد** ، مكتبة النهضة المصرية ،مصر ،1997 ،ص. 04

المطلب الثاني: نشأة النظام الاقتصاد العالمي الجديد ومراحل تطوره

في سياق التحولات السريعة التي شهدتها الساحة الاقتصادية، يتجلى بوضوح ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مما يفرض الحاجة إلى فهم أعماق هذا النظام وإجراء تحليل لمراحل تطوره.

أولا : نشأة النظام الاقتصاد العالمي الجديد

إن النظام الاقتصادي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1971 قد كرس التفاوت الشديد بين الدول النامية والدول المتقدمة اقتصاديا من خلال التحكم في التجارة الدولية، وتنظيميا من خلال هيكل وطريقة إدارة المنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية. وأدت هذه الظروف إلى تفاقم أزمة التنمية في الدول النامية والى محدودية النمو بالدول المتقدة، وبالتالي بدأت الدعوات والمطالبات بإعادة ترتيب العلاقات الدولية بما يخدم مصالح كل الأطراف المكونة لهذا النظام الاقتصادي العالمي.

في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد في عام 1973، بدأ المجتمع الدولي جهودا مكثفة لإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وتصحيح الإختلالات الناتجة عن النظام الاقتصادي السائد من قبل[1]. ومع تزايد وعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار وكميات النفط لتحقيق مصالحها عام 1973، وبعد نهاية حرب أكتوبر وانتصار الشعب الفيتنامي في حرب الثلاثين عاما، أدركت هذه الدول أن لديها القدرة على تغيير النظام الاقتصادي لصالحها. وأصبح واضحا أن استخدام القوة العسكرية لم يعد وسيلة فعالة لتأكيد السلطة الاقتصادية[2].

وهكذا تزايد الإحساس بأن تعديل النظام اقتصادي العالمي الراهن يتطلب تعديلا جوهريا يشمل إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية داخل تلك الدول المعنية، من منطلق أن البحث عن نظام اقتصادي عالمي يجب أن يتغلغل ويمتد ليصبح نظام عالمي جديد، وبالفعل تصدرت هذه الدعوة مقررات مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر العاصمة في سبتمبر1973، وفي هذا المؤتمر دعت هذه الدول إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يتيح ظروف أحسن للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ويوفر فرصا متساوية للنمو لجميع دول العالم. وخلال دورتها لعام 1974

[1] محمد عبد الله شاهين، **أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي**، مرجع سابق ذكره، ص.85

[2] ابتسام حملاوي، **اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017، ص.6

المخصصة لمناقشة موضوع قضايا التنمية والمواد الأولية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة إقرار وثيقتين مهمتين هما[1]:

- الأول: إعلان بشان نظام اقتصادي دولي؛
- الثاني: يتعلق برنامج عمل من اجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

ثم جاء مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في ديسمبر 1975، والمعروف أيضا بمؤتمر الأغنياء والفقراء الذي عقد بباريس حول قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية والشؤون المالية والديون، وفي ماي 1976، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتمويل والتجارة في نيروبي بكينيا، وتم تسليط الضوء على قضيتين رئيسيتين، الأولى قضية المواد الأولية والثانية المديونية الخارجية للدول النامية.

أثار الموضوع الأول المتعلق بالمواد الأولية انقساما بين الدول الرأسمالية، بين مؤيد ومعارض ووسيط لبرنامج متكامل لأسعار المواد الأولية الذي تم اقتراحه من قبل الدول النامية، أما القضية الثانية المتعلقة بالمديونية الخارجية فقد تم اقتراح عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض من مجموعة السبع والسبعين لمناقشة الجوانب المتعلقة بالقضية، وتحديد قواعد عامة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية على الدول النامية، ومع ذلك رفضت الدول المتقدمة هذا الاقتراح وأصرت على أن يتم التفاوض مع كل بلد على حدى، وإزاء كل هذه المواقف المتعنتة من الأطراف لم يتمكن الأونكتاد الرابع من الوصول إلى نتائج محددة[2].

من خلال التطورات التاريخية التي حدثت، والتي أدت إلى الدعوة المتزايدة لتغيير النظام الاقتصادي العالمي التي انتشرت في ذلك الوقت بين شعوب العالم الثالث وحتى داخل الدول الصناعية، فان موقف الدول الصناعية الكبـرى بقي سلبيا وغير مستعدة لقبول إعادة توزيع حقيقي للقوى الاقتصـادية على النطـاق العالـمي.

تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت بداية السبعينيات قد شهدت بداية قوية نحو تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر عدالة وسلما، فإن نهاية هذه الفترة أبرزت نتائج ومتغيرات جديدة وقوى محركة أخرى تسعى إلى إعلان نمط جديد للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يختلف عما نودي به في بداية هذه الفترة، فقد أسفرت نتائج المرحلة الممتدة ما بين 1974و1990 عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول

[1] محمد عبد الله شاهين، **التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018، ص ص. 53-54

[2] حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006 ،ص. 37

النامية عام 1982، وتزايد تأثير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في العديد من الدول النامية، من خلال مبدأ المشروطية الدولية المتبادلة بين المؤسستين[1].

ومن ناحية أخرى، عندما تولى غورباتشوف الحكم في الاتحاد السوفيتي "سابقا" عام 1985 وإعلانه عن البروسترويكا "إعادة البناء" والغلاسونست"الشفافية"، دعا إلى إقامة نظام عالمي جديد يقوم على أسس جديدة بعيدا عن صراع الإيديولوجيات، ويهدف إلى حماية البشرية والبيئة وتعزيز مجالات الحوار والتعاون الاقتصادي الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية لبناء مجتمع دولي أفضل[2].

ثانيا : مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يمكن تقسيم مراحل النظام الاقتصادي العالمي وفقا للأحداث التي وقعت على البيئة الاقتصادية الدولية إلى عدة من المراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1973

شهدت هذه المرحلة بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي بأقطابه ومكوناته وآلياته، فمن ناحية القطبية انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية، حيث تتبع الدول النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي، كما ينقسم العالم إلى عالمين واحد متقدم وآخر نامي، عالم الأغنياء وعالم الفقراء وتزايدت الفجوة الاقتصادية بينهما مع مرور الوقت [3].

ظهرت في هذه المرحلة الحاجة إلى تشكيل أضلاع النظام الاقتصادي العالمي الثلاث، بدأ الأمر بتشكيل النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي، حيث تم إنشاء مؤسستين ماليتين عالمتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يعرف أيضا بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد تم تشكيل هاتين المؤسستين الماليتين في مؤتمر "بريتون وودز" في عام 1944 وذلك لبناء قاعدة تنظيمية "مؤسسية" لتوفير التسهيلات الائتمانية ودعم الاستثمارات في مختلف الفترات الزمنية[4]. في حين اقتصرت المؤسسة الثالثة فقط على إنشاء سكريتارية الجات" GATT"[*]، والتي تركز على النظام التجاري الدولي، مع الاتفاق على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تعرف باسم جولات الجات، ولم تكتمل هذه المؤسسة إلا في المرحلة

[1] ابتسام حملاوي، مرجع سابق ذكره ،ص ص.09-10

[2] محمد عبد الله شاهين، **التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو**، دار حميثرا للنشر والترجمة، الطبعة 01، القاهرة ، مصر، 2017، ص.127

[3] عبط المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره، ص. 20

[4] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة 01، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص.64

[*] اتفاقية "الجات" هي عبارة عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تم التوقيع على هذه الاتفاقية عن مؤتمر "بريتون وودز" بجنيف عام من طرف 23 دولة وأصبحت سارية المفعول عام 1948م. تنص اتفاقية "الجات "على إقامة نظام عالمي يتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات التي تحكم التجارة الدولية، والتي تقبلها الدول الأعضاء" الأطراف المتعاقدة " بصفة اختيارية والهدف من هذه الاتفاقية إيجاد الية متعددة الأطراف لتسهيل حركة التجارة الخارجية بين الدول،والاتفاق على المبادئ التي ترمي إلى تحرير التجارة الدولية في السلع.

الثالثة من تطور النظام الاقتصادي العالمي في منتصف التسعينيات بانتهاء جولة الأورغواي وإتمام توقيع مراكش عام 1994 بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي 1995.

من جهة أخرى، يلاحظ أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد استحوذت على حصص كبيرة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبسبب المساهمة الكبيرة لهذه الدول في رأس المال المشترك للمؤسستين فان هذه العملية جعلت هذه الدول تسيطر تقريبا على إدارة المؤسستين وتحصل على حصة الأسد من التمويل المتاح منهما، وعلى النقيض فان لدول النامية حصلت على حصص أقل، ولفترة طويلة كانت الدول المتقدمة تعارض إعادة التفكير في توزيع حصص الأعضاء في المؤسستين[1] .

من خلال هذه التطورات يلاحظ غياب دول المعسكر الاشتراكي عن هذه المنظمات المشكلة للنظام الاقتصادي العالمي في تلك الفترة، حيث كان صندوق النقد الدولي لا يضم في عضويته سوى رومانيا ويوغوسلافيا والمجر وبولندا، بينما كانت رومانيا ويوغوسلافيا والصين فقط هم الأعضاء في البنك الدولي من جهة المعسكر الاشتراكي، ولاشك أن استمرار غياب دول المعسكر الاشتراكي كان ينطوي على خلل شديد في ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية في تلك المرحلة، ونتيجة لهذه الترتيبات تزايدت حدة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وتفاقمت أزمة التنمية في الدول النامية، الأمر الذي أدى هذه الدول إلى المطالبة بتحقيق عدالة في التوزيع والتخلص من النهب والاستغلال[2].

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد "بريتون وودز" 1974-1990

لقد ظهر بعد اتفاقية بريتون وودز توجه جديد من خلاله برزت الحاجة الشديدة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف عن النظام السابق، ولعل الاكتفاء بمراعاة مصالح الدول المتقدمة يعد أبرز الحاجات الشديدة لإقامة هذا النظام، وأهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي[3]:

1- تراجع الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة على الاقتصاد الدولي الرأسمالي، وتحوله إلى اقتصاد متعدد القطبية، رغم بقاء الهيمنة الأمريكية على المؤسسات التي تشكلت في إطار هذا النظام؛

2- ارتفاع أسعار الطاقة بعد حظر البترول عام 1973، سبب ثراء الدول المصدرة للنفط ووفر كميات كبيرة من الأموال في يدي هذه الدول، وقد تم استثمار جزء كبير من هذه الأموال في المصارف والمؤسسات المالية الخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره، ص.20

[2] ابتسام حملاوي، مرجع سابق ذكره، ص. 14

[3] احمد جابر بدران، **الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر**، الطبعة 01، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص. 19

3-انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية؛

4-ازدياد الأموال في المصارف والمؤسسات المالية، مما دفعها للبحث عن فرص استثمارية في الدول النامية الأخرى، وهو ما بدأ سهلا وانتشر ثم انتهى بخلق مشكلة المديونية التي ما تزال قائمة إلى الآن؛

5- ازدهار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي كانت تعرف بـ "ثورة الاتصالات"، والتي شهدت تطورا ملحوظا في ذلك الوقت؛

وقد رأى البعض أن هذه التغيرات والتحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم في تلك الفترة، أدت إلى زيادة واضحة في طبيعة الاندماج الاقتصادي العالمي، بحيث كان لثورة تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال أثرها في التوسع المضطرد في حجم التجارة. فالزيادة في هذا الحجم كانت بالضرورة لسياسات الاندماج الاقتصادي المتمثلة في ازدياد سرعة انتقال التكنولوجيا عبر الحدود وإسهامها في تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعرفت هذه المرحلة كذلك تعزيز مركز الدول المصدرة للنفط، حيث اتخذت منظمة الأوبك سلاحا للمساومة عام 1973 وتمكنت من التحكم في أسعار وكميات البترول، كما تزايد إدراك الدول النامية بأن لديها كل الإمكانيات ما يؤهلها لتغير النظام الاقتصادي العالمي لصالحها[1].

المرحلة الثالثة: من عام 1991 إلى غاية نهاية القرن العشرين

لقد بدأ الحديث مع بداية تسعينيات القرن الماضي عن بروز نظام عالمي جديد يتجاوب مع التغيرات الجذرية التي كانت سائدة، وكان من بين أبرز تلك التغيرات إنهيار المعسكر الاشتراكي والذي جر من وراءه دول العالم الاشتراكي بما في ذلك دول الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، ونتيجة لذلك، تراجع مفهوم الاقتصاد المركزي أو الموجه ليحل محله مفهوم اقتصاد السوق واعتماده كأداة أساسية للتنمية بكافة مكوناته وأدواته ومؤسساته، وأصبح هذا المفهوم ينظر إلى العالم على أنه سوق واحدة وبذلك يمثل ويجسد تصورا معتمدا لدى العديد من الدول التي كانت تدافع على مبادئ الاقتصاد الحر، وهذا يشير إلى بداية تشكل نظام اقتصادي عالمي يختلف عن النظام السابق [2].

بدأت ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد تبرز مع انطلاق هذه المرحلة منذ إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش آنذاك أمام الكونغرس الأمريكي في مارس 1991، أن حرب الخليج كانت المحفز الأول

[1] ابتسام حملاوي، مرجع سابق ذكره، ص. 15

[2] إكرام مياسي، **موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2016، ص. 20

لتشكيل نظام عالمي جديد[1]. فبعدما كانت الدول النامية هي السباقة في المناشدة بضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي جديد، جاءت الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد تأسيس النظام الرأسمالي بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، ومطالبتها بإرساء نظـــام اقتصادي عالـــمي جديد يتجســـد فيه مبادئ النظـــام الرأسمالي .

ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل"العولمة"، "الكوكبة"، "القرية الصغيرة" مختزلة ومختصرة في كلمة واحدة كتعبير عن حجم الاختزال والتقارب الذي يربط كل الذي يربط كل شيء على كوكب الأرض، سواء كانت دولا أم تنظيمات إقليمية وعالمية أو شركات أو أفراد وجماعات. تسعى هذه العولمة إلى فتح الحدود اقتصاديا من خلال إزالة الحواجز والعوائق أمام التجارة العالمية وانتقال رؤوس الأموال ودمج اقتصاديات العالم في اقتصاد واحد تحت سيطرة الدول الرأسمالية مع التركيز على تحرير الأسواق، كما تسعى لتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد ميز هذه المرحلة الميل إلى عدة اتجاهات تمثلت في:

1- تحلل النظم الاشتراكية وازدهار العديد من الدول في آسيا وانتشار النظم الرأسمالية وأسواقها في معظم أنحاء العالم[2]؛

2- التحول نحو الخصخصة والتخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام، والانتقال إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص؛

3- إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي، بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية[3]؛

4- الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق جميع أطراف الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد، حيث تتنافس الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات[4]؛

5- تأسيس المنظمة العالمية للتجارة "WTO"، لتحل محل سكرتارية "الجات" GATT مع انتهاء جولة الأورغواي عام 1994، والتوقيع عليها من طـرف 117 دولة في مراكش لتتركز وظيفتها في تسيير النظام التجاري الدولي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره، ص.27

[2] احمد جابر بدران، مرجع سابق ذكره، ص.20

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره، ص. 28

[4] محمد عبد الله شاهين، **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، دار حميش للنشر والترجمة، 2018، ص. 257

كل هاته التحولات التي طرأت في تلك المرحلة تنبأ أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيقوم على التحول لا محالة نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية فهو لن يقتصر فقط على التحرير في مجال السلع، بل يتعداه ليشمل الخدمات بكافة أشكالها، سواء كانت فكرية، أدبية، فنية أو صناعية، وسيشمل أيضا قوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية .

المرحلة الرابعة :تمتد من مؤتمر سياتل1999 إلى غاية أحداث سبتمبر 2001

في الفترة الممتدة من فشل مؤتمر سياتل وحتى أحداث 11 سبتمبر 2001 وما بعدها، بدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد دخول مرحلته الرابعة. وخلال هذه المرحلة برزت مجموعة جديدة من القوى والاتجاهات الدافعة للانتقال إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، ويلاحظ في هذه المرحلة أن الدعوة إلى هذا النظام جاءت من كل الدول النامية والدول المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، من بين التغيرات الدافعة التي ساهمت في هذه الدعوة لنظام اقتصادي جديد، يمكن ذكر ما يلي:

1- تصاعد حدة المظاهرات المناهضة للعولمة ومناداتها بأن تكون العولمة أكثر شفافية وعدالة، لا وسيلة في يد الدول المتقدمة لتعزيز نفوذها وقوتها وسببا في تحقيق البطالة وانتهاك حقوق الإنسان. وقد جاءت هذه المظاهرات في صور وأشكال متعددة في الدول المتقدمة على إثر انعقاد اللقاءات والاجتماعات الرسمية، بدء من المظاهرات الحادة التي حدثت في مدينة سياتل في شهر نوفمبر 1999 لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على سياسات المنظمة العالمية للتجارة. بعدها تلاها مظاهرات دافوس السويسرية في شهر جانفي2001، والمظاهرات التي جرت في مدينة كيبك بكندا أثناء تنظيم تجمع تحرير التجارة الأمريكي الكندي في أفريل2001، لتنتشر بعدها المظاهرات في معظم العواصم الأوروبية، كانت أكثرها حدة مظاهرات العاصمة البريطانية" لندن "في ماي 2001، ثم احتجاجات مدينة جوتنبرج السويدية أثناء اجتماع الإتحاد الأوروبي لمناقشة توسيع الإتحاد، وفي مدينة جنوة الإيطالية إثر انعقاد قمة الدول الثمانية، وتعتبر هذه المظاهرة الأكبر من حيث عدد المشاركين منذ بداية الحركات الاحتجاجية[1].

2- خلال مؤتمر سياتل* الذي عقد في نهاية عام 1999، فشلت المنظمة العالمية للتجارة في التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء، وذلك لعدة أسباب منها تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول قضية دعم المنتجات الزراعية، حيث كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق حرية تجارية كبيرة في القطاع الزراعي، بينما رفض الاتحاد الأوروبي حمل التزامات جديدة تتطلب تغيير في سياسته الزراعية، كما

[1] ابتسام حملاوي، مرجع سابق ذكره، ص. 17

*مؤتمر سياتل هو المؤتمر الوزاري الثالث من نشأة منظمة التجارة العالمية، عقد بمدينة سياتل SEATTLE في ولاية واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 30 نوفمبر إلى 03 ديسمبر 1999، تم تولي الرئاسة من طرف الدولة المضيفة.

تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة واليابان، حيث طالبت اليابان بمراجعة قوانين مكافحة الإغراق في الولايات المتحدة واعتبرت أنها مبالغ فيها، ناهيك عن معارضة الدول النامية أيضاً لهذه القوانين المتعلقة بقضايا الإغراق، حيث تصاعد الخلاف بين الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن صادرات الملابس والنسيج الجاهزة وفتح الأسواق لهذه السلع، ورفضت الدول النامية هذا المطلب الأمريكي بشكل قاطع وأصرت على عدم ربط التجارة بحقوق العمال.

3- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية كنتيجة هامة لمؤتمر الدوحة، وهو المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة الذي عُقد من 09 إلى 14 نوفمبر 2001، شاركت في المؤتمر 142دولة عضو بالإضافة إلى 300 ممثل من منظمات دولية، ولاشك أن انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة كان نتاجا لمفاوضات صعبة ومطولة وله عدة دلالات مهمة بشأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليشير أن هناك فاعل رئيسي جديد يأخذ مكانة في الاقتصاد العالمي الجديد، ومع بروز الصين كقوة اقتصادية كبيرة حيث وصل حجم ناتجها المحلي الإجمالي عام 2000 إلى أكثر من 02 ترليون دولار مما جعلها تحتل المرتبة السابعة عالميًا، ومع زيادة وتيرة النمو لهذا الاقتصاد بمرور الوقت، الأمر الذي جلب انتباه صانعي السياسة الاقتصادية الذين لتخفيض معدل النمو التدريجي للاقتصاد الصيني، لكن ظل هذا الاقتصاد ينافس كبرى الاقتصاديات العالمية وترى المنظمات الاقتصادية العالمية أن الاقتصاد الصيني إذا ما ظل يحافظ على معدلاته المرتفعة في النمو فانه سيقفز ويتجاوز الاقتصاد الأمريكي بأضعاف .

4- تأثر الاقتصاد العالمي بشدة من جراء أحداث 11سبتمبر عام 2001، بسبب موجة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب تلك الأحداث وتداعياتها السلبية على حركة الاستثمارات والسياحة بشكل كبير، وأشارت التقديرات الدولية إلى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لم يتجاوز 01% في عام 2001 وبلغ نحو 07% في عام 2002، وهو يمثل يعتبر أداء سيئا منذ الركود الأخير عام 1991، وبالتالي دخل الاقتصاد الأمريكي مرحلة جديدة من التباطؤ والركود في النمو الاقتصادي. لاشك أن تأثير الأزمة على الاقتصاد الأمريكي كبيرة ومتلاحقة بحكم وزنه الكبير في الاقتصاد العالمي في العالم وأكثره انفتاحا عليه.

5- الأزمات التي تحدثها تطبيقات العولمة نتيجة تفاعلات النظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته الثالثة، فقد شهدت حقبة التسعينيات وبداية الألفية سلسلة من الأزمات أهمها الأزمة الأسيوية، الأزمة الأرجنتينية، وقبلها الأزمة المكسيكية، وقد أثارت هذه الأزمات مسألة "عولمة العولمة"، التي تعني وضع قواعد وآليات تجعل العولمة تعمل في صالح الجميع، وليس فقط في صالح الدول المتقدمة، فالدول

النامية تلعب دورا هاما ولها أهمية في التعاون متعدد الأطراف ويجب أن تحصل على حصتها العادلة من الفوائد. أي البحث عن عولمة أكثر عدالة وأكثر وضوح بالتالي نظام اقتصادي عالمي يكفل ذلك[1].

المطلب الثالث: سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الحالية يتميز بعدة خصائص وملامح تميزه عن المراحل السابقة، وان كانت بعضها قد استمدت جذورها من الماضي، فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد يتسم بالديناميكية والهرمية، ويشمل على أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ويتجه نحو المزيد من الاعتماد المتبادل وتتزايد فيه التكتلات الاقتصادية، وتتعاظم فيه أوزان الشركات المتعددة الجنسيات، وتلعب الثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة الدور البارز في تعميق عالمية الاقتصاد.

1- النظام الاقتصادي العالمي ديناميكي

تعكس هذه الخاصية حركية النظام الاقتصادي العالمي الذي اكتسب ملامح وخصائص معينة منذ بدية التسعينيات من القرن الماضي، جعله يتكون ويتشكل باستمرار بنمط مختلف عن الأنظمة السابقة ومن المتوقع أن يستمر هذا التشكل في المستقبل القريب.

يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه تمشيا مع المرحلة التطورية التي بلغها والتغيرات العالمية التي حدثت والآليات الجديدة التي نشأت[2]. والشيء الذي يثبت خاصية الديناميكية التي تميز هذا النظام هو غياب الثبات المطلق في تطوراته وتغيراته، واحتمال تغير موازين القوى القائم التي يستند إليها، بالإضافة إلى ذلك يتواجد تنوع في السيناريوهات المحتملة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهناك من يطرح القطب الواحد وهناك من يطرح سيناريو الشكل الهرمي، والبعض الآخر يرى سيناريو الكتل المتوازنة، وهذا ما سيجعل هيكل النظام غير منتهي[3].

هذه السيناريوهات تطرح فقط لهيكلة النظام الاقتصادي العالمي، ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار التغيرات المحتملة في الآليات والأنظمة المكونة لهذا النظام، قد ينتج عن هذه التغيرات تأثيرات على قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية الذين يحاولون

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره ،ص. 30

عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر** ، مرجع سابق ذكره، ص. [2]44

[3] ابتسام حملاوي، مرجع سابق ذكره، ص. 21

الحفاظ على مكاسبهم، وبالمقابل ستواجه ردود أفعال سلبية من الخاسرين في هذه الأوضاع. كل العناصر والعوامل السابقة تكرس على بقاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ديناميكية طويلة المدة .

2- هرمية النظام الاقتصادي العالمي الجديد وانفراده بالقمة القطبية

يختلف النظام الاقتصادي العالمي مع بداية التسعينيات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة، حيث شهد انهيار القوى الإشتراكية وظهور نظام يتميز بانفراده بالقمة القطبية الواحدة، وذلك بوجود دولة مسيطرة على الأوضاع الاقتصادية العالمية تسيرها وفقا لمصالحها الخاصة، أي سيادة آليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي فان تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر[1].

إن الانفراد بالقطبية الواحدة لا يعني عدم وجود صراعات بين الدول الرأسمالية على تلك القمة، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم بإمكانه أن يشهد نوعا من تعددية الأقطاب multi-polarsystem بين الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أول، اليابان والاتحاد الأوروبي الذي هو عبارة عن تكتل يضم مجموعة من الدول يسير نحو الاندماج التام، دون نسيان العملاق الصيني كقوى اقتصادية على الساحة الدولية ومنافسا قويا لهـــذه الأقطاب، وتتوقف استمرار الوضع على العديـــد من العوامل المستقبليـــة التي تعكـــس طموحات كل قطـــب اقتصادي في قيادة والتربـــع في السيطرة علـى النظام الاقتصـــادي العالـــمي الجديد.

في إطار خاصية الديناميكية التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، قد نشهد تبادل الأدوار على القمة الهرمية للنظام الاقتصادي العالمي خاصة مع تراجع قوة الاتحاد الأوروبي بخروج المملكة المتحدة، وتأثير جائحة كورونا عـــام 2019 التي عصفت بالاقتصاد العالمي وهددت استقرار وتماسك دول الاتحاد وأدخلت الشكوك حول مستقبل هذا التكتل، ومع بروز الصين كعملاق اقتصادي ينافس كبرى الاقتصاديات العالمية وازدياد المنافسة الاقتصاديـــة بين هذا الأخير وبين الولايات المتحـــدة الأمريكية والتي كان من بينها فـــرض رســـوم الجمركية أمام تدفق المنتجـــات الصينية عام 2017، وتسليـــط لعقوبات على نشـــاط الشركات الصينيـــة–شركة هواوي–،كلها أسباب قد تنبأ بتغيرات

[1] رشيدة شعبان، **التجارة الدولية بين المبادئ والمصالح: رؤية تطبيقية ونقدية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 10، العدد 01، 2006، ص. 209

شاملة على بنية النظام الاقتصادي العالـــــمي وقد يقلب موازيـــــن القوى ولعل السنوات القادمة تشهد قيـــــادة الصين للاقتصاد العالـــــمي.

3- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي

يشهد النظام الاقتصادي العالمي الجديد ظهور أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي، ويتجلى ذلك بشكل واضح في طبيعة المنتجات الصناعية، حيث أصبح يتعذر على الدولة صناعة المنتج بمفردها بل أضحت مكوناته تصنع في أكثر من دولة ثم يتم تجميعها وتركيبها، وأصبح من المعروف والشائع في الوقت الراهن وجود العديد من المنتجات مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات وغيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة حيث تختص كل دولة في صنع جزء محدد فقط.

يعود هذا النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي إلى التقدم التكنولوجي الهائل الذي فتح إمكانيات جديدة للتخصص والتنوع في إنتاج السلع المختلفة، فقد زادت أنواع السلع الواحدة، وكل نوع يتطلب ظروف إنتاج محددة. وأصبح من المألوف أن تظهر نفس السلعة في قوائم الصادرات والواردات لنفس الدولة، وهذا ما يُعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، كما أصبح من الشائع أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدة دول، حيث يختص كل بلد في صناعة جزء أو أكثر من المنتج، ولعل ابرز مثال على ذلك صناعة السيارات، حيث تختص كل دولة بصناعة جزء من السيارة ليتم في الأخير تجميعها وتركيبها في دولة أخرى، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمـــــل بين الدول الصناعيـــة فيما بينها وحتى بين الدول الصناعية والدول النامية في بعض الأحيان[1].

4- الاتجاه المتزايد نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول

إن أبرز سمة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية هي تحرير التجارة الدولية، التي أدت إلى حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإنتاج وتنامي فرص التنافس بين الدول، وهذا التطور ساهم في ربط العالم وتأكيد عالمية الأسواق، مما يعني زيادة الفرص والإمكانيات للتأثير والتأثر بين الدول المختلفة.

وينطوي هذا المفهوم على معنى تعاظم التشابك بين الدول التجارية، حيث يتم إنشاء علاقات بين بلد وآخر أو بين مجموعات من الدول، وبما أن التبعية الاقتصادية تعني تأثير أحد الطرفين على الآخر فإنه

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره، ص. 49

يمكن أن يكون هناك تبعية اقتصادية واحدة حيث يكون أحد الأطراف تابعا للآخر، أن يكون هناك تبعية اقتصادية متبادلة حيث يكون كل طرف تابعا ومتبوعا للآخر في نفس الوقت .

وقد أدى تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية إلى تعميق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة الكثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب، وهو ما ظهر بعد توحيد بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي أربعة مليار دولار، كذلك توحيد بورصات أوروبية أخرى وهناك اتجاه نحو إنشاء سوق عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية وتعمل لمدة 24ساعة[1].

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة أصبحت من السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ومن أهمها[2]:

- زيادة درجة التعرض للصدمات الخارجية الوافدة من الخارج نتيجة لارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخاءه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي؛

- سرعة انتقال الصدمات الخارجية بسرعة انتقالها من مكان لآخر ومن دولة إلى أخرى، سواء كانت إيجابية أو سلبية فمثلا عند حدوث موجة انتعاش في الولايات المتحدة فإنها تنتقل سريعا إلى الدول الصناعية الأخرى والدول النامية، وبالمقابل، إذا كانت هناك أزمة اقتصادية تؤدي إلى انكماش في الولايات المتحدة، فإن تلك الأزمة تنتقل بسرعة إلى بقية أنحاء العالم، وخير مثال على ذلك الأزمة التي واجهتها المكسيك حيث إضطرت الحكومة لتخفيض قيمة العملة لمعالجة عجز كبير في ميزان المدفوعات، وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال، مما كان له الصدى على المستوى العالمي وكاد يتسبب في أزمة عالمية واسعة النطاق لولا التدخل السريع من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي؛

- تزايد أهمية الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في الدول المختلفة، حيث أن الصادرات كانت تلعب دورا ثانويا في زيادة الناتج القومي بالمقارنة مع حجم ونوعية الاستثمارات وعلى سلامة السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية، ولكنها بعد زيادة درجة التبادل أصبحت مصدرا لا يقل في أهميته عن المصادر الأخرى؛

[1] ياسين طيب، محمد حداد، **العولمة وموقع الاقتصاديات النامية منها**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر03، المجلد 08، العدد 01، 2004، ص. 176

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره، ص.47

- تتأثر اقتصاديات الدول الأخرى بشكل كبير بالسياسات الاقتصادية الداخلية للبلدان الصناعية الكبرى. تمييز الآثار بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث يتداخل تأثيرهما وينعكس على الدول الأخرى. ومثال ذلك لو حدث ارتفاع طفيف في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو ألمانيا وسيكون لهذا التأثير تبعات حتمية على بقية دول العالم وحتى على الاقتصاد العالمي بشكل عام؛

- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي نتيجة تخفيف أو إزالة العوائق لانتقال السلع والخدمات أو رؤوس الأموال، وتطوير أسواق عالمية للسلع والخدمات المختلفة تتنافس فيها البلدان المختلفة. ولعل الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية يمثل نوعا من بوليصة التأمين ضد الحدة التنافسية المتزايدة في الساحة العالمية.

5- الثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة

يشهد العالم ثورة علمية ومعرفية جديدة أحدثت تغييرات جذرية وبمعدلات متسارعة في جميع جوانب الحياة البشرية هذه الثورة غير مسبوقة في التاريخ وتؤثر على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية، التربوية، الثقافية والعسكرية، فقد أتاحت التكنولوجيا تطورا هائلا في نقل وتبادل المعرفة والمعلومات، وزادت من اتصالاتنا وتواصلنا مع بعضنا البعض، وبفضل التكنولوجيا أصبحت حركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والمعلومات والخدمات أسهل وأسرع مما جعل العالم أكثر اندماجا، وجعلت من المسافات والزمان والمكان في تقلص أكثر[1].وقد ترتب على الثورة التكنولوجية عدة نتائج أهمها[2]:

- ثورة في الإنتاج حيث أصبحت المعرفة والمعلومات الأكثر أهمية في هذه العملية، وانعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة وذلك نتيجة الاعتماد على المعرفة وتبادل المعلومات في عمليات الإنتاج؛

- ثورة في التسويق نتيجة عجز الأسواق المحلية على استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة وقد ساهمت الثورة في عالم الاتصالات في تسهيل هذه العملية؛

- النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية وتحرير التجارة الدولي من ناحية أخرى؛

- تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وشاركت في ذلك أيضا الثورة التكنولوجية والنمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عبر الدول في هذا التوجه؛

[1] إكرام مياسي، مرجع سابق ذكره، ص.72

[2] محمد عبد الله شاهين، **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، مرجع سابق ذكره، ص.261

كل هذه الآثار الناتجة عن الثورة التكنولوجية أدت إلى تعميق خاصية العولمة التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بحيث يطلق عليه الاقتصاد العالمي" بدلا من "الاقتصاد الدولي"، نتيجة لتعمق الاتجاه نحو عولمته.

6- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بزيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات كأحد السمات البارزة، ويقصد بالشركات المتعدد الجنسيات تلك التي ينتمي مالكيها إلى عدة جنسيات أو التي تمارس نشاطها في العديد من دول العالم بهدف تعظيم ربح الشركة بدلا من التركيز على الفروع الفردية في كل دولة [1].

وعلى الرغم من تباين التسميات المستخدمة بين شركات متعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات أو الشركات الكوكبية فإنها تشترك في كونها شركات كبرى وضخمة، وتمارس عملها من خلال شبكة معقدة من البنى المؤسسية والتنظيمية وتنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق منظومة كونية متكاملة تضع تحت إدارتها أكثر من ثلث الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتستحوذ على نسبة كبيرة من التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا.

ومع تزايد انتشار هذه الشركات بصورة واسعة على المستوى العالمي يبرز الدور الفعال الذي تقوم به في الاقتصاد وتأثيرها عليه، ويتجلى هذا الدور من خلال نشاطاتها المتنوعة بما في ذلك الاستثمارات المباشرة ونقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيدها لظاهرة العالمية على كافة المستويات. وبالتالي أصبحت تعتبر هذه الشركات بمثابة الحكومة الكونية، حيث تسيطر على موارد هائلة وتتحكم مباشرة في أهم النشاطات الاقتصادية في مختلف مجتمعات العالم، وقد دفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى خلق نوع قوي من المزج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية على الصعيد العالمي[2].

7- تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتميز بتشكيل تكتلات اقتصادية عملاقة بين مجموعة من الدول في سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو في تجمعات تتجاوز الحدود القارية، التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا، وتترتب عليها مصالح اقتصادية مشتركة.

[1] بولعيد بعلوج، **الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، المجلد22، العدد 01، 2011، ص. 238

[2] إكرام مياسي، مرجع سابق ذكره، ص. 38

تطورت ظاهرة التكتلات الاقتصادية أساسا في الدول الصناعية، وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة، فعلى الرغم من الاتجاه المتزايد نحو إزالة القيود والحواجز بين الدول فإن ذلك لم يمنع من وجود الروابط والعلاقات المميزة والخصائص المشتركة التي تجمع بين مجموعات من الدول، وقد ساد الاعتقاد أن الاتجاه نحو العالمية يتحقق من خلال الترتيبات الإقليمية تعزز المزيد من التكامل على الصعيد العالمي، انطلاقا من أن التقارب الإقليمي يعد خطوة أو حلقة من حلقات التقارب العالمي.

ما يؤكد أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية هو سعي دول بحجم قارة، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوينها إلى فضاء تكاملي مع المكسيك وكندا سمي "بالنافتا" في عام 1994. ولم تقف الولايات المتحدة عند منطقتها الإقليمية بل حاولت أن تستغل فضاءها الباسيفيكي لكي تقيم تكتلا مع آسيا وذلك بإقامة منطقة تعاون لدول آسيا والباسفيك دول موزعة على أربعة قارات في أسيا وإفريقيا والأمريكتين الجنوبية والشمالية وسمي منتدى التعاون الاقتصادي الباسيفيكي أو تكتل "الأبيك"APEC [1]، يضاف إلى جانب هذا التكتلين العديد من التجمعات على الساحة الدولية والتي جمعت بين دول ذات التقارب الجغرافي أو عبر القارات، ويمثل تكتل الاتحاد الأوروبي أبرزها وهو يعد قوة اقتصادية ذات تأثير قوي على التجارة الدولية وهو أول تكتل خطى خطوات أوسع نحو مراحل متقدمة من التكامل الإقليمي.

المطلب الرابع: التحولات في هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يتكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد من ثلاث أنظمة رئيسية، حيث يمثل كل نظام جانبا من هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لتشكل هذه الأضلاع في مجملها مثلث النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي يتكون من: النظام النقدي الدولي ممثلا في صندوق النقد الدولي، النظام المالي الدولي ممثلا في البنك الدولي، والنظام التجاري الدولي ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة. وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهد النظام الاقتصادي العالمي الجديد تغيرات جديدة في أداء هذه الأنظمة، هذه التغيرات أحدثت تحولات في هيكل النظام الاقتصادي العالمي، وفيما يلي يتم عرض هيكل هذا النظام مع إبراز تحليل مبسط لهذه التحولات التي طرأت على كل نظام.

أولا: النظام النقدي الدولي

يمثل النظام النقدي الدولي الضلع الأول من أضلاع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويمكن القول على أنه ذلك النظام الذي يحكم ويضبط قواعد السلوك السلوك فيما يتعلق بأسعار الصرف

[1] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الاقتصادية البديلة)**، الطبعة 01، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص.133

وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز ونوعية السياسات التصحيحية حالة حدوث عجز في دولة ما، وبالتالي فإن هذا النظام يفترض أنه يكفل تحقيق الاستقرار النقدي العالمي في النظام الاقتصادي العالمي[1].

يعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة القائمة على إدارة هذا النظام وتنفيذ السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه. تأسس هذا الصندوق في 25 ديسمبر 1945 بموجب اتفاقية "بريتون وودز" عام 1944، وبعد خمسين عاما من تأسيسه، وصل عدد الدول الأعضاء فيه في عام 1995 إلى 179 دولة، وترتكز أهداف الصندوق طبقا لنصوص اتفاقية إنشائه إلى[2]:

1- تشجيع التعاون النقدي بين الدول الأعضاء من خلال إنشاء مؤسسة دائمة تهتم بالتشاور حول المشاكل النقدية الدولية؛

2- العمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الحفاظ على مستويات الدخول والعمالة وتنمية الموارد الإنتاجية؛

3- العمل على ثبات واستقرار أسعار الصرف وتقليل حدة المنافسة بين الدول الأعضاء من خلال تخفيض قيمة عملاتها؛

4- إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات يهدف إلى تغطية المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء وتخفيض القيود النقدية التي تعرقل التجارة الدولية؛

5- توفير تسهيلات وموارد مالية للدول الأعضاء بهدف مواجهة أي عجز مؤقت في موازين المدفوعات التي قد تطرأ عليها.

إن من بين أهم التحولات التي حدثت في النظام النقدي الدولي:

1- حدوث ذلك التحول في نظام سعر الصرف في معظم دول العالم، فتغير العمل بنظام سعر الصرف الثابت ليحل محله سعر الصرف العائم نتيجة توقف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971 نتيجة الانخفاض السريع في احتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب الفيتنام، وتصاعد العجز الفيدرالي الأمريكي. ومنه أصبح النظام السائد منذ أزمة الطاقة في عام 1973 هو نظام أسعار الصرف العائمة.

[1] محمد عبد الله شاهين، **أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي**، مرجع سابق ذكره، ص. 152

[2] عادل المهدي، **النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الطبعة 02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص. 91

إن ما يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائمة أنه كثير التقلب في أسعار صرف العملات الرئيسية (الدولار، الين، المارك وغيرها)، مما أدى إلى الشك وعدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالتالي يتطلب هذا الوضع إجراء إصلاح جذري في النظام النقدي الدولي، ليس للتخلي على هذا النظام بل من أجل زيادة كفاءته والتغلب على التقلبات والانحرافات التي تحدث في أسعار الصرف لبعض العملات الرئيسية بالارتفاع أو الانخفاض.

إن من العيوب الرئيسية لنظام أسعار الصرف العائمة هو مستوى المرونة العالية الذي يتمتع به في مواجهة الإختلالات الاقتصادية الداخلية والصدمات الخارجية، وتعني هذه المرونة حدوث تقلبات شديدة في أسعار الصرف في الأجل القصير استجابة لعمليات المضاربة أو لأسباب أخرى. ومن جهة أخرى ينتقد نظام أسعار الصرف العائمة لأنه في كثير من الأحيان يؤدي إلى حدوث انحرافات في أسعار الصرف، ويقصد بهذا الانحراف وجود اختلاف بين السعر السائد وسعر التوازن. هذا الأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية والفائض في صافي لتحويلات الرأسمالية العادية والعكس في حالة بلد الفائض[1].

2- الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية وهي الدولار أصبح مصدرا للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية. وهذا الوضع استدعى الحاجة إلى إصلاح هذا النظام والعمل على تطبيق نظام رقابة جماعية لمراقبة التأثيرات الدولية للسياسات النقدية والمالية والتجارية.

3- تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح عليه "المشروطية"، حيث يتطلب من الدول إتباع سياسات معينة لإجراء إصلاحات اقتصادية فيما يتعلق بعجز الميزانية وعجز المدفوعات وتقليل معدلات التضخم وإصلاح أسعار الصرف وتحرير التجارة الدولية. في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة في الأجل القصير والمتوسط، وبالتالي تميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ينصح بها الصندوق تميل إلى أن تكون سياسات انكماشية وهو ما يتطلب إعادة النظر فيها وتحسينها بناء على ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال، من الجوانب الخاصة بالمشروطية صارت الدول النامية بعد أزمة المكسيك 1982 لا تستطيع الحصول على المساعدات القروض من مصادر أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق وإبرام الاتفاقيات المناسبة معه والحصول على شهادة الصلاحية الائتمانية[2].

ثانيا: النظام المالي الدولي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره، ص. 64

[2] مجيل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة 01، الأكاديميون لنشر والتوزيع، الأردن، 2004،ص ص. 135-136

يشكل النظام المالي العالمي الضلع الثاني من مثلث النظام الاقتصادي العالمي، وهو الذي يحكم قواعد السلوك المتعلقة بالتحركات والتحويلات الدولية لرؤوس الأموال سواء كان في صورة مساعدات خارجية أو قروض أجنبية من الجهات الرسمية أو التجارية أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة ويشرف البنك الدولي على قيادة هذا النظام.

تأسس البنك الدولي للتعمير والتنمية وفقا لاتفاقية "بريتون وودز" في جويلية 1944، وبدأ أعماله في جوان 1946، ليكون بذلك المؤسسة المسؤولة على إدارة شؤون النظام المالي العالمي، ويقوم البنك بتقديم قروض طويلة الأجل ويهتم بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وبالتالي تتركز مسؤوليات البنك بشكل أساسي على سياسات التنمية والاستثمار والإصلاح الهيكلي وتخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، كما يولي البنك اهتماما كبيرا بالجدارة الائتمانية، حيث يعتمد على الاقتراض من أسواق المال لتمويل أنشطته.

لقد بلغ عدد أعضاء البنك عام 1996 حوالي 172 عضوا، ومن بين الشروط اللازمة لعضوية الدولة أن تكون عضوا أيضا في صندوق النقد الدولي، وإكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك يتحدد وفقا لحصة كل دولة في صندوق النقد الدولي[1].

تتمحور أهداف البنك الدولي حول عدة جوانب، وهي:

1- المساعدة على إعمار أراضي الدول الأعضاء وتعزيز تطورها الاقتصادي من خلال توفير رؤوس أموال بغرض الإنشاء والتشييد بما في ذلك إعادة الإعمار للأراضي المتضررة جراء الحروب؛

2- العمل على رفع مستويات التنمية الاقتصادية وزيادة نمو التجارة الدولية في الأجل الطويل؛

3- تشجيع عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير ضمانات للاستثمارات؛

4- تنظيم وتنسيق القروض الصادرة من البنك أو التي يضمنها، مع مراعاة قضية أولوية المشاريع المقترح تمويلها للدول الأعضاء.

لعل التغير الهام في النظام المالي العالمي هو ذلك التغير في نمط التمويل الدولي، وذلك بعد اندلاع أزمة المديونية الخارجية عندما أعلنت المكسيك عن تعليق سداد ديونها في صيف عام 1982، منذ ذلك الحين زادت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة كمصدر للتمويل الدولي خاصة بالنسبة

[1] حسن احمد شحاتة، محمد حسان عوض، **قضية المناخ وتحديات العولمة البينية**، الطبعة 01، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر،2018، ص. 14

للدول النامية، فأصبحت هذه الاستثمارات تفضل على وسائل التمويل الأخـــرى في عملية التمويـــل لهذه الدول.

ويرجع سبب توجه الدول إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتمويل الدولي إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال، فقد تجاوزت معدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية، ونظرا لتضاؤل حجم القروض التجارية بشكل كبير، لم تعد هذه الوسيلة متاحة بسهولة كما كانت في السابق، أما المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية فقد أصبحت تخضع للعديد من الشروط مما دفع الكثير من الدول خاصة النامية منها إلى التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتمويل الدولي لعدة ميزات بما فيها غير منشئة للمديونية ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية على عكس القروض التقليدية [1].

ثالثا: النظام التجاري الدولي

يتمثل النظام التجاري الدولي في مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الدول فيما يتعلق بتبادل السلع والخدمات عبر الحدود، يهدف هذا النظام لتنظيم القيود الحمائية أو إعانات التصدير، والعمل على تحرير التجارة العالمية لتعزيز التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتنظيم العائد من التجارة الدولية لجميع أطراف الاقتصاد الدولي[2].

لعل المتأمل في آليات عمل هذا النظام خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين يجد العديد من التحولات في أركان النظام التجاري الدولي، وأهم ما يميز هذه التحولات هي التحول من سياسة الحماية التجارية إلى سياسة الحرية التجارية، أي التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية، وشمل هذا التحرير السلع الصناعية والزراعية بالإضافة إلى تجارة الخدمات. ويرجع هذا التحول نتيجة الاتجاه المتزايد نحو الحماية بعد الحرب العالمية الثانية وهو مما دفع مجموعة من الدول إلى التفكير في نحو تخفيف القيود على التجارة وتحريرها، فظهرت فكرة إنشاء اتفاقية "الجات" بهدف تعزيز الحرية التجارية في المعاملات الدولية، وقد تم عقد العديد من الجولات لهذه الاتفاقية وأحدثها جولة الأوروغواي التي تم التوقيع عليها في مراكش في عام 1994، ومن خلالها أدت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية في جانفي من تلك السنة.

وبالتالي تمثل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة خطوة هامة في تعزيز نظام الحرية التجارية الدولية، وأدت إلى تحقيق تقدم كبير في العديد من المجالات، ويمكن القول إن جولة الأورغواي التي عقدت في عام

[1] مبروك رايس، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، الطبعة 01، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص. 122

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره، ص. 38

1994 كانت أكثر شمولا وتأثيرا مقارنة بالجولات السابقة لاتفاقية الجات منذ عام 1947، ويقوم التحول في النظام التجاري الدولي على الدعائم والتحولات والتغيرات التالية[1]:

1- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والحواجز والقيود التعريفية، وفي هذا الإطار فإن الدول المنظمة للنظام لديها الحق في فرض رسوم إضافية في حالة اكتشاف حالة إغراق أو دعم غير مشروع لسلعة ما من جانب دولة عضو، وذلك بالرجوع إلى أجهزة المنظمة العالمية للتجارة؛

2- إزالة القيود الكمية المباشرة وتتضمن إلغاء نظم الحصص وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، بالإضافة إلى أساليب الحمائية الجديدة التي تشمل القيود الجديدة على التجارة الدولية؛

3- التوسع في مجال تحرير التجارة الدولية ليشمل إلى جانب السلع الصناعية السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي اعتبرت نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية؛

4- سيادة مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية، وهو مبدأ ينص على أن أي ميزة تجارية ممنوحة لدولة معينة يجب أن تكون متاحة لجميع الدول بدون تمييز، بمعنى أن كل ميزة تجارية تمنح لدولة ما تسري تلقائيا على كافة الدول الأخرى دون قيد أو شرط.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي المفاهيم والمرتكزات

لقد تأكدت أهمية التكامل الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن تحقيق التقدم الاقتصادي لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوب دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة، وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التكامل الاقتصادي لضبط محتواه وفهم مدلوله، ثم سيتم توضيح أهمية التكامل الاقتصادي في المطلب الثاني، وتتبع مختلف مراحله ودرجات تقدمه في المطلب الثالث.

[1] ابتسام حملاوي ،مرجع سابق ذكره، ص.35

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

اتسمت الساحة الدولية بولوج مجموعة من المفاهيم المتداخلة، ومن بين هذه المفاهيم يأتي مفهوم التكامل الاقتصادي، فقد تعدد الصياغات العلمية لهذا المصطلح بين الاقتصاديين فالبعض يستعمل مصطلح الاندماج الاقتصادي بينما يستخدم البعض الآخر مصطلح التكامل الاقتصادي.

هنا يجب الإشارة أن التباين في استخدام المصطلح يعود إلى ترجمة كلمة «INTEGRATION»، فبعض من الاقتصاديين يستخدمون مصطلح الاندماج للإشارة إلى المعنى اللغوي للكلمة، بحجة أنه يعبر على ظاهرة الاندماج بين مشروعين أو أكثر في النظام الرأسمالي[1]، في حين يستعمل آخرون مصطلح التكامل لأصوله اللاتينية لكلمة « INTEGRITAS » والتي تعني التكميل أو التتام والكل التام، ويستخدم أيضا للدلالة على العملية التي تنطوي على دمج وجمع الأجزاء بعضها مع بعض، أو العمل على استكمال الشيئ الناقص أو الغير كامل من خلال جمع الأجزاء معا [2].

على الرغم من وجود فارق في الدلالة والمضمون بين الكلمتين، إلا أن التكامل يعني وجود ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى ومن ثم فان الربط بينهما يؤدي إلى تقوية كل منهما، أما الاندماج فيعني تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر[3]. ومهما كان المصطلح المستخدم سواء الاندماج أو التكامل، فان الشيء المهم الذي يجب التذكير به أن كلاهما ليس هدفا في حد ذاته، بل الغاية الأساسية هو تعزيز أواصر التضامن والتكافل والاعتماد المتبادل سواء اقتصاديا أو أمنيا أو سياسيا بين الدول الأعضاء الداخلة في عملية التكامل أو الاندماج[4]. وعليه فانه يمكن اعتبار مصطلح التكامل الاقتصادي هو الأقرب إلى في وصف الهدف التي تسعى إليه البلدان المتكاملة.

إن فكرة التكامل الاقتصادي كظاهرة دولية برزت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مع الاقتصادي جاكوب فاينر J.Viner سنة 1950م الذي يعود إليه الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي والتي تمثل جوهر التكامل الاقتصادي، ومن ثم تطورت هذه النظرية بواسطة الاقتصاديين البارزين منهم ليبسي Lipsey, ميـــد Mead, وسيتوفسـكي Scitovsky، لكن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل

[1] لرباع الهادي، **التكامل الاقتصادي الإقليمي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2015، ص.12

[2] نسيمة الطويل، **التكامل الدولي :دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، المجلد 02، العدد 02 ،2018، ص.95

[3] مصطفى عبد العزيز مرسي، **التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة –مدخل نظري مع الإشارة إلى التجربة الخليجية** -،حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية،الحولية الثالثة والعشرون، مصر ،2003، ص. 18

[4] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق ذكره، ص. 18

الاقتصادي كانت على يد الاقتصادي بلا بلاسا Bella Balasa سنة 1961 في كتابه المعروف بعنوان "نظرية التكامل الاقتصادي".

لم يحظ تعريف التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين الاقتصاديين المهتمين بهذا الفرع من الدراسات الاقتصادية شأنه شأن بعض التعريفات الأخرى في مختلف التخصصات، وربما يعود لاختلاف وجهات النظر بينهم بشـــأن درجة التعاون المقترحة من الدول التي ترغب في إقامة أشكال مختلفة من التكامـــل الاقتصادي، أو إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليـــل، وسيتم فيما يـــلي استعراض بعض التعريفـــات المتعلقة بمصطلـــح التكامـــل الاقتصادي التي قدمها مجموعـــة من رواد الفكر الاقتصادي التكامـــلي في هذا المجال:

يعرف «بيلا بلاسا» Bela Balassa التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة، أما بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية لدول قومية مختلفة، وعندما ننظر إلى التكامل كحالة فإنه في الإمكان القول بأنه يتمثل في غياب التفرقة بين الاقتصاديات القومية[1].

انطلاقا من هذا التعريف يلاحظ أن«بيلا بلاسا» يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، ويعتبر بلاسا أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

كما أنـه من خلال هذا التعريف يمكن التمييز بين التكامل والتعاون والفرق بينهما سواء كان كميا أو نوعيا، فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز في حين تشمل عملية التكامل الاقتصادي الإجراءات التي تفضي إلى إلغاء بعض أشكال التمييز. وعلى سبيل المثال تشمل التعاون الدولي اتفاقات حول السياسات التجارية، بينما يتعلق التكامل الاقتصادي بإزالة الحواجز التجارية وهكذا يتضح أن السمة الأساسية للتكامل الاقتصادي هي إلغاء التمييز ضمن منطقة معينة .

ومن جهة أخرى يمكن أيضا التمييز بين التكامل والتكتل الاقتصادي، فالتكتل الاقتصادي يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين

[1] عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات"، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012 ،ص.3

الدول الأعضاء، كما يعبر عن تطابق الجانب النظري والجانب العملي للتكامل الاقتصادي، ويمثل التكتل أيضا مستوى محدد من مستويات التكامل الاقتصادي في شكله[1].

وعرف « هيرمان لينـزل» Hermann Lenzel التكامل الاقتصادي بأنه عملية تغير في المؤسسات الاقتصادية والسياسية وإقامة تعاون دولي يفرض إمكانية تحقيق أهداف الدول الموحدة اقتصاديا والمتعلقة بزيادة إنتاجها ورفع مستوى معيشتها وتعزيز التجارة الدولية، ويرى لينزل أن نقطة البدء في عملية التكامل الاقتصادي هي منطقة التجارة الحرة، وتتبعها مرحلة الاتحاد الجمركي ومن ثم السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية الشاملة[2].

أما الاقتصادي «ميـردال» Myrdal فيرى أن التكامل الاقتصادي عملية اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى إلغاء جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي[3].

في حين يرى«جـون بيندر» Jhon Pinder أن التكامل الاقتصادي يشمل إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتميين لمنطقة التكامل وصياغة وتطبيق سياسات موحدة بالقدر لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة [4].

أما «فريتـز ماكلوب» Fritz Machlup فيرى بان فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على استغلال كافة الفرص المتاحة المتولدة من التقسيم الكفء للعمل، كما أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى انتقالات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وعلى درجة التحديد دون تمييـز أو تفرقـة متعلقة بالمكان الجغرافـي الذي نشـأت فيه هذه السلـع أو بالمكان الذي تتجـه إليه[5].

ويمكن تقديم مفهوما شموليا للتكامل الاقتصادي من خلال اعتباره عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما انه يضمن

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**السوق العربية المشتركة**، الطبعة 01، مجموعة النيل العربية،مصر، 2003، ص. 30

[2] إكرام مياسي، مرجع سابق ذكره، ص. 83

[3] فؤاد أبو ستيت ،**التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2004، ص. 6

[4] بوكساني رشيد، دبيش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**،ورقة مقدمة ضمن الندوة العلمية الدولية حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين، وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،8-9 ماي 2004، ص. 2

[5] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص. 199

تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو[1].

وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي، يمكن اعتباره عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، مما يؤدي إلى تكوين تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية، مما يسهم في تحقيق درجة أسمـــى من الرفاهية الاقتصادية وتعزيز التبـادل التجاري وتحقيـق معدلات نمو جيدة.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

تشير نظرية التكامل الاقتصادي بمنهجها التقليدي أن هناك عدة مراحل رئيسية مختلفة في عملية التكامل، تبدأ هذه المراحل بأبسط صورة من خلال اتفاقية التجارة التفضيلية وتنتهي بمرحلة التكامل الاقتصادي التام المعروفة أيضا بالوحدة الاقتصادية.

واختلف الاقتصاديون بشأن سلم التكامل، فمنهم من يرى انه يشتمل فقط على الدرجات الأربعة التالية: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق آخر التكامل النقدي باعتباره شكلا مميزا من أشكال التكامل الاقتصادي، وقد برز ذلك في تجربة الوحدة النقدية الأوروبية، أما حديثا فيرى فريق أن التكامل المالي يعتبر أيضا شكلا مهما ومميزا بحيث يجب إدراجه ضمن سلم التكامل الإقليمي[2].

وفيما يلي يمكننا عرض أهم درجات التكامل الاقتصادي:

1- اتفاقيات التجارة التفضيلية "Preferential Trade agreement " PTA

تعني اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التي تتخذها الدول لتخفيف القيود التجارية بينها، تتضمن هذه الاتفاقيات إلغاء نظام الحصص التي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم، أو تتفق دول معينة على تقديم امتيازات جمركية متبادلة[3]. ويعتبر البعض أن اتفاقيات التجارة التفضيلية هي أبسط صور التكامل الاقتصادي وتعني مجرد منح بعض التفضيلات أو الميزات في المعاملة بين

[1] سامي عفيفي حاتم،" **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، الطبعة 02، الجزء 02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994 ، ص.283

2 مراد خروبي، **الشراكة الاورو-متوسطية وأثارها على المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2015،ص.61

[3] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق ذكره ،ص.09

الدول بناء على العلاقات المشتركة كالجوار، التاريخ المشترك وغيرها[1]. ومن أمثلة اتفاقية التجارة التفضيلية: النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني عام 1936 بين بريطانيا ودول مستعمراتها السابقة، وتتميز هذه الاتفاقيات بمجموعة من الخصائص التالية[2]:

- تشمل على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون أن تمتد إلى إلغاءها كلية، فهي إذن نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الإقليمي بين دولتين أو أكثر؛
- إن هذه المعاملة التفضيلية الجمركية تنصب على الجانب السلعي (الشق العيني) للتجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي، ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول. فإن هذه المعاملة تعني أن الدول الأعضاء قد تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بينها، وتمنح تفضيلات تجارية في هذا الجانب، ولكنها لا تمتد لتشمل العمليات المالية والنقدية المرتبطة بتلك التجارة الإقليمية؛
- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي تحتفظ بالحق في وضع وتحديد سياساتها الجمركية الوطنية بمفردها دون الحاجة للدخول في ترتيبات مشتركـــة مع باقي الدول الأعضـــاء في هـــذا الخصوص.

2- منطقة التجارة الحرة "FTA" Free Trade Area

تعتبر منطقة التجارة الحرة الدرجة الثانية في سلم التكامل الاقتصادي ويرى بعض الاقتصاديون أنها المرحلة الأولى[3]، ويقصد بها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على كل دولة. ومع ذلك تحتفظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية على العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة [4]. تلتزم كل دولة بإزالة الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية على الواردات من وإلى الدول الأعضاء في المنطقة ولكنها لا تلتزم بهذه الالتزامات في التعامل مع بقية دول العالم الغير أعضاء في منطقة التجارة الحرة.

تهدف منطقة التجارة الحرة إلى دفع عجلة التنمية من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة دون قيود، يتيح ذلك الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة. ومع ذلك تواجه مناطق التجارة

[1] علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي**، الطبعة 01، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص. 244

[2] جابر محمد محمد الجابر الجزار ،**التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة**،العدد226، مطابع التجارية قليوب، مصر ، 2006، ص. 14

[3] جابر محمد محمد الجابر الجزار ، مرجع سابق ذكره،ص. 15

[4] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق ذكره، ص.11

الحرة تحديات منها إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة في حالة وجود اختلاف كبير في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، ولقد شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق التجارة الحرة[1].

ومن الأمثلة على هذه الصورة من صور التكامل نذكر:

- منطقة التجارة الحرة الأوروبية "آفتا" AFTA: تأسست في سنة 1959 بين سبعة دول: انجلترا، البرتغال، النمسا، سويسرا، السويد، النرويج والدانمارك، ولم تتضمن هذه الاتفاقية إقامة تعريفة موحدة فيما بين الدول الأعضاء والعالم الخارجي ولكن تظل لكل دولة أنظمتها الجمركية الخاصة بها، وقد واجهت هذه المنطقة صعوبات من بينها انحياز بعض الدول للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة ولعدم تجاورها جغرافيا، مما أثر على نجاحها[2].

- منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية "لافتا"LAFTA: تأسست بموجب معاهدة مونتفيديو عام 1960بين سبعة دول: البرازيل، شيلي،بيرو، أورغواي، الأرجنتين، المكسيك ،وبارجواي ثم انضمت إليها دول أخرى هيكل من كولومبيا و إكوادور عام 1961 ثم فنزويلا وبوليفيا عام 1968؛

- منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا والمكسيك "نافتا"NAFTA: أنشئت عام 1989بين دول المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وكندا[3].

3- الاتحاد الجمركي"Custum union "CU

يعتبر الاتحاد الجمركي أعلى درجة من مرحلة منطقة التجارة الحرة، فهو اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، يعني ذلك أن الدول الأعضاء تقوم بإزالة كافة القيود الجمركية على المبادلات التجارية بينها، وتطبق تعريفة جمركية موحدة ومشتركة على السلع التي تدخل إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء[4].

يمثل الإتحاد الجمركي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي، وينطوي على درجة أكبر من التعاون بين الدول الأعضاء، ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على الوجه التالي[5]:

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي .

[1] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق ذكره ،ص.11

[2] إيمان عطية ناصف، مرجع سابق ذكره ، ص.220

[3] سامي عفيفي حاتم،**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**،الطبعة01،الجزء02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص.39

[4] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق ذكره، ص. 40

[5] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سابق ذكره، ص. 40

ويتم في هذه المرحلة ما يلي:

1- إلغاء الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات بين الدول الأعضاء، كما يتم التخلص مختلف القيود الأخرى كالحصص أو التراخيص التجارية؛

2- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد لاستخدامها في التعامل مع البلدان غير الأعضاء، وقد يكون ذلك أحيانا بانضمام بعض الأعضاء إلى تعريفة عضو منهم ولا مانع أن يتم التوحيد على مراحل زمنية معينة، كذلك لا مانع من تقبل بعض الاستثناءات على التعريفة الموحدة؛

3- يتفق عادة في الاتحادات الجمركية على إنشاء هيئة أو أكثر من الهيئات الجماعية ذات الاختصاص الاستشاري لتنظيم العلاقة بين الدول الأعضاء وحل النزاعات والخلافات التجارية التي تنشأ بينها[1].

ومن أمثلة الاتحاد الجمركي، السوق الأوروبية المشتركة قبل الدخول في مراحل الوحدة، "اتحاد البينلوكس" الذي تأسس في عام 1944 بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورج.

4- السوق المشتركة " Common Market "C M

السوق المشتركة هي مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في عملية التكامل الاقتصادي، وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول تهدف إلى إلغاء القيود على تنقل عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل)، بالإضافة حرية انتقال السلع بين الدول الأعضاء، مما يجعلها سوقا موحدة[2].

ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على الوجه التالي :

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج.

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة إحدى مراحل الاتحاد الأوروبي، التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما في 25 مارس1957 بين فرنسا وألمانيا الاتحادية ودول البينولكس الثلاثة (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج) ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1958، وتعتبر هذه المعاهدة واضحا على قيام حركة الأسواق المشتركة[3].

وقد تم تشكيل العديد من الاتفاقيات لإنشاء أسواق مشتركة في أماكن مختلفة حول العالم مثل السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والتي تضم كينيا وتنزانيا وأوغندا، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى وتضم كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس،ونيكاراجوا. وفي سنة 1964 تم إنشاء السوق

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص. 287-288

[2] فؤاد أبو ستيت،مرجع سبق ذكره، ص ص. 12-13

[3] سامي عفيفي حاتم ،**التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص. 42

العربية المشتركة، ووقعت على هذه الاتفاقية عدة دول عربية بما في ذلك مصر، سوريا، الأردن، العراق، اليمن، ليبيا، موريتانيا وفلسطين، إلا أن هذه الاتفاقية تعثرت وتجمدت بين الدول العربية المعنية [1].

5- الإتحاد الاقتصادي Economic Union " EU

نموذج الاتحاد الاقتصادي يعتبر مرحلة متقدمة أكثر من المراحل السابقة، في هذا النموذج لا تقتصر العلاقات بين الدول الأعضاء على تحرير حركة عناصر الإنتاج فحسب، بل تتجاوز ذلك لتشمل خلق الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية والاجتماعية فيما بينها حتى تصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي.

ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على الوجه التالي:

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء[2].

وفي الواقع فان المتعاملون في السوق المشتركة يواجهون تحديات تتعلق بالالتزام بضوابط السوق ومواكبة تطوراتها، وهذا يدفعهم للسعي نحو مرحلة الاتحاد الاقتصادي، ويتطلب ذلك التنسيق والتوافق على المستوى التشريعي والإداري والقضائي في كل المجالات الرئيسية، حيث أن انعدام هذا التنسيق يمكن أن يعرقل آليات السوق المشتركة أو يؤثر سلبا على كيانها، ولعل أحسن نموذج يظهر حتمية الانتقال من السوق المشتركة الناجحة إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي هو ذلك الذي حققته بلدان المجموعة الأوروبية بعد توقيعها على اتفاقية ماستريخت في 07 فيفري 1992[3].

6- الاتحاد النقدي "Monetary Union " MU

يعرف "فريدز ماكلوب" اصطلاح الإتحاد النقدي على انه اتفاقية تسهل المدفوعات الأجنبية من خلال إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي. ومن وجهة نظره، فإن التكامل النقدي يعد واحدا من أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، ويمكن ملاحظة ارتباط نتيجتين هامتين بعملية الإتحاد النقد، تتعلق النتيجة الأولى بضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مسؤولة عن إدارة العملة المشتركة الجديدة، والنتيجة الثانية فتتعلق بفكرة

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سابق ذكره ، ص ص. 225-227

[2] سامي عفيفي حاتم،**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**، مرجع سابق ذكره، ص.43

[3] محمد المكيلف، **العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول" واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ،المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012، ص. 5

رقابة الصرف، حيث أن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى أخرى غير ممكن داخل منطقة نقدية موحدة نقدي، وبالتالي تختفي جميع صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة [1].

7- **الإتحاد الاقتصادي التام "Total Economic Intégration " TEI**

التكامل الاقتصادي التام يعتبر أعلى مستويات التكامل الاقتصادي، وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، ومن خلاله يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء سياسات موحدة، ويقوم الاتحاد في هذه المرحلة بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة.

بوجود هذا الإتحاد الاقتصادي التام يمكن تحقيق كافة فوائد التكامل الاقتصادي، مثل تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخل الحقيقي وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه. للإشارة هذه المرحلة لم يصل إليها أي تكتل اقتصادي بعد بما في ذلك الاتحاد الأوروبي[2].

المطلب الثالث: دوافع، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي

ينطوي التكامل الاقتصادي على العديد من المزايا مما يولد الدافع لدى معظم الدول للانضمام إليه، ومع ذلك لا يخلو من عيوب وتكاليف، فتحقيق الإتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية وتتطلب تضحيات ومواجهة مصاعب. ومن جهة ثانية تتداخل دوافع التكامل الاقتصادي إلى حد كبير مع مقوماته، لذلك فإن الحديث عن كل منهما على حدى ينطوي على قدر كبير من الاشتراط.

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي

ترتكز دوافع التكامل الاقتصادي أساسا على اقتناع الدول المتكاملة بالمزايا التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بوضعها قبل التكامل، وكلما زاد الاقتناع بتلك المنافع زادت الدوافع للانضمام إلى التكامل الاقتصادي[3]. ومن بين الدوافع المهمة يمكن ذكر ما يلي:

1- دوافع اقتصادية: ويمكن ذكرها فيما يلي:

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سابق ذكره، ص ص.227- 229

[2] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر،2007، ص. 15

[3] عثمان أبو حرب ، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة01، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007 ، ص. 201

- اتساع حجم السوق: يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء إلغاء الرسوم الجمركية بينها، مما يساهم في توسيع السوق وزيادة حجم التجارة بين الدول. وبالتالي تستطيع الدول تصريف منتجاتها عبر سوق أكبر، بالإضافة فان هذا الاتساع يمكن يتيح تحقيق قوة تفاوضية لهذه في شراء المواد التي تحتاجها[1]؛

- تعزز كفاءة القطاع الصناعي: يعزز التكامل الاقتصـــادي كفاءة القطاع الصناعي بفضل الاحتكاك والمنافسة بين الدول المتكاملة، ويتطلب رفع التنسيق بين السياسات الاقتصادية الخاصة بالتعريفات الجمركية وسياسة التجارة الخارجيـــة والتنسيق أيضـــا في السياسات المالية والنقديـــة وسياسات تشجيـــع الاستثمار[2]؛

- زيادة معدل النمو: يشجع التكامل الاقتصادي الاستثمار، حيث يتيح للمستثمرين الوصول إلى أسواق استهلاكية أوسع، لان المستثمر عادة ما يبحث عن السوق الاستهلاكية والتي توفرها التكامل الاقتصادي، وبالتالي يحفز النمو الاقتصادي في المنطقة المتكاملة، يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وما يتولد عنه من زيادة استخدام رأس المال على نطاق إقليمي واسع بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية، فحرية التنقل واستقرار لرؤوس الأموال داخل الدول، فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة، يعمل هذا على تعزيز الاستثمارات وتوجيه رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة داخل المنطقة المتكاملة، حيث يمكن استغلال موارد جديدة في الصناعة والزراعة والخدمات[3]؛

- الحد من مشكلة سوء استغلال الموارد الاقتصادية: يعمل التكامل الاقتصادي على تعزيز التخصص في الإنتاج وتوسيع حجم الطلب الفعّال من خلال زيادة حجم السوق، ستؤدي بطبيعة الحال إلى ترشيد استغلال استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة وترشيد [4]؛

- تدعيم الاستقرار السياسي: يعمل التكامل الاقتصادي على تدعيم الاستقرار السياسي ومنع وقوع الحروب بين الدول المتكاملة، مثل فكرة إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والحديد عام 1951 كان من طرف أكثر دولتين أوروبيتين عداوة وهما فرنسا وألمانيا، وبالتالي كانت هذه المجموعة حدثا ذا أهمية بالغة جنب أوروبا حروب عنيفة[5]؛

---

[1] محمد بوبوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 ،ص. 29

[2] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق ذكره ،ص ص. 17-19

[3] محمد بوبوش، مرجع سابق ذكره ،ص. 31

[4] مراد خروبي، مرجع سابق ذكره ،ص. 59

[5] نجاح منصري، **اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية على التجارة العربية البينية**،أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2015، ص. 59

-زيادة التشغيل: إن إلغاء القيود على تنقل الأشخاص بين الدول المتكتلة من شانه أن يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل، فعندما يتمكن الأفراد من التنقل بحرية بين الدول المشتركة يمكن لليد العاملة التحرك من المناطق التي تعاني من فائض في القوى العاملة إلى تلك التي تعاني من نقص فيها، وهذا يساهم في تقليل معدلات البطالة في تلك المناطق مع توفير كفاءات جديدة وتنويع المهارات؛

- المساهمة في بناء قاعدة تكنولوجية: يسهل التكامل الاقتصادي عملية تبادل القدرات التكنولوجية بين البلدان، مما يساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية مستقلة قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية، وبالتالي يتم تعزيز القدرة على استخدام التكنولوجيا وتحقيق النمو ضمن القاعدة التكنولوجية المحلية؛

- حماية اقتصاد الدول الأعضاء: يوفر التكامل الاقتصادي حماية أكبر للإقتصادات الوطنية للبلدان المتكاملة، وهذا يسمح بالحفاظ على القدرات والموارد المحلية وتوظيفها في خدمة البلدان المتكاملة، وفي نفس الوقت يجنب هذه البلدان التبعية للاقتصاديات الأخرى المتطورة[1]؛

- تعزيز القدرة على التفاوض: يزيد التكامل الاقتصادي من قوة وأهمية الدول المتكاملة في المشهد الدولي بشكل أكبر مما كانت عليه قبل التكامل، حيث يتيح لها تكوين كتلة اقتصادية قوية ومؤثرة تستطيع أن تفرض شروطها ومطالبها مما يضمن تحقيق مصالحها الخاصة وتحقيق التفاوض بقوة في العلاقات مع العالـــم الخارجي[2]؛

- زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية: يتيح التكامل الاقتصادي للمستهلكين الحصول على السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة، يتحقق ذلك من خلال إزالة الرسوم الجمركية وتخفيض التكاليف الإنتاجية نتيجة لتوسع السوق، وبالتالي يتم تحقيق مستوى إنتاج الذي يضمن أقل تكلفة ممكنة، كذلك فان انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى داخل الدول سيؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج وتوظيفها مما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج في المنطقة التكاملية؛

- خلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية: يقوم التكامل الاقتصادي بتهيئة مناخ يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، فهو يتحقق ذلك من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة، ويظهر ذلك من خلال التوجه نحو توطين مشاريع الاقتصادية في المناطق ذات البيئة الاقتصادية المناسبة، يمكن للمشاريع التي تحتاج إلى قوى عمل مؤهلة أن تستفيد من العمالة المتاحة في مناطق أخرى داخل المنطقة التكاملية، كما يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تنسيق مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والموانئ وغيرها، ويمكن أن تنشأ هذه المشاريع في البلدان الأقل تقدما، مما يعزز النمو المتوازن داخل المنطقة

[1] عابد شريط،**دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاور متوسطية**، مرجع سابق ذكره، ص.67

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره ،ص. 61

التكاملية، وكنتيجة للتكامل الاقتصادي يزداد حجم الاستثمار ويرتفع مستوى الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على المنتجات[1].كما يؤدي ذلك إلى زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وزيادة معدل التبادل الدولي والتجارة البينية بين الدول الأعضاء[2] .

2- دوافع سياسية

يلعب البعد السياسي دورا حاسما في قيام وتكوين التجمعات الإقليمية، حيث تعكس رغبة الدول في توحيد قواها للحصول على تأثير وثقل في الشؤون العالمية، ويتضح أهمية هذا البعد من خلال التجربة الأوروبية، فقد أدركت دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها إذا بقيت منفردة في ظل وجود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وبالتالي اتجهت نحو التفكير في التكامل الاقتصادي كسلاح لمواجهة التحديات المتسارعة عالميا .

ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي كحافز لدفع الدول إلى تكوين تجمعات إقليمية فيما بينها كوسيلة لدعم استقلاليتها السياسية وتعزيز قوتها التفاوضية ودعمها، فضلا عن ذلك يرتبط ضعف التنافسية والتفاوضية للدول في مجالات المعاملات بالقواعد التنظيمية والمؤسسية، مما يؤدي إلى ضعف المناعة ضد تأثير التقلبات في العالم[3].

وقد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة تحت راية التكتل الاقتصادي، مما يعني أن هذا الأخير يعد خطوة لإقامة تكامل سياسي، غير أنه قد يحدث من وراء التكامل أثر معاكس نتيجة للمشاكل التي قد تنشأ، وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء[4].

3- دوافع تاريخية واجتماعية

إن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي، ويساهم في إزالة الحساسيات المرتبطة بالخلافات السياسية والعقائدية على مدى فترات طويلة، وعندما يكون هناك ضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والروابط الاجتماعية الثقافية بين هذه

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سابق ذكره، ص ص. 23-24

[2] مفتاح صالح، سليم قط، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي " الواقع والآفاق "، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 19 أفريل 2007، ص ص. 69-70

[3] محمد عبد الله شاهين، **التكتلات الاقتصادية المعاصرة**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص. 70

[4] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق ذكره، ص. 39

الدول، فيمكن للتكامل الاقتصادي أن يعزز الأمن الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان، وبشكل عام يتيح مجالا واسعا لمجتمعات الدول المشاركة للاستفادة من الخصائص والإنجازات الحضارية لبعضها البعض[1].

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي

يعتمد نجاح عملية التكامل الاقتصادي على وجود مقومات أساسية، فإذا كانت دوافع التكامل الاقتصادي تجيب على سؤال لماذا التكامل الاقتصادي؟ أو ماذا يقدم للبلدان المشاركة وغير المشاركة فيه؟ فإن مقومات التكامل الاقتصادي تجيب على سؤال "كيف يمكن أو يجب أن يتحقق"؟ وفيما يلي أهم هذه المقومات:

1- المقومات التاريخية

تتمثل في مدى قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكها في التطور التاريخي في مختلف الجوانب، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو المؤسسية، تتضمن هذه المقومات تاريخا مشتركا يتمثل في جهودها وكفاحها المشترك ضد السيطرة الاستعمارية والتحرر منه، ومن الطبيعي أن يكون التكامل الاقتصادي أكثر يسرا وسرعة كلما كانت هناك روابط تاريخية أوثق وعناصر مشتركة أكثر بين هذه التجمعات[2].

2- المقومات الاقتصادية

يدخل ضمن المقومات الاقتصادية ما يأتي:

- الجوار الجغرافي: يعتبر التقارب الجغرافي أحد العوامل الأساسية لإنشاء أي تجمع إقليمي، حيث يفترض أن يتوفر في الجوار الجغرافي توافق في المصالح والأهداف، ويتشكل قدر من القيم والأنماط السلوكية المشتركة[3]، لذلك نجد أن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل، وهو واقع تاريخي طبيعي حيث توجد مصالح مشتركة بين الدول المجاورة في توسيع السوق وتعزيز التبادلات الاقتصادية[4]؛

- انسجام السياسات الاقتصادية: يتطلب نجاح عملية التكامل الاقتصادي انسجاما في السياسات الاقتصادية، وخاصة السياسة الجمركية التجارية والنقدية والمالية، ولا يتطلب ذلك توحيد السياسات بل يجب تنسيقها بشكل يضمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، إضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية

[1] علي القزويني، مرجع سابق ذكره، ص ص. 275- 274

[2] علي القزويني ، مرجع سابق ذكره، ص. 30

[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره، ص. 48

[4] موله عبد الله، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد262، 2000، ص. 65

والإقليمية،ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء[1]؛

- تجانس اقتصاديات أطراف التكامل: يعتبر أهم مقوم لنجاح التجارب التكاملية، فغيابه عن الاقتصاديات المتكاملة يعتبر عائقا يهدد عملية التكامل، لذا يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، سواء من حيث معدلات النمو أو مستوى التطور الاقتصادي، ويجب كذلك أن تتجنب الاقتصاديات الكبرى السيطرة على باقي الاقتصاديات الأخرى في المنطقة المتكاملة، والى جانب ذلك فإنه يعتبر وجود السلع والخدمات القابلة للتبادل أمرا هاما نظرا لان الدول تعظم مكاسبها أكبر من التكامل عندما تتوفر فوائـــد وسلع اقتصاديـــة يتم تبادلها مع الدول الأعضاء سواء من جهـة الصادرات أو الواردات[2]؛

- توفر الموارد والأسواق: يعتمد التكامل الاقتصادي على توفر الموارد بشكل أكبر وعلى أسواق أكثر اتساعا، فتوفر الموارد يعكس إمكانيات الإنتاج والعرض، في حين يحدد اتساع الأسواق نطاق الطلب. ولكي يمكن استغلال هذه الموارد واستخدام الأسواق بشكل فعال، يتعين توفير البنية الأساسية اللازمة ووضع الآليات المناسبة لتنظيم النشاط الاقتصادي[3]؛

- توفر طرق ووسائل النقل والاتصال: يعتبر هذا المقوم عنصرا هاما وأساسيا في نجاح التكامل وفاعليته، لأنه حتى وإن توفرت حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، فإن درجة التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل، بالإضافة إلى ذلك يصبح من الصعب استغلال مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة التي تعتمد على التكاليف النسبية في الإنتاج، إذ يؤدي ارتفاع تكاليف النقل إلى زيادة الأسعار وتعجيل السعر، مما يجعله غير قادر على المنافسة[4]؛

- توفر اليد العاملة: يعتبر توفر اليد العاملة أحد العوامل المهمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه، إذ يتيح وجود الأيدي العامية المدربة في الدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة

---

[1] روابح عبد الرحمان، **أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي دراسة قياسية للفترة 200-2014**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2018، ص. 119

[2] صديقي احمد، **مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة واشكالية المنطقة النقدية المثلى**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص. 29

[3] علي القزويني، مرجع سابق ذكره ، ص. 276

[4] الجوزي جميلة، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19أفريل2007،ص. 318

فعالة ومستدامة، وفي نفس الوقت يتيح لها تنمية الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ورفعه مستوى المعيشة في دول التكامل، بالإضافة إلى زيادة التعاون الاقتصادي بينها[1].

3- المقومات الثقافية والاجتماعية

تتركز قبل كل شيء في التقارب والتماثل في النسيج الاجتماعي والوعي الثقافي للبلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد، وكلما كان مزيد من التماثل والتقارب كلما كان التكامل الاقتصادي أكثر سهولة وسلاسة وضرورة ملحة، خاصة إذا تضمن التماثل عناصر أساسية في البناء الاجتماعي لهذه البلدان كاللغة والدين، ومما لاشك فيه أن تماثل وتجانس البناء الاجتماعي بين هذه البلدان يعني ضرورة انحسار التنوع في الجوانب الاجتماعية والثقافية لهذا البناء، بل بالعكس قد يصبح مصدرا هاما لتعزيز قدرات هذه البلدان وآفاق تطورها[2].

4- المقومات السياسية والمؤسسية

تعد الظروف السياسية عنصرا هاما في نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية، وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصنع القرارات في أطراف التكامل المتعدد، يتطلب تحقيق التوافق والتجانس وفقًا لمقتضيات الحاجة التوصل إلى حالة من القبول المشترك، كما تستدعي الظروف السياسية أيضا القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة[3].

وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في وجود إرادة سياسية مشتركة بين دول التكامل، وتحقيق قدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، إضافة إلى ذلك تلعب العلاقات السياسية الجيدة والاحترام المتبادل وحسن الجوار دورا حاسمًا في تعزيز الظروف السياسية الملائمة للتكامل الإقليمي[4].

ثالثا: معوقات التكامل الاقتصادي

تكتنف عملية تحقيق التكامل الاقتصادي العديد من المصاعب والتكاليف، حيث أن المشروع التكاملي لا يمكن تجسيده في الواقع إلا إذا توفرت الإرادة القوية وسخرت له الإمكانيات اللازمة للتغلب على المعوقات وتحمل الأعباء المترتبة عنه. ومن بين أهم المعوقات التي تواجه الدول المشاركة في عملية التكامل الاقتصادي ما يلي:

[1] اكرام عبد الرحيم،مرجع سابق ذكره، ص.57

[2] علي القزويني، مرجع سابق ذكره ، ص.280

[3] اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره ، ص ص. 58-59

[4] علي القزويني، مرجع سابق ذكره، ص ص. 280-281

1- صعوبة وضع تعريفة موحدة: يعد إزالة الحواجز الجمركية أمرا حاسما لتحقيق التكامل الاقتصادي، لكن تكمن الصعوبة في وضع تعريفة موحدة بين الدول المتكتلة التي تختلف في مستويات التعريفات الجمركية المعمول بها سابقا، فبعض الدول تعارض فرض تعريفة موحدة تقل عن التعريفة المعمول بها سابقا على وارداتها من السلع الأجنبية، بينما ترفض الأخرى تعريفة موحدة تزيد عن التعريفة المطبقة حاليا، نظرا للمخاطر التجارية المرتبطة بهذا التغيير [1]؛

2- مشكل الحماية الجمركية: تظهر هذه المشكلة نتيجة اختلاف ظروف وإمكانات المشاريع الإنتاجية بين الدول، والتي أدت إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، وفي إطار التكامل الاقتصادي فإنه يصعب التخلي عن هذه الحماية خوفا من المنافسة، وقد يظهر هذا المشكل بحدة في بداية مشروع التكامل لكن يتلاشى تدريجيا على المدى الطويل؛

3- عدم ملائمة آليات التكامل: كل دولة في التكتل لها ظروفها الاقتصادية الخاصة بها، وبالتالي يجب مراعاة هذه الظروف عند تنفيذ عملية التكامل، خاصة في فيما يتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية، فمثلا قد يقلل توحيد نسبة الضرائب من إيرادات بعض الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر بين الدول، وعليه يجب إيجاد حلول واليات تسمح بتوزيع المكاسب بطريقة تتناسب والوضع الاقتصادي لكل دولة من الدول الأعضاء[2]؛

4- الاختلالات الهيكلية: تنشأ هذه المشكلة في الدول التي تعتمد في نشاطها الاقتصادي على عدد قليل من السلع، وهذا من شانه أن يقود الاقتصادات نحو التفكك بدلا من تعزيز التكامل الاقتصادي، إضافة إلى سيادة نمط الإنتاج الأولي وظآلة نصيب الصناعة الأولية[3]؛

5- الاختلاف في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة: قد يرتبط هذا الاختلاف بتباين النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وقد يبرز في إطار الفلسفة الواحدة وقد يتجلى في اختلاف السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تتبعها الدول. هذا الاختلاف يعرقل عملية التكامل ويمثل عائقا أمام تحقيق التوافق والتعاون بين الدول المشاركة؛

6- الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي: تلعب هذه الاختلافات دورا بارزا في عرقلة جهود التكامل الاقتصادي، فالدول ذات النمو الأقل قد تخشى أن تكون محرومة من فوائد التكامل وأن تستغل الدول المتقدمة الفوارق الاقتصادية لصالحها وتسيطر على التكتل بشكل يؤثر سلبًا على التنمية في تلك الدول،

---

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق ذكره، ص.24

[2] عزالدين بوحبل،**أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية** خلال الفترة 2007-2014،أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة،2019، ص.16

[3]ابراهيم سالم ياسمينة، يحي هاجر، **دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين أمال التنظير ومشاكل التطبيق**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، المجلد 03، العدد 01، 2015، ص. 18

وتبرز في هذا المجال اعتماد الدول الفقيرة على إيرادات الرسوم الجمركية وتحتاج إلى هذه الرسوم لتنفيذ سياستها الاقتصادية وتحقيق التنمية[1]؛

7- غموض وضعف الإرادة السياسية: يعتبر ضعف الإرادة السياسية سببا مباشرا لتعثر عملية التكامل الاقتصادي، خاصة إذا كان هذا الضعف في الإرادة السياسية يمارس بصفة سرية، أي مستمد من تراخي بعض أطراف التكامل الاقتصادي في تنفيذ الاتفاقيات البينية أو عدم الجدية في الدفع بالعملية التكاملية، حيث يمكن أن تكون الإرادة السياسية قوية في الالتزام بلوائح التكامل، في حين أن هناك بعض الأطراف قد تعارض التكامل بسبب مصالحها ونفوذها والسعي للمحافظة عليها بأي طريقة، وقد تتحد هذه القوى مع أطراف أخرى في المستويات الدنيا للتنفيذ لتحقيق أهدافهم الخاصة؛

8- الخوف من الذوبان وفقدان السيادة الوطنية: حيث يؤدي إلى التباطؤ والتردد السياسي في الالتزام بشروط التكامل خاصة في المراحل التقدمة من العملية، فالالتزام بقرارات السلطة فوق القومية يتطلب التنازل عن جزء كبير من السيادة القطرية[2] ؛

9- الاختلافات بين نظم الحكم: أي بين دول تتبع نظم حكم مختلفة، مثل: الديمقراطية الليبرالية والتعددية السياسية وأخرى. هذا الاختلاف يعرقل التكامل الاقتصـــادي بسبب تباين المصالــح والأهداف في المـــدى الطويل؛[3]

10- الاختلاف في النظم الاقتصادية السائدة: توجد اختلافات بين الدول التي تتبع نظاما اشتراكيا وتلك التي تتبع نظاماً رأسمالياً، في بعض الدول، تسيطر الحكومات على الموارد الاقتصادية الرئيسية أو تتحكم بالأنشطة الاقتصادية الهامة من خلال القطاع العام والتخصيص المركزي للموارد، بينما تعتمد دول أخرى أساسا على القطاع الخاص وآليات السوق[4].

المطلب الرابع: الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي

إن التحليل الاقتصادي للتكامل أسفر عن مجموعة من الآثار تندرج تحت نوعين رئيسيين آثار ساكنة وأخرى ديناميكية والتي يمكن إيضاحهما كما يلي:

[1] عبد الجليل هويدي، **التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية في ظل ا لأزمات المالية**، دراسة حالة التبادل التجاري الأورو- مغاربي خلال الفترة 2018– 2000 ، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2022، ص. 46

[2] عزالدين بوحبل، مرجع سابق ذكره، ص.15

[3] إكرام مياسي، مرجع سابق ذكره، ص.120

[4] فطيمة حمزة، **تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة "الاتحاد الأوروبي نموذجا**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة، 2015، ص.50

أولا : الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي

يقصد بالآثار الساكنة تلك الآثار التي تنطوي على إعادة تخصيص الموارد بين الصناعات القائمة يتم ذلك باستخدام الموارد الحالية والتكنولوجيا المتاحة، مما يؤدي إلى توسع بعض الصناعات وتقلص أخرى. هذا النوع من الآثار تحدث في المدى القصير، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- أثري تحويل وإنشاء التجارة

– أثر إنشاء التجارة: ونقصد به انتقال مراكز الإنتاج من المصدر المحلي ذات التكلفة المرتفعة قبل تشكيل الاتحاد إلى مصدر منخفض التكلفة في إحدى البلدان الأعضاء بعد تشكيل الاتحاد الاقتصادي، يحدث ذلك بسبب تخصص كل بلد في إنتاج المنتجات التي يتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، وبالتالي زيادة التجارة نتيجة لاتساع السوق بعد التكامل، وهذا يكون مفيدا لدول الاتحاد وللعالم ككل، لأنه يساهم في التقارب نحو التخصص الأمثل للموارد [1].

- أثر تحويل التجارة: يحدث هذا الأثر عند يتم نقل سلعة من بلد غير عضو في التكتل الاقتصادي ذي التكلفة الأقل، إلى بلد عضو في التكتل حيث تكون التكلفة أعلى. يحدث هذا الانتقال نتيجة لتحرير التجارة وإعادة تخصيص الموارد، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الرفاهية الاقتصادية[2]. حيث تتخصص الدول المتكاملة في مجالات تتولى إنتاجها وتصديرها للدول الأخرى الأعضاء وهو ما يؤدي إلى كفاءة وإنتاج أقل، لأنه يعني الاعتماد على تخصص في الإنتاج بكلفة تفوق ما يمكن أن يتحقق إذا تم الاعتماد على العالم الخارجي، أي التضحية بالتخصص المبني على التكلفة الأدنى لصالح تخصص يتم على أساس كلفــة أعلى مما يؤدي إلى إنتاجية أقل[3].

2- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي

نقصد بالأثر الاستهلاكي انه كلما زاد نصيب التجارة الداخلية للسلع المحلية بما في ذلك السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتحاد كلما كانت نتائج الاستهلاك إيجابية، يعني ذلك أن المستهلك يفضل شراء السلع من الدول الأعضاء في الاتحاد مستبعدا بذلك سلع من الدول خارج الاتحاد، وبعبارة أخرى فالأثر الاستهلاكي ما هو إلا محصلة الأثرين الإنشائي والتحويلي. عندما تكون المحصلة موجبة(الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي)، فهذا يعني تحقيق مستوى نمو جيد للاستخدام الأمثل للموارد، مما يزيد في الرفاهية الاقتصادية وبالتالي زيادة في مستويات الاستهلاك. أما إذا حدث العكس وكان الأثر التحويلي أكبر

[1] علي القزويني،مرجع سابق ذكره، ص ص. 135-137

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ، 2006 ،ص ص. 24- 25

[3] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة 01، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2001، ص. 168

من الأثر الإنشائي، فهذا يؤدي إلى نمو اقتصادي منخفض وضعف في الرفاه الاقتصادي، ما ينعكس سلبا على مستويات الاستهلاك.

3- أثر التكامل على عوامل الإنتاج

يتيح التكامل الحرية لتنقل عوامل الإنتاج، من رأس مال ويد عاملة بين دول التكامل. ينتقل رأس المال بين الدول على شكل استثمارات أو أموال مودعة في البنوك، ولذا يتطلب التكامل التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات المالية والنقدية بين الأعضاء حتى لا يحدث أثر انحراف الاستثمار الناجم عن اختلاف المحفزات الاقتصادية، وهذا ما يجعله يتجه نحو الدول التي توفر مزايا نسبية أكبر. أما عنصر العمل فانتقاله تحكمه محددات ربما يكون في مقدمتها الأجر، عادة ما يكون هناك اختلاف كبير في مستويات الأجور بين دول التكامل الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى تحرك العمالة نحو البلدان التي تقدم أجورا أعلى. كما نجد أيضا أن من بين آثار التكامل السلبية على عنصر العمل، إختلاف في قوانين العمل والضمان الاجتماعي التي قد تعيق حرية انتقال العمالة، ولذا يصبح من الضروري توحيد السياسات الاقتصادية لتفادي هذه الآثار السلبية للتكامل الاقتصادي .

ثانيا :الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

تعتبر هذه الآثار طويلة الأجل، لأن ظهورها يتطلب وقتا أطول مقارنة بالآثار السكونية للتكامل ولكنها مهمة جدا لأنها تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- أثر المنافسة

تتسبب حرية دخول دول التكامل الاقتصادي إلى أسواق الدول الأعضاء في زيادة المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة، خصوصا إذا لم تكن هناك شروطا للمنافسة قبل قيام التكامل. يتطلب ذلك من بعض الصناعات التقليدية التي تعتمد على طرق الإنتاج التقليدية أن تحسن طرقها وتقلل التكاليف للبقاء في السوق بعد زيادة المنافسة مع المنتجين الآخرين في التكتل، أو عليهم الانسحاب من السوق، وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي العام وتتحسن طرق الإنتاج وتتغير النظرة المختلفة للأمور وطرق الإدارة والتسويق.

2- أثر وفورات الإنتاج

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة 02، المكتب العربي الحديث، مصر، 1989، ص ص. 297– 299

إن إلغاء الرسوم والقيود الأخرى على التجارة بعد تكوين التكتل الاقتصادي يوسع الأسواق المفتوحة للمنتجين داخل التكتل، مما يمكنهم من تحقيق وفورات الإنتاج، التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع وحجم الإنتاج. فقد يكون حجم المشروع أقل من الحجم المثالي عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة، ومع توسع الأسواق، يمكن للمنشآت تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية، فتستطيع المنشأة زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير بشكل أفضل بينما قد تكون الأسواق الصغيرة والمتفرقة غير قادرة على ذلك.

إضافة للوفورات الداخلية، يمكن تحقيق وفورات الحجم الخارجية عند اتساع حجم السوق ، وهي وفورات لا تتعلق بالمشروع بل خارجة عنه، ونمو الصناعة الوطنية إجمالا يخلق مصدرا للعمالة المدربة والإدارة الواعية، فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور المعرفة التقنية واستخدام طرق جديدة في الإنتاج.

3- زيادة الاستثمار

تؤثر التكتلات الاقتصادية على زيادة تدفق الاستثمارات، حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل منطقة التكتل نظرا لاتساع حجم سوقها، وهو ما يمنح فرص استثمارية جديدة أمام المستثمرين، كما تشجع التكتلات على توجيه الاستثمارات نحو الدول الأعضاء ذات النمو الأقل بهدف تحقيق التوازن فيما يتعلق بالاستثمارات بين الدول الأعضاء، ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي للبلدان المشاركة في التكتل، ولا يقف اثـــر التكتل عند هذا الحد بل يمتد ليشمل الاستثمارات الأجنبيـــة المتدفقـة إلى المنطقــة التكاملية[1].

الجدير بالذكر أنه ليس بالضرورة تحرير انتقال رؤوس الأموال في البداية، وقد يتم تنفيذ ذلك بدرجة أقل كما حدث في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا). كما يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هناك طاقة استيعابية قصوى للاستثمار المباشر لا يمكن تخطيها، حيث أنه إذا استنفذت الشركات المتعددة الجنسيات إمكانية الاستثمار في الدول المتقدمة داخل التكتل، فإنها تتجه للدول الأعضاء الأقل نموا في التكتل[2]. وعليه فان التكتلات الاقتصادية تعمل على استقطاب وتدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول الأعضاء وتحرم من ذلك الدول الغير أعضاء في التكتل.

4- التخصيص

[1] طالم صالح، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي**، مجلة المعيار، جامعة تسيمسيلت،المجلد 07، العدد 02، 2016 ص. 319

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، مرجع سابق ذكره، ص ص. 148-149

إن تحرير التجارة بين مجموعة من الدول كجزء من التكامل الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى تخصص الدول الأعضاء في المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وبالتالي يمكن للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، ويمكن أن يحدث التخصص بين الصناعات أو ضمن الصناعات[1].

ثالثا :أثر التكامل الاقتصادي على اقتصاديات الدول غير الأعضاء

إن التكامل الاقتصادي قد يكون له تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول غير الأعضاء. عندما يحدث انخفاض في الأسعار داخل منطقة التكامل الاقتصادي، فإن الدول خارج المنطقة قد تواجه ارتفاعا نسبيا في أسعار المنتجات التي تستوردها من تلك الدول المتكاملة، هذا التفاوت في الأسعار قد يؤثر سلبا على شركات تلك الدول التي تستورد، حيث يقل الطلب على منتجاتها وتضطر إلى خفض أسعارها، ويؤثر ذلك سلبا على ربحيتها ويضطرها في بعض الحالات إلى تغيير نمط إنتاجها أو حتى الانسحاب من النشاط بشكل كامل، مما يترك عواقب وخيمة على اقتصاد ذلك البلد إذا كان التأثير يمس عدد كبير من الشركات (نقص معدل نمو الاقتصاد، زيادة البطالة نظرا لتسريح العمال....)

وقد يؤثر التكامل على الاستثمار في الدول غير الأعضاء، فعندما تكون الدول المتكاملة قد وحدت سياساتها المالية والنقدية والضريبية، فإنها تصبح مكانا مفضلا للاستثمار، حيث يقل الخطر وتتحسن البيئة الاستثمارية، وفي بعض الحالات تقوم الدول المتكاملة على سحب أموالها المودعة في الخارج وتحويلها إلى التكتل الذي تنتمي إليه، وهذا يمكن أن يؤثر سلبًا على الدول غير الأعضاء التي تفقد تدفقات الاستثمار والودائع.

المبحث الثالث: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي" الإقليمية الجديدة"

لم يقتصر تكوين التكتلات الاقتصادية على الصيغ التقليدية والإقليمية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، بل ظهرت صيغة جديدة خلال النصف الثاني من الثمانينات، والتي تجاوزت الشروط الإقليمية التقليدية وانتشرت عبر مناطق جغرافية واسعة، حيث جمعت دولا من قارات مختلفة دون وجود لروابط لغوية أو تاريخية أو ثقافية بينها، وقد أطلق عليها مصطلح "الإقليمية الجديدة". لذا تعتبر هذه الصيغة المستحدثة من التكامل الاقتصادي نهجا جديدا تنوعت مفاهيمها وتعددت مميزاتها وقد حازت على مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة

[1] طالم صالح، مرجع سابق ذكره، ص. 319

المطلب الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة

إن نجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والمكسيك "نافتا" NAFTA كان نتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات، هذا النجاح يُعتبر سببا جوهريًا لظهور الموجة الثانية من الإقليمية المعروفة بمصطلح "الإقليمية الجديدة"، ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين:[1]

- النموذج الأول: هو التكتل التجاري الذي يركز على تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وتمييزها عن العلاقات مع الدول غير الأعضاء، يتضمن هذا النموذج مستويات متعددة، بدءا من المناطق التجارية الحرة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي؛
- النموذج الثاني: يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الصناعي بين مجموعة من الدول التي تتميز بهذا التخصص وتقسيم العمل، ولعل ابرز مثال على ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي يجمع بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو باندونيسيا. وبعبارة أخرى فان عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي وفقًا للتحولات العالمية الجديدة هي أبرز سمات الإقليمية الجديدة، حيث يهدف هذا التوجه إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول والنظام العالمي.

مع تصاعد هذه الظاهرة على الساحة الدولية، تعددت المفاهيم المقدمة بشأنها والتي حاول أنصارها تقديمها، وتعتبر هذه الظاهرة صيغة حديثة تأخذ عادة شكل منطقة تجارة حرة مع إضافة بعض عناصر السوق المشتركة.

يمكن تعريفها على أنها الموجة التي تشمل العلاقات والترتيبات الهادفة للتعاون والتكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي والأمني، والتي أصبحت تمثل إحدى أهم الظواهر الاقتصادية والسياسية، على شكل تجمعات وترتيبات وتكتلات تجارية إقليمية عملاقة[2].

وتعرف أيضا أنها ترتيبات تكاملية إقليمية معقدة ومتشابكة، سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي، تشكل علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج إطار التكتل ولا تقتصر فقط على أعضائه، كما أنها لم لا تقتصر على التجارة فقط بل تمتد أيضا إلى الاستثمار، والذي يحتل

[1] علاوي محمد حسن، **الإقليمية الجديدة –المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 07، العدد 07، 2009، ص. 109

[2] وسن إحسان عبد المنعم، **ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي-تكتل مجموعة البريكس- انموذجا**،_مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة النهرين العراق، المجلد 01، العدد 58، ،2020،ص. 157

أولوية كبيرة في العديد من التكتلات الكبرى الجديدة، حيث يعتبر القوى الدافعة للتجارة والمتسببة في تنميتها فضلا عن توسيع نطاقها لتشمل مجالات جديدة متعددة[1]. وتعرف أيضا بأنها سياسة تهدف إلى تخفيض معوقات تدفق التجارة بين الدول سواء كانت هذه الدول متجاورة أو بعيدة من بعضها البعض[2].

ويطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح "الإقليمية المفتوحة" (REGIONALISM OPEN)، والذي تم تقديمه خلال مفاوضات إنشاء تكتل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، ويشير هذا المصطلح إلى تلك الترتيبات الإقليمية التي تهدف تخفيض القيود على واردات الدول الغير أعضاء، والتي تتعهد فيها هذه الدول بتحرير التجارة بين دول التكتل، والجدير بالذكر أن درجة التحرير على واردات الدول الغير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعـــة مثل المعدلات المعمـــول بها بين الدول الأعضاء [3].

ويطلــق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديــدة مصطلــح تكتــلات التجــارة القاريــة Continental Trade Blocs، التي تتسم بثلاث خصائص وهي:

1- أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل؛
2- أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع و متزامن في مختلف أجزاء العالم؛
3- أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار [4].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن معظم الاقتصاديين في تعريفهم لمفهوم الإقليمية الجديدة يتفقون بأنها سياسة تصمم لتخفيض العوائق التجارية وتعزيز الاستثمار بين الدول ضمن تجمع معين، بغض النظر لقربها الجغرافي أو تشابهها الثقافي. مما يعني إمكانية إنشاء تكتلات بين دول غير متجاورة جغرافيا وغير متشابهة ثقافيا أو إيديولوجيا، عكس الإقليمية التقليدية التي تعتمد على التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي كمحور أساسي لإنشاء التكتل الإقليمي.

تتطلب الإقليمية الجديدة توافر ثلاث شروط أساسية وهي [5]:

[1] سكينة حملاوي، **إنعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017، ص.84

[2] علاوي محمد حسن، مرجع سابق ذكره، ص. 109

[3] Jeffrey Frankel and shang ,Jin wei ," **Open Régionalism in a world of continental Trade Blocs**",IMF working paper wp/98/10, Geneva,1998, p p. 04-05

[4] روابح عبد الرحمن، لباز لمين، **التكامل الاقتصادي القاري: الإقليمية الجديدة**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، مجلد 2، العدد 04، 2012، ص. 54

[5] علاوي محمد لحسن،مرجع سابق ذكره، ص. 109

1- العضوية المفتوحة Open Memebership: تعني أنه يحق لأي دولة غير عضو ترغب العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية المحددة؛

2- عدم المنع Non-Prohibition: وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح تلقائيا لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء؛

3- التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة Selective Liberalization and Open Benefits: والمقصود بها قدرة الدول الأعضاء في التكتل القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، يعني ذلك أن الدول الأعضاء قادرة على تخفيض الرسوم الجمركية والقيود التجارية بشكل انتقائي لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية على المستوى العالمي، وبالتالي لا تحتاج الدول الأعضاء إلى اتفاقيات تجارية تفضيلية للتعامل مع الدول غير الأعضاء في تلك القطاعات.

المطلب الثاني: خصائص الإقليمية الجديدة وأسباب ظهورها

تنطوي الإقليمية الجديدة على العديد من الخصائص، وقد تعددت العوامل التي أدت إلى ظهورها.

أولا: خصائص الإقليمية الجديدة

بالرغم من تاريخ تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية بصيغتها التقليدية، إلا أن الصيغة الحديثة لهذه التكتلات تختلف اختلافا كبيرا، وتتميز هذه الصيغة الحديثة بعدة سمات مميزة وذلك بالنظر إلى تباين وتشابك إبعاد وأهداف الأطراف المتكتلة، ويمكن إبراز بعض مميزات الإقليمية الجديدة كما يلي:

1- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية: حيث تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة منهجًا للتوجه الخارجي في التصنيع، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، وتمثل هذه التكتلات خطوة أولى للدول للاستفادة من فرص العولمة[1]؛

2- تكملة للتجارة العالمية :الإقليمية الجديدة ليست نقيضا أو بديلا للتجارة العالمية متعددة الأطراف وإنما هي تكملة لها، وإن كانت الإقليمية ترمي إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، فان هذا التحرير يعد خطوة مهمة نحو تحرير التجارة خارج نطاق التكتل، فالإقليمية الجديدة يمكن أن تساهم في خلق أسواق واقتصاديات هائلة، من خلال توسيع الأسواق المحلية وتحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي وفتح الأسواق الوطنية لانتقال رؤوس الأموال والسلع داخل الفضاء التكاملي، مما يحفز تلك التكتلات للتطور والابتكار؛

[1] أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2017، ص ص. 39-40

3- تساهم الإقليمية الجديدة في تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي، يتم ذلك من خلال زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الأعضاء في التكتل وتشابك المصالح المشتركة، وبالتالي تتراجع فرص نشوب الصراعات داخل الإقليم وتزداد فرص الاستقرار والأمن العالمي[1]؛

4- جميع الاتفاقيات التي تتم هي اتفاقيات تجـــارة حـرة، وتحولت تدريجياً نحو الاندمـــاج في الاقتصاد العالمي؛

5- يتوسع نطاق هذه الاتفاقيات بشكل متزايد، ومحتواها تجاوز مجرد القضايا التجارية البحتة لتشمل القواعد التنظيمية والإدارة العامة؛

6- تشمل هذه الاتفاقيات جميع مناطق العالم، مع إشراك البلدان النامية والبلدان المتقدمة ذات التزامات تبادلية[2]؛

7- يتولى القطاع الخاص دور قيادي في النشاط الاقتصادي داخل هذه التكتلات؛

8- أصبح التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات، وتعطي نطاقا كبيـــرا من الأهداف الاقتصادية؛

9- ترتكز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات أخرى غير التجارة، مثل الاستثمار وسوق العمل والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئة وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي، تعد هذه المكونات حاسمة في مناطق التجارة الحرة؛

10- تتم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة وهي أن الدول المعنية هي أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية عضو في النافتا وعضو في تجمع آسيا للباسفيك APEC، وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي في إطار علاقاته الخارجية من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية. ويعود سبب تعدد العضوية إلى:

- ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق العالمية خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول الغيـــر أعضاء؛
- تنويع التجارة وربط الاستثمار لتقليل الاعتماد على الشركاء الرئيسين في التكتل؛
- المساهمة في التصنيع نحو الصناعات التصديرية[3].

[1] الطيب البدري طه محمد احمد، **النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة - إطار مفاهيمي**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد15، العدد2 ،2020، ص.311

[2] Chrpstian Deblock, **Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories?**, Centre détudes internationales et mondialisation CEIM. Université du Québec, Montréal. 2005, p.02

[3] إكرام مياسي، مرجع سابق ذكره، ص. 125

11- تساهم في توسيع الأسواق وخلق اقتصاديات ضخمة، كما تعمل على تحقيق المزيد من التقدم التكنولوجي والاقتصادي من خلال فتح الأسواق الوطنية بين الدول المتكتلة أمام انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات والعمالة، يمكن لهذا النمط التكاملي أن يلعب دورا كبيرا في تحفيز أعضائه نحو المزيد من التطور والابتكار والتقدم[1].

ثانيا: أسباب ظهور الإقليمية الجديدة

هناك عدة أسباب ودوافع ساهمت في ظهور وانتشار الإقليمية الجديدة، نذكر منها:

1- بروز الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، مما أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث عن اكبر قدر من الحلفاء ومراكز نفوذ إقليمية، ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو اتخاذ مواقف حيادية في بعض القضايا للحفاظ على التوازن بين القوتين؛

2- تنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تغييرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز صنع القرار وبين الدول والمؤسسات، فقد أدى تسارع وتيرة الثورة التكنولوجية إلى رفع درجات التقارب بين مختلف مناطق العالم، كما أدى التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم ظاهرة تدويل الإنتاج إلى خروج المؤسسات من نطاقها المحلي إلى الاقتصاد العالمي؛

3- تأثير الاتحاد الأوروبي: نتيجة مفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن العشرين لتوسيع نطاق السوق الأوروبية (EC)، ومن هنا ساد اعتقاد لدى الدول الأخرى بان السوق الأوروبية ربما تكون أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير الأعضاء في الاتحاد، ولذاك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي أو المشاركة في تكوين تكتلات جديدة خاصة بهم[2]؛

4- تطور الشركات المتعددة الجنسيات وضغطها المستمر على إقامة معاهدات ومواثيق مع دول الإقليم أو مع القارات الأخرى بقصد تسهيل انتشارها وتوسعها في الأسواق الأخرى[3]؛

5- سياسات التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية: أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما في ذلك التكتلات الإقليمية، كما أدى الاجتماع المتعاظم للاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الاعتماد المحلي على الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط أساسي لنجاح التكامل الإقليمي[4]؛

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، الطبعة 01، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر ،2001، ص. 146

[2] روابح عبد الرحمن، لباز لمين، مرجع سابق ذكره، ص.55

[3] على كنعان، **الإقليمية الجديدة والمفتوحة الأوسطية والمتوسطية**، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق،،سوريا، مجلد 2، عدد 32002، ص.91

[4] علاوي محمد لحسن، مرجع سابق ذكره، ص. 112

6- التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من موقف معارض لظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى موقف مشجع لها، خاصة بعد تكوين منطقة التجارة الحرة "النافتا"؛

7- إدراك الدول وخاصة الدول النامية منه إن الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية يعتبر وسيلة تتيح اندماجها في الاقتصاد العالمي[1].

المطلب الثالث: أهم الفروقات بين الإقليمية الجديدة والتقليدية

إن الصيغة الجديدة للتكامل الإقليمي والتي تكرست ملامحها خلال فترة التسعينيات لا تقتصر على مجموعة من الدول المتجاورة ضمن إقليم معين، بل تتميز بالتفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة مما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو، وبالتالي يظهر أن المنهج الحديث للإقليمية يطرح كبديل للمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي[2].

تختلف الإقليمية الجديدة عن التكامل الإقليمي في صيغته التقليدية فيما يلي:

1- تركز الإقليمية التقليدية على عناصر التجاور الجغرافي، والتشابه الثقافي والايدولوجيا كأساس لبناء التنظيم الإقليمي، في حين نجد أن الإقليمية الجديدة تركز على تشابه المصالح بين الدول مما يعني إمكانية إنشـــاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجـــاورة جغرافيا وغير متشابهـــة ثقافيا أو إيديولوجيا؛

2- ترتكز الإقليمية التقليدية على إنشاء مؤسسات الأمانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات، في حين نجد أن الإقليمية الجديدة ترتكز على إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف والتعاون، على أن يكون البعد الحكومي هو احد أبعاد تلك المؤسسات بحيث يتم إشراك القطاع الخاص في بناء تلـك المؤسسات؛

3- الإقليمية التقليدية تقوم على التنسيق التدريجي للسياسات مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية، حيث يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، بينما الإقليمية الجديدة تهدف إلى إعطاء وزن اكبر للشركات المتعددة الجنسيات(العابرة للقارات)[3]؛

---

[1] سكينة حملاوي، مرجع سابق ذكره، ص.86

[2] عابد شريط، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية -حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص.81

[3] روابح عبد الرحمان، لباز أمين، مرجع سابق ذكره، ص.56

4- تأخذ الصيغة التقليدية للتكامل شكل إتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي، بينما تأخذ الصيغة الجديدة شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المشاركة في مقوماته؛

5- تشمل الصيغة التقليدية للتكامل تحرير التجارة في جميع جوانبها وتكون أكثر فعالية، أما الصيغة الحديثة فهي أقل شأنا عنها بحيث يقتصر التحرير على بعض الشروط المحددة؛

6- تتفق الصيغة التقليدية للتكامل في جميع القطاعات الاقتصادية، أما الصيغة الحديثة لا تشمل اتفاقيات جميع القطاعات الاقتصادية، ولكن تُعَد هذه الاتفاقات مراحل أولية تهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من التكامل في المستقبل؛

7- يتميز منطلق الصيغة التقليدية بأنه مشروع تكامل، بينما الصيغة الحديثة تبدأ كاتفاقيات تعاون مالي واقتصادي ثم تتطور إلى اتفاقيات ثنائية وأخيرًا إلى مشروع تكاملي عميق؛

8- تختلف الدوافع السياسية بين الصيغتين، حيث تركز الصيغة التقليدية على تحقيق الأمن والسلام ووقف الحروب، في حين ارتكزت الدوافع السياسية للصيغة الحديثة على دعم الاستقرار السياسي؛

9- تختلف الصيغتين في مبدأ المعاملة بالمثل، حيث تسمح الصيغة التقليدية بتفضيل الدول الأقل تقدمًا في التكتل، بينما تستبدل الصيغة الحديثة هذا المبدأ بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما؛

10- يركز الأساس في الصيغة التقليدية على المنتجات الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما تتسع نطاق التجارة في الصيغة الجديدة لتشمل السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير؛

11- يتم تحرير رأس المال في الصيغة التقليدية للتكامل بشكل تدريجي عند توفر الشروط اللازمة للتكامل النقدي، وبالنسبة أما بالنسبة لتحرير عنصر العمل، فإنه يتم تأجيله إلى مرحلة وسطية تسمى السوق المشتركة، ويكتمل تحريره عند التحول إلى الاتحاد، في حين أن تحرير رأس المال في الصيغة الجديدة يفرض منذ البداية بشكل ديناميكي من قبل الأعضاء الأكثر تقدما، ما يظل عنصر العمل غير متاحًا للدول الأقل تقدما وفقا لهذه الصيغة؛

12- يتمثل الهدف النهائي للصيغة التقليدية للتكامل في تحقيق وحدة اقتصادية على أمل تحقيق وحدة سياسية، بينما ترتكز الصيغة الحديثة على مرحلة وحيدة تقتصـــر على تحرير التجـارة ورأس المال؛

13- ظهرت الصيغة التقليدية للتكامل نتيجة لرغبة ومبادرة السلطات الرسمية في الدول الأعضاء، بينما تأتي الصيغة الجديدة للتكامل نتيجة لرغبة ومبادرة قطاع الأعمال والشركات متعددة الجنسيات [1].

[1] سكينة حملاوي، مرجع سابق ذكره، ص. 87

ونلخص هذه الفروقات بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة في الجدول الموالي:

جدول رقم 01: أهم الفروقات بين الصيغة التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي

الخصائص	الصيغة التقليدية للتكامل	الصيغة الجديدة للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	بين دول غير متجاورة جغرافيا
التشابه الثقافي والإيديولوجي	ترتكز على التشابه الثقافي والإيديولوجي	ترتكز على تشابه المصالح، وغير متشابهة ثقافيا او ايديولوجيا وإيديولوجيا
التنظيم المؤسساتي	إنشاء الأمانة العامة ومؤسسات تنظيمية يغلب عليها الطابع الحكومي	إنشاء مؤسسات محدودة يكون بعدها حكوميا ويتم إشراك القطاع الخاص في بنائها
التنسيق بين السياسات	يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن للشركات متعددة الجنسيات (العابرة للقارات)
المراحل	تبدأ باتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	تأخذ شكل مناطق حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها
تحرير التجارة	تشتمل على كل عناصر التحرير ويكون أكثر فاعلية	يقتصر على بعض الشروط المحددة،
التقارب الصناعي	اغلبها تتفق في جميع القطاعات الاقتصادية	لا تشمل اتفاقيات كل القطاعات،
المشروعات المشتركة	هدفها التكامل	اتفاقيات تعاونية مالية اقتصادية ثم تتطور إلى اتفاقيات ثنائية إلى مشروع تكاملي معمق
الدوافع السياسية	تحقيق السلام والأمن وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
مبدأ المعاملة بالمثل	مجاز للدول الأقل تقدما في التكتل	غير مجاز واستبدل بتعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	المنتجات الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات	نطاق التجارة أوسع ويشمل السلع والخدمات مع تعزيز التصدير
تحرير عناصر الإنتاج	تحرير رأس المال يكون تدريجيا، أما عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية	يفرض تحرير رأس المال منذ البداية، وعنصر العمل غير متاح للدول الأقل تقدما.
الهدف من التكامل	الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل تحقيق	مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة ورأس المال

	وحدة سياسية	
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأطراف	قطاع الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات السابقة

المبحث الرابع: النظام التجاري العالمي بين الإقليمية و تعددية الأطراف

يجري إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ضوء النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف بقيادة المنظمة العالمية للتجارة، وقد أثار تسارع انتشار هذه التكتلات على الساحة الدولية تساؤلات حول العلاقة القائمة بين الطرفين، فبالرغم من اشتراكهما في توجه واحد وهو تحرير التجارة العالمية إلا أن هناك تناقضا بينهما، حيث يدعو النظام التجاري العالمي إلى التكامل في سوق واحدة من خلال تحرير التجارة الدولية وفقا لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة، ومع ذلك تقوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تقسيم العالم إلى كيانات إقليمية تزول فيها العوائق الجمركية والغير جمركية أمام تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء فيه.

المطلب الأول: عموميات حول المنظمة العالمية للتجارة

إن المنظمة العالمية للتجارة هي منتدى عالمي للتعاون والحوار بشأن الموضوعات المتعلقة بالتجارة الدولية وهي المؤسسة المسئولة عن تسيير النظام التجاري العالمي.

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة ونشأتها

لقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة (WTO) في إطار استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تشكل الركن الثالث من أركان هذا النظام. تعمل هذه المنظمة بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إقرار وتحديد معالـم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتميز بعالميـــة الأســـواق ووحدتها[1].

[1] عبد العزيز خنفوسي، **النظام الاقتصادي الدولي المعولم**، الطبعة 01، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ص.115.

وفي هذا الإطار تعرف المنظمة العالمية للتجارة على أنها منظمة اقتصادية عالمية ذات الشخصية القانونية المستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، تهدف إلى إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي وتعزيز النشاط الاقتصادي العالمي، تتساوى المنظمة مع المؤسستين السابقتين في وضع وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم هدف تحقيق إدارة أفضل وأكثر كفاءة بالنظام الاقتصادي العالمي[1].

تأسست المنظمة العالمية للتجارة رسميا في مراكش عام 1994، وبدأت أعمالها في الأول من جانفي1995، حيث تم إنشائها لتحل محل الاتفاقية العامة والتجارة "الجات"، كما أنها الإطار المؤسسي الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة استمرت لنحو 08 سنوات خلال الفترة 1986-1994، وهي الفترة التي تضمنت جولة المفاوضات الثامنة والأخيرة للنظام التجاري العالمي (جولة أورغواي)[2]. حيث تم التوصل في هذه الجولة إلى حوالي 60 اتفاقية وملاحق وقرارات وتفاهمات، لكن هذه النتائج القانونية لم تشمل الالتزامات الفردية المتعلقة بجداول التخفيضات الجمركية أو ما يطلق عليها جداول التنازلات الخاصة بكل دولة، وتلتزم كل دولة بتقديم هذه الجداول والارتباط بما يتضمنـــه من تخفيضات جمركيـــة معينة.

يقع مقر المنظمة العالمية للتجارة في جنيف بسويسرا، يرأسها أمين عام ينتخبه المجلس الوزاري للمنظمة، وتتدعم المنظمة بمرور الوقت من عضويتها، حيث بلغ عدد الأعضاء حوالي 164 عضوا حتى عام 2020، ويمثلون نسبة 98 من التجارة العالمية[3]، تتخذ المنظمة قراراتها بالإجماع بين الأعضاء، مما يضمن فرصًا متكافئة لجميع الأعضاء في اتخاذ القرارات بغض النظر عن حجمهم [4].

ثانيا: وظائف المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها

تتمثل مهام المنظمة العالمية للتجارة وفقًا لاتفاقية تأسيسها، لاسيما المادة الثالثة منها على ما يلي[5]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره، ص. 104.

[2] عادل المهدي، مرجع سابق ذكره، ص. 173

[3] الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية متاح على الربط: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm تاريخ الزيارة 2020/11/20

[4] سلامي ميلود، بوستة جمال، **المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية**، مجلة القانون والمجتمع، جامعة ادرار، المجلد07، العدد01، 2019،ص. 142

[5] رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، الطبعة 01، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص. 318

1- تسهيـل وإدارة وتفعيل الاتفاقيات التجارية بين الدول الأعضاء وتعزيز الأهـــداف التي أنشأت من أجلها المنظمة؛

2- متابعة المفاوضات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعلاقات التجارية متعددة الأطراف بهدف تحقيق مزيد من التحرير في التجارة الدولية وتعزيز قواعد التجارة العالمية؛

3- الإشراف على فض المنازعات وتسوية الخلافات التجارية التي تنشا بين الدول الأعضاء أثناء تنفيذ الاتفاقات التجارية ومذكرات التفاهم وتجسيد القرارات المتخذة من قبل المنظمة؛

4- مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق مع القواعد والضوابط المتفق عليها في إطار التجارة العالمية، بهدف تعزيز التجارة العادلة والمتوازنة والمنصفة؛

5- التعاون والتنسيق مع المؤسسات العالمية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المرتبطة بهما، بغية تعزيز التنسيق والتوجيه للسياسات الاقتصادية على المستوى العالمي .

كما تسعـى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق مجموعـــة من الأهداف الرئيسية، ومن بينهـــا يمكـــن ذكر[1]:

1- تعزيز التنافسية الاقتصادية: تهدف المنظمة إلى خلق وضعية تنافسية بين الدول في مجال التجارة، وذلك من خلال الاعتماد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛

2- زيادة معدلات النمو والدخل الحقيقي: تعمل المنظمة على تعظيم الدخل العالمي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، بهدف رفع مستويات المعيشة وتحسين الظروف الاقتصادية للأفراد والمجتمعات؛

3- تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الإنتاج العالمي: تسعى المنظمة إلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة وزيادة الإنتاج العالمي؛

4- تعزيز التجارة العالمية وتقسيم العمل الدولي: تسعى المنظمة إلى خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية؛

5- توفير الحماية والبيئة التجارية الملائمة: تعمل المنظمة على توفير الحماية المناسبة لجعل السوق الدولي يعمل في بيئة مناسبة وملائمة؛

6- تعزيز اندماج الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي: تسعى المنظمة لإشراك الدول النامية في التجارة الدولية لتحقيق اندماج أفضل في النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛

[1] محمد عبد الله شاهين، **اتجاهات التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**، الطبعة 01، الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2018، ص.162

7- توفير منتديات للتفاوض والحوار: تعمل المنظمة على إيجاد منتدى دولي للتفاوض بين أعضائها في ما يتعلق بالعلاقات التجارية، بالإضافة وتوفير منتدى لإجراء الحوارات بين الدول الأعضاء تنفيذا لنتائج المفوضات التي يقرها المؤثر الوزاري للمنظمة بعد كل دورة انعقاد[1].

ثالثا : المبادئ الأساسية لمنظمة العالمية للتجارة

تقوم كل منظمة دولية على عدة مبادئ التي يتعين على الدول الأعضاء الالتزام بها، تطبق المنظمة العالمية للتجارة نفس قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الغات"، على جميع الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وان كانت تتسم بالعمومية الأكبر عن اتفاقية" الغات"[2]، ويمكن ذكر أهم هذه المبادئ وفقا لمايلي:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: بمقتضى هذا المبدأ يجب أن تتم التجارة الدولية بين الدول على أساس المساواة والعدالة، وعلى الدول الأعضاء أن تتعامل مع بقية الدول بنفس المعايير والشروط التجارية، حيث يلزم البلد العضو ويمنح بقية الدول الأعضاء المعاملة نفسها فيما يتعلق بالرسوم وحقوق الاستيراد، وتتساوى فيه جميع الدول الأعضاء في الحقوق والالتزامات التجارية الدولية.

هناك بعض الحالات التي سمحت فيها المنظمة بإعفاء الدول من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية نذكر منها[3] :

- الاتفاقيات التجارية الناشئة عن التكتلات الإقليمية: حيث تسمح الاتفاقية بقيام التكتلات الاقتصادية والتجارية بين دول في نفس الإقليم الجغرافي، والتي ينجم عنها تبادل المزيد من الإعفاءات والتنازلات الجمركية بين دول التكتل، بشرط ألا تقل الامتيازات الممنوحة لهذه الدول مع تلك الممنوحة للدول الأخرى في الاتفاقية؛

- التجارة البينية للدول النامية: تتمتع الدول النامية بإعفاء من الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية إضافة إلى إعفاء آخر من شرط الجوار الجغرافي الخاص بالتكتلات الإقليمية، وذلك بهدف تشجيع التجارة البينية وإنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية، دون الالتزام بمنح هذه المعاملة لدول أخرى غير نامية؛

- الإعفاء الخاص بالدول النامية: حققت جولة لأورجواي قفزة كبيرة من حيث مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية في إطار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة وذلك على النحو التالي[1]:

---

[1] عادل المهدي، مرجع سابق ذكره، ص.191

[2] محمود حامد، **العلاقات النقدية الدولية**، المجلد01، الطبعة 01، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر ، 2017، ص.30

[3] سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 01،العدد01، 2002، ص. 90

✓ وجود أحكام خاصة بالدول النامية في معظم الاتفاقات الناجمة عن جولة أورجواي على الرغم من عدم توافرها في كل الاتفاقات؛

✓ إقرار بمبدأ توفير المساعدة الفنية للدول النامية لكي تستطيع المشاركة الفعالة في التجارة العالمية؛

✓ في الاتفاقات التي تتضمن فترات انتقالية، يلاحظ أن البلدان النامية تتمتع بمدد أطول مقارنة بالدول المتقدمة؛

✓ عندما يتعلق الأمر بالتزام بتحرير التجارة العالمية في الدول الأعضاء يلاحظ أن التزام البلدان النامية أقل صرامة وأقل عمقًا مقارنة بالدول المتقدمة؛

✓ فيما يتعلق بالبلدان الأقل نموا يلاحظ أنها تعفى تماما من معظم التزامات اتفاقات جولة التفاوض في أوروغواي.

2- مبدأ الشفافية: يقصد به التزام الدول الأعضاء بنشر المعلومات بصورة واضحة ودقيقة عن كل القوانين والأنظمة واللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، كما يجب على الدول الأعضاء أن تعلن عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة فيها سواء من جانب واحد أو بينها وبين الدول الأخرى، مع مراعاتها لعدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء في المنظمة.

3- مبدأ المعاملات الوطنية: يقصد به عدم التمييز بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة المماثلة لها، سواء في فرض الضرائب أو في المواصفات القياسية، كما ينبغي للدولة أن لا تميز وفقًا لهذا المبدأ بين السلع والخدمات المستوردة مقارنة بالسلع المنتجة محليا[2].

4- مبدأ التبادلية "النفاذ إلى الأسواق": القيود التعريفية هي الرسوم الجمركية والقيود الغير تعريفية بما في ذلك القيود الكمية وعوائق التجارة المتنوعة، ووفقًا لهذا المبدأ يتعين على الدول الأعضاء تحرير التجارة الأولية من القيود أو تخفيضها، لكن من خلال مفاوضات يتم الاتفاق فيها على أساس التبادل. يعني ذلك أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية يجب أن يتم مقابله بتخفيف معادل في قيمة مماثلة في دولة أخرى، لضمان تحقيق تعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة، ولا يجوز أجراء أو تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة[3].

5- مبدأ تخفيض العوائق الجمركية: تحرير التجارة الخارجية أن تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بجميع القواعد الهادفة لتخفيض وإلغاء القيود التجارية بأنواعها المختلفة، وهذا ما دعت إليه

---

[1] فطيمة حمزة، مرجع سابق ذكره، ص. 117

[2] مصطفى يوسف كافي، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة 01، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص. 92

[3] خزار محمد، عايشي كمال، **المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر**، مجلة الإحياء ،جامعة باتنة -01- ، المجلد 05، العدد 01، 2003، ص.15

المنظمة عندما ورد في أحد مواد الاتفاقية أنه "يجب على الأعضاء الدخول في اتفاقات للمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة، لتحقيق خفض كبير للتعريفات وغيرها من الحواجز والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية" [1].

المطلب الثاني: إنشاء التكتلات الإقليمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

شهدت فترة التسعينات زيادة ملحوظة في تكوين الاتفاقيات التجارية الإقليمية، ويرجع بعض المختصين أن هذه الزيادة تسارعت خاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في عام 1995، حيث ارتفع عدد الاتفاقيات من 82 اتفاقية سنة 2000 إلى 213 اتفاقية سنة 2010. في حين وصلت عدد الاتفاقيات التي تم إبلاغ المنظمة بها في سنة 2020 ب: 713 اتفاقية بما في ذلك 469 اتفاقية سارية المفعول، يشير ذلك إلى زيادة تقارب العشر أضعاف مقارنة بالماضي، وهذا ما يؤكد تزايد الاهتمام من قبل الدول الكبرى بالانضمام إلى هذه التجمعات الإقليمية المختلفة، والشكل رقم 01 يوضح ذلك.

الشكل رقم 01 : تطور عدد الترتيبات الإقليمية خلال الفترة (1948-2020)

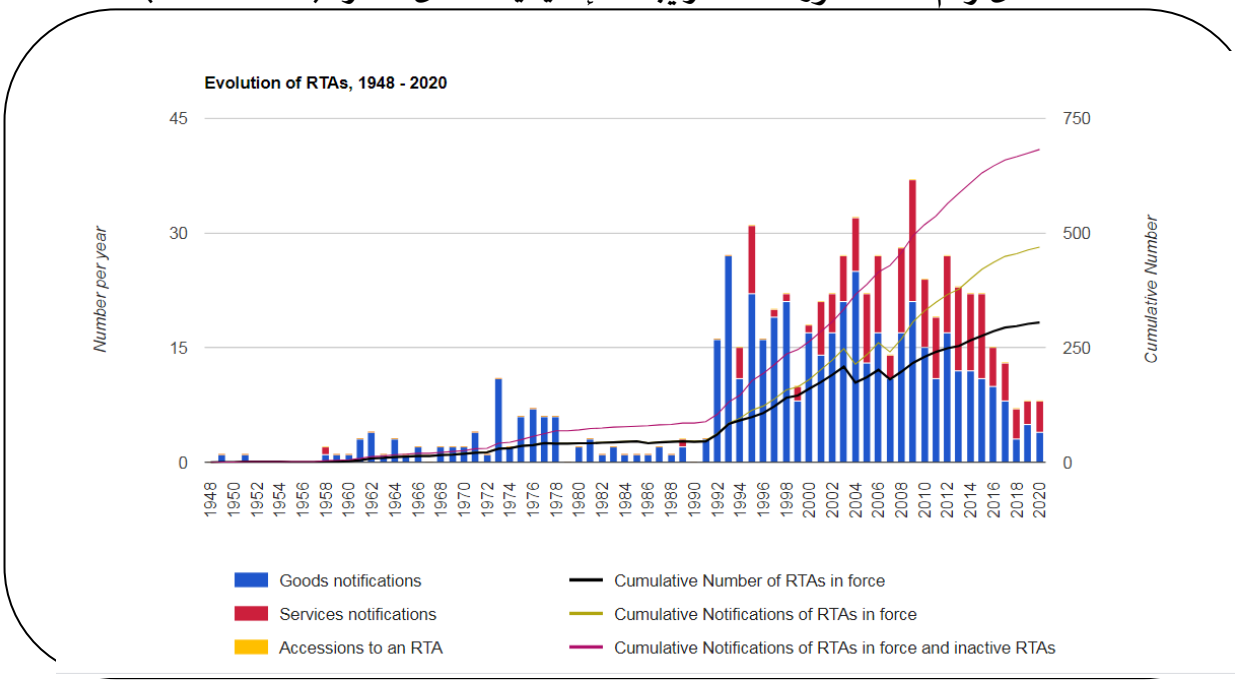

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للتجارة على الرابط الموالي: http://rtais.wto.org/UI/charts.aspx تاريخ الاطلاع: 2020/12/03

من الملاحظ أن زيادة توجه الدول في العالم نحو اختيار التحرير الجزئي التي توفره هذه الاتفاقيات الإقليمية في كثير من الأحوال مقارنة بالتحرير الشامل الذي التي تقدمه المنظمة العالمية للتجارة، حيث

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،**النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر**، مرجع سابق ذكره ،ص. 109

تتميز إجراءات الانضمام إليها بالبطء لكن في اتجاه عملية التحرير الكاملة، كما أن هناك عامل آخر يسهم في جاذبية هذه الاتفاقيات ألا هو سد الثغرات التي نشأت نتيجة مفاوضات جولة الأورغواي، لأن هذه الجولة لم ترض كثيرا تطلعات العديد من الدول خاصة الدول النامية، وفي المقابل قدمت اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية بدائل جديدة للتأكيد على الإصلاح الاقتصادي والتجاري وسد معظم الثغرات التي لم يتم النظر فيها خلال جولة الأورغواي [1].

يعتبر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي ورد في المادة الأولى من اتفاقية" الغات" حجر الأساس في النظام التجاري متعدد الأطراف، و يقوم هذا المبدأ على عدم التمييز في المعاملة وتطبيق المعاملة بالمثل بين الدول الأعضاء، وبالتالي فان النظام التجاري المتعدد الأطراف ممثلا بالمنظمة العالمية للتجارة لايعارض إقامة مثل هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية واستثنى بذلك بعض الدول التي تسعى تكوين اتفاقيات اقتصادية إقليمية ويحرم من هذا الاستثناء الدول الغير أعضاء في هذا الاتفاق مخالفا بذلك مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[2].

يتم تشكيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية وفق للشروط والضوابط التي أقرتها المنظمة العالمية للتجارة مع التزام الأطراف المتعاقدة بإخطارها بجميع الاتفاقيات التجارية التي تنضم إليها، وفقا لأحكام المادة 24 من الجات التي تحدد الشروط التي تمكن بموجبها الأطراف المتعاقدة في الانضمام إلى اتحادات جمركية أو اتفاقيات للتجارة الحرة. وأضيفت إليها أحكام إضافية تعرف بـ "شرط التمكين"، وهو قرار تم الاتفاق عليه وإمضاءه في طوكيو 1979، وتمت إضافة مادة جديدة، وهي المادة الخامسة لاتفاقية التجارة في الخدمات الخاصة بالتكامـل الاقتصادي، وسيتم التعـرض بإيجاز الأحكام التي تضمنتها هذه النصوص القانونية فيمـا يلي:

أولا: المادة الرابعة والعشرون من الجات

جاءت هذه المادة في الجزء الثالث من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة عام 1947 تحت ما يسمى "التطبيق الإقليمي، الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة"، وتتألف هذه المادة من 12 بند، واختصت هذه الأخيرة بالاتحادات الجمركية والأقاليم الجمركية، ولقد نصت على احترام هذا الاتفاق ليشمل الإقليم الجمركي، ودعت إلى عدم استبعاد المزايا التي يمنحها طرف إلى دولة مجاورة، كما

[1] محمد لحسن علاوي، عبد القادر عبيدلي، **التأثيرات المتبادلة للتفاعل القائم بين العولمة والإقليمية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد 01، 2012،ص. 126

[2] زعيمي رمزي، **تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018،ص. 232

حثت هذه المادة على اعتراف الدول الأعضاء بان زيادة الحرية التجارية يتم عن طريق اتفاقيات أو ترتيبات حرة بين الأعضاء.

تؤكد المادة الرابعة والعشرون من الجات أن إنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة يجب أن يكون لغرض تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء وليس لوضع عراقيل أو عقبات أمام تجارة الدول الغير أعضاء في هذه الترتيبات،كما أكدت أن أحكام هذا الاتفاق لا يشكل عائق أمام الدول الأعضاء في إنشاء اتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة، ونظرا لان الاتفاقيات الإقليمية تشكل تحديا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فان هذه المادة تفرض مجموعة من الشروط للدول الأعضاء في الاتفاقيات الإقليمية لتكون أكثر انسجاما مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، نذكر منها[1]:

- في حالة وجود إتحاد جمركي أو اتفاق على إقامة إتحاد جمركي، يجب ألا تكون الرسوم الجمركية والسياسات التجارية الأخرى المطبقة على الدول غير الأعضاء في هذا الاتحاد أكبر مما كانت عليه قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة لأعضاء هذا الاتحاد؛
- على الدول الأعضاء داخل هذه المنطقة عدم فرض رسوم جمركية وقيود تجارية أخرى على الدول غير الأعضاء في المنطقة الحرة للتجارة بشكل أكبر مما كانت عليه قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة.

ثانيا: شرط التمكين

تم التوقيع على هذا القرار في 28 نوفمبر 1979 بمدينة طوكيو، كجزء من المفاوضات متعددة الأطراف بشان التعريفات الجمركية والتجارة، ويتعلق شرط التمكين بالمعاملة التفضيلية، ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومشاركة الدول النامية بالتجارة في السلع. وعلى الرغم من أحكام المادة الأولى من اتفاقية "الجات"، فان هذا القرار يتيح بعدم التقيد بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ويسمح للدول الأعضاء بتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية دون غيرها من الدول الأعضاء الأخرى، وتنطبق على[2]:

- المعاملة التفضيلية التي تمنحها الأطراف المتعاقدة لمنتجات البلدان النامية وفقا لنظام الأفضليات المعمم؛
- المعاملة التفاضلية والأولى بالرعاية فيما يتعلق بأحكام الاتفاق العام المتعلقة بالتدابير غير التعريفية التي تحكمها اتفاقية "الجات"؛

[1] خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2015،ص. 152

[2] https://www.wto.org/french/docs_f/legal_f/enabling1979_f.htm : Extracted on 2020/12/22

- الترتيبات الإقليمية أو العالمية المبرمة بين الدول الأعضاء الأقل نموا لخفض الرسوم الجمركية أو إلغائها ووفقا للمعايير أو الشروط المحددة؛

- المعاملة الخاصة التي تمنحها للبلدان الأقل نموا في سياق أي تدابير عامة أو محددة لصالح البلدان النامية.

من ناحية أخرى وضعت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة شروط لضمان تعزيز التجارة من قبل الدول النامية وعدم إنشاء عقبات أو صعوبات تجارية للدول الأعضاء، بحيث أن تكون:

- مصممة لتسيير وتعزيز التجارة من قبل الدول النامية وعدم خلق عقبات أو صعوبات أمام التجارة للدول الأعضاء؛

- لا تشكل عائق أو عقبة أمام تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية وألا تشكل عقبة أو حاجزًا أمام التجارة على أساس معاملة الدولة الأولى بالرعاية؛

- يجب على أي طرف متعاقد يتخذ تدابير لإقامة ترتيبات إقليمية أن يبلغ الأطراف الأخرى بتلك التدابير، وتزويدها بالمعلومات بشأنها، إضافة إلى إجراء مشاورات مع أي طرف أخر يطلب ذلك بشان أي صعوبات أو مسائل متعلقة بهذه التدابير؛

- يجب أن لا تتوقع الدول المتقدمة المعاملة المتكافئة فيما يتعلق بالالتزامات التي تعهدت بها خلال المفاوضات التجارية من اجل تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية وغيرها في البلدان النامية، ويجب أن تأخذ الدول في الاعتبار الظروف الاقتصادية والحاجات الإنمائية للدول النامية، لذلك فالدول المتقدمة ملزمة الاستجابة لتعهداتها بخفض أو إزالة الرسوم الجمركية إزاء تجارة الدول النامية.

ثالثا: المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تعد المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "غاتس" على أنها المادة المقابلة للمادة الرابعة والعشرون من"الجات" فقبل سريان اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة لم تكن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تنظر في تجارة الخدمات كون المادة 24 من الاتفاقية تغطي التجارة في السلع فقط، ومع زيادة التجارة في الخدمات على المستوى العالمي أصبح من الضروري تغطية هذا الجانب لتجنب القصور في نظام "الجات" وتفادي سماح الاتفاقيات الإقليمية بتبني سياسات تمييزية في مجال الخدمات[1].

وتنص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على إلغاء جميع أشكال التمييز، بما في ذلك إلغاء التدابير التمييزية القائمة وحظر أي تدابير جديدة مثلما تنص عليه المادة السابعة عشر من الاتفاقية العامة للتجارة

[1] زعيمي رمزي، مرجع سابق ذكره، ص. 235

في الخدمات، ويجب توفير مرونة للدول النامية والأقل نموا في الاتفاقيات التجارية، وذلك لاعتبارات التنمية والتشغيل، وبموجب المادة الخامسة يجب على الدول الأعضاء إبلاغ مجلس التجارة في الخدمات بالمعلومات اللازمة وتقديم تقارير دورية إذا أمكن ذلك، كما يجب أن تقدم إخطارات في حالة تعديل أو إلغاء الاتفاق في ظرف 92 يوم.

أما فيما يخص الاندماج في سوق العمل، فلا تمنع هذه المادة – المادة الخامسة مكرر -الأطراف في تشكيل أو بناء تكامل لأسواق العمل، أن يتم إعفاء مواطني الدول الأعضاء من رخص الإقامة والعمل.

المطلب الثالث : العلاقة بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف

كان لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة الدور البارز في في الدفع بعملية تحرير التجارة الدولية وهو ما ساهم في تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف، وعلى الرغم من أن البعض يعتقد أن هذا الدور يجب أن يقلل من جاذبية التكتلات الإقليمية، إلا أن انتشار هذه الترتيبات الاقتصادية تسارع بشكل واضح بعد تأسيس المنظمة، وأصبحت غالبية الدول العظمى والنامية ينتمون إلى تكتل إقليمي أو عدة تكتلات في نفس الوقت، بالرغم من عضويتهم في المنظمة العالمية للتجارة، ويعود السبب الرئيسي لتكوين هذه التجمعات إلى المزايا النسبية التي توفرها هاته التجمعات للدول الأعضاء أو لتحقيق أهداف معينة تعجز الدول على تحقيقها بشكل فردي.

بالرغم من أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية هدفها هو إزالة العوائق الجمركية والحواجز غير الجمركية وتحرير التجارة شأنها شأن المنظمة العالمية للتجارة وقبلها اتفاقية "الغات"، إلا أنه توجد تناقضات واضحة بين هذه التجمعات الإقليمية واحد أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة وهو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فدخول دولة في تكتل إقليمي يتناقض مع مبدأ عدم التمييز[1]. وقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ تلك التكتلات سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد الدول الغير عضو فيها وبين توجهات منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى إزالة العوائق أمام انسياب التجارة بين الدول عالميا[2].

أثار تشابك العلاقة بين تشكل وانتشار التكتلات الإقليمية والنظام التجاري الدولي متعدد الأطراف جدلا واسعا بين العديد من الآراء، وتختلف هذه الآراء فيما يتعلق بطبيعة هذه العلاقة ومستقبلها،

[1] خير الدين بلعز، مرجع سابق ذكره، ص. 288

[2] إكرام مياسي، مرجع سابق ذكره، ص. 135

واختلفت تلك الآراء بين مؤيد لإنشاء هذه التكتلات ويرون فيها حافزا للنظام التجاري الدولي متعدد الأطراف وداعما إلى توجهات تحرير التجارة العالمية، وبين معارض لها كونها معوقة لمسار التعددية وتعرقل تحرير التجارة، وسيتم إبراز حجج كل اتجاه كما يلي:

➢ **الرأي الأول**: التكتلات الإقليمية داعم للنظام التجاري متعدد الأطراف

يذهب أصحاب هذا الاتجاه أن التكتلات الإقليمية لا تتعارض مع النظام التجاري متعدد الأطراف بل تساعد على تعزيزه وتساهم في زيادة المنافع المترتبة عن تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف، يؤكد المؤيدون للتكتلات الإقليمية أن الإقليمية قد أعطت دفعة قوية لاعتماد ضوابط متعدد الأطراف في مجالات مهمة كالملكية الفكرية والمشتريات الحكومية، حيث تعد الإقليمية لهم بمثابة معلم لاختبار القواعد والمبادئ قبل تنفيذها على نطاق أوسع، وقد دعم العديد من الاقتصاديين هذا الاتجاه على غرارRichard Baldwin [1]، ويستند أصحاب هذا الرأي في موقفهم على مجموعة من الحجج نذكر منها:

1- تؤدي التكتلات الإقليمية إلى تحقيق حرية تجارية عالمية بشكل أسرع وأكثر شمولية، على غرار التجارة متعددة الأطراف التي تقودها المنظمة العالمية للتجارة[2]. التي لا تخلو من الصعوبات والتعقيدات أثناء مفاوضات الانضمام؛

2- إن انضمام دولة معينة إلى عدة تكتلات إقليمية في آن واحد يمكن أن يؤدي إلى إمكانية تحرير التجارة متعددة الأطراف، بمعنى أن كل اتفاق جديد تعقده كل دولة لتحرير التجارة بصفة تفضيلية مع دولة أخرى ستسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية وتمثل خطوة نحو تعزيز التجارة العالمية متعددة الأطراف؛

3- إذا كانت التكتل الإقليمي منفتحا على العالم الخارجي، بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تتجه إلى تخفيض العوائق الجمركية مع الدول الغير الأعضاء وفي نفس الوقت تلغى فيه تلك العوائق الجمركية بين الدول الأعضاء، فان ذلك يدعم تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف، وتتيح هذه السياسة المحافظة على حجم الواردات من الدول الغير الأعضاء في مستواها الأصلي (تجنب تحويل التجارة) مع التوسع في التجارة داخل الدول الأعضاء (تشجيع خلق التجارة) بما يحقق كسب صافي في الرفاه الاقتصادي لدول الأعضاء والغير الأعضاء في آن واحد[3]؛

---

[1] علالي مختار،**آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2015،ص. 250

[2] إكرام مياسي، مرجع سابق ذكره، ص. 136

[3] زعيمي رمزي، مرجع سابق ذكره ،ص. 242

4- يؤدي زيادة حجم السوق داخل التكتلات الإقليمية إلى تحقيق منافسة كبيرة بين الأعضاء، وبالتالي ينعكس هذا الفعل ايجابيا مما يؤدي إلى فتح أسواقهم للسلع الواردة من الدول خارج التكتل[1]؛

5- تأثير تكوين التكتلات الإقليمية يمتد أيضًا إلى المنتجين المحليين الذين يشكلون جماعات ضغط لتحقيق مصالحهم الخاصة هذا من شأنه أن يؤثر على تحرير التجارة العالمية، على سبيل المثال عندما يكون هناك اختلاف في التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء نجد انه هؤلاء المنتجين المحليين يضغطون على حكوماتهم لتخفيض العوائق الجمركية للسماح بدخول عوامل الإنتاج بأقل تكلفة، الأمر الذي يستطيعون بفعله المنافسة مع الآخرين ومن الطبيعي أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه في حالة الاتحاد الجمركي حيث يتم توحيد التعريفة الجمركية. ولكنه يمكن تطبيقه في حالة التبادل الحر، حيث يحتفظ كل بلد بسياسته التعريفية الخاصة بـه[2].

➢ **الرأي الثاني** :التكتلات الإقليمية معوق للنظام التجاري متعدد الأطراف.

يعتبر أصحاب هذا الرأي أن التكتلات الإقليمية تعوق النظام التجاري متعدد الأطراف وتتعارض مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة، لأنها سوف تقلل من الهدف من تحرير التجارة العالمية، ويُشدد أصحاب هذا الرأي على أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي بطبيعتها ذات صفة تمييزية، مما يعني أنها قد تؤدي إلى تشكيل كتل اقتصادية متنافسة COMPETING BLOCS. يركز منتقدو التكتلات الإقليمية على تأثيرها على الرفاهية ودراسة الخصائص التي تحدتها تكوين مثل هذه التكتلات على الدول الأعضاء والغير أعضاء، ويعتبرون أن مثل هذه الاتفاقيات تمثل أحجار عثرة أمام النظام التجاري متعدد الأطراف في حالة تقييد حرية التجارة لدولة معينة أو إغلاق العضوية في التكتل أمام الدول غير الأعضاء[3]، ويرجح أصحاب هذه الرأي موقفهم إلى مجموعة من الحجج، يمكن إبرازها فيما يلي:

- حجم التجارة داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو بين أعضاءها تمثل 60% حجم التجارة العالمية، وهذا يعتبر تهديدا للنظام التجاري متعدد الأطراف، كما أن معظم الدول تخطط للانضمام إلى هذه التكتلات مما يجعلها أكثر جاذبية من النظام التجاري متعدد الأطراف؛
- تميل هذه التكتلات نحو إلى التركيز على العمل الإقليمي أكثر من العمل متعدد الأطراف، أي تفضل العمل الإقليمي بدلاً من التعاون والتجارة العالمية، وقد يؤدي ذلك إلى عودة الاقتصاد العالمي إلى حقبة الحروب الاقتصادية التي كانت سائدة في الماضي، ولكن هذه المرة بين تجمعات اقتصادية إقليمية

[1] إكرام مياسي، مرجع سابق ذكره ص. 136

[2] علالي مختار، مرجع سابق ذكره، ص ص. 216-217

[3] محمد لحسن علاوي، عبد القادر عبيدلي، مرجع سابق ذكره، ص. 124

منفصلة، وبالتالي فان هذه الإقليمية ماهي إلا عقبة أمام النظام الاقتصادي العالمي وليست مرحلة من مراحـل بناءه[1]؛

- كثافة التجارة فيما بين الدول الأعضاء داخل التكتل قد تؤدي إلى زيادة القيود التجارية أمام الدول الغير أعضاء في التكتل، ومثال ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بعد إبرام اتفاق "النافتا" حيث زادت من فرض رسوم الإغراق على وارداتها من دول شرق آسيا بعد زيادة وارداتها من المكسيك؛

- الاتفاقيـات التجارية تمثل عقبة أمام تحرير التجارة العالمية، حيث يطالب المنتجون داخل الدول الأعضاء حكوماتهم بزيادة الحماية لمنتجاتهم في مواجهة المنتجات الواردة من الدول غير الأعضاء. والاستفادة من التفضيلات التجاريـــة التي تتيحها هذه التجمعـــات والتي تؤدي إلى الأثر التحويلـي لها[2]؛

5- يقل الحماس نحو التوجه إلى المزيد من الحرية التجارية متعددة الأطراف بسبب الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية، ما يجعل كل دولة عضو أكثر تخصصا تجاه باقي الدول الأعضاء وأقل توجهها نجو باقي الدول خارج التكتل الذي يحد من الرغبة في التحرك نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف[3].

من خلال إستعراض الحجج من كلا الطرفين، يمكن القول أنه من الصعوبة ترجيح كفة رأي على أخر، بين من يراها محفزة أو معوقة للنظام التجاري متعدد الأطراف وخطرا يهدد كيانه. ومع ذلك هناك أسباب تدعم الرأي الثاني بأن التكتلات الإقليمية تعوق النظام التجاري متعدد الأطراف وتتعارض مع توجهات المنظمة العالمية للتجارة. وأحد أمثلة ذلك هو فرض قيود غير جمركية، مثل قواعد المنشأ وسياسات الدعم وإجراءات مكافحة الإغراق التي لا تزال بعض التكتلات تفرضها على الدول غير الأعضاء.

ساهمت سياسات الدعم إجراءات مكافحة الإغراق في تحويل هذه التكتلات إلى "حصون" لبعض المنتجات والقطاعات، ويعتبر ما يقوم بـه الاتحاد الأوروبي مثالا جيدا على ذلك، حيث أنه يمارس ضغوط على أسواق معينة مثل الزراعة وصناعة الحديد والصلب والفحم، مما أدى إلى تشكيل نظام جديد يسعى إلى زيادة الحماية في مواجهة الدول الغير أعضاء فيه، إذ يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسة زراعية مشتركة توفر حماية للمزارعين من خلال دعم حكوماتهم، مما أدى إلى انخفاض سعرها وزيادة تنافسيتها مقارنة مع المنتجات الواردة من خارج الاتحاد الأوروبي، كما أن جهود الاتحاد في الرقابة على السياسات الخارجية

[1] الغنجة هيشام داود، **الإقليمية والعولمة الاقتصادية :جدلية التعارض والتلاقي**،مجلة التكامل الاقتصادي،جامعة ادرار ،المجلد 03، العدد 04، 2015، ص ص. 13-14

[2] فيروز سلطاني، **تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية ومتعددة الأطراف**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة، 2018، ص. 201

[3] عابد شريط،**أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، المجلد 08، العدد01، 2004،ص.102

للتجارة مما يزيد من حماية المجموعة ككل، وعلى نفس النحو فتوافر إجراءات مكافحة الإغراق منح فرصة للمنتجين المحليين لتحقيق مزيد من الحماية، وهو ما يصعب تحقيقه في ظل الأسواق المجزأة[1].

وتعتبر قواعد المنشاة أحد الأساليب في السياسة التجارية المستخدمة في اتفاقيات التجارة، ويمكن أن تستخدم كأداة تمييز تفضلي، وتتجلى خطورتها في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، بحيث لا تتبع الأعضاء سياسة جمركية تجاه العالم الخارجي، وهو ما تستغله الدول الصناعية كورقة حمائية خفية لغرض حماية أسواقها، وخير دليل على ذلك قواعد المنشأ التي نصت عليها اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، حيث يمكن ملاحظة أنها تمييز في السلع المستوردة من الدول العربية الغير الأعضاء في اتفاقية الشراكة لمصلحة السلعة نفسها من دولة مثل تركيا أو مالطا باعتبار هذه الدول أعضاء في منطقة حرة مع أوروبا[2].

ويرى بعض المختصين في العلاقة بين التكتلات الإقليمية والتعددية أن التوجه نحو التكتلات الإقليمية يعكس فشل تدريجي تتجه إليه المفاوضات متعددة الأطراف، ومع استمرار تعثر مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة التي كان من أبرزها جولة الدوحة، فضلت كثير من الدول وخاصة المتقدمة التوجه نحو الإقليمية أو عبر الإقليمية "الإقليمية الجديدة" بدلاً من التوجه نحو التعددية الأطراف، وهذه الدول هي نفسها التي كانت تدعو إلى توحيد العالم وإزالة جميع القيود على تحرير التجارة ولعل ابرز مثال توجه الولايات المتحدة إلى المحيط الهادي بتفعيل الشراكة عبر المحيط الهادي APEC في مواجهة الصين والهند، في حين وجد الاتحاد الأوروبي الشراكة عبر الأطلسي.

من جهة أخرى برزت إشكالية أخرى وهي دعوة أقوى الاقتصاديات العالمية لإنشاء اكبر سوق للتبادل على المستوى العالمي وذلك بالرغم من عدم توافق معظم هذه الاتفاقيات مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، بما في ذلك الاتفاقيات الإقليمية الأخرى. فمن بين 101 تم عقدها منذ نهاية جولة الأوروغواي عام 1995 تم الاعتراف بمطابقة واحدة فقط لقواعد المنظمة العالمية للتجارة [3].

[1] عائشة خلوفي، **انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة مسيلة، المجلد 02، العدد01، 2017، ص. 174

[2] مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصاديات النامية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة ادرار المجلد02، العدد 021، 2014، ص.10

[3] الغنجة هيشام داود، مرجع سابق ذكره، ص. 20

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم ذكره في هذا الفصل، يلاحظ أنه بعد سقوط النظام الاشتراكي انفردت القطبية الرأسمالية بقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد فأرست نموذج يهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي عبر فتح الحدود اقتصاديا وإزالة كافة القيود والعوائق أمام التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال وتزايد الاعتماد المتبادل واعتماد آليات السوق كمبدأ أساسي في المعاملات الاقتصادية، ومع إنشاء مؤسسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة لإدارة كل من الأنظمة: النقدية والمالية والتجارية، اكتمل هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد لتتولى تلك المؤسسات الإشراف على تنفيذ القواعد التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول.

إن من بين خصائص النظام الاقتصادي العالمي تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة وتزايد التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتعد هذه الأخيرة أبرز هذه الخصائص وأهمها، فهي تمثل أكثر من نصف حجم المبادلات التجارية عالميا، وتعتبر في الوقت الراهن، الوسيلة الأكثر فعالية للوصول إلى مستويات مهمة من التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية الشعوب المشاركة فيها، بغض النظر عن الاختلافات في الأساليب والمفاهيم المستخدمة لوصف هذه الوسيلة.

إن التكامل الاقتصادي ليس مجرّد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى دول العالم باختلاف بمستويات وموارد متباينة ودوافع مختلفة، تسعى الدول المتقاربة

جغرافيًا وذات التفكير المتشابه والتاريخ المشترك لإقامة تكتلات اقتصادية من أجل تعظيم مكاسبها ومواجهة التحديات الاقتصادية على المستوى المحلي، وهو ما أسفر عن إعادة إحياء تكتلات اقتصادية أو ظهور أخرى جديدة في إطار إقليمي أو شبه إقليمي، وهو ما أطلق عليه بالإقليمية التقليدية، بالمقابل ظهرت موجة جديدة تجمع دولًا من قارات مختلفة ولم تكن مقتصرة على الجوار الجغرافي ويُشار إليها بـ" الإقليمية الجديدة"، هذه التجمعات تتخطى الحدود القارية وتجمع دولًا من مختلف القارات.

ويمر التّكامل الاقتصادي بين الدول الراغبة في تحقيقه بجملة من المراحل تمثل درجات مختلفة من سلم التعّاون الاقتصادي بين المنخرطين يتم تنفيذ هذه المراحل بصورة تدريجية وتتنوع وفقًا لمستوى التعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة.

على الرغم من المزايا المتعددة التي تحققها عملية التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء، إلا أنها تكتنفها تكاليف عديدة خاصة فيما يتعلق بالتباين في نظم التعريفات الجمركية والرسوم وسياسات تحرير التجارة الخارجية. يمكن أن تنشأ صعوبات في التكامل الاقتصادي بين الدول نتيجة لهذه الاختلافات ولكن يجب ألا تكون هذه الصعوبات عائقًا أمام تحقيق التكامل، ومن جهة ثانية يترتب عن قيام التكامل الاقتصادي مجموعة من الآثار على الدول الأعضاء، منها القصيرة الأجل (الساكنة) والمتمثلة في أثري خلق وتحويل التجارة ومنها الطويلة الأجل (الديناميكية) والمتمثلة في أثر المنافسة وأثر وفورات الإنتاج وأثر الاستثمار وأثر الاستهلاك وأثر التخصص، بالإضافة إلى آثار أخرى على الدول غير الأعضاء في التكامل.

أدى تسارع ظهور هذه التكتلات تزامنا مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى ظهور آراء متباينة بين المؤيدين والمعارضين لهذه التجمعات، يعتبر البعض أن هذا التوجه نحو التكتلات الإقليمية يشكل فشلًا تدريجيًا للمفاوضات المتعددة الأطراف التي تقوم بها منظمة العالمية للتجارة ، في حين يرى آخرون أن هذا التوجه يعكس تغيرا في السياسات العالمية وتحولا نحو تشكيل تكتلات اقتصادية بصيغتها القديمة أو الجديدة، حتى من قبل الدول التي كانت تدعو إلى عالمية الأسواق.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للشراكة الأورو– جزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

تمهيـد

سعت الجزائر في إطار مواكبة التطورات والتحولات العالمية التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد. كغيرها من الدول التكيف مع متطلبات هذا النظام بعدما تأكدت عن استحالة البقاء منعزلة إزاء هذه التحولات والتطورات العالمية، وفي سبيل تحقيق ذلك بحثت عن أرضية مشتركة مع التجمعات الإقليمية المجاورة لها، بغية الاستفادة من المزايا التي تتيحها هذه التجمعات، فاختارت بعد سلسلة مفاوضات التكتل الأوروبي كأول شريك لها، بالتوقيع على اتفاقية سميت بالشراكة الأورو– جزائرية.

وترى الجزائر أن التكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد يستوجب التحول من النظام الممركز إلى نظام اقتصاد السوق، خاصة أنها كانت تنتمي إلى مجموعة الدول التي انتهجت التخطيط المركزي الذي لم يعد مجديا في ظل الانفتاح الاقتصادي. وعلى هذا الأساس كان لزاما على السلطات إعادة النظر في قوانينها وتشريعاتها لمواكبة هذا التحول، وهذا ما تجلى في مجموعة الإصلاحات لمسايرة متطلبات هذا النظام.

ظل موضوع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي موضوع ذو أهمية بين العديد من الخبراء، ليس لطبيعة العلاقة بين الشريكين بل للآثار التي قد تخلفها هذه الشراكة، وفي هذا الإطار حتى نستطيع معرفة النتيجة على الطرف الجزائري، كان لابد من دراسة انعكاسات اتفاقية الشراكة على بعض المؤشرات الكلية لاقتصاد هذا الأخير، لكن قبل ذلك وجب التعرف على التفاصيل التي تلت قبل توقيع هذه الاتفاقية.

وبناءا على ماسبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي :

- **المبحث الأول: اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية**
- **المبحث الثاني: الجزائر واتفاقية الشراكة الأوروبية**
- **المبحث الثالث: تقييم الجانب الاقتصادي للشراكة الأورو-جزائرية**

المبحث الأول: اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية

لقد جاء المشروع الأورو-متوسطي الذي انطلق في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي في سياق حزمة من التحولات الدولية والإقليمية التي أفرزتها مرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة، في هذه المرحلة ظهر طموح أمريكا لتلعب دور بارز على الساحة الدولية يوازيه رغبة أوروبية لمزاحمة الزعامة الأمريكية من خلال السعي إلى المزيد من الارتباط وإنشاء العملة النقدية الموحدة والتطلع نحو القيام بدور بارز على الساحة الدولية.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى ماهية الشراكة مع الخوض في أهم المحطات التي مرت بها العلاقات الأوروبية المتوسطية قبل توقيع اتفاقية الشراكة، بما في ذلك مؤتمر برشلونة وتأسيس الشراكة الأورو-متوسطية.

المطلب الأول: مدخل لمفهوم الشراكة

يعد مفهوم الشراكة PARTNERSHIP من المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية، وقد اختلف العلماء والباحثين في إعطاء مفهوم دقيق لهذا المصطلح، ويعود ذلك لقلة الأبحاث والدراسات التي تناولت الموضوع، وتشير المصادر إلى أن أول استخدام لمفهوم الشراكة كان في الجانب الاقتصادي، وذلك من خلال مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) نهاية السبعينات من القرن العشرين، وتحديدا في عام 1978، وقد وصفت الشراكة في هذا السياق على أنها نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين [1].

يمكن حصر تعريف للشراكة من خلال استعراض بعض التعاريف المختلفـــة لهذا المصطلـح وهـــي كالآتي:

تعرف الشراكة على أنها اتفاق قائم بين بلدين أو أكثر في مجال أو عدة مجالات، والغاية منها تحقيق أهداف محددة وغالبا ليست مشتركة، كما يمكن تعريفها على أنها "وسيلة لتحقيق درجة ملائمة من التكامل الاقتصادي فيما بين الأطراف"، ومن هنا تبرز أهميتها في كونها وسيلة هامة لتجميع واستغلال الموارد المتاحة وزيادة القدرة الإنتاجية وتحقيق مصالح متبادلة[2].

[1] ناجي محمد عبد الله، عبد الخالق شامل محمد، **الشراكة الأورو متوسطية- أنموذجا لعلاقات غير متكافئة**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد 34، 2014، ص.68

[2] حمزة فطيمة، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة سكيكدة، مجلد 03، العدد01، 2020، ص.80

كما عرفت أيضا " أنها العلاقة المرتبطة بين طرفين أو أكثر لتحقيق منفعة، ويستند هذا المفهوم على مبادئ المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانات بشرية ومادية وفنية أو جانب منها لتحقيق أقصى استفادة وتحقيق الأهداف المشتركة، والشراكة ليست علاقة غير متكافئة يهمن فيها طرف على آخر وإنما هي علاقة تكامل وتقدير متبادل، يقدم كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج[1].

أما على الصعيد الدولي، يقصد بالشراكة على أنها "تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري، الاقتصادي، والثقافي، العلمي وغيرها والتي لا تتجسد في بناء مؤسساته بالضرورة، وتلمح إلى بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة، فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من اجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل، تهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينهما"[2].

من وجهة نظر الدول المتوسطية فان مفهوم الشراكة هو عبارة عن "وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغييرات جذرية في بنياتها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين طرفين على أساس مبدأ المصالح المشتركة"[3].

من خلال إستعراض التعاريف السابقة يمكن اعتبار الشراكة أنها اتفاق بين طرفين أو أكثر، سواء كانا معنويين أو طبيعيين لتأسيس مشروع مشترك، يساهم كل طرف بحصص مختلفة من الموارد سواء كانت بشرية أو مادية أو فنية، مع اقتسام الفوائد والمنافع العائدة هذا المشروع في إطار تكاملي مبني على المساواة والاحترام و التقدير المتبادل.

المطلب الثاني: المسار التاريخي لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية

إن المتتبع لواقع العلاقات الأوروبية-المتوسطية يجد أنها ليست وليدة الأمس، وإنما هي علاقات قديمة قدم التاريخ الذي جمع بين ضفتي البحر المتوسط، ومن أهم الأحداث التي أثرت على السياسة الاقتصادية الأوروبية تجاه الدول المتوسطية الأخرى كان ميلاد الجماعة الأوروبية عام 1958م، ومنذ ذلك الوقت اقتصر اهتمام الجماعة الأوروبية بدول حوض المتوسط لاسيما دول المغرب العربي، حيث

[1] سيد عبد الجليل،**الشراكة المجتمعية بين المدارس الشراكة المجتمعية بين المدارس والجمعيات الأهلية في مصر (المدارس الفنية نموذجاً)**، دار اليقين للنشر التوزيع،سوريا، 2011 ،ص.07

[2] الياس غفال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2004)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017، ص.04

[3] شواشي فاطمة، **دور الشراكة الأورو- جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص.47

حاولت فرنسا بناء علاقات وثيقة مع جيرانها تونس والمغرب في إطار المشروع المتوسطي بحكم العلاقات التي بينهم، ليتم إكمال إلحاق الجزائر إليهما لاحقا بعد نيلها للاستقلال عام 1962[1] .

خلال سنة 1963، باشرت كل من تونس والمغرب والجزائر مفاوضات لتوقيع اتفاقية مشاركة مع المجموعة الأوروبية والتي كانت تضم آنذاك 06 أعضاء، في حين كانت قد وقعت المجموعة الأوروبية قبل هذا التاريخ على اتفاقيات مع كل من اليونان وتركيا، في نوفمبر1962 وسبتمبر1963 على التوالي[2]، ومن ثم تم التوقيع على اتفاقيات ثنائية لمدة 05 سنوات بين المغرب والجزائر وتونس والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بحلول عام 1969. وقد تميزت هذه الاتفاقيات بطابعها التجاري، حيث تم بموجبها إعفاء السلع الصناعية من الرسوم الجمركية عند دخولها للأراضي الأوروبية، فحاولت كل من المغرب وتونس استغلال هذه الفرصة لتعزيز صناعة الجلود والنسيج في بلديهما، لكن هذه الميزة بقيت تخضع لنظام الحصص المعدلة بناءا على الوضع الاقتصادي الأوروبي، وفيما يتعلق بالزراعة فقد فرضت الجماعة الاقتصادية الأوروبية قيودًا كبيرة لمنع دخول هذه المنتجات إلى أسواقها[3].

لم تتضمن الاتفاقين الموقعتين بين تونس والمغرب وبين المجموعة الاقتصادية على معونات مالية، وعلاوة على ذلك، عجزت هاتان الدولتان عن الاستفادة من التسهيلات الممنوحة لصادراتها الصناعية إلى الجماعة بسبب ضعف القاعدة الصناعية للبلدين[4].

أولا: السياسة المتوسطية الشاملة

لقد تميزت علاقات دول المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية خلال المرحلة السابقة بالطابع الاقتصادي والتجاري، لذا كان من الضروري رسم سياسات تتماشى تدعم وتعزز هذه العلاقات لتصبح أكثر شمولا عما كانت عليه في السابق، وفي هذا السياق قدمت اللجنة الأوروبية لمجلس وزراء المجموعة عددا من المقترحات بشان تطوير تلك العلاقة مع دول المتوسط، وأطلق عليها اسم "السياسة المتوسطية الشاملة"، تم الموافقة عليها في نوفمبر1972م.

ومنذ ذلك الحين بدأت اللجنة في المفاوضات مع دول حوض المتوسط بناءا على تفويض من مجلس الوزراء، وقد أسفرت هذه المفاوضات التوصل لصيغة تنظم العلاقة بين المجموعة الأوروبية

[1] أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص.37

[2] نجاح منصري، مرجع سابق ذكره، ص. 25

[3] Sabrina Manaa, Samia Benzaim ,**Le Partenariat Algéro-Européen Aperçu Général sur la Balance Commerciale et les Flux d'Investissement Direct Etranger**, Recherches économiques et managériale N°24 Décembre 2018. p p. 03-04

[4] جاسم محمد مصحب، **الاورو- متوسطية من التعاون إلى الشراكة**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد،العراق ،العدد 49، 2015، ص. 164

وتلك الدول وتم تسميتها باتفاقات التعاون، وبموجب هذه الاتفاقات يتم منح مزايا تفضيلية في شكل إعفاءات من الرسوم والقيود الكمية بالنسبة للسلع الصناعية، في حين ألحق بهما بروتوكولان، يتضمن الأول تقديم تسهيلات مالية للدول الموقعة على الاتفاق لمدة خمس سنوات، والثاني خصص بتعريف منتجات المنشأ وطرق التعاون التجاري[1].

من بين أهم التحديات التي كانت تواجه "السياسة المتوسطة الشاملة "هي مدى قدرتها على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين المجموعة الأوروبية وبين الدول المتوسطية، فلم يكن من الممكن أن تقوم هذه السياسة على توحيد كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات فيما بينها، وبالتالي فتحت هذه السياسة أمام كافة الدول المتوسطية آفاقا أوسع من مجرد كونها اتفاقيات تجارية، فتم على هذا الأساس إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وبين بلدان الدول المتوسطية الأخرى.

وفي هذا الإطار تم خلال شهر أفريل 1976، توقيع الاتفاق الثنائي بين دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) مع المجموعة الأوروبية، ثم تبعها توقيع كل من بلدان المشرق على هذا الاتفاق (مصر، سوريا، الأردن، لبنان) في سنة 1977م، لقد كان الاتفاق الثنائي الموقع بين تونس والمغرب مع دول الاتحاد يتعلق بتجديد وتحسين الاتفاق السابق الذي تم توقيعه في سنة 1969م، وبالنسبة للجزائر كان اعتبار توقيعها للاتفاق بمثابة الاندماج في محيط السياسة الاقتصادية للمجموعة الأوروبية[2]، ويكون بذلك هذا الاتفاق اللبنة الأولى إلى إقامة علاقة رسمية أولى بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

للإشارة قد تم استثناء كل من تركيا واليونان من توقيع هذه الاتفاقيات في البداية بغية ضمهما للمجموعة الأوروبية لاحقا، في حين تم تجديد اتفاقات التعاون هذه مرتين مع بلدان المتوسط، خاصة فيما يتعلق بالتعاون التجاري والمنتجات الزراعية، بعد انضمام كل من اسبانيا والبرتغال عامي 1981 و1986 على التوالي[3]. والجدول الموالي يوضع التسلسل الزمني للاتفاقات المبرمة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة.

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية (الأهداف والمضامين)**، ورقة مقدمة ضمن الندوة القومية حول اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر،27-29 نوفمبر 1999،ص.6

[2] نجاح منصري،مرجع سابق ذكره، ص.25

[3] احمد شفير،**التكتلات الاقتصادية الجهوية في ظل العولمة الجارية –حالة الشراكة مع الاتحاد الأوربي**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2017، ص.590

جدول رقم 02: الاتفاقيات المبرمة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة خلال الفترة (1972-1995)

الدولة	طبيعة العلاقة	تاريخ التوقيع عليها
تركيا	اتفاقية شراكة	1970
قبرص		1972
ماطا		1977
الكيان الصهيوني	اتفاقية التبادل الحر والتعاون	1975
تونس	اتفاقية التعاون الشاملة	25 افريل 1976
المغرب		26افريل1976
الجزائر		27 افريل1976
مصر		18 جانفي 1977
الاردن		18 جانفي 1977
سوريا		18 جانفي 1977
لبنان		03 ماي 1977

المصدر: أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص. 39

1- محاور السياسة المتوسطية الشاملة

تضمنت الاتفاقات الثنائية الموقعة بين المجموعة الأوروبية ودول المتوسط في إطار السياسة المتوسطية الشاملة في جانبها الاقتصادي ما بين سنوات 1975-1977 مع الدول المتوسطية على ثلاث محاور أبرزها:

– **التعاون التجاري**: بموجب هذه الاتفاقات فتحت السوق الأوروبية المشتركة أسواقها بأسعار تفضيلية للمنتجات الزراعية (على أن لا يتعارض ذلك مع أهداف السياسة الوزارية المشتركة للسوق الأوروبية). إعفاء المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية (مع إخضاع المنتجات النسيجية والأحذية والمنتجات البترولية المكررة لنظام الحصص) ؛

– **التعاون المالي**: تمثل في مجموعة من الإعانات التي قدمتها السوق الأوروبية المشتركة، وتم تقديمها على شكل هبات وقروض من البنك الأوروبي للاستثمار بأسعار فائدة منخفضة، بالإضافة إلى لجنة القروض التي تقدم قروضا بفائدة تبلغ 11%[1]؛

[1] احمد شفير، مرجع سابق ذكره، ص. 590

- **التعاون الاجتماعي**: تضمنت اتفاقيات تعزيز التعاون الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة للعمال المهاجرين.

إن الاتفاقيات الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة كانت من المفترض أن تدعم المبادلات التجارية بين دول المجموعة والدول المتوسطية الأخرى، بالإضافة إلى تعزيز القطاعين الفلاحي والصناعي من خلال توفير موارد مالية في شكل هبات وقروض، ولكن مع مرور الوقت أظهرت هذه السياسة نتائجها السلبية على الدول المتوسطية، حيث استمر تباين حجم التجارة بشكل واضح وضاعفت هذه الاتفاقيات في حجم تبعية الدول المتوسطية اتجاه المجموعة الأوروبية، ولم تسجل قيمة الواردات الأوروبية من المنتجات الصناعية القادمة من الدول المتوسطية غير الأعضاء عام 1988 سوى 13مليار ايكو، وتركزت القيمة الكبيرة منها في الكيان الصهيوني وتركيا. في حين بقيت الاستثمارات الأوروبية المباشرة في تلك الدول ضعيفة للغاية [1]. لهذا تم إعادة تصور جديد لسياسة المجموعة الأوروبية.

ثانيا: السياسة المتوسطية الجديدة

أدى تفاقم أزمة المديونية في عام 1988، وتزايد حدتها مع إرتفاع معدلات البطالة لدى دول جنوب حوض المتوسط، إلى قيام المجلس الأوروبي بتكليف اللجنة الأوروبية لإعداد تصور جديد لسياسة المجموعة تجاه دول المتوسط، وبعد دراسة المجلس الأوروبي لورقة العمل التي تقدم بها المفوض الأوروبي "ابل ماتيوس"، والتي تضمنت على مقترحات اللجنة الأوروبية في هذا الصدد وتم تطبيقها خلال الفترة 1992-1996، كللت في عام 1990م بانتهاج سياسة جديدة سميت "السياسة المتوسطية الجديدة".

كان من أهم ملامح هذه السياسة المتوسطية الشاملة زيادة الحصص المحددة لبعض السلع الزراعية تدريجيا وتمديد الفترات الزمنية لتحقيق ذلك، ومنح الدول المتوسطية نفس التخفيضات الجمركية في حالة الإسراع بتخفيض الرسوم الجمركية على اسبانيا والبرتغال، وفي الوقت نفسه تم السماح لدخول صادرات دول البحر المتوسط بالوصول إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية (EFTA) ودول شرق أوروبا بنفس المزايا الممنوحة من المجموعة الأوروبية[2].

[1] ليليا بن منصور، **الجذور التاريخية للشراكة الاورو متوسطية مع الإشارة لاتفاق الشراكة الاورو- جزائية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد02، 2004،ص. 71

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية (الأهداف والمضامين)**، مرجع سابق ذكره، ص. 7

حددت وثيقة "التعاون الأوروبي المتوسطي" التي أعلن عنها خلال فعاليات المؤتمر الذي انعقد في أفريل 1990 عن برامج ونقاط أساسية، كان منها بينها مسالة تنمية الموارد البشرية والتأهيل المهني، فنصت على نقل الأيدي العاملة إلى بلدان المتوسط التي تحتاج إلى هذا الدعم، كما اهتم المؤتمر بالسياسة الثقافية، وقد تبنى مجلس الوزراء الأوروبي سياسة (PMR) بقرار يقضي بالتعاون المالي في جميع دول المتوسط غير الأوروبية .وتضمنت خمس نقاط وفقا لما يلي[1]:

1- تخفيضات في المبالغ المالية المخصصة لتمويل السياسة المتوسطية الجديدة الموزعة على بعض دول المتوسط وخاصة المغرب العربي منها؛
2- توجيهات للدخول في مفاوضات مع دول المتوسط حول البروتوكولات المالية؛
3- تكليف اللجنة الأوروبية بإعداد الخطوات التنفيذية للتعاون الإقليمي؛
4- الموافقة على التجارة مع دول حوض المتوسط بعد تعديلها؛
5- صدور إعلانين من طرف المجلس الأوروبي، يختص الأول بالديمقراطية أما الثاني خاص بالبيئة؛

المطلب الثالث: مؤتمر برشلونة وميلاد اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية

لقد جاءت معاهدة ماستريخت لتكرس الوحدة الأوروبية، وتعكس رغبة الدول الأوروبية لتحقيق تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية من جهة والتقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة من جهة أخرى[2]. وفي هذا الإطار أعلن الاتحاد الأوروبي أن منطقة المتوسط هي منطقة عمل مشتركة وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول الواقعة على الضفتين الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط [3].

وبناءا على ذلك شهد عامي 1994و1995 حدوث تطور هام في سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه البحر المتوسط تجسدت في توصيات القمة الأوروبية التي عقدت في مدينة أسن الألمانية في ديسمبر 1994 ووضعت نواة الشراكة الأوروبية المتوسطية.

أولا: إعلان برشلونة ومحاوره الأساسية

كان مؤتمر برشلونة بمثابة إقرار ميلاد اكبر تجمع اقتصادي سياسي يهدف إلى التنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية[4]. وانعقد هذا المؤتمر في نوفمبر1995، وقد قدمه الاتحاد

[1] ليليا بن منصور، مرجع سابق ذكره ،ص.73

[2] جاسم محمد مصحب، مرجع سابق ذكره ، ص.167

[3] الياس غفال، مرجع سابق ذكره ،ص.8

[4] اشرف عبد العزيز، **12 عاما على الشراكة الاورو متوسطية، مجلة دراسات شرق متوسطية**،الطبعة01 ، الأردن، 2008، ص ص. 12-13

الأوروبي ليعلن من خلاله عن إقامة علاقات مميزة وتفضيلية مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تحت لواء ما يسمى بالشراكة. حيث شملت في البداية خمسة عشر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وإثني عشر شريكا من الدول المتوسطية.

يعتبر إعلان برشلونة نقطة تحول في العلاقات الأوروبية- المتوسطية، حيث أوضح هذا المؤتمر أن أهم أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية تمثلت في[1]:

- تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة، مبني على إحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- تطوير التعاون الاقتصادي والمالي عبر منطقة تجارة حرة ومعاملات تفضيلية، وإقامة مشروعات سياحية مشتركة؛
- زيادة الاهتمام ودعم الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية ومعالجة قضايا الهجرة والمخدرات والاتصالات والمعلوماتية؛
- تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف وزيادة فرص العمل، وتقليص فجوة النمو بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين؛
- تنمية الموارد البشرية، دعم التعليم والتكنولوجيا والاهتمام بالقطاع الصحي؛

ووفق هذا المؤتمر تقوم الشراكة الأورو-متوسطية على ثلاث محاور أساسية وهي[2]:

1- المحور السياسي والأمني: يرمي إلى تأسيس شراكة أمنية بين الدول مبنية على أساس آلية الحلول السلمية للنزاعات والسيطرة على التسلح، حيث جاء إعلان برشلونة في الجزء المتعلق بالشراكة السياسية والأمنية بـ 18 بندا يمثلون أساس الهدف المتفق عليه، وهو إنشاء "منطقة مشتركة للسلام والأمن والاستقرار في إقليم المتوسط"، وبعض هذه البنود تتعلق بالالتزامات السياسية العامة المتفق عليها والمطابقة لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والإعلانات الدولية الأخرى، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حق تقرير المصير، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وغيرها. أما البنود الأخرى فهي تعالج الالتزامات ذات الطابع الأمني والعملي في إطار الإقليم الأورو-متوسطي، وبعضها يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص مثل تحقيق الأمن الإقليمي من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ومحاربة تجميع الأسلحة، والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

[1] حملاوي ربيعة، منصري نجاح، **مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد33، 2014، ص. 143

[2] اشرف عبد العزيز، مرجع سابق ذكره، ص ص. 14-15

2- **المحور الاجتماعي والإنساني**: يعالج هذا المحور العناصر الاجتماعية والثقافية، حيث تلتزم الدول تحت بنوده العمل على تطوير المصادر البشرية وبصفة خاصة تطوير المرأة، ومن أجل تحقيق أهداف هذا المحور شجع إعلان برشلونة السلطات الإقليمية على عقد اجتماعات على فترات من أجل بذل جهد خاص لدعم تقريب الثقافات المختلفة.

3- **المحور الاقتصادي والمالي**: رسخ هذا المحور هدف إقامة علاقات اقتصادية إقليمية متكاملة ووثيقة، وجعل العنصر الأهم والأساسي فيها هو تأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط بحلول عام 2010، مما يتيح دخول المنتجات إلى السوق المتوسطية دون أي رسوم أو عوائق جمركية، بالتالي الوصول إلى تكوين منطقة تجارة حرة في العالم، كما يتناول التعاون الاقتصادي والمالي تمثل في برنامجي MEDA1 و MEDA2، إضافة إلى تقديم مساعدات مالية وتدعيم القدرات الوطنية وتنمية التبادل التجاري والتعاون في مجالات التعليم والصحة وتطوير الأبحاث والتكنولوجيا.

إن من بين الأسباب التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح إنشاء منطقة تجارة حرة (Free Trade Area) بحلول عام 2010 مع الشركاء في حوض المتوسط، هي البحث عن فرص جديدة للنمو من خلال استغلال الأسواق الجديدة، مع توسيع وتدعيم الفضاء الأوروبي من أجل خلق منطقة تكاملية ديناميكية على غرار تلك التي اقترحتها الولايات المتحدة في إطار منطقة التبادل الحر النافتا (NAFTA)، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لسكان المنطقة والتصدي لمشكلة تدفق الهجرة. أما عن أهم أسباب قيام الدول المتوسطية على إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع الجانب الأوروبي فهو يعود إلى الفرص التي تتيحها هذه المنطقة للاندماج مع أكبر تكتل اقتصادي والأكثر انفتاحا على العالم الخارجي[1].

وقد أوضح إعلان برشلونة عددا من العناصر التي تتعلق بخلق منطقة تجارة حرة متمثلة في[2]:

- اتخاذ سياسات تنموية معتمدة على مبدأ اقتصاد السوق الحر وتكامل اقتصاديات الدول المتفاوضة؛
- تعديل وتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على تطوير القطاع الخاص والقطاع الإنتاجي، وإنشاء المؤسسات والتنظيمات المناسبة لاقتصاد السوق؛

[1]Cherif Chakib, **Partenariat euro- méditerranéen et développement de la PME en Algérie**, Revue Economie & Management، 2004, P. 47

[2]وافية تجاني، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الاورو-متوسطية حالة المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة-01-، 2016 ، ص ص. 104-105

- وجوب دعم النمو الاقتصادي باستخدام المدخرات المحلية بشكل رئيسي وبواسطة الاستثمارات الخارجية المباشرة، ولهذا لابد من إزالة المعوقات أمام الاستثمار وبشكل سريع مما يؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير؛
- تشجيع الأطراف المشاركة للمشروعات المختلفة على عقد إتفاقيات تهاون فيما بينها في مجال التحديث الصناعي وتوفير المناخ والإطار القانوني المواتيين؛
- تأكيد أهمية التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، مراعاة النواحي البيئية في مختلف السياسات الاقتصادية للتخفيف من الآثار السلبية والتعاون المباشرة بين دول المنطقة؛
- تبني برامج الدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والارتقاء بمستويات الجودة والموصفات والتعاون في مجال تأهيل القطاع الزراعي.

ثانيا: أهداف الشراكة الأورو- متوسطية

إن الهدف المعلن من قيام الشراكة الأورو- متوسطية والذي عبر عنه إعلان برشلونة الذي يبدي رغبة طرفي الضفة الجنوبية والشمالية للمتوسط في إقامة علاقات على أساس التعاون وتضامن شاملين وتجاوب مشترك لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف هذا الإعلان إلى تنمية المنطقة المتوسطية اقتصاديا واجتماعيا ومكافحة الفقر، وإيجاد أفضل الفرص للتفاهم بين مختلف الثقافات باعتبارها عناصر رئيسية للمشاركة الفعالة والبناءة في المنطقة.

إن هذه الأهداف المعلنة تعكس الجانب الظاهري من وراء إقامة هذا المشروع المتوسطي بين الطرفين، غير أنه هناك أهداف خفية ترجمت للنوايا الحقيقية من وراء إقامة هذه الشراكة بالنسبة للجانـــب الأوروبي والتي تنحصر كلها في كل ما يخدم مصالحه الاقتصاديـــة والسياسيـــة والاجتماعية والثقافية، ونذكـر منها:

1- إقامة منطقة إستراتيجية اقتصادية وسياسية، يعمل على إثرها الاتحاد الأوروبي توسيع نفوذه في المنطقة المتوسطية وتقوية موقعه في الساحة الدولية، والعمل على ضمان حصة هذا التكتل في الاقتصاد العالمي ومجابهة كذلك نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسطية التي تسعى بدورها للاستحواذ على هذه المنطقة؛

2- تقوية الاقتصاد الأوروبي من خلال توسيع مناطق نفوذه والبحث عن أسواق جديدة لمنتجاته، وضمان مصادر دائمة للطاقة بالنفط والغاز الطبيعي خاصة أن بعض الدول المتوسطية مثل الجزائر تمتلك موارد غنية بهذه المصادر، علاوة على الاحتياطات الكبيرة من مصادر الطاقة التي تتمتع بها الدول الشريكة، وتتمثل مزايا القرب الجغرافي بين هذه الدول الطاقوية ودول الاتحاد الأوروبي في تسهيل نقل تلك الموارد، مثل أنابيب نقل الغاز الطبيعي من الجزائر إلى ايطاليا مرورا على تونس والبحر المتوسط، والثاني من الجزائر إلى اسبانيا عبر المغرب ومضيق جبل طارق على مسافة 1370 كلم، تلك البنية التحتية الموجودة تسهل توفير مصادر الطاقة وتأمين احتياجات دول الاتحاد الأوروبي بشكل كاف[1]؛

3- العمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد من الآثار السلبية التي تنجم عنها، خاصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على دول الاتحاد الأوروبي؛

4- تخفيض أعباء الدعم المالي الموجه للدول المتوسطية والذي كان عبارة عن إعانات مجردة[2]؛

5- جمع الدول العربية المعنية باتفاق الشراكة في اتفاق واحد مع الكيان الصهيوني ثم فتح المجال لإمكانية التعامل معـه[3]؛

خلاصة القول أن الاتحاد الأوروبي سعى إلى استعادة المنطقة المتوسطية وفرض السيطرة عليها خاصة مع التغيرات والتحولات الإقليمية عقب انتهاء الحرب الباردة وفي ضل التنافس الدولي ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض سيطرتها على المنطقة والاستحواذ على الأسواق في حوض المتوسط.

في الجهة المقابلة تلخصت الأهداف التي كانت تسعى الدول الشريكة في الحوض المتوسط من وراء اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية في ما يلي:

1- الحصول على المساعدات المالية والتقنية من دول الاتحاد الأوروبي، يضاف إليها الحصول على القروض اللازمة لتمويل المشاريع وتطوير القطاعات الاقتصادية؛

2- انسياب وتدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل عام بما في ذلك الاستثمارات الأوروبية بشكل خاص، والاستفادة من الخبرة والتجربة الأوروبية في مختلف المجالات وخاصة المجال المالي، ويمكن كذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا المتاحة من الشركات الأوروبية لما توفره هاته الأخيرة في توفير مناصب كبيرة للشغل والقضاء على مشكل البطالة ومحاربة الآفات الاجتماعية الناتجة[4]؛

---

[1] أنفال نسيب ،مرجع سابق ذكره ،ص. 52

[2] عديسة شهرة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الاورو-جزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017، ص. 80

[3] محمد راتول، **الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص. 267

[4] جاسم محمد مصحب، مرجع سابق ذكره، ص. 175

3- الاستفادة من الخبرة الفنية وتجارب الدول الأوروبية بهدف تحسين جودة ونوعية المنتجات في الدول الشريكة وجعلها قادرة على منافسة المنتجات على المستوى العالمي؛

4- يؤدي تحرير استيراد المنتجات الصناعية داخل المنطقة إلى حصول الدول المتوسطية الشريكة على التكنولوجيا بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي ينعكس إيجابا ليعطي ميزة تنافسية لمنتجات تلك الدول في السوق العالمية؛

5- الاستفادة من الشراكة في المجال الثقافي والاجتماعي لتعزيز تنمية الموارد البشرية.

المبحث الثاني: الجزائر واتفاقية الشراكة الأوروبية

تشترك الجزائر على غرار باقي الدول العربية المتوسطية في العلاقات التاريخية مع الاتحاد الأوروبي على المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، وتعتبر الجزائر أيضا النطاق الاستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي، ومن هنا نشأت الاهتمامات المشتركة بين الطرفين لإيجاد صيغة مناسبة للتعاون والتبادل في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

منذ إعلان برشلونة قامت الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية إلى إجراء مفاوضات مع الجانب الأوروبي لإبرام اتفاقية شراكة، وتأتي أهمية هذه الاتفاقية باعتبار الاتحاد الأوروبي كأحد أكبر التكتلات الاقتصادية القوية على الساحة الدولية والمؤثرة فيها لما يتمتع به من إمكانات اقتصادية ضخمة، فكان توقيعها لاتفاقية الشراكة بمثابة خطوة نحو تعزيز المكاسب التي يطرحها الاندماج والانفتاح على العالم الخارجي. وفي ضوء وضعية الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة كان لابد على السلطات آنذاك تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتتماشى مع التطورات الجديدة الحاصلة.

المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية قبل توقيع اتفاقية الشراكة

تميز الوضع الاقتصادي في الجزائر بعد الاستقلال بالتدهور وصعوبات كبيرة شملت المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والمالي، مما حتم على السلطات التدخل من أجل إصلاح ومعالجة تلك الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد[1]. فاتبعت الجزائر نموذج الاقتصاد الموجه الذي يقوم على التخطيط المركزي، فارتكز اهتمامها على الصناعات الثقيلة التي اسند تسييرها إلى المؤسسات العمومية الكبرى، واستطاعت هذه الأخيرة بفضل الموارد المتاحة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط من انجاز استثمارات

[1] أنفال نسيب، مرجع سابق ذكره، ص.97

معتبرة على غرار قطاع الحديد والصلب وقطاع المحروقات مما كان له الآثار ايجابية على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعات خفيفة[1].

إن النتائج التي حققتها الجزائر من تلك الاستثمارات لم ترتقي إلى الطموحات المرجوة والتي كان ينتظر منها تحقيق مستويات عالية من الكفاءة والنضج، حيث جعلت كل من التبعية الاقتصادية باعتماد الجزائر على النفط كمصدر وحيد في إيراداتها، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، مع ارتفاع النمو الديموغرافي، الاقتصاد الجزائري يتعرض لصدمات[2]. وهذا تأكد خلال عام 1986عند دخوله في أزمة اقتصادية، حيث تميزت بداية الثمانينات بالاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية في إطار برنامج سمي بـ"الندرة"، حيث خصص له في عام 1982 مبلغ 10 مليار دولار كان ذلك على حساب الاستثمار، مما جعل المؤسسات العمومية في حالة من الركود، تراجعت بدورها معدلات النمو وإنخفضت الاستثمارات إلى أدنى مستوياتها، فضلا عن تفاقم أزمة الديون الخارجية.

دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حقيقة نتيجة انخفاض أسعار النفط في عام 1986، حيث وصل سعر البرميل إلى 14.4 دولار، بعد أن تجاوزت قيمته 30 دولار في عام 1985، هذا الانخفاض أدى إلى تراجع العائدات السنوية من النفط، حيث انخفضت من 63.3 مليار دولار في عام 1985 إلى 34.9 مليار دولار في نفس السنة، وفي ظل تراجع قيمة الدولار الأمريكي تأثر الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة مما أثر سلبا على القطاع الإنتاجي، فقد توقفت المؤسسات الإنتاجية عن العمل بسبب صعوبة إستيراد المواد الأولية من الخارج والتي يتم تمويلها من إيرادات المحروقات، الأمر الذي انعكس على سوق العمل وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية[3].

كشفت هذه الأزمة عن وجود إختلالات هيكلية واضحة في الاقتصاد الجزائري، وأظهرت حقيقة افتقار جهازه الإنتاجي للتنويع وضعف أدائه، ويعود سبب ذلك إلى الاختيارات التي غلبت الأهداف الاجتماعية على حساب الاقتصادية منها، الأمر الذي أدى بدوره إلى حدوث إختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني.

---

[1] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **تفعيل الشراكة الاورو-جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد08، الرقم 01،2017، ص. 34

[2] ابن دعيدة عبد الله، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2005 ،ص. 358

[3] أنفال نسيب، مرجع سابق ذكره ،ص.103

بعد كل المشاكل التي مر بها الاقتصاد الجزائري جراء أزمة عام 1986، عمدت السلطات الجزائرية على تبني إصلاحات عميقة وعاجلة بهدف التخلي عن الاقتصاد المركزي الموجه والتحول نحو اقتصاد السوق، تهدف هذه الإصلاحات إلى معالجة الإختلالات الهيكلية الطارئة على الاقتصاد ومواكبة التغيرات والمستجدات الدولية، لم يكن للجزائر أي سبيل آخر سوى طلب المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي والانخراط في عدة برامج اقتصادية ، وهي:

1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول سنة 1989

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على أقساط مرتفعة في إطار اتفاق stand by ، وقد وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS*، وقد استخدم المبلغ كاملا في 30 ماي 1990.

مع تراجع إيرادات المحروقات وارتفاع أسعار الحبوب عالميا، لجأت الجزائر إلى تسهيل التمويل التعويض الذي قدر بـ: 351 مليون وحدة سحب خاصة، فسمحت هذه المفاوضات في حصول الجزائر على سيولة سمحت لها بتحسين الوضعية الاقتصادية، فارتفعت على إثرها الصادرات في عام 1988 بنسبة 19 %، ومعها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.9 سنة 1989[1].

2- **اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991**

بسبب الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة التي نشأت عقب تطبيق اتفاق الاستعداد الائتماني، اضطرت الجزائر إلى التوصل إلى اتفاق استعداد ائتماني ثان للتغلب على الأزمة المالية، حيث دام هذا البرنامج 10 أشهر، يلتزم بموجبها الصندوق منح قرض قيمته 300 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 409 مليون دولار، يتم دفعها على أربع دفعات بناءا على ما تحقق من أهداف، كما استفادت الجزائر على قرض من البنك العالمي قيمته 350 مليون دولار خصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، كانت أهداف هذا الاتفاق تركز على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز دور المؤسسات العمومية والخاصة، وتقليل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والعمل على إصلاح النظام الضريبي والجمركي وتحرير التجارة الخارجية مع تقليص سعر الصرف، رفع الدعم عن المواد ومكافحة التضخم من خلال تثبيت الأجور وتقليص الإنفاق العام[2].

[1] أنفال نسيب،مرجع سابق ذكره ،ص.108

[2] عديسة شهرة، مرجع سابق ذكره، ص.52

3- برنامج الاستقرار الاقتصادي للفترة 1994-1995

بسبب انخفاض أسعار البترول ونقص التمويل الدولي لعدم ثقة الشريك الأجنبي بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر، واجهت البلاد تحديات اقتصادية تزايدت المديونية وارتفعت معدلات التضخم، مما دفع الجزائر إلى تنفيذ برنامج استقرار اقتصادي بدعم من المؤسستين الدوليتين لمدة عام، فاتخذت إجراءات لتصحيح الاختلالات في ميزان مدفوعاتها[1].

إن برنامج الاستقرار الاقتصادي يستوجب أساسا القيام بجملة من الإجراءات الرامية إلى إيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء ارتفاع معدلات التضخم، يتضمن ذلك تحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، تعميق الإصلاحات الاقتصادية والعمل على تخفيف الديون الخارجية .

من أجل تحقيق هذه الأهداف اتخذت السلطات تدابير صارمة تتعلق بكل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية عبر مجموعة من الإجراءات نذكر منها [2]:

- تقليص حجم الميزانية العمومية يستلزم تقليص النفقات العمومية عن طريق تثبيت الأجور وتحرير أسعار المنتجات المدعمة أو تخفيض الدعم المقدم لها، زيادة إيرادات الخزينة عن طريق تحسين المردود الضريبي؛
- مراجعة سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار إلى قيمته الحقيقية، والحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية؛
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات باللجوء إلى التمويل الخارجي، مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بهذا البرنامج؛
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف واعتمدت الجزائر في ذلك على:
  - تسهيل عملية الاستيراد عن طريق تخفيف القيود المفروض على السلع المستوردة .
  - جعل الدينار قابلا للتحويل إلى عملات أخرى بعد عملية تعديل لسعر صرفه.

لقد نجحت هذه الإجراءات نسبيا في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي، فكان من بينها انخفاض عجز الميزانية من 8.7% إلى 4.4% بين عامي 1993و1994، وأدى ذلك إلى تحسن

[1] حداشي حكيم، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الدولي**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 04، العدد03، 2019،ص..306

[2] ابن دعيدة عبد الله، مرجع سابق ذكره ،ص. 362

مستوى التضخم وارتفاع الاحتياطيات النقدية إلى 2.64 مليار دولار في عام 1994، ومع ذلك خلفت هذه الإجراءات أيضا تأثيرات سلبية فقد تم حل 88 مؤسسة عمومية، وإعطاء الاستقلالية لـ 05 مؤسسات من بين 23 مؤسسة، كما تم عرض 05 فنادق للخوصصة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1].

بالرغم من التحسن النسبي في المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق ما كانت تتوقعه السلطات الجزائرية بل أفرزت عدة اختلالات، يمكن أن نذكر منها:

- لم تتمكن هذه الإصلاحات من إعادة التنشيط الفعلي للمؤسسات العمومية، حيث تزايد تراكم الخسائر لديها؛
- إنخفاض الناتج الداخلي الإجمالي (PIB)، وارتفاع معدلات البطالة؛
- إختلال في ميزان المدفوعات، وارتفاع في المديونية الخارجية؛
- إرتفاع معدلات التضخم نظرا لتسجيل فائض في الطلب من جهة وارتفاع مستوى التكاليف من جهة أخرى؛

4- برنامج التصحيح الهيكلي للفترة (1995-1998)

من خلال التطرق إلى برنامج الاستقرار الاقتصادي تبين أنه يشمل جميع القطاعات المالية والنقدية والتجارية والهيكلية وحتى القضايا الاجتماعية بهدف تحقيق التوازنات على المستوى الكلي، لذلك كان الهدف من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي هي إحداث تغيرات جذريه في الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال تبني سياسات محددة ترمي في مجملها إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي[2]، وعليه وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر بمبلغ 1.116 ترليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض خلال الفترة ما بين 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998[3].

لذلك فان برنامج التصحيح الهيكلي هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، لقد ارتكزت أهداف هذا البرنامج على إنعاش الاقتصاد الوطني والمحافظة على مناصب الشغل، إلى جانب مواصلة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية وتعزيز

[1] حداشي حكيم ،مرجع سابق ذكره، ص. 305

[2] حداشي حكيم ، مرجع سابق ذكره، ص.306

[3] أنفال نسيب، مرجع سابق ذكره، ص.114

التحرير الاقتصادي، مع مراعاة الفئات المتضررة من هذه الإصلاحات عن طريق تحسين الحماية الاجتماعية وتعزيزها. لتحقيق هذه الأهداف اتخذت الجزائر سياستين اقتصاديتين، الأولى تتمثل في سياسة اقتصادية ظرفية أما الثانية فكانت سياسة اقتصادية متوسطة المدى.

من أجل تجسيد الإجراءات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الظرفية، اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي وتقليص عجز الميزانية، تلخصت هذه التدابير في زيادة الموارد عن طريق زيادة الضرائب تشجيع التحصيل الضريبي، والعمل على تقليص النفقات بما فيها الأجور ومواصلة وإزالة أشكال الدعم وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية، أما بخصوص السياسة النقدية فان الجزائر قد ركزت على مكافحة التضخم من خلال التحكم في السيولة المصرفية لضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة في البنوك مع إزالة هامش ربح البنوك وتحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة، مع تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لاستقطاب الادخار الخاص.

وفي جانب السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط فان الجزائر عزمت على توفير كل الوسائل الضرورية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يستجيب لمتطلباتها عن طريق:

- الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردوديته مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية لاسيما قطاع الصناعة والزراعة والبناء، وتوفير التموين اللازم بعيد عن كل أخطار الصرف؛
- المحافظة على معدلات معقولة للتضخم؛
- إمتصاص البطالة كمرحلة أولية، ثم العمل على إيجاد مناصب شغل كمرحلة ثانية؛
- أما على مستوى التجارة الخارجية فقد ركزت الجزائر على الاستمرار في تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، والعمل على تطوير النظام المصرفي عن طريق إقامة سوق للصرف بين البنوك مع نهاية 1995، والعمل على جعل الدينار قابلا للتحويل، وتخفيض القيود الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

5- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

مع خروج الجزائر من الأزمة الأمنية واستفادتها من الوضع المالي المناسب وانخفاض نسبة خدمة الدين إلى 19.8% في عام 2000 مقابل 47.5% عام 1998، خصص غلاف مالي بمقدار525.1 مليار دينار

[1] ابن دعيدة عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص. 366

أي ما يعادل 6.9 مليار دولار، يهدف هذا الغلاف إلى إعادة بعث النشاط الاقتصادي بعد فترة الركود جراء الإجراءات الانكماشية المفروضة عليها من قبل الدائنين الدوليين من خلال[1]:

1- إعادة تنشيط الطلب؛

2- دعم الأنشطة التي تخلق القيمة المضافة والوظائف التي يتم تنفيذها من خلال تعزيز الأعمال الزراعية والإنتاجية، لاسيما المحلية منها والصغيرة والمتوسطة الحجم؛

3- إعادة تأهيل البنى التحتية، لاسيما تلك التي يمكن أن تسمح باستئناف الأنشطة الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية.

المطلب الثاني: مسار مفاوضات الشراكة الأورو-جزائرية

في ضوء التغيرات الاقتصادية والتحولات الدولية، تيقنت الجزائر أنه من غير المناسب بقاءها منعزلة عن العالم الخارجي وعن التجمعات الكبرى أو عن الترتيبات الإقليمية في المنطقة، خاصة مع توقيع كل من تونس والمغرب وغيرها من الدول المتوسطية على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي جعلها تسعى إلى التفكير في الشروع بمفاوضات مع الطرف الأوروبي بغية الوصول إلى اتفاق يعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين.

لعل من بين الأسباب التي أدت بالجزائر إلى هذا الاتجاه هو تواضع النتائج المحققة في إطار الاتفاقات السابقة الموقعة مع الجانب الأوروبي، والتي كانت تتمحور بشكل رئيسي حول الاعتبارات التجارية، إضافة إلى ذلك التوجهات الاقتصادية العالمية التي تميزت بالاتجاه المتزايد نحو تكوين تكتلات وعقد اتفاقيات في صورة الشراكة، وهذا ما دفع الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى فتح باب التفاوض بينهما من أجل إعطاء العلاقة بين هذين الطرفين بعدا جديدا يتطرق من خلالها إلى مواضيع قطاعات جديدة[2].

والجدير بالذكر أن فترة الإصلاحات التي أجرتها الجزائر قد تزامنت مع إطلاق مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، وقد لاقى هذا المشروع استجابة كبيرة من الدول المتوسطية لاسيما الجزائر التي أبدت رغبتها التوقيع على هذا الاتفاق[3]، لذلك فقد حضي موضوع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي باهتمام واسع بين الطرفين خاصة من طرف هذا الأخير، حين كان اهتمامه بالجزائر بشكل خاص على

[1] عبد الحكيم قلوح، **دور تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2021، ص. 188

[2] موالدي سليم،**الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر :محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، 13 ماي 2013، ص. 113

[3] محمد لحسن علاوي،كريم بوروشة، مرجع سابق ذكره ،ص ص. 34-35

خلاف باقي الدول المتوسطية، ويعود ذلك لما تتمتع بـه هذه الجزائر من مزايا ومقومات كالموقع الجغرافـي، وامتلاكها لثروات طبيعيـــة هائلـــة، فضلا عن امتلاكها سوق واسعـــة لتصريف المنتجـــات الأوروبية.

وفي هذا الإطار طلبت الجزائر مع بداية أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الطرف الأوروبي، وقد كان الهدف من وراء ذلك الدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأورو-متوسطية التي دعت إليها السياسة المتوسطية الجديدة والتي أرسى قواعدها مؤتمر برشلونة، وبناءا على هذه المعطيات باشرت الجزائر رسميا في مفاوضاتها مع الجانب الأوروبي في جوان 1996، إلا أن هذه المفاوضات سجلت تأخرا معتبرا مقارنة بالدول المتوسطية الأخرى لعدة اعتبارات بما في ذلك تمسك الجزائر بتأجيل قضية تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيًا لحماية المنتـوج المحلي، وخاصة وأن الاقتصاد في تلك الفترة كان محل هيكلة وإعادة تأهيل جهازه الإنتاجي، وكذا الوضع الأمني في الجزائر المتصل في مواجهة الإرهاب الذي لم يحفز الأوروبيين على المضي قدما نحو الأمام[1].

بغية الوصول إلى اتفاق بين الطرفين الأوروبي والجزائري، عرفت المفاوضات الثنائية منذ سنة 1997 مسيرة طويلة على مدار 12 جولة، وكانت هذه المفاوضات تعقد بشكل متناوب بين الطرفين، لكن عرفت الجولات العشر الأولى تعثرا حول بعض الملفات المطروحة في الجانب السياسي والتي منها: ملف العدالة والتعاون القضائي والشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب، أما الجانب الاقتصادي فكانت مجمل المطالب الجزائرية تتمحور حول:

1- السعي إلى الانفتـاح التدريجي للاقتصاد الوطـــني باعتباره اقتصاد يعتمد على مورد وحيد وهو المحـروقات؛
2- تعميم إطار التعاون الاقتصادي، ليشمل مجالات إنتاجية أخرى تضاف إلى المبادلات التجارية؛
3- المساعدة في وضع برنامج للتأهيل الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين؛
4- وضع برنامج خاص لدعم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛

ونظرا لتباين موقف الطرفين في بعض المسائل تم توقيف هذه المفاوضات من قبل الجزائر في ماي 1997، والذي كان بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تشهدها البلاد في ذلك الوقت، كما أن السلطات الجزائرية لاحظت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل الضرورية على غرار مشكل

[1] عياد محمد سمير، عبد الله الجعفري، **اتفاق الشراكة التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر :دراسة تحليلية**، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، المجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2018، ص. 209

المديونية، حرية تنقل الأشخاص، من جانبها ركزت الجزائر على ضرورة أن يأخذ الاتحاد الأوروبي في الاعتبار خصوصية الاقتصاد الجزائري وتحدياته [1].

وبتاريخ 21 أفريل 1999 تم الإعلان عن استئناف مفاوضات الشراكة وذلك على مستوى وزراء الخارجية، عقدت على إثر ذلك ندوة لرؤساء المؤسسات والشركاء الاجتماعيين الجزائريين والأوروبيين يومي29 و30 جوان1999، أعقبها إعلان السلطات الجزائرية بتاريخ 03 سبتمبر 1999 على نية الجزائر في إعادة إحياء المفاوضات من جديد.

وبتاريخ 2002/04/22 تم التصديق على اتفاق الشراكة من طرف الجزائر بفالنسيا الاسبانية، بعد الاتفاق المبدئي السابق الذي كان بتاريخ 19ديسمبر 2001 في بروكسل، ويدخل حيز التنفيذ بموجب مرسوم رئاسي تحت رقم 05-159 المؤرخ في 2005/04/27 ليصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أفريل 2005[2].

المطلب الثالث : مضمون اتفاقية للشراكة الأورو-جزائرية

إن اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا تختلف في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع دول الاتحاد، لكن أهم ما يميزها أنها تضمنت لملفين جديدين هما العدالة، والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص إضافة إلى بند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين[3].

جاءت اتفاقية الشراكة لتجسد رغبة الأطراف المتعاقدة في تقوية وتعميق التعاون في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية وهذا ما أبرزته المادة الأولى في خمسة أهداف أساسية، ويمكن تلخيصها كالآتي[4]:

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة؛

[1] رماش هاجر، **اتفاق الشراكة الاور-جزائرية وسوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة- 02-، 2013، ص. 156

[2] الجريدة الرسمية رقم 31، العدد31، 2005، ص. 03

[3] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين آفاق الشراكة الاورو-متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة الخارجية**، مجلة الباحث الجزائري، جامعة سكيكدة، المجلد01، العدد01 ، 2013، ص. 161

[4] المرسوم الرئاسي رقم 05-159 الموافق لـ 27 افريل 2005، مرجع سابق ذكره، ص. 4

- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدرجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
- تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية؛
- تشجيع الاندماج المغاربـي، عن طريق تشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها؛
- ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.

تضمن اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية على 110مادة، إضافة إلى ستة ملاحق وسبعة بروتوكولات، قسمت مواد الاتفاق على 09 أبواب واختص كل باب على محور معين على النحو التالي:

الباب الأول: الحوار السياسي - المواد (03 - 05)

يتناول هذا الباب جميع المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وخاصة الظروف التي تضمن السلام والأمن في المنطقة وتعزيز التنمية، يتم إجراء الحوار بانتظام وحسب الحاجة سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى الموظفين السامين الذين يمثلون الطرفين في الاتفاق، أو باستعمـال كامـل قنوات الدبلوماسية أو بـأي طريقة كانت من شأنها أن تسـاهم في تكثيـف هذا الحـوار وتفعيله.

الباب الثاني: حرية تبادل السلع- المواد (06-29)

تناول هذا الباب حرية انتقال السلع، وبمقتضى المادة 06 من الاتفاقية، يتوجب إقامة منطقة للتبادل الحر تدريجيا خلال مدة زمنية انتقالية محددة بـ 12سنة اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويتم تنفيذ ذلك طبقا لأحكام لاتفاقية "GATT" وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، ويتم في هذا الإطار إعفاء جميع المنتجات - باستثناء تلك المذكورة في الملحق رقم 01 - من الرسوم الجمركية والرسوم عند دخولها إلى أراضي الطرفين[1].

إن اتفاقية الشراكة لا تشكل عائقا للإبقاء أو إقامة أي اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر بين الطرفين وأي جهة أخرى، شريطة عدم التأثير على نظام المبادلات الخاص باتفاقية الشراكة، يتم تنفيذ

[1] المرسوم الرئاسي رقم 05-159 الموافق لـ 27 افريل 2005، مرجع سابق ذكره، ص. 5

ذلك وفقًا للمسار المحدد من قبل المنظمة العالمية للتجارة، التي تسمح بتشكيل تكتلات إقليمية شريطة عدم التأثير على مصالح أعضائها[1].

تقوم منطقة التبادل الحـــر المنشئة في إطار الشراكة الأورو-جزائرية على مجموعـــة من المبـــادئ نذكر منهـــا:[2]

- **مبدأ المعاملة بالمثل:** بعدما كانت التسهيلات الجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل؛
- **مبدأ التدرج:** أي بمعنى هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بن الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر باثنتي عشر سنة؛
- **مبدأ المرونة والتكيف:** حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك الجمركي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا تسببـت عملية التفكيـك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

مع نهاية سنة 2010 طلبت الجزائر تأجيل رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها في الاتفاقية، وذلك بتأجيل منطقة التبادل الحر إلى عام 2020 بدلاً من التاريخ الأصلي المتفق عليه والمحدد في عام 2017، مستندة في ذلك إلى بند موجود في الاتفاقية يسمح بتأجيل إقامة منطقة التبادل الحر لمدة ثلاث سنوات كإجـــراء استثنائـي، بهدف حماية الاقتصاد الجزائـري من التبادلات التجارية غير المتوازنـة في هـذا الفضاء التجاري.

نص الاتفاق على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية والصيد البحري عن طريق التخفيض التدريجي لبعض المنتجات وفق رزنامة زمنية أو تخفيض نهائي عند دخـول الاتفـــاق حيز التنفيذ.

---

[1] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 01، 2004، ص. 56

[2] ملوك عثمان، بلال بوجمعة، **مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية حيز التنفيذ في تنمية المبادلات التجارية البينية خلال الفترة(2005-2014)** ، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار ،المجلد 4، العدد 3، 2016، ص. 59

1- المنتجات الصناعية

عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تعفى الصادرات الصناعية الجزائرية من الرسوم والقيود الجمركية عند دخولها إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتستثنى من هذه القائمة السلع التي يعتبرها الاتحاد حساسة وتحظى بمعاملة خاصة كالسلع النسيجية والملابس[1].

في حين حدد الاتفاق رزنامة يتم وفقها التفكيك التدرجي للحقوق والرسوم الجمركية والرسوم المطبقة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر وفق جدول زمني إلى غاية الإلغاء النهائي لها، وقد حددت المادة 09 من الاتفاق ثلاث قوائم من المنتجات يسري عليها هذه التفكيك وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم03: رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية الأوروبية

طبيعة المنتج	رزنامة التخفيض	نسبة التخفيض
المنتجات المذكورة في الملحق رقم 02، وتشمل 2076 منتج "المنتجات الصناعية غير منتجة محليا والمواد الأولية وسلع التجهيز والمواد نصف مصنعة المخصصة للصناعة الكيماوية والتعدين والنسيج ومواد البناء والسيراميك"	2005	إلغاء نهائي
المنتجات المذكورة في الملحق رقم 03، وتشمل 1100 منتج "سلع التجهيز الزراعية والصناعية والمنتجات الصيدلانية، قطع الغيار ،المعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والالكترونية ،معدات السكك الحديدية،مجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم"	سنتين بعد توقيع الاتفاقية تمتد إلى(05) خمس سنوات ابتداء من سنة 2007	ابتداء من نسبة 20 % في سنة 2007 إلى غاية الإلغاء النهائي سنة 2012
المنتجات الغير مذكورة في الملحقين 2-3،و تشمل 1964 منتج تمثل السلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا في الجزائر وتأخذ صبغة المنتجات الحساسة بالنسبة للطرف الجزائري	سنتين بعد توقيع الاتفاقية تمتد إلى(10) عشر سنوات ابتداء من سنة 2007	نسبة 10 % سنة سنويا ابتداء من سنة 2007 إلى غاية الإلغاء النهائي سنة 2017

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المرسوم الرئاسي رقم 05-159 الموافق لـ في 27 افريل 2005 **المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة وبين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي**، الجريدة الرسمية، العدد 31 ، 2005.

- عياد محمد سمير، عبد الله الجعفري،**اتفاق الشراكة التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر :دراسة تحليلية**، مجلة الحقيقة،المجلد 17،العدد 04، جامعة ادرار، ديسمبر 2018، ص. 403

سمحت المادة 11 من الاتفاقية للطرف الجزائري باتخاذ تدابير استثنائية -خلافا لأحكام المادة 09- كفرض رسوم جمركية جديدة خلال فترة زمنية محددة، إذا تعلق الأمر بحماية صناعة ناشئة، أو القطاعات حديثة النشأة أو تفاديا لآثار اجتماعية لذلك وتم الاتفاق على مايلي[1]:

[1] حملاوي سكينة، سلطاني فيروز، **انعكاسات الشراكة الجزائرية –الاوروبية على التنمية المستدامة بالجزائر خلال الفترة 2005-2017**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي : الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الوادي، 02-03 ديسمبر 2019، ص.05

- في حالة حدوث صعوبات بالغة تواجه منتج ما نتيجة لإجراءات تحرير الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، يجوز مراجعة الجداول الزمنية الخاصة به من قبل لجنة المشاركة بالاتفاق المشترك، على أن لا يتجاوز المدة المحددة للفترة الانتقالية التي تم الاتفاق عليها؛
- تسمح الاتفاقية للجزائر باتخاذ إجراءات استثنائيــة لفترة محددة، وذلك من خلال زيــادة أو إعادة تطبيــق الرســوم الجمركية على الصناعات الجديدة والناشئة، أو على القطاعــات التي تخضع لعمليــة إعــادة هيكلــة وتواجه صعوبات خطيــرة، خاصة عندما يكون لهذه الصعوبات تأثيرا على الجوانــب الاجتماعية؛
- لا تزيد الرسوم الجمركية المطبقة على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، والتي تخضع للإجراءات الاستثنائية عن 25 % من قيمتها الجمالية؛
- تطبيق الإجراءات الاستثنائية لمدة تصل إلى 05 سنوات ما لم تسمح لجنة المشاركة بمدة أطول، وفي حالة تمديد الفتــرة الانتقالية، يتم إيقاف تطبيــق تلك الإجراءات عند انتهــاء الحد الأقصــى للفترة الانتقاليــة المحددة؛
- لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات على أي منتج بعد انقضاء فترة تزيد عن 03 سنوات منذ تاريخ إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكمية وكل الإجراءات الأخرى ذات الأثر المماثل على هذا المنتج؛
- تقوم الجزائر بإخطار لجنة المشاركة بأي إجراءات استثنائية تعتزم تطبيقها، ويتم التشاور حول الإجراءات، وتحديد برنامج زمني لإلغاء الرسوم الجمركية التي تم تطبيقها.

2- المنتجات الزراعية

تقوم الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي وفق نص الاتفاقية، على التحرير التدرجي لانتقال السلع الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات التحويلية الزراعية مدى 05 خمس سنوات اعتبارا من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وبالتالي تعفــى هذه السلع بصفة نهائيــة أو بصفة تدريجية، والجدول الموالــي يوضح ذلك:

[1]عياد محمد سمير، عبد الله الجعفري ،مرجع سابق ذكره، ص. 225

جدول رقم 04: المنتجات الزراعية المعفاة بصفة نهائية أو تدريجية وفق الاتفاق المبرم

المنتج	المرجع	عدد البنود التعريفية	بداية التحرير	نسبة التخفيض
المنتجات المشار إليها في المادة14-الفقرة 02 المنتجات الزراعية	البرتوكول رقم 02	74 75	01 سبتمبر2005	50-20 أو 100 % حسب طبيعة المنتج
المنتجات المشار إليها في المادة 14- الفقرة 04 منتجات الصيد البحري	البروتوكول 04	117 112	01 سبتمبر2005	50 أو 100% حسب طبيعة المنتج
المنتجات المشار إليها في المادة14-الفقرة 05 منتجات الزراعية المحولة	البروتوكول 05. الملحق 02 القائمة 01 **<u>إلغاء فوري</u>**	168	01 سبتمبر2005	100-30-25-20 % حسب طبيعة المنتج
المنتجات المشار إليها في المادة 15	البروتوكول 05. الملحق 02 القائمة 02 **<u>إلغاء مختلفة</u>**	112	01 سبتمبر2005	لم تحدد بعد

Source: kheladi moktar, L'Accord d'association Algérie – UE : un bilan-critique، séminaire à Rabat, Maroc, 2007 ,P.04

مع بداية سنة 2010 يعمل طرفا الاتفاقية على اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز التحرير التدريجي بخصوص للسلع الزراعية والصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة، وعند دخول الاتفاق حيز التنفيذ يلتزم كل طرف بما يلي[1]:

- تلغى القيود الكمية والتدابير ذات الأثر المماثل على الصادرات والواردات في المبادلات البينية بين الطرفين عند سيران الاتفاق؛
- لا يتم تطبيق أي قيد جديد من قبل الطرفين على التجارة الثنائية؛
- لا يمكن تطبيق أي حقوق جمركية أو رسوم ذات اثر مكافئ على التبادلات التجارية البينية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ولا يتم زيادة القيمة المطبقة عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ؛
- لا يتم إدخال أي قيد كمي جديد عند الاستيراد أو التصدير.

الباب الثالث: محور تجارة الخدمات-المواد (30- 37)

تمنح الجزائر لشركات الاتحاد الأوروبي المتواجدة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركاتها ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، كما تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لممولي الخدمات والشركات الجزائرية المتواجدة على إقليمها نظاما مماثلا، وفيما يتعلق بقطاع النقل البحري وفي إطار النشاطات التي تمارسها الشركات

[1] زعباط عبد الحميد،مرجع سابق ذكره، ص ص. 56-57

البحرية لأداء الخدمات الدولية للنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل بمختلف وسائله، يسمح لكل طرف بإنشاء واستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الآخر على أراضيه، وذلك في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها الطرف المضيف لشركاته المحلية أو فروعها، ويتعهد الطرفان بعدم اتخاذ أي تدابير تقييدية تجعل شروط إنشاء الشركات أو استغلالها أكثر تقييدا مما كانت عليه في اليوم الذي يسبق توقيع الاتفاقية، علاوة على ذلك يلتزم الطرفان بالتطبيق الفعلي لمبدأ الدخول الحر للسوق والتجارة الدولية على أساس تجاري[1].

الباب الرابع: المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى، المواد (38-46)

يلتزم الطرفان بترخيص جميع المدفوعات الجارية المتعلقة بالصفقات الجارية باستخدام عملة قابلة للتحويل ، ويُسمح بموجب المادة 39 بنقل الاستثمارات المباشرة إلى الجزائر من خلال إنشاء شركات تخضع للقوانين السارية، والعمل المشترك على تسهيل تحويل رؤوس الأموال وتحقيق التحرير التام، وفي حالة واجه أحد الطرفين عجزا في ميزان المدفوعات، فقد سمحت المادة 40 أطراف الاتفاقية باتخاذ تدابير مقيدة لفترة محددة لتدارك وضعية ميزان مدفوعاتها مع إبلاغ الطرف الآخر بذلك.

أما بخصوص قواعد المنافسة تنص المواد 41-46 على ضرورة احترام قواعد المنافسة ومنع أي تدابير أو ممارسات تعرقل المنافسة العادلة، كما يعمل الطرفان على التعاون الإداري بخصوص ذلك.

بالنسبة حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، يلتزم الطرفان ضمان الحماية اللازمة والفعالة وفقا لأعلى المعايير الدولية، كما يلتزم الطرفان بحماية البيانات الشخصية وإزالـــة العوائق التي تعيق تدولها.كما يسعى كل طرف إلى تسهيـــــل والتحرير التدريجـــي للصفقات العمومية.

الباب الخامس: التعاون الاقتصادي، المواد (47-66)

تركز هذه المواد على التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، خاصة في المجالات التي تشمل عملية التحرير الاقتصادي والقطاعات التي تكفل تقريب الاقتصاد الجزائري من اقتصاديات دول الاتحاد وبالأخص المجالات الاقتصادية التي تعزز معدلات النمو وتوفر مناصب شغل. مع الأخذ بعين الاعتبار تشجيع التكامل المغاربي التي من شأنه تنمية العلاقات بين الدول المغاربية، مع التطرق إلى المجال البيئي من خلال الحفاظ على البيئة والتوازنات الايكولوجية التي تعتبر عنصرا مهما للتعاون في المجال الاقتصادي.

[1] حملاوي سكينة، سلطاني فيروز، مرجع سابق ذكره، ص.05

ولقد ركزت المواد 50-51 على كل أشكال التعاون الجهـوي بما فيها التكامل الاقتصادي، وتعزيز الهياكل الاقتصادية، والمجال الثقافي والمسائل الجمركية، إضافة إلى التعاون العلمي والتكنولوجي من تبادل المعارف والعلوم وتحفيز الابتكارات وتحويل التكنولوجيا الجديدة والمهارة[1].

الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي، المواد(67-78)

ركز هذا الباب على التعاون في مجال العمالة والأجور، حيث يتعهد الطرفان بإزالة كافة أشكال وأساليب التمييز في ظروف العمل ودفع الأجور وفصل الموظفين وغيرها، وضمان حقوق وواجبات المقيمين في مجال الضمان الاجتماعي، كما إهتم هذا الباب بتنمية قضايا الشباب عن طريق تبني أعمال وبرامج من اجل تعزيز القضايا الاجتماعية بالإضافة إلى ترقية النشاطات الثقافية، بما في ذلك أيضا ترقية الصحافة والسمعي البصري، والتعاون في مجال التربية والتكوين لاسيما تحسين المنظومة التربوية وتطوير مستوى القطاعين العام والخاص.

الباب السابع: التعاون المالي، المواد (79-81)

اختص هذا الباب على تعزيز التعاون المالي الذي يهدف إلى تطوير وتحديث الاقتصاد الجزائري لاسيما التنمية الريفية وتأهيل البنى التحتية، وترقية الاستثمار، دعم برامج التعديل الهيكلي قصد تحرير الاقتصاد الجزائري مع مراعاة آثار إنشاء منطقة التبادل الحر.

الباب الثامن: التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية، المواد(82-91)

تهدف مواد هذا الباب إلى التعاون في المجال القانوني والقضائي وتعزيز المؤسسات التي تسهر على تطبيق القانون وسير العدالة، وتبسيط الإجراءات التي تسهل تنقل الأشخاص ومعالجة مشكل الهجرة الغير شرعية، مع مكافحة كافة أشكال الجريمة وتبيض الأموال، مكافحة التمييز العنصري، مكافحة المخدرات، مكافحة الإرهاب مكافحة الرشوة .

الباب التاسع: الأحكام المؤسساتية العامة والختامية، المواد(92-110)

تم في هذا الباب إدراج مؤسستين، وهما:

- **مجلس الشراكة**: يتكون من أعضاء من مجلس الاتحاد الأوروبي وأعضاء من لجنة المجموعات الأوروبية من جهة، وفي الجهة المقابلة أعضاء الحكومة الجزائرية، يعقد هذا المجلس اجتماعاته مرة في السنة لدراسة كافة القضايا التي تطرح في إطار الاتفاقية إضافة إلى مسائل أخرى، ويتمتع هذا المجلس

[1] المرسوم الرئاسي رقم 05-159 الموافق لـ 27 افريل 2005، مرجع سابق ذكره ، ص ص. 14- 23

بسلطة اتخاذ القرار كما يمكنه صياغة مجموعة من التوصيات وتعتبر قرارات المنبثقة على هذا المجلس ملزمة للطرفين .

- **لجنة الشراكة**: تتكون لجنة الشراكة من أعضاء من المجلس الاتحاد الأوروبي ولجنة المجموعات الأوروبية من جهة، ومن ممثلي الطرف الجزائري من جهة أخرى، حيث يمكن آن تتخذ هذا اللجنة كل تدبير من شانه تسهيل التعاون والاتصال بين المؤسسات البرلمانية أو بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

المبحث الثالث: تقييم الجانب الاقتصادي للشراكة الأورو-جزائرية

إذا كانت كل جوانب اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية لها أهميتها الخاصة، فإن الجانب الاقتصادي يلقى دائما اهتماما أكبر من غيره، ولاشك أن لكل ظاهرة اقتصادية انعكاساتها سواء كانت ايجابية أو سلبية، ومن هذا المنطلق وجب تحليل آثار هذه الشراكة وتقييمها على الطرف الجزائري من خلال التعرف على التعاون المالي الممنوح للطرف الجزائري، من خلال قراءة لأبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تقييم التعاون المالي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

تكمن أهمية التعاون المالي أنه يلعب دورا حاسما في نجاح أي صيغة تكاملية بين الدول المتكتلة أو بين تكتل ودول أخرى، وعليه فان هذا الجانب لطالما يستحوذ على اهتمام جميع الأطراف التي تسعى إلى التكامل اقتصادي، لذلك يصبح من الضروري إيجاد آليات ناجحة لتعاون مالي يمكنها تحقيق الفوائد المتبادلة بين الأطراف المشاركة، ومنه فان نجاح التعاون سواء كان اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي يتوقف على مدى المرافقة بمساعدات مالية بين الطرفين، وعليه قد قام الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية لكل الدول المتوسطية بما في ذلك الجزائر، وكان الهدف منها المساهمة في تحمل جزء من الانفتاح والإصلاحات .

كانت المساعدات المالية الممنوحة للدول المتوسطية حتى عام 1995 تمنح لكل دولة بغض النظر عن حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، كانت هذه المساعدات تُنظم من خلال بروتوكولات مالية يتم التفاوض عليها مع تلك الدول، لكن بعد تلك السنة، ومع إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو-متوسطية أو ما أصطلح عليه ببرنامج ميدا MEDA، ومع الانتهاء من برنامج ميدا سنة 2006، تم استحداث أداة جديدة أطلق عليها بالأداة

[1] المرسوم الرئاسي رقم 05-159 الموافق لـ 27 افريل 2005، مرجع سابق ذكره، ص ص. 23-26

الأوروبية للجوار والشراكة، إضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن موارد كل من برنامج ميدا والبنك الأوروبي للاستثمار يقومان على نفس القواعد، ويكمن الاختلاف في أن البنك الأوروبي للاستثمار يمنح قروض بمعدلات فائدة منخفضة ويرتكز على تمويل المشاريع الخاصـــة بالهياكـــل القاعديـــة، أما المساعدات المقدمة في إطار برنامج ميـدا هي مساعـــدات غير قابلـــة للاسترداد[1].

أولا : برنامج التمويل المالي ميدا

1- مفهوم برنامج التمويل ميدا

يعد برنامج ميدا أحد الأدوات المالية التي يستعملها الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو– متوسطية، ويسمح هذا البرنامج بمنح مساعدات مالية للدول المتوسطية لتمويل المشاريع والمساهمة في إنجاح عملية تأهيل اقتصادياتها للدخول في منطقة التجارة الحرة، ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الاستقرار السياسي والديمقراطي وتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي، دعم التحول الاقتصادي من أجل تحديث وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتطوير البنى التحتية وتشجيع الاستثمار الخاص والتعاون الصناعي[2]. وقد جاء هذا البرنامج لتعويض نظام البروتوكولات المالية الثنائية السابقة والتي تم التخلي عليها بتاريخ 1996/10/31، وقد جاء برنامج التمويل ليغطي فترة زمنية تقدر بـ: 10 سنوات من خلال برنامجين، سمي الأول ببرنامج MEDA-I خلال الفترة 1995-1999، والثاني برنامج MEDA-II خلال الفترة (2000-2006).

– **برنامج MEDA-I:** تم إقرار هذا البرنامج بموجب قانون رقم 96/1488 بتاريخ 23 جويلية 1996، حيث خصص مبلغ قدره 3.424 مليار أورو للدول الشريكة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى 1999.

- **برنامج MEDA-II**: بعد تقييم البرنامج الأول في عام 1999، عدل هذا القانون مرة أخرى بالقانون رقم 2000/2698، ليطلق عليه برنامج MEDA-II، حيث وفر هذا البرنامج مبلغًا قدره 5350 مليون يورو خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006[3].

[1] بلارو علي، **الآثار الاقتصادية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2017 ، ص.161

[2]صالحي سلمى، **دراسة تقييمية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية حالة تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر**، مجلة العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، المجلد14، العدد 01، 2020، ص. 55

[3] Official Journal of the Européen Union, **Court of Auditors ,Special Report No 5/ 2006/C 200/01**, concerning the MEDA programme, together with the Commission's replies, Volume 49,2006 , p.04

لتطبيق برنامج ميدا تم تحديد خطين رئيسين كبيرين وهما كالأتي[1]:

✓ ينبغي على البلد المعني وضع برنامج إصلاحات توافق عليه مؤسسات "بريتون وودز" أو تطبق برنامج بالتشاور مع المؤسسات المذكورة تكون مشابهة لذلك.

✓ الانفتاح والمرونة بمفهوم الاتحاد الأوروبي: ويجري تنظيم التدخلات المالية والعملياتية للاتحاد الأوروبي (تحديد البرامج والعمليات الدعم المالي، المساعدات التقنية،... الخ) في إطار برامج مشتركة وبناءا على وثيقة تحدد الإستراتيجية التي يجب إتباعها، التي يتم اختصارها في إطار برنامج إرشادي وطني يتم على مرحلتين حيث يستمر كل منهما لمدة تتراوح بين 03 إلى 04 سنوات، ويتم تحديد قائمة المشاريع التي يجب تمويلها وتحديد تكلفتها في خطة تدخل سنوية، ولقد أضفي تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأورو-متوسطية بعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم لدي الشركاء المتوسطين وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص، ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي:

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية؛
- عمليات مساعدة لدعم مسلسل الإصلاح الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطة الشريكة؛
- تقديم منتجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال ومساعدات تقنية.

2- المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار برنامج ميدا

إلتزم الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ قدره 502.8 مليون أورو للجزائر في إطار برنامج التمويل المالي MEDA خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2006، حيث تعهد تقديم مبلغ 164 مليون أورو من خلال البرنامج الأول MEDAI، أما المبلغ المتبقي والمقدر بـ 338.8 مليون أورو تم تخصيصه كالتزام خلال الفترة 2000-2006 في برنامج MEDA-II.

[1] بوضياف ياسين، نوري منير، **أثر الشراكة الأورو-جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 08، العدد 16، 2017، ص. 176

جدول رقم05 : الالتزامات والمدفوعات للجزائر في إطار برنامج ميدا خلال الفترة (1995-2006)

الوحدة: مليون أورو

السنوات	1995	1996	1997	1998		1999		المجموع
التزامات	-	-	41	95		28		**164**
مدفوعات	-	-	-	30		0.2		30.2
النسبة	-	-	00	31.6		0.7		18.4
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**المجموع**
التزامات	30.2	60	50	41.6	51	40	66	**338.8**
مدفوعات	0.4	5.5	11	15.8	42	39.4	-	114.1
النسبة	1.3	9	22	38	82.4	98.5	-	251.2

Source: Commission européenne; instrument européenne de voisinage et de partenariat :Algérie; document de stratégie 2007 -2013 et programme indicatif national 2007-2010. P P. 19-20

من خلال بيانات الجدول رقم: 05 يتضح أن المبالغ التي تحصلت عليها الجزائر في إطار البرنامجين كانت متواضعة جدا، حيث قاربت القيمة المالية المدفوعة خلال برنامج MEDA-I إلى نحو 30.2 مليون أورو أي بنسبة 18.4% من إجمالي مبلغ الملتزم بها، في حين ارتفع مجموع الالتزامات خلال الفترة 2000-2006 في برنامج MEDA-II إلى حوالي 338.8مليون أورو، ولكن المبالغ المدفوعة كانت بعيدة عن التوقعات، وبالرغم من زيادة المبالغ المخصصة ضمن البرنامج الثاني إلا أن المخصصات السنوية المالية كانت هي الأخرى ضئيلة ولم تكن كافية لتلبيـــة احتياجات تمويـــل المشاريـــع المختلفة.

إذا ما تم مقارنة المبالغ التي تحصلت عليها الجزائر مع المبالغ التي حصلت عليها دول أخرى في المنطقة المتوسطية المجاورة على غـــرار المغرب وتونس وحتى بعض دول المشـــــرق العربي خلال الفتـــرة 2000 - 2005، يتضح أن الجزائر احتلت المرتبة الأخيرة، باستثناء سوريا في سلم ترتيب الدول الشريكة من الاتحاد الأوروبي، ليس فقط من حيث المبالغ التي تم دفعها في إطار البرنامجين وإنما من حيث المبالغ المتعهد بها، حيث لم تتلـق إلا مبلغ 144 مليون أورو كمدفوعات من أصل 437 مليون أورو المخصصة لها في تلك الفترة، وهذا يمثـل نسبـة 32.95% من إجمالي الأمـوال المتعهد بها في برنامـج MEDA. كما يوضحـه الجـدول المـوالي.

جدول رقم06 : المبالغ المالية المخصصة للجزائر مقارنة بالدول المتوسطية في إطار برنامج ميدا خلال الفترة (1995-2005)

الوحدة: مليون أورو

	برنامج ميدا (1995-2005)		
	الالتزامات	المدفوعات	النسبة
الجزائر	437	144	32.95
فلسطين	541	480	88.72
مصر	1150	650	56.52
الأردن	516	393	76.16
لبنان	283	132	46.64
المغرب	1472	783	53.19
سوريا	259	64	24.71
تونس	875	568	64.914

Source :Official Journal of the Européen Union, **Court of Auditors, Spécial Report No 5/2006/C 200/01**, concerning the MEDA programme, to gether with the Commission's replies, Volume 49,2006 , p.12

ثانيا: التعاون في إطار البنك الأوروبي للاستثمار للفترة (1995-2005)

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميدا، فقد لعب البنك الأوروبي للاستثمار دورا هاما في دعم الجزائر، وتعد هذه القروض إضافة قيمة حيث تساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية في البلاد، وقد قدر إجمالي القروض التي تحصلت عليها هذه الجزائر من طرف البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة (1995-2005) حوالي 1405 مليون أورو، كما هو موضح بالجدول الموالي:

جدول رقم 07: المساعدة الممنوحة للجزائر في إطار بنك الاستثمار الأوروبي خلال الفترة (1995-2005)

الوحدة : مليون يورو

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
المبلغ	100	115	335	30	0	143	225	227	230	0	10	1405

Source :Official Journal of the Européen Union, **Court of Auditors, Spécial Report No 5/ 2006/C 200/01**, concerning the MEDA programme, to gether with the Commission's replies, Volume 49, 2006, p.12

من خلال بيانات الجدول رقم 08، يتضح أن نسبة تسديد هذه القروض خلال الفترة 1995-2002 بلغت 47%، وتعود أسباب ضعف هذه النسبة بحسب المفوضية الأوروبية إلى التأخر الكبير في انجاز هذه

المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض حسب ما اتفق عليه، كذلك التأخر الكبير في تنفيذ برنامج الخصخصة من قبل السلطات الجزائرية، ومع قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع، وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل البنك[1].والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 08 : مساهمات بنك الاستثمار الأوروبي المالية خلال الفترة (1995-2002)

	التزامات البنك (1995-2002) بالمليون اورو	القروض المسددة من طرف البنك (2000-2005) بالمليون اورو	نسبة التسديد الملتزم به/ المسدد %	نسبة القروض المسددة (2000-2005) 2002 % PIB/
الجزائر	1174.81	746.4	47	1.3
مصر	1484.3	819	47	2.8
الأردن	363.2	254.4	55	2.6
لبنان	375	149.5	27	0.8
المغرب	1359.3	731.8	43	1.9
سوريا	290	34.5	11	0.2
فلسطين	230	95.3	41	3
تونس	1195.3	697.9	50	3.2
المجموع	6471.6	3528.8	44	1.3

Source : Vincent CAUPIN, **Libre-échange euro-méditerranéen : Premier bilan au Maroc et en Tunisie**, étude réalisée par l'Agence française de développement, Paris, 2005, p .27

ثالثا: الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة برنامج فيميب FEMIP

تمثل هذه الهيئة تطورا ملحوظا للشراكة الأورو-متوسطية، وقد تأسست الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة في أعقاب المجلس الأوروبي لبرشلونة في مارس 2002، وارتكز قرار المجلس على تعزيز الجانب المالي للشراكة الاورو-متوسطية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، ومنذ إطلاق برنامج FEMIP، بدأ الاتحاد الأوروبي بتغيير الشراكة المالية في إطار عملية برشلونة، وذلك ليس فقط في على زيادة حجم القروض السنوية التي تقدمها الهيئة، بل أيضا من ناحية زيادة النشاطات.

[1] شطاب نادية، سلامة وفاء، **أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مجلة المعارف، جامعة البويرة، العدد20 ، 2016 ، ص. 276

يعتبر البنك الأوروبي للاستثمار فاعلا رئيسا في دول الشراكة الأورو- متوسطية، حيث يتمتع برصيد يسمح له بتوفير موارد مالية هامة لصالح البلدان الشريكة في المنطقة، يستخدم البنك هذه الموارد لتمويل مشاريع إقليمية ضخمة (الطاقة، المواصلات، البيئة)، ومنذ تأسيسه وحتى عام 2003 قدم قروضا موزعة كالتالي :

1- نسبة27.61 % من القروض موجهة لدعم القطاع الخاص؛

2- نسبة 24.6% من القروض موجهة لحماية البيئة؛

3- نسبة 26.4 % من القروض موجهة لتثمين موارد الطاقة وتوزيعها؛

4- نسبة 21.4% من القروض موجهة لدعم قطاع الاتصالات.

تتضمن أشكال التمويل المقترحة في إطار برنامج فيميب FEMIP مايلي[1]:

1- قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبيرة (البنى التحتية)؛

2- فتح اعتمادات (قروض شاملة) للقطاع المالي والمصرفي المحليين وذلك من أجل بعض الشركات الخاصة إما على شكل قروض طويلة الأجل أو بالمشاركة؛

3- رهانات عن مجازفة رأس المال حيث تتمثل في موارد من ميزا الاتحاد الأوروبي توضع تحت إدارة بنك الاستثمار الأوروبي وتسمح له بالتدخل في نشاطات لا تطبق عليها القواعد التي تسري على قروضها المصرفية الخاصة بموارده ؛

4- أدوات مالية مستحدثة كالتزويد بأشباه الصناديق الخاصة والقروض المشروطة، قروض الإيجار، على أساس الضمانات وغيرها؛

5- صناديق للمساعدة الفنية مخصصة بشكل أساسي للتعريف بالمشاريع وعملية إدارتها .

[1] عديسة شهرة، مرجع سابق ذكره، ص.123

جدول رقم 09 التوقيعات منذ إنشاء فيميب خلال الفترة (2002-2014)

الوحدة : مليون أورو

القطاع / الدولة	الطاقة	النقل	خطوط ائتمان	الصناعة	المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة	القطاع المالي	البنية الأساسية	التعليم	الصحة	التنمية الحضرية	الاتصالات السلكية واللاسلكية	الخدمات	المجموع
الجزائر	500	/	/	81	/	10	230	/	/	/	/	/	821
مصر	2512	540	275	546	259	28	/	/	/	45	/	/	4205
الكيان الصهيوني	250	/	75	89	607	/	/	/	/	/	/	11	1032
الأردن	153	63	50	81	166	15	/	40	/	/	/	/	568
لبنان	/	135	642	/	175	27	/	/	/	/	/	/	979
المغرب	1360	1692	50	504	200	55	100	230	70	206	/	14	4481
فلسطين	45	/	/	/	/	16	/	/	/	/	/	/	61
سوريا	675	50	120	105	125	2	25	/	130	/	100	/	1332
تونس	1266	986	827	446	101	7	/	70	110	56	/	14	3883

المصدر: التقرير السنوي لفيميب 2014، الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي، 2014، ص.9

من خلال بيانات الجـدول، نجد أن المغرب تحصل على أعلى مبلغ بمجموع 4.481 مليار أورو من المبالغ التي منحها الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة في إطار برنامج فيميب FEMIP، تليها مصر في المرتبة الثانية بمجموع 4.205 مليار أورو، وتحتل تونس المرتبة الثالثة بمجموع 3.883 مليار أورو أما باقي المبالغ فوزعت على سوريا وفلسطين ولبنان والجزائر.

وبالنسبة للجزائر يتضح أنها قد استفادت فقط من تمويل محدود في إطار برنامج FEMIP قدره بـ 821 مليون أورو خلال الفترة المحددة، وتم توجيه هذا التمويل بشكل رئيسي لقطاع الطاقة حيث خصص له مبلغ 500 مليون أورو، أما الباقي فقد وزع على قطاعات أخرى، حيث تلقى قطاع الصناعة تمويلا بـ 81 مليون أورو، تخصيص مبلـغ 10 مليون أورو للقطاع المـالي، وقد منـح مبلـغ 230 مليون أورو لتشييد البنية التحتية.

رابعا : برنامج ميدا وفي إطار سياسة الجوار والشراكة الأوروبية (2007-2013)

تم إنشاء أداة مالية جديدة لتعويض كل البرامج المالية السابقة وأطلق عليها الوسيلة أو الأداة الأوروبية للجوار والشراكة P3A ، تم تنفيذ هذه الأداة لأول مرة في عام 2007 واستمر العمل بها حتى عام 2013، وخصص لها مبلغ 283.8 مليار أورو .

تميزت الآلية الجديدة بتركيزها الكبير على المجالات ذات الطابع السياسي والأمني بما فيها الإصلاح السياسي احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون، محاربة الهجرة والتطرف وغيرها، وفي هذا السياق تتضمن أهداف إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للفترة 2007-2013، التي تعتبر أولويات للوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة، كما يلي:[1]

- الإصلاحات السياسية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الراشد؛
- إصلاحات العدالة وإدارة ملف الهجرة، مكافحة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والإرهاب مع احترام حقوق الإنسان؛
- تنويع الاقتصاد، وتهيئة الظروف المواتية للاستثمار، وتشجيع النمو، والحد من البطالة؛
- تهيئة الظروف المواتية للجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية) ؛
- تطوير التعليم والتدريب والشباب والتعليم العالي والبحث العلمي كعناصر أساسية تساهم في بناء مجتمع المعرفة والحد من البطالة في سياق الانفتاح الاقتصادي؛
- تعزيز البرامج الاجتماعية مع الحفاظ على توازن الميزانية؛
- تسهيل التجارة في السلع والخدمات، وتقريب اللوائح الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة. تسهيل التجارة من خلال الإجراءات الجمركية الحديثة؛
- تطوير النقل على أساس السلامة والأمن، وكذلك تعزيز البنى التحتية الوطنية والإقليمية وربطها بشبكة النقل عبر أوروبا؛
- تطوير قطاعي الطاقة ومجتمع المعلومات.

تم في إطار التعاون الأوروبي الجزائري بواسطة سياسة الجوار والشراكة الأوروبية تخصيص مبالغ مالية خلال الفترة الممتدة من (2007-2013) شملت تطوير عدة قطاعات مختلفـــة، كما يوضحـه الجدول الموالي:

[1]Commission Européenne: **Algérie, Document de Stratégie 2007-2013**, et Programme Indicatif National 2007-2010, Bruxelles, P .24

جدول رقم 10 : الدعم المالي المقدم للجزائر في إطار سياسة الجوار والشراكة الأوروبية

الوحدة مليون اورو.

السنة / القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
اصلاح العدالة والحكم	17	-	-	-	-	-	10	**17**
النمو الاقتصادي والعمالة	40	17.5	14	29	36.5	30	30	**197**
تعزيز الخدمات العامة الأساسية	-	15	21.5	30	-	-	-	**66.5**
التنمية المستدامة والثقافة	-	-	-	-	21.5	34	20	**75.5**
المجموع	57	32.5	35.5	59	58	64	60	**366**

Source : Délégation de l union européenne en Algérie ; rapport sur la coopération UE Algérie; édition 2014 ;p.10

من خلال بيانات الجدول، نلاحظ أن حصة الجزائر من المساعدات المالية قد ارتفعت نسبيا من خلال الفترة (2007-2013)، وبلغت حوالي 366 مليون أورو خلال تلك الفترة، حيث نجد القطاع الاقتصادي قد استفاد بنحو 197 مليون أورو، وبصفة عامة يتضح أن الدعم المالي الذي تلقته الجزائر خلال تلك الفترة كان محدودًا بشكل كبير مقارنة بالاحتياجات والأهداف المتوقعة، وبالرغم من أهمية التنمية المستدامة والثقافة، إلا أن قيمة الدعم المقدم لهذه القطاعات بلغت فقط 75.5 مليون أورو.

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة على النمو الاقتصادي

يمكن أن تلعب الشراكة القوية والفعالة دورًا حاسما في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، يتم تحقيق ذلك من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين الشركاء، تعزيز الاستثمارات، توفير فرص العمل، تطوير البنية التحتية وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا، تلك العوامل تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص أفضل للمواطنين، مما يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة.

لتقدير تأثير الشراكة على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة في الجزائر، يمكن الاستعانة بالإحصائيات المتعلقة بمؤشر تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2020. هذه الإحصائيات تمكننا من تحديد تغير مستوى المعيشة ودرجة التقدم الاقتصادي في البلاد.

أولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم: 11، نلاحظ التطور الملحوظ الذي حققه الاقتصاد الجزائري منذ توقيع اتفاقية الشراكة، فقد شهدت قيمة الناتج الداخلي الخام ارتفاعا ملحوظا، وارتفع من 7563.6 مليار دينار جزائري عام 2005 إلى 14526.2مليار دينار في عام 2011، ثم قفز إلى 20284.2 مليار دينار عام 2019، ليسجل عام 2020 قيمة 18383.8 مليار دينار أي بارتفاع قدره 10820.2 مليار دينار خلال الفترة (2005-2020).

جدول رقم 11 :تطور الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة(2005-2020)

الوحدة : مليار دينار

	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الناتج الداخلي الخام pib	7563.6	9306.2	10034.3	14526.2	16563.2	16591.7	17514.6	18876.2	20189.6	20284.2	18383.8
مساهمة قطاع المحروقات في Pib	3352.9	4089.3	3109.1	5242.1	4968	3134.2	3025.6	3699.7	4547.8	3910.1	2575.1
حقوق ورسوم الواردات	494	532.5	711.1	854.6	1235.9	1308.6	1395.6	1477.5	1498	1567	1476.6
مساهمة قطاع الفلاحة في Pib	581.6	704.2	931.3	1183.2	1627.8	1936.4	2140.3	2219.1	2427	2429.4	2598.5
مساهمة قطاع الصناعة	420.1	463.7	573.1	663.8	765.4	900.9	979.3	1040.8	1127.9	1198.5	1153.5
بناء وأشغال عمومية	564.4	825.1	1094.8	1257.4	1620.2	1908.1	2072.9	2203.7	2346.5	2481.4	2398.1
خدمات	2250.6	2691.4	3614.9	5325.1	6345.9	7403.5	7900.9	8435.4	4242.4	8697.8	8182

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 05،17،29،45،53

من خلال بيانات الجدول، نلاحظ أيضا ارتفاع قيمة الناتج الداخلي الخام للقطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، حيث انتقلت قيمة الناتج في قطاع الفلاحة من 581.6 مليار دينار سنة 2005 إلى حوالي 1627.8 مليار دينار عام 2013، وارتفعت في عام 2020 إلى 2598.5 مليار دينار، وفيما يتعلق بقطاع الأشغال العمومية فقد ارتفعت القيمة من420.1 مليار دينار إلى أن وصلت في عام 2020 إلى 1153.5 مليار دينار، في حين قفزت قيمة الناتج بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية من 564.4 مليار دينار عام 2005 إلى أن وصلت إلى 2398.1 مليار دينار في عام 2020، في حين نجد أن قطاع المحروقات عرف تذبذبا من سنة إلى أخرى وهذا راجع تقلبات أسعـار النفط في الأسـواق العالمية بين الارتفاع تارة ثم الانخفـاض تارة أخرى.

رغم التطور الملحوظ الذي شهده الناتج الداخلي الخام الجزائري، غير أنه لا يوجد هناك مؤشر واضح يشير أن الجزائر حققت مكاسب كبيرة، فاقتصادها بقي مرهون بقطاع وحيد وهو المحروقات حيث يسهم بنسبة عالية من إجمالي الناتج الداخلي الخام مقارنة بباقي القطاعات الأخرى الإنتاجية، حيث ساهم بنسبة 44.33% في عام 2005 وبنسبة 43.94% في عام 2007، وترجع ضعف مساهمة هذا القطاع خلال عام 2013 بنسبة 29.99% بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار المحروقات عالميا مما أثر بشكل كبير على إيرادات النفط، وسجلت القيمة أدنى مستوى له عام 2020 بنسبة 14.01% بعد انتشار جائحة كورنا، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم02 : مساهمة قطاع المحروقات مقارنة بقطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج الداخلي الخام (%) خلال الفترة 2005-2020

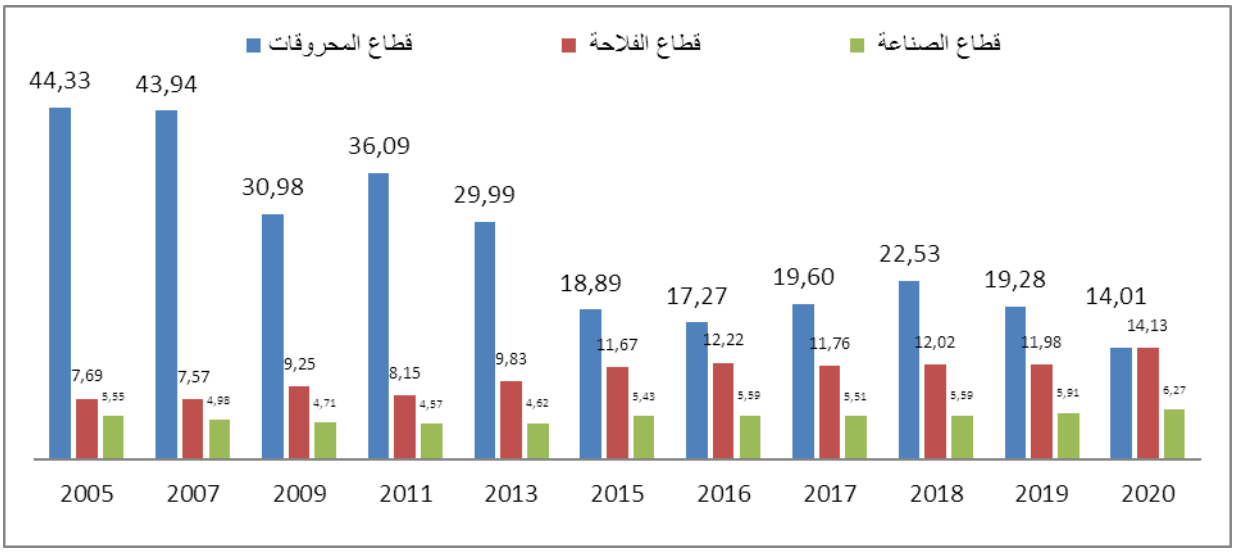

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات السابقة

بما إن قطاعي الفلاحة والصناعي هما القطاعان المعنيان بصفة مباشرة باتفاق الشراكة الأورو– جزائرية، وفق رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها، غير انه من خلال الشكل رقم 02 يظهر جليا المساهمة الضعيفة لهذين القطاعين في إجمالي الناتج الداخلي الخام، لاسيما قطاع الصناعة الذي سجل في بداية دخول اتفاقية الشراكة نسبة بلغت 5.55% ثم تناقصت هذه النسبة إلى أن وصلت في حدود 4.56% عام2011، وقد ساهم هذا القطاع في في الناتج الداخلي الخام في أحسن أحواله منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ نسبة 6.27 % في عام 2020.

أما القطاع الفلاحي فقد عرف مساهمته في الناتج الداخلي الخام ارتفاعا نسبيا، وارتفع من 7.68% عام 2005 إلى أن وصل عام 2015 إلى نحو 11.67%، وفي عام 2018 إلى نحو 12.02%، لكن تبقى مساهمة هذا القطاع ضعيفة وقد سجل في أفضل أحواله نسبة 14.13% خلال سنة 2020.

ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية التي تدل على تطور المستوى المعيشي للمجتمع ودرجة رفاهيته، من خلال الشكل الموالي سيتم الاستعانة بالإحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر خلال الفترة 2005-2020 من أجل إبراز كيفية تطوره والتي تمكننا من تقدير تغير مستوى المعيشة في الجزائر.

شكل رقم 03 : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

الوحدة: دولار أمريكي للفرد

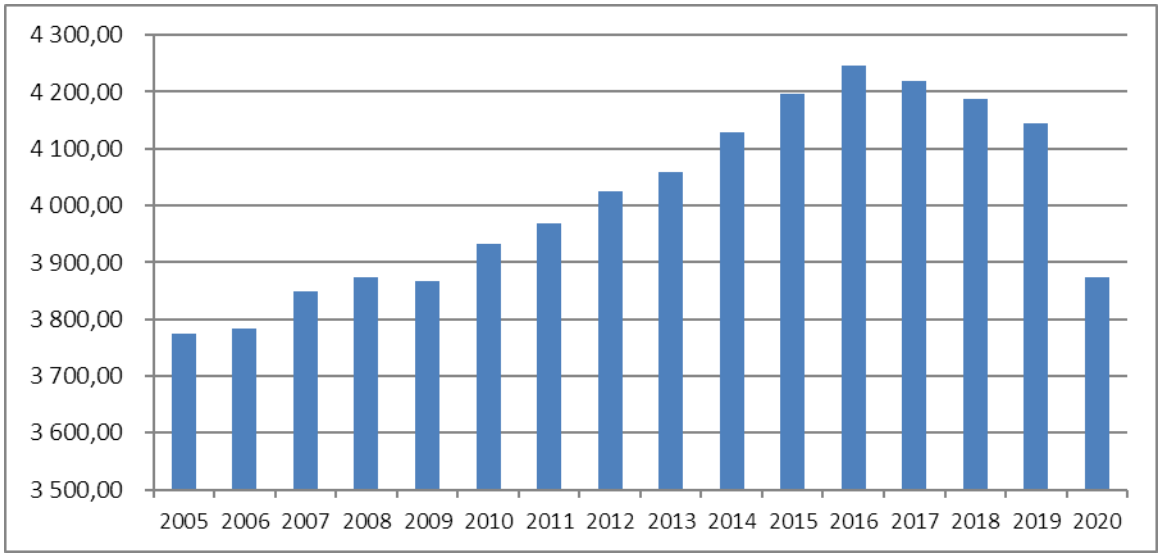

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك الدولي متاح على الرابط

https://data.albankaldawli.org/country تاريخ الزيارة 2021/01/01

من خلال بيانات الشكل نلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عرف تطورا في الجزائر خلال الفترة 2005-2016 بصفة عامة نموا وفق منحى تصاعدي، حيث ارتفع بشكل مستمر وسجل أعلى قيمة له في عام 2016 إلى نحو 4246.24 دولار للفرد، محققا زيادة بقيمة 472.17 دولار خلال تلك الفترة، أي بنسبة تقدر بـ 12% ويعود ذلك إلى ارتفاع التدريجي لأسعار النفط، غير أنه منذ سنة 2016 عرفت هذه القيمة منحى تنازلي حيث بدأ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض وسجل أدنى قيمة له إلى حوالي 3873.98 دولار للفرد في عام 2020، وتعود أسباب هذا الانخفاض خلال تلك

الفترة إلى التحديات الاقتصادية العالمية الناجمة عن انتشار وباء كورنا التي أثرت بشكل كبير على أسواق النفط وأسعاره.

إن انتشار جائحة (كوفيد-19) أثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، حيث تم فرض إجراءات الإغلاق وتقييدات على الحركة والأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع الطلب على النفط وتدهور أسعاره، ونظرا لأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، فإن تراجع أسعار النفط وانخفاض الطلب عنها أثر بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا : تطور المستوى العام للأسعار الاستهلاك ومستوى التضخم

إن التزايد الكبير لولوج المنتجات الأوروبية إلى الأسواق الجزائرية خلال السنوات الماضية التي تلت توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، وما نتج عنه من تحرير جزئي أو كلي للمنتجات المستوردة من الجانب الأوروبي قبل إقامة منطقة التجارة الحرة بين الطرفين يطرح التساؤل حول انعكاسات هذه التحرير على المستوى العام لأسعار هذه السلع التي يستهلكها المواطن الجزائري، لمعرفة تأثير هذا التحرير على المستوى العام ويمكن تحديد ذلك من خلال قراءة مؤشر أسعار المستهلك.

يهدف مؤشر أسعار المستهلك إلى توضيح التغيرات التي تطرأ على الأسعار التي يدفعها المستهلكون لاقتناء السلع والخدمات في الأسواق أو أي نقطة بيع أخرى، هذا النوع من المؤشرات يقيس بشكل أكثر بساطة تطور سعر السلع والخدمات الاستهلاكية يعتبر هذا المؤشر بسيطا في قياس تطور سعر السلع والخدمات الاستهلاكية، حيث يوضح المبلغ الذي يتعين على المستهلك إنفاقه لاستهلاك نفس السلعة أو الخدمة في فترة زمنية محددة[1]. وكلما ارتفع الرقم القياسي يدل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، وباستخدام بيانات الشكل رقم: 04، يمكننا استنتاج تأثير اتفاقية الشراكة على مستوى أسعار السلع والخدمات في الأسواق الجزائرية وعلى قدرة المواطن الجزائري الشرائية، يمكن لهذه البيانات أن تساعدنا في فهم انعكاسات هذه الاتفاقية على التضخم والتغيرات في تكلفة المعيشة في البلاد، وبالتالي فهم القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين.

[1] ONS, Indice des prix à la consommation2002-2011, collection statistique N°219 / 2021serie E: statistique économique N° 106,p .04

الشكل رقم 04 :تطور الرقم القياسي السنوي لأسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة (2005-2020)

الاساس2001=100

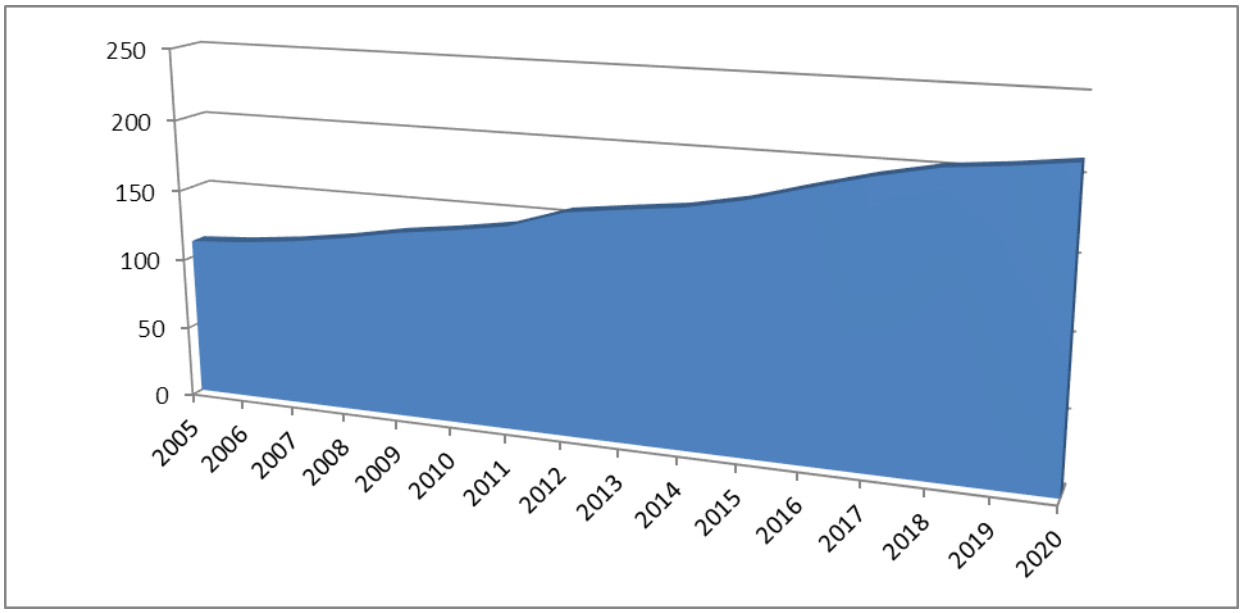

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك الدولي متاح على الرابط
https://data.albankaldawli.org/country تاريخ الزيارة 2021/01/03

كان من المتوقع أن يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا أو إلغاءها أن تأثر إيجابي على أسعار السلع المستوردة في الدولة المعنية، نظرا لزيادة وصول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها. غير أنه من الشكل رقم: 04 وبعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الجانب الأوروبي، يظهر الارتفاع المتواصل للمؤشر السنوي لأسعار المواد الاستهلاكية في الجزائر، أي أن المستهلك الجزائري يواجه زيادة في أسعار المواد الاستهلاكية سنة بعد أخرى من أجل تلبية احتياجاته اليومية، فبعدما كانت تعادل مستوى الأسعار خلال سنة 2005 إلى نحو 111.47نقطة، وصلت في عام 2009 إلى 131.1 نقطة، ثم شهدت هذه النقطة ارتفاعا مستمرا على مدار السنوات، ووصلت في عام 2014 إلى حدود 164.77 نقطة، لتقفز في عام 2020 إلى نحو 211.18 نقطة أي بارتفاع قدره 99.71 نقطة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020.

من الملاحظ أن هذا الارتفاع المستمر في أسعار المواد الاستهلاكية في الجزائر كان مستمرا على مدار السنوات الماضية بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الجانب الأوروبي، ويكون للاتفاقية تأثير على زيادة تكلفة المعيشة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2020، ويوضح الشكل رقم: 05 تغيرات في معدلات التضخم في الجزائر على مر السنوات، والملاحظ أن هذه المعدلات التضخم لم تكن ثابتة بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، حيث شهد معدل التضخم انخفاضا إلى معدل

1.14% خلال سنة 2006، لكنه بدأ في الارتفاع تدريجيا إلى أن سجل أعلى معدل له خلال سنة 2012 بنسبة 07.14%، ثم انخفض هذا المعدل إلى حوالي 02% خلال عام 2014، ومع ذلك عرف المعدل ارتفاعًا مرة أخرى ليصل إلى أعلى مستوى له في عام 2017 بنسبة 6.36%.

شكل رقم 05 : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2005- 2020)

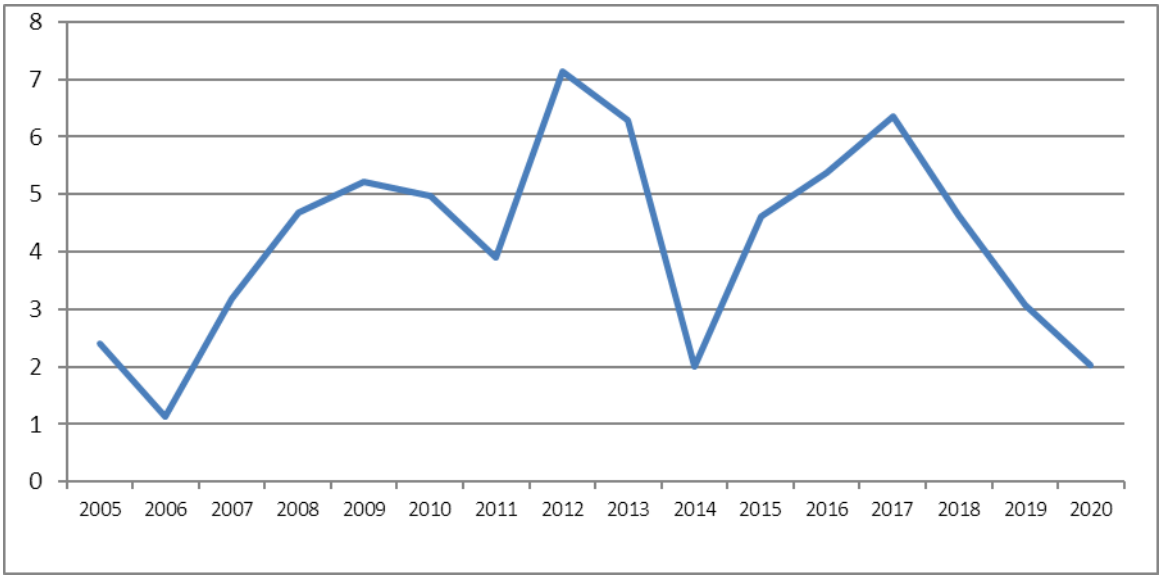

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات بنك الجزائر متاح على الرابط
https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ تاريخ الزيارة 2021/01/03

المطلب الثالث : انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية

مع دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ من المتوقع أن ترتفع حجم التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وسيتم التطرق إلى انعكاسات هذه الإتفاقية على تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي من خلال تحليل الصادرات والواردات الجزائرية والتعرض إلى هيكل السلعي خلال الفترة (2005- 2020)، مع تحديد التطورات الرقمية للميزان التجاري وتقييم مدى إنفتاح الجزائر على العالم الخارجي، ومدى إستفادتها من الفرص التجارية العالمية المتاحة من خلال قراءة مؤشر درجة الإنفتاح التجاري خلال نفس الفترة.

أولا: انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على تطور الصادرات الجزائرية

إذا كانت المبادلات التجارية الاتحاد الأوروبي مع الجزائر سواء من حيث كونها سوقا لتموين حاجاتها من الواردات أو وجهة لتصريف صادراتها، فان المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الجزائر تبقى ضعيفة مقارنة مع باقي دول العالم، فالأمر بالنسبة للجزائر على خلاف ذلك تماما، فبعد مضي نحو أكثر

من 15 سنة على دخول اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية حيز التنفيذ، فان الاتحاد الأوروبي يبقى أفضل وجهة للصادرات الجزائرية، وهو ما تبرزه الإحصائيات المبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم 12: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنة / وجهة الصادرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نحو العالم (مليار دولار)	46.001	54.612	60.163	79.297	45.193	57.050	73.436	71.866
نحو الاتحاد الأوروبي (مليار دولار)	20.028	22.489	21.530	30.719	24.270	28.030	38.787	42.199
الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي%	43.53	41.179	35.786	38.739	53.703	49.132	52.81	58.71
السنة / وجهة الصادرات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
نحو العالم (مليار دولار)	65.998	60.388	34.796	29.992	35.191	43.079	36.778	21.581
نحو الاتحاد الأوروبي (مليار دولار)	42.541	39.212	23.248	18.374	20.941	24.706	20.773	13.679
الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي%	64.45	64.93	66.81	61.26	59.50	57.35	56.48	63.38

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الموقع trademap متاح على الرابط **https://www.trademap.org** تاريخ الزيارة 2021/01/10

تشير معطيات الجدول إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير على السوق الأوروبية لتصريف صادراتها، حيث انتقلت حصة الاتحاد من مجموع الصادرات الجزائرية من 52.81% بمجموع قدر بـ: 38.787 مليار دولار عام 2011 إلى أن وصل عام 2020 إلى 13.679 مليار دولار، أي بنسبة قدرت بـ 63.38 %. وفي المتوسط استحوذ الاتحاد الأوروبي على أكثر من 50% من إجمالي الصادرات الكلية للجزائر خلال الفترة (2011-2020).

ومن جهة أخرى، وعند البحث عن أفضل البلدان المستوردة للسلع الجزائرية في عام 2021، نجد أن الدول الأربع الأولى في الترتيب تنتمي جميعها للاتحاد الأوروبي، وهي ايطاليا في المرتبة الأولى بإجمالي واردات تقدر بـ 6.812 مليار دولار، تليها إسبانيا في المرتبة الثانية بـ 5.808 مليار دولار، وفرنسا في المرتبة الثالثة بـ 3.609 مليار دولار، ثم هولندا في المرتبة الرابعة بـ 3.147 مليار دولار، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الخامسة بإجمالي وارداتها من الجزائر بمبلغ قدره 3.114 مليار دولار [1]. والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] بالاعتماد على موقع: https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html تاريخ الزيارة 2021/01/20

الشكل رقم 06 :ترتيب أكثر الدول استيرادا من الجزائر خلال عام 2020

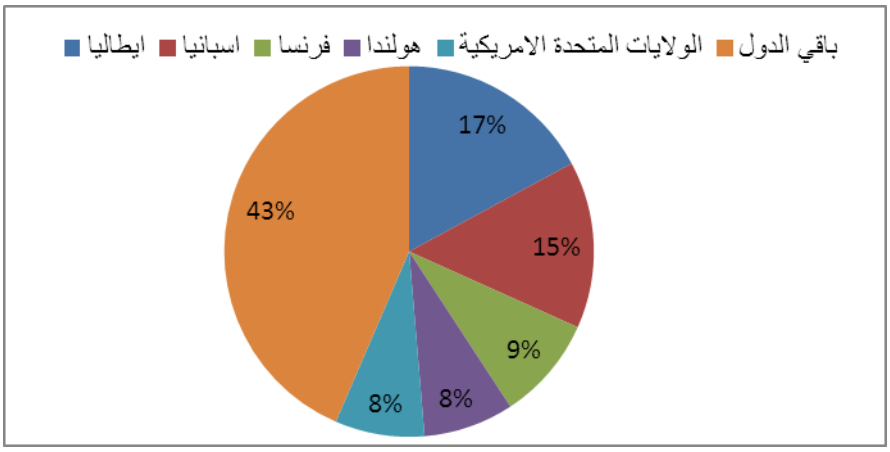

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

وعند تحليل هيكل الصادرات السلعية الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي، يتضح أنها لم تعرف أي تغير في طبيعتها على مدى السنوات الست الماضية من توقيع اتفاق الشراكة، فقد استمر قطاع المحروقات في السيطرة على الصادرات بشكل كبير، حيث سجل في عام 2011 قيمة 37.710 مليار دولار مقابل 0.976 مليار دولار لباقي المنتجات المصدرة، لتشكل بذلك الصادرات النفطية أكثر من نسبة 97% من إجمالي الصادرات، مما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على هذا القطاع الواحد كمصدر رئيسي للعملة الصعبة والإيرادات الخارجية.

الشكل رقم07 : بنية الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2011-2020)

الوحدة: مليار دولار

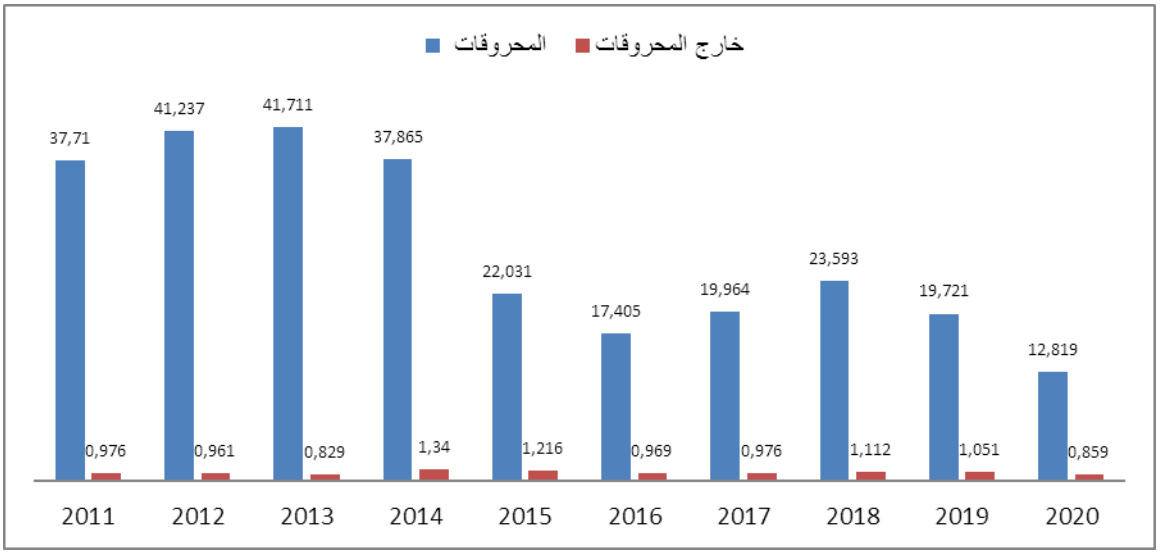

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الموقع trademap متاح على الرابط : https://www.trademap.org تاريخ الزيارة 2021/01/20

من خلال بيانات الشكل، نلاحظ أن متوسط الصادرات الجزائرية من المواد النفطية خلال الفترة الممتدة من (2011-2020) بلغ حوالي 27.405 مليار دولار، في حين لا تزال مساهمة باقي المنتجات المصدرة محدودة ومحتشمة، وبالرغم من المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية لتعزيز الصادرات وتحسين جودتها حتى ترقى إلى المستوى العالمي، فقد بلغ متوسط هذه المنتجات المصدرة المتنوعة ما يعادل 1.028 مليار دولار، وتشكل نسبة ضئيلة تقدر بحوالي 1.06% من إجمالي الصادرات وهذا يعكس أن المنتجات المصدرة غير النفطية لا تسهم بشكل كبير في هيكل الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الواردات الجزائرية

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم: 13 أن الواردات الجزائرية ميزها التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2005-2020)، فقد ارتفعت من 47.219 مليار دولار سنة 2011 إلى أن وصلت إلى 50.369 مليار دولار عام 2012، وهو ما يعتبر ارتفاعا بقيمة 3.15 مليار دولار، إلا أنها انخفضت مرة أخرى في عام 2016 مسجلة قيمة 47.090 مليار دولار، بانخفاض قدره 3.279 مليار دولار، وفي عام 2020، سجلت الواردات أدنى قيمة لها حوالي 34.236 مليار دولار بسبب تداعيات جائحة كورونا على حركة التجارة الدولية.

جدول رقم 13 :تطور ورادات الجزائر خلال الفترة(2005-2020)

الوحدة مليار دولار

السنة / مصدر الواردات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
من العالم	20.356	21.455	27.631	39.474	39.258	40.999	47.219	50.369
من الاتحاد الأوروبي(مليار دولار)	12.911	12.455	15.393	22.591	20.609	20.650	24.220	27.049
الواردات الأوروبية إلى إجمالي الواردات%	63.42	58.05	55.71	57.22	52.49	50.36	51.29	53.70
السنة / مصدر الواردات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
من العالم	54.909	58.618	51.803	47.090	46.053	49.513	42.555	34.236
من الاتحاد الأوروبي (مليار دولار)	29.725	31.059	24.559	22.345	20.951	22.016	19.006	15.265
الواردات الأوروبية إلى إجمالي الواردات%	54.13	52.98	47.40	47.45	45.49	44.46	44.66	44.58

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الموقع trademap متاح على الرابط: https://www.trademap.org تاريخ الزيارة 2021/01/21

كما كان متوقع عند دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق هو ارتفاع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي نتيجة تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية حسب رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها فوري

أو تدريجي، فمن خلال بيانات الجدول، يظهر أن قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي عرفت ارتفاعا من سنة إلى أخرى، وهذا يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر المورد الرئيسي للسوق الجزائرية للمنتجات الأوروبية، حيث حافظ على النسبة المعتبرة من إجمالي الواردات الجزائرية بنسبة تفوق 44% خلال الفترة 2011-2020.

عند مقارنة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بنظيرتها من دول الاتحاد، يتضح وجود اختلاف كبير في تكوينهما بين ماهو مصدر ومستورد، كون أن الصادرات الجزائرية تتشكل على نسبة كبيرة من المواد الطاقوية في حين نجد أن هناك تنوع في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر.

من ناحية الأهمية يمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي كالأتي :

1- سلع تجهيز صناعي: وهي ضرورية لتنفيذ البرامج الاستثمارية والمتمثلة في الآلات والأجهزة الميكانيكية ومعدات النقل كالسيارات والمركبات وغيرها، حيث بلغت عام 2011 ما يقارب 6.569 مليار دولار، وزادت لتصل إلى أعلى مستوى في عام 2014 بقيمة تقدر بحوالي 9.2 مليار دولار، وهو ما يعادل 29.62% من إجمالي الواردات الأوروبية، وبلغت قيمة واردات هذه السلع في عام 2020 حوالي 8.75 مليار دولار.

2- مواد نصف مصنعة: تحتل مكانة هامة في واردات الجزائر،حيث بلغت قيمتها في عام 2014 ما يقارب 4.73 مليار دولار ما يعادل 15.23% من إجمالي واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، وتراجع سلمها في ترتيب الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حيث وصلت قيمتها في عام2020 إلى نحو1.56مليار دولار.

3- مواد غذائية: تحل المرتبة الثالثة في قائمة السلع المهمة التي تشكل جزءا من إجمالي واردات الجزائر، وتشمل الحبوب، منتجات الألبان وغيرها من المنتجات الغذائية الحيوانية والأخرى، وقد بلغت قيمتها 3.065 مليار دولار عام2011 ما يمثل نسبة 12.654% من إجمالي الواردات، في حين سجلت في عام 2020 إلى نحو 2.16 مليار دولار.

4- الطاقة والمحروقات: تحتل المرتبة الرابعة في قائمة المواد المستوردة.حيث سجلت أعلى قيمة لها في عام 2013 في حدود 2.99 مليار دولار، مما يمثل نسبة 9.75% من إجمالي الواردات.

5- منتجات صيدلانية: تحتل المرتبة الخامسة في ترتيب المواد الأكثر استيرادا، حيث بلغت قيمتها في عام 2020 حوالي 1.25مليار دولار.

6- الآلات والأجهزة الكهربائية: تحتل مكانة هامة في قائمة الواردات حيث تعدت قيمتها 01 مليون دولار خلال الفترة 2011-2020.[1]

[1] من إعداد الباحث بناءا على الموقع trademap متاح على الرابط: https://www.trademap.org تاريخ الزيارة 2021/01/21

للإشارة فان باقي المواد المستوردة التي تتشكل من مواد أولية كالخشب ومواد التجميل وغيرها من المواد، وسجلت مجتمعة في عام 2014 إلى حوالي 9.204 مليار دولار، ما يمثل نسبة تقدر بـ 29.13% من إجمالي الواردات الأوروبية إلى الجزائر، وفيما يلي جدول يوضع بنية السلع والمواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر خلال الفترة (2011-2020).

جدول رقم 14 : بنية الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2011-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنة / طبيعة الواردات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سلع تجهيز صناعية	6,569	8,248	8,758	9,2	6,631	5,241	3,466	6,569	8,248	8,758
مواد نصف مصنعة	3,936	4,291	4,452	4,73	3,737	3,175	2,357	2,216	2,131	1,566
مواد غذائية	3,065	1,903	2,209	2,757	2,023	1,508	1,427	1,752	1,447	2,165
الطاقة والمحروقات	1,273	3,08	2,99	1,67	1,552	1,053	1,421	1,81	1,592	0,517
منتجات صيدلانية	1,205	1,336	1,524	1,655	1,344	1,312	1,255	1,316	1,294	1,25
الآلات والأجهزة الكهربائية	1,593	1,31	1,667	1,863	1,448	1,312	1,037	1,191	1,066	0,863
مواد أخرى	6,574	6,876	8,12	9,204	7,515	7,551	7,646	7,094	6,231	5,432

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الموقع trademap متاح على الرابط: https://www.trademap.org تاريخ الزيارة 2021/01/21

ثالثا: انعكاسات الشراكة الأورو- جزائرية على وضعية الميزان التجاري

بما أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للجزائر كونه يستحوذ على النسبة الأكبر للصادرات الجزائرية وواردتها، فإنه في المقابل يعد المساهم الأكبر في العجز الحاصل في الميزان التجاري الجزائري لعدة سنوات، فمن خلال الشكل رقم: 08، نلاحظ أن الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي عرف عدة تغيرات من سنة إلى أخرى وذلك من خلال تغيرات الصادرات مقابل الواردات.

إن إرتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات هو السبب الرئيسي والمعروف لتسجيل حالات العجز، فكلما ارتفعت أسعار المحروقات زادت قيمة الصادرات، وهذا ما بدا جليا خلال الفترة 2011-2014 الذي سجل فيها الميزان التجاري فائضا نتيجة ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، التي وصلت إلى نحو 112دولار للبرميل عام 2011، و111 دولار للبرميل عام 2012، غير انه بعد الأزمة السعرية للمحروقات عام 2014 سجل هذا الميزان عجزا وصل إلى -1.311 مليار دولار عام 2015، ثم -3.311 مليار

دولار عام 2016، وفي عام 2020 سجل كذلك قيمة سلبية في حدود -1.586مليار دولار بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والتي ألقت بضلالها على أسواق النفط، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم08: تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

الوحدة: مليار دولار

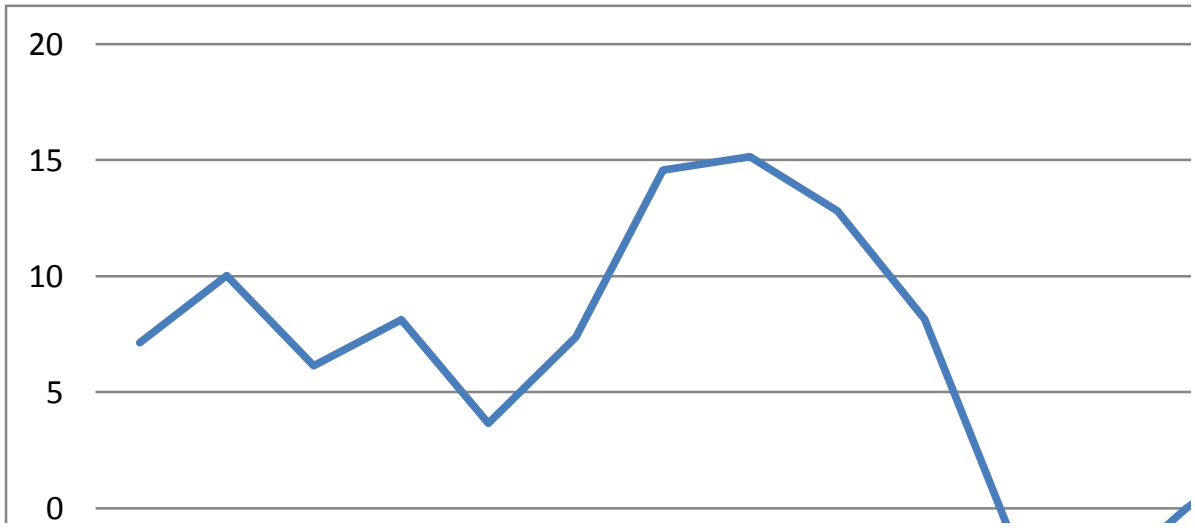

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الموقع trademap متاح على الرابط: **https://www.trademap.org** تاريخ الزيارة 2021/01/21

إن ما يفسر حالات الفائض في الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي كما هو معلوم هو زيادة قيمة الصادرات مقابل الواردات، وما يفسر انخفاض الواردات هو تبني الحكومة الجزائرية سياسات تقشفية للحد من الاستيراد والحفاظ على العملة الصعبة لمواجهة تداعيات انخفاض أسعار البترول بعد الأزمة السعرية في عام 2014.

إن وضعية الميزان التجاري الجزائري مع الإتحاد الأوروبي بعد عدة سنوات من توقيع إتفاق الشراكة سواء في حالة الفائض أو حالة العجز، لا تعكس بالضرورة الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني تنوع جهازه الإنتاجي لأنه يبقى رهينة إرتفاع أو انخفاض أسعار النفط، فكلما ارتفعت أسعار المواد النفطية إرتفعت قيمة الصادرات والعكس صحيح.

يمكن القول إن من بين أهم الأسباب الرئيسية المؤدية إلى حالات العجز في الميزان التجاري للجزائر فيمـــا يلي[1]:

- ضعف وهشاشة الجهاز الإنتاجي وغياب الشراكة في بعض الفروع الإنتاجية؛
- عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة من حيث الجودة والنوعية والأسعار؛
- غياب إستراتيجية شاملة حقيقة تجمع كل القطاعات القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني.

رابعا : مؤشر درجة الانفتاح التجاري

يعد مؤشر الانفتاح التجاري احد المقاييس الهامة والمستخدمة لقياس درجة الانفتاح التجاري، يتم حسابه من خلال تقدير قيمة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، يوضح هذا المؤشر مدى مساهمة التجارة الخارجية في إجمالي الإنتاج المحلي، ويشير إلى مدى قوة ارتباط الاقتصاد بالأسواق الخارجية في تصدير المنتجات وتلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات. إذا كانت نسبة الانفتاح التجاري أقل من 50%، فإن ذلك يشير إلى ضعف الانفتاح واعتماد الاقتصاد بشكل أكبر على السوق المحلية. وإذا كانت النسبة مرتفعة فذلك يشير إلى اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية في تصدير المنتجات وتلبية الاحتياجات المحلية.[2] ومن خلال الشكل الموالي الذي يبين معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر يمكن من معرفة مدى انعكاس اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على انفتاح التجارة الخارجية للجزائر.

شكل رقم 09: تطور معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر(%) خلال الفترة 2005-2020

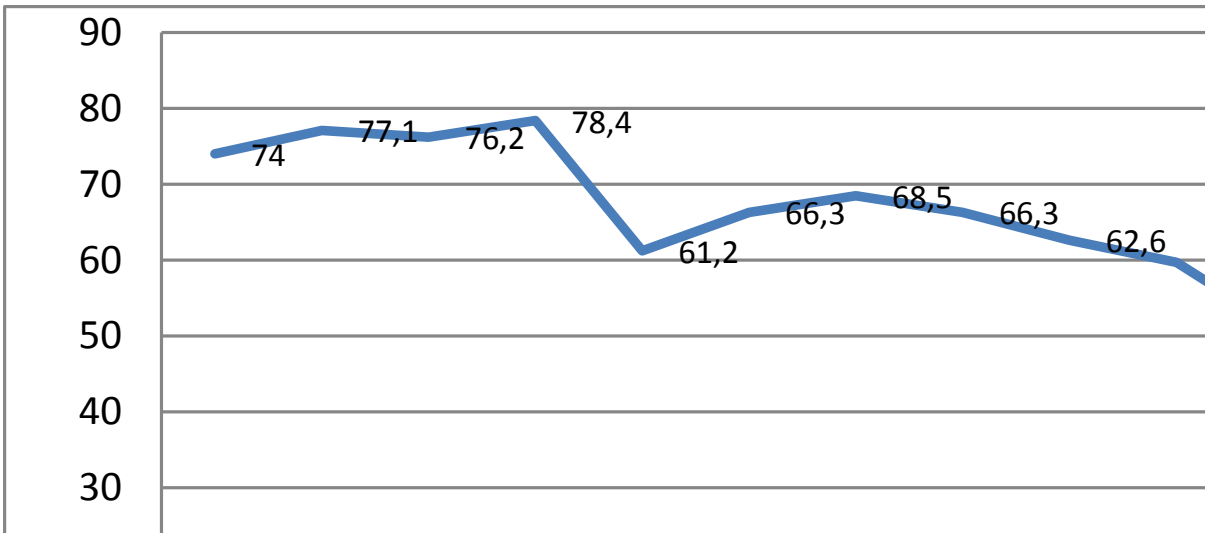

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org / تاريخ الزيارة 2021/03/02

[1] حملاوي سكينة، سلطاني فيروز، مرجع سابق ذكره ، ص.8.

[2] نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنيطنة 02، المجلد 06، العدد02، 2020 ص ص. 173-174

من خلال بيانات الشكل أعلاه، يتضح أن التجارة الخارجية الجزائرية قد كانت أكثر انفتاحا على العالم الخارجي خلال الفترة 2005-2020، وبلغ متوسط مساهمتها في الناتج الداخلي الخام حوالي 61.66 %، وقد ارتفع هذا المعدل بشكل كبير بعد تنفيذ اتفاقية الشراكة في عام 2005 وتحرير التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وفي عام 2006 وصل معدل الانفتاح التجاري إلى 77.1 %، وفي عام 2007 وصل إلى 78.4%، ويعود زيادة الانفتاح في الصادرات إلى مساهمة الصادرات الجزائرية في حجم الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات وتأثير تقلبات أسعارها على المستوى العالمي والتي عرفت انتعاشا خلال سنة 2006 وصلت إلى نحو 65.85 دولار للبرميل وفي سنة 2007 إلى نحو 74.9 دولار للبرميل.

نظرا لتذبذب أسعار النفط بشكل مستمر، فان معدل الإنفتاح شهد تراجعا في عام 2009 جراء تأثير أزمة الرهن العقاري التي أثرت بشكل كبير على أسواق النفط، والتي وصلت في حدود 62 دولار للبرميل، وخلال الفترة من 2013 إلى2016 تأثرت الأسعار أيضا بالصدمة السعرية التي أدت إلى إنخفاضها إلى مستويات منخفضة تقدر بحوالي 45 دولارا للبرميل، كما تأثرت الأسعار بشكل كبير جراء إنتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث إنخفضت إلى أدنى مستوياتها في عقود إلى ما يعادل 42 دولار للبرميل، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم10: تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 2005-2020

الوحدة: دولار للبرميل

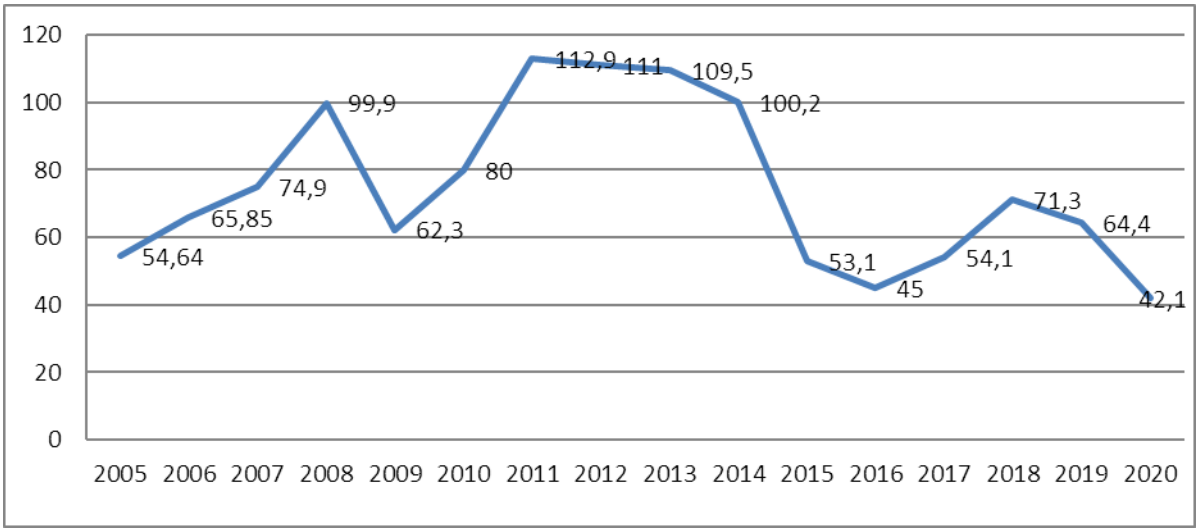

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 05،17،29،45،53

المطلب الرابع: انعكاسات الشراكة على الميزانية العامة للدولة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

سيتم فيما يلي التطرق إلى انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على تطور الميزانية العامة للدولة في شقيها المتعلق بالإيرادات والنفقات، مع تحديد الأثر المالي الذي نجم عن التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة على الإيرادات العامة للدولة، باعتبار الجباية الجمركية جزءا من هذه الإيرادات، كذلك سيتم عرض انعكاسات هذه الاتفاقية على تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004-2021

أولا : انعكاسات الشراكة على الميزانية العامة للدولة

تشير الإحصائيات المدرجة في الجدول رقم: 15 أن قيمة الإيرادات العامة للدولة عرفت ارتفاعا خلال الفترة (2004-2012)، حيث انتقلت من حوالي 2229.7 مليار دينار عام 2004، وارتفعت بشكل مستمر حتى وصلت إلى حوالي 6339.3 مليار دينار عام 2012، بعد ذلك تراجعت القيمة بدءا من عام 2013 ووصلت إلى أدنى قيمة لها حوالي 6047.9 مليار دينار عام 2016، ثم ترتفع من جديد لتسجل أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة إلى حوالي 6586.6 مليار دينار خلال سنة 2021.

جدول رقم15 : تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2004-2021)

الوحدة مليار دينار

السنة / وضعية الميزانية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الإيرادات	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5190	3676	4379.6	5790.1	6339.3
الحقوق الجمركية	138.8	143.9	114.8	133.1	164.9	170.2	179.2	222.4	338.2
النفقات العامة	1891.8	2052	2453	3108.5	4191	4246.3	4512.8	5853.6	7058.1
وضعية الميزانية	337,9	1030,6	1186,8	579,3	999	-570,3	-133,2	-63,5	-718,8
السنة / وضعية الميزانية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الإيرادات	5957.5	5739.4	5103.1	5110.1	6047.9	6826.9	6601.6	5640.9	6586.6
الحقوق الجمركية	403.8	370.9	411.2	389.4	364.8	324.2	362.1	328.2	331.2
النفقات العامة	6024.1	6995.7	7656.3	7383.6	7282.7	7899.1	7725.5	6902.9	7428.7
وضعية الميزانية	-66,6	-1256,3	-2553,2	-2273,5	-1234,8	-1072,2	-1123,9	-1262	-842,1

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات: 2008،2010،2015،2016،2020،2021.

وفي المقابل نجد أن نفقات الدولة قد ارتفعت هي أيضا بشكل كبير حيث انتقلت من 1891.8 مليار دينار عام 2004 إلى أن وصلت إلى 7428 مليار دينار عام 2021، و يعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة عدد السكان والاحتياجات المتزايدة للموارد والخدمات العامة مما استدعى زيادة حجم الإنفاق العمومي.

أما بالنسبة لتراجع الإيرادات العامة للدولة خلال هذه الفترة، فتعود أسبابه إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات التي تأثرت نتيجة الأزمة العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي عام 2008 بسبب أزمة الرهن العقاري، والأزمة السعرية للمحروقات عام 2014، وكذا أزمة عام 2020 بسبب تداعيات فيروس كورونا على اسواق النفط، وتوضح بيانات الجدول الموالي ذلك:

جدول رقم 16 : مساهمة إيرادات المحروقات في إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2004-2021)

الوحدة مليار دينار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إيرادات المحروقات بالمليار دينار	1570.7	2352.7	2799	2796.8	4088.6	2412.7	2905	3979.7	4184.3
نسبة المساهمة من الإيرادات الكلية(%)	70,44	76,32	76,90	75,84	78,78	65,63	66,33	68,73	66,01
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إيرادات المحروقات بالمليار دينار	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2177	2887.1	2668.5	1921.6	2609.2
نسبة المساهمة من الإيرادات الكلية (%)	61,74	59,04	46,51	34,85	36,00	42,29	40,42	34,07	39,61

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات:2016،2015،2010،2008، 2021،2020

من خلال بيانات الجدول يتضح أن قيمة الإيرادات البترولية قد عرفت تطورا منذ سنة 2004، حيث ارتفعت القيمة من 1570.7 مليار دينار إلى أن وصلت إلى 4088.6 مليار دينار عام 2008، ثم انخفضت في حدود 2412.7 مليار دينار عام 2009 ، ثم إرتفعت القيمة مرة أخرى بفضل تحسن الأسعار عالميا لتصل إلى 4184.3 عام 2012، ثم تراجعت الى ادنى مستوى لها في حدود 1781.1 مليار دينار خلال عام 2016 ، يتضح كذلك أن إعتماد الجزائر على الإيرادات البترولية كان ولا يزال كبيرا في إعداد ميزانيتها، وقد كانت مساهمتها كبيرة في الايرادات الكلية بنسبة فاقت 65% خلال الفترة 2004-2012، فاقت كذلك نسبة 46% خلال الفترة 2013-2015.

وتبين بيانات الجدول رقم 17 أن الإيرادات الناتجة عن فرض الضريبة العادية عرفت هي الأخرى إرتفاعا كبيرا خلال الفترة 2004-2021، حيث إنتقلت من 580.4 مليار دينار عام 2004 لتصل إلى 2761.8 مليار دينار عام 2021، ويعود سبب ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها الناجم عن ارتفاع النفقات العمومية من جهة وتأثر الأسواق النفطية من جهة ثانية، لكن تبقى مساهمة الإيرادات الضريبية أقل نظيرتها من مساهمة قطـــاع المحروقات في الإيرادات العامة للدولـة.

جدول رقم17 : تطور الإيرادات الضريبية والجمركية للجزائر خلال الفترة (2004-2021)

الوحدة: مليار دينار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات الضريبية	580.4	640.4	720.8	766.7	895.4	1146.6	1287.4	1527.1	1908.6
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإيرادات الضريبية	2031	2091.4	2354.7	2482.2	2630	2711.8	2843.5	2625.2	2761.8

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات:2021،2020،2016،2015،2010،2008

بعد إنطلاق عملية التفكيك الجمركي تدريجيا على المنتجات الأوروبية الواردة إلى الجزائر، والتي تمتد على مدى 12 عاما إبتداء من عام 2005، تم تقسيم المنتجات إلى ثلاث قوائم وفقا لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية. وبمجرد تنفيذ الاتفاقية، تم إلغاء الرسوم الجمركية بشكل نهائي على المنتجات المدرجة في القائمة الأولى كما هو مذكور في الملحق 02. وتم تدريجيا تفكيك الرسوم المفروضة على السلع في القوائم الثانية والثالثة، ومن خلال الشكل رقم:11 نجد أن الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستورد من الخارج قد شهدت تذبذبا منذ دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز الخدمة، وسجلت أعلى قيمة لها في عام2013 إلى حوالي 403.8 مليار دينار بسبب الاستيراد الكثيف للسلع من الخارج خاصة من الصين.

شكل رقم11: تطور الإيرادات الجمركية في الجزائر خلال الفترة(2004-2021)

الوحدة مليار دينار

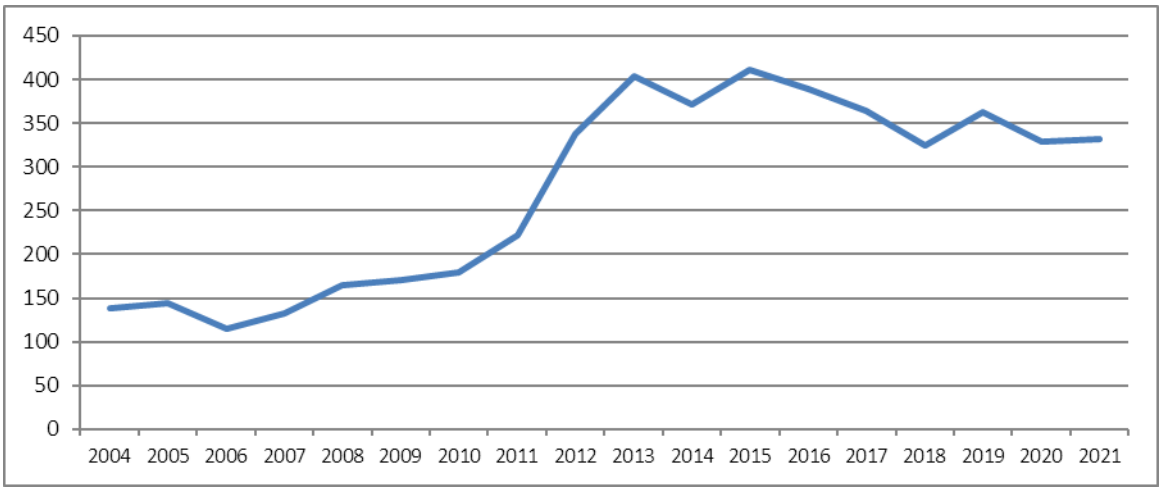

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات:2016،2015،2010،2008، 2020،2021

إن الإلغاء النهائي أو التدريجي للرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من السلع الأوروبية في إطار الشراكة الأورو-جزائرية كلف خزينة الدول خسائر معتبرة من الإيرادات الجمركية نتيجة هذا التفكيك، فمن خلال بيانات الجدول رقم18 يتضح أن الخسائر بدأت في عام 2005 بمبلغ 9.945 مليار دينار عند دخول اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية حيز الخدمة وبدء تفكيك المنتجات المذكورة في الملحق 02، بنسبة قدرت بحوالي 6.91٪ من الإيرادات العامة للجمارك في تلك السنة. ثم تفاقمت الخسائر في عام 2007 إلى حوالي 45.677 مليار دينار بعد دخول المنتجات المذكورة في القوائم الثانية والثالثة للتفكيك الجزئي، وهذا يمثل نسبة 34.32% من الإيرادات الجمركية الكلية، وفي عام 2010 تفاقمت الخسائر إلى 127.972 مليار دينار. ثم سجلت أعلى قيمة للخسائر في عام 2014 بحوالي 141.953 مليار دولار، وهذا يمثل أكثر من 71.41% من الإيرادات الجمركية المفترض تحصيلها، وبالتالي بلغت الخسائر الإجمالية خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2016 إلى حدود 1.347 ترليون دينار.

جدول رقم18 :نسبة خسائر الإيرادات الجمركية إلى إجمالي الجباية الجمركية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة مليار دينار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
خسائر الإيرادات الجمركية	9.945	35.837	45.677	92.728	129.252	127.972
النسبة (%)	6,91	31,22	34,32	56,23	75,94	71,41
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
خسائر الإيرادات الجمركية	149.713	153.557	158.979	141.953	158.979	141.953
النسبة (%)	67,32	45,40	39,37	38,27	38,66	36,45

المصدر: من إعداد الباحث بناء على :

- عبد الجبار مختاري، **تأثير اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2005 -2016** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، المجلد 09، العدد 01،2018، ص. 165
- التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات:2008،2010،2015،2016،2020،2021

وبشكل عام عند تحليل معطيات ميزانية الدولة خلال الفترة التي تلت التنفيذ التدريجي لبرنامج التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الأورو-جزائرية يتضح أنها عرفت عجزا ابتداء من سنة 2009، وارتفع هذا العجز بشكل كبير مع مرور الأعوام حيث بلغ ذروته خلال عام 2016 عند 2273.5- مليار دينار، وهذا بسبب زيادة الإنفاق العام وتراجع الإيرادات البترولية والجمركية، في حين إذا طبقت الجزائر التفكيك الكامل بدخول منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ، فالأكيد سيكون لهذه العملية تأثير سلبي على الإيرادات الجمركية مما يعني فقدان موارد مالية وسيزيد من متاعب الدولة في تغطيتها لنفقاتها.

ثانيا : الانعكاسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الأدلة التي تشير أن التكامل الاقتصادي يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة من الدول غير الأعضاء في التكتل، يكون ذلك بشرط زيادة المصداقية السياسية وتوفر حجم السوق، مما سيعطي الثقة في السياسات الحكومية عموما وهو ما يساعد على زيادة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن ذلك يتطلب وجود سياسات مرافقة كالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية وقطاعات تمويل وبنوك ذات كفاءة عالية[1] .

[1] بلارو علي، مرجع سابق ذكره، ص. 186

وفي هذا الإطار أكد إعلان برشلونة على التعاون لإزالة الحواجز أمام الاستثمار وتطويره وتشجيعه الأمر الذي شجع كل الدول المتوسطية للانضمام لهذه الشراكة للاستفادة في تطوير بنيتها الاقتصادية خاصة في المجال الصناعي من خلال تدفق الاستثمارات الأوروبية[1]. بمعنى أن التكامل الاقتصادي يعني تخفيف الحواجز والعوائق أمام جميع التدفقات إلى البلد المضيف، وهو ما يساعد الشركات الأوروبية على إقامة مشاريع استثمارية في الجزائر، بمعنى زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال الشكل الموالي سيتم التعرف على تدفق الاستثمارات الأجنبية الإجمالية الواردة إلى الجزائر.

الشكل رقم12 :تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

الوحدة: مليار دولار

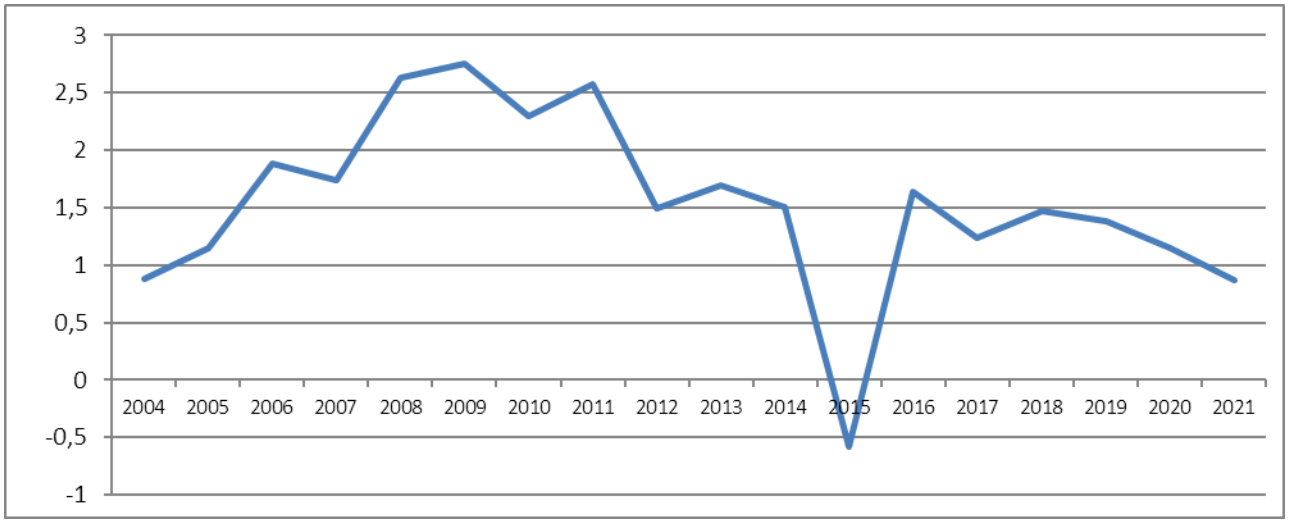

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات الموقع :
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=967402021 /03/10 تاريخ الزيارة

من خلال بيانات الشكل رقم: 12، يتضح أنه بالرغم من تنفيذ الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي فان مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ضلت منخفضة عموما، في حين حققت تقدم مقبول نسبيا في خلال الفترة (2005-2010)، وهذا بعد تنفيذ اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية، حيث ارتفع حجم الاستثمار من 1.145 مليار دولار عام 2005 إلى أعلى قيمة له في عام 2008 بقيمة 2.632 مليار دولار، واستمرت هذه القيمة على مستواها حتى عام 2010، ثم اخذ منحنى الاستثمار الأجنبي في التذبذب من عام إلى أخر إلى أن سجل في عام 2021 أدنى مستوى له منذ قرابة 15 سنة إلى نحو 0.87 مليار دولار.

[1] قاسم محمد عبد الدليمي، **العرب من الشراكة الاورو-متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط: دراسة في المتغيرات والمواقف**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين ، العراق، المجلد 26 العدد 01 ،2012، ص. 21

التطور في مخزن التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر بلغ منذ توقيع عقد الشراكة إلى غاية سنة 2021 ما يعادل 26.902 مليار دولار، غير أن هذه التدفقات تبقى غير كافية مقارنة بالمقومات التي تتمتع بها الجزائر في شتى المجالات، وإذا ما قورنت هذه القيمة بالدول المتوسطية الأخرى نجد أن مخزون التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال نفس الفترة بلغ 114.570 مليار دولار، وهو أكثر من خمسة أضعاف مخزون التدفقات في الجزائر، في حين وصل مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب إلى نحو 42.026 مليار دولار، كما هو موضح بالجدول الموالي:

جدول رقم 19: مقارنة مخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005-2021)

الوحدة :مليار دولار

السنة / البلد	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019	2020	2021	المجموع التراكمي خلال الفترة (2005-2021)
مصر	5.375	11.578	6.712	0.483-	4.256	6.925	7.409	9.010	5.852	5.122	114.570
المغرب	1.653	2.805	1.952	2.568	3.298	3.255	2.686	1.720	1.419	2.153	42.026
الجزائر	1.145	1.744	2.754	2.581	1.697	-0.585	1.232	1.382	1.143	0.870	26.902
تونس	0.783	1.616	1.688	1.148	1.117	1.003	0.881	0.845	0.652	0.660	22.559

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات الموقع :

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

تاريخ الزيارة 2021/03/10

من جهة أخرى عرفت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تطورات على مر السنوات، ففي عام 2005 سجلت نسبة بـ 1.11%، وزادت إلى حوالي 1.54% في عام 2008، وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال عام 2009 بنسبة 2.1%، وبعد ذلك أخذت هذه النسبة في الانخفاض ووصلت إلى أدنى مستوى لها في عام 2015 عند 0.35- %، ثم تحسنت بعد ذلك لتبلغ نسبة 0.53% خلال عام 2021، ومع ذلك تظل هذه النسب ضئيلة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات الجزائرية بهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم 13: مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2005-2021)

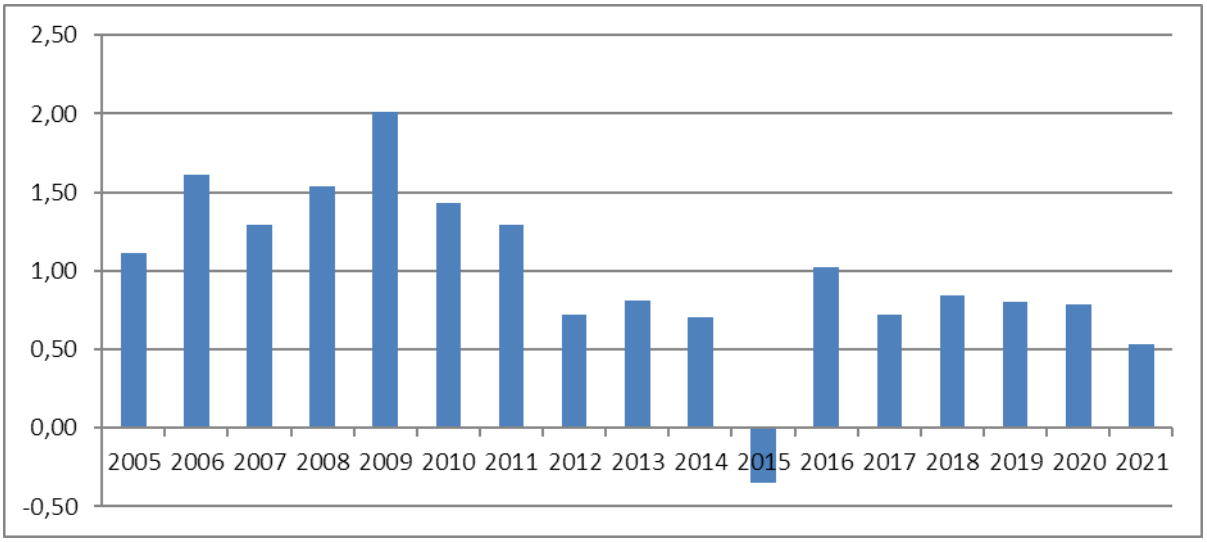

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات الموقع :

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx تاريخ الزيارة 2021/03/10

ما يمكن استخلاصه من خلال المعطيات السابقة انه بالرغم من انضمام الجزائر إلى اتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية، فان ذلك لم يؤدي إلى زيادة كبيرة في التوجه الأوروبي نحو الاستثمار في الجزائر، فالاستثمار الأوروبي في الجزائر يمثل جزءا صغيرا من الاستثمارات الأوروبية نحو دول المتوسطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ويعود ذلك إلى تردد الأوروبيين في زيادة استثماراتهم في الجزائر إلى عدة عوامل من بينها البيئة الاستثمارية في الجزائر، وكذلك هشاشة السوق الجزائرية، كما يواجهون تحديات في وسائل الاتصال والنقل، مما يؤثر على قدرتهم على تنفيذ وإدارة مشاريعهم بكفاءة.

خلاصة الفصل الثاني

منذ أن قررت الجزائر التحول من نموذج الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وذلك بعد فشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية، قامت بسلسلة من الإصلاحات في شتى المجالات لاسيما الاقتصادية منها، تهدف هذه الإصلاحات إلى بناء اقتصاد متفتح ومتوازن يجمع بين النجاعة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وتبعا لذلك قامت الجزائر بإجراءات تمهيدية تمثلت في توقيع اتفاقية الشراكة مع الجانب الأوروبي، كانت هذه الاتفاقية تعتبر وسيلة لتحرير اقتصاد الجزائر وتحقيق مكاسب لم تتمكن من تحقيقها بمفردها. وتم اعتبار هذه الاتفاقية خطوة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد أكدت الطرفان من خلال إمضائهما لاتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية، أن الهدف الرئيسي هو دعم جهود الجزائر في تطوير اقتصادها، ويتم التركيز بشكل خاص على تحرير وتطوير المبادلات التجارية البينية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر، وكذلك العمل على تسهيل التقارب بين اقتصاديات الأطراف لاسيما في الميادين التي تحقق النمو فضلا عن تعزيز التعاون المالي الثنائي في إطار برنامج ميدا، الذي يشمل تقديم القروض والمساعدات المالية من الجانب الأوروبي من خلال مؤسساته المالية، يهدف ذلك إلى دعم المشاريع الاقتصادية والتنموية في الجزائر وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

بعد استعراضنا لنتائج هذه الاتفاقية من خلال إبراز بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، تبين أن الجزائر لا تزال تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق أهدافها وتكاملها في الاقتصاد العالمي، واقتصادها مزال أحادي الجانب يعتمد على مصدر وحيد وهو المحروقات، وهو ما ابرز مرة أخرى الفارق الكبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية والجزائر، إذ هي اتفاقيات تمت بين طرفين غير متكافئين فمن البديهي أن يؤدي إلى نتائج تصب في صالح الجانب الأقوى وتضر بالجانب الآخر، في حين أن الكفة مالت لصالح الجانب الأوروبي على عكس نظريتها من الجزائر. ومع إصرار الاتحاد الأوروبي على إقامة منطقة تجارة حرة مع الجانب الجزائري يتم فيها التفكيك الجمركي للمنتجات وفق الرزنامة المتفق عليها فان الجزائر ستتكبد خسائر كبيرة على المستوى الكلي، هذا يبرز التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر في تحقيــق التكامــل الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الفصل الثالث

البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري

للاندماج في الاقتصاد العالمي

تمهيـــد

لايزال موضوع التكامل الاقتصادي يحظى بمكانة هامة في جدول أعمال الجزائر، وهذا تماشيا مع إستراتجيتها التي تهدف إلى تحقيق مكانة اقتصادية قوية ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على الرغم من النتائج المحدودة التي تلت توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، إلا أن الجزائر تتاح لها العديد من الخيارات التكاملية، التي يمكن أن تكون فعالة وتمكن اقتصادها من مواجهة التحديات المختلفة على الساحة العالمية وتسهل اندماجها في الاقتصاد العالمي، لاسيما أنها تحوز على كافة الشروط والمقومات الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق فقد تنوعت هذه خيارات التكامل الاقتصادي المتاحة للجزائر، بين ماهو تقليدي من خلال التكامل مع الدول المجاورة في إطار اتحاد المغرب العربي، وأيضا الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، علاوة على ذلك، قد انتهجت الجزائر خيارات تكاملية حديثة وعابرة للقارات حيث انضمت لمبادرة "الحزام والطريق الصينية" والمعروفة بطريق الحرير الصيني ، والتي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمارات العابرة للقارات بين الصين والدول المشاركة أو من خلال مشروع انضمامها إلى تكتل مجموعة البريكس.

انطلاقا مما سبق جاءت حيثيات هذا الفصل للدراسة التحليلية والإستشرافية لمختلف البدائل التكاملية المتاحة أمام الجزائر،والتي يمكن أن تتيح لها الولوج ضمن الديناميكية الاقتصادية العالمية الجديد، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول : مشروع اتحاد المغرب العربي

المبحث الثاني: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

المبحث الثالث: تكتل مجموعة دول البريكس

المبحث الرابع : الجزائر ومبادرة الحزام والطريق الصينية

المبحث الأول: مشروع اتحاد المغرب العربي

يعد اتحاد المغرب العربي من التجارب المثيرة للاهتمام، لاسيما أن هذه التجربة جاءت نتاجا طبيعيا للعلاقات التاريخية والتقارب الجغرافي في منطقة المغرب العربي، إلا أن دول هذه المنطقة لم توفق في ترجمة الاتفاقيات المبرمة بينها إلى واقع عملي، حيث أنها لم تستطع تجاوز خلافاتها ولا أن تترجم طموح شعوبها وخطابات أنظمتها وتجسدها على أرض الواقع. إن موضوع التكامل في منطقة المغرب العربي يشكل أهمية بالغة لكل الدول المغاربية عامة وللجزائر بصفة خاصة، نظرا لخصوصية هذا البلد من جهة وحاجته الماسة للتكامل ضمن هذا الفضاء المغاربي، لذلك يعد التكامل الاقتصادي المغاربي أحد الخيارات التكاملية الهامة المتاحة أمام الجزائر للتعامل مع الضغوط المتنامية والتحديات المختلفة التي تواجهها.

وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى نشأة اتحاد المغرب العربي من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيعالج معوقات ومشاكل التكامل في هذه المنطقة، في حين تطرق المطلب الثالث إلى المقومات التي تحوز عليها كل دولة.

المطلب الأول: مراحل نشأة اتحاد المغرب العربي

إن التكامل المغاربي ليس وليد اليوم بل هو راسخ في تاريخ الدول المغاربية، ولطالما كانت هذا الفكرة حلما يراود كل شعوب المنطقة وحكوماتها المتعاقبة، وتعود الخلفية التاريخية لدول المغرب العربي إلى العصر القديم، قبل أن يعززها الدين الإسلامي الذي عمل على بناء الانسجام في المنطقة، ليأتي زمن الاحتلال على تجزئته.

ويرى المفكرون المغاربة أن اتحاد المغرب العربي ماهو إلا نتيجة تاريخية طبيعية للجهد المبذول منذ بداية القرن العشرين حيث أن الفكرة الأولى للاتحاد قد ولدت في كنف فترة النضال المشترك ضد الاحتلال، وذلك من خلال البحث عن السبل لتخلص الدول المغاربية منه، إلا أن ميلادها الرسمي كان من خلال مؤتمر طنجة[1].

أولا: مرحلة مؤتمر طنجة

تبلورت فكرة التكامل الاقتصادي المغاربي في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية، الذي عقد في مدينة طنجة في أفريل 1958، الذي دع إليه كل من حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد في تونس، وجبهة التحرير الوطني. مع إشراك كل من ليبيا وموريتانيا كمندوبين ملاحظين، وقد أسفر هذا المؤتمر على إقامة

[1] ناجي حيرش، منصف بن خديجة، **التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، المجلد 04، العدد01، 2018، ص. 479

مؤسسات فيدرالية وإنشاء مجلس نواب مشترك، وقد خلص إلى مجموعة من التوصيات كان أبرزها توحيد تقرير المصير المغاربـي وتمتين علاقات التعاون والتضامن والتكامل في شتى المجالات، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية.

وقد كان للعامل الاقتصادي دور كبير في انعقاد مؤتمر طنجة، حيث كان الهدف من وراء عقد هذا المؤتمر هو بناء اقتصاد مغاربي متكامل، وذلك بالاستفادة من التجربة التنموية لكل بلدان المنطقة، لاسيما على مستوى التخطيط والإستراتيجية التي تم تطبيقها. إلى جانب ذلك فقد كان للطبقة العمالية كذلك الدور البارز في الدعوة لانعقاد هذا المؤتمر، لاسيما العمالة التونسية والعمالة الجزائرية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والذي كان الهدف من وراءه إبراز قوة ووحدة الطبقة العمالية في دول المغرب العربي. وكذا العمل على التنسيق بينهم من أجل النهوض بالاقتصاد المغاربي.

ولقد خرج مؤتمر طنجة بجملة من التوصيات تطالب بالعمل على توحيد أقطار المغرب العربي، مع الإشارة إلى أن الشكل الفدرالي أكثر ملائمة لتحقيق الوحدة بين الدول المشاركة في هذا المؤتمر، ورغم أهمية النتائج التي انبثقت عن مؤتمر طنجة، فان الظروف الداخلية والدولية للأطراف المشاركة في المؤتمر لم تسمح بالتطبيق الفوري لقراراته، فالجزائر خلال تلك الفترة كانت منشغلة بثورتها ضد المستعمر، ولم يكن باستطاعتها تطبيق قرارات المؤتمر إلا بعد حصولها على الاستقلال، أما تونس والمغرب فكانتا منشغلتين بعملية بناء الدولة الوطنية وما أفرزته من تحديات ومتاعب بالإضافة إلى ارتباطهما باتفاقيات تعاون مع فرنسا ولم يكن في استطاعتهما تنفيذ قرارات المؤتمر[1].

ثانيا: مرحلة ما بعد مؤتمر طنجة

شهدت منطقة المغرب العربي إلى جانب اتفاقية طنجة توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تعزز مبدأ الإخوة وحسن الجوار والوفاق، بالإضافة إلى بعض المعاهدات التي تنص على قيام مشاريع وحدوية، ومع ذلك فقد شهدت تلك الاتفاقيات تعثرا وتجمدا، إلا انه بعد استقلال الجزائر كانت هناك محاولات لتحقيق الوحدة المغاربية، حيث سعت الحكومات المغاربية من خلال أربع ندوات في الفترة من عام 1964 إلى 1967 إلى إنشاء سوق مشتركة ووحدة اقتصادية ثم الوصول إلى وحدة كاملة. تم اختيار سبل التنسيـــق القطاعـــي في المجالات المختلفة التي تمـــت مناقشتهـــا في اجتماعـــات الوزراء لتحقيق هذا الهدف.

[1] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص.21

ولقد تبين بعد دراسات اللجنة الاستشارية أن سبل التنسيق القطاعي المجزأ يثير الكثير من المشاكل مثل تحديد منشأ السلعة وطابعها المغاربي، وتحديد نسبة القيمة المضافة على للمنتج المؤهل لاستفادة من التفضيلات التجارية المغاربية، وتحديد نسبة رأس المال المستثمر المغاربي في المشاريع الصناعية المغاربية، ولذا اختارت الحكومات المغاربية إتباع طريق التعاون الكلي الشامل، فقررت ندوة تونس التي عقدت في 23 نوفمبر 1967 أن تطلب من اللجنة الاستشارية دراسة آفاق التعاون في نطاق حل شامل، وضبط مرحلة تجريبية لمدة خمس سنوات وإعداد اتفاقية تعاون اقتصادي بين الدول المغاربية وتتعلق مضمون هذه الاتفاقية بتطبيق إجراءات تعاونية تشمل [1] :

- تخفيضات خطية بنسبة 10% سنويا للضرائب الجمركية والقيود الكمية المتعلقة بالمنتجات المتبادلة؛
- وضع قائمة للصناعات المتفق عليها التي تتضمن حرية تنقل منتجاتها في السوق المغاربية؛
- إنشاء بنك للتكامل المغاربي يهدف إلى تمويل المشاريع المشتركة وتفضيل الصناعات التي تعود بالنفع المشترك؛
- إنشاء مؤسسة خاصة لاتحاد المدفوعات، تعمل على تسهيل عمليات الدفع والتحويلات المالية بين الدول المغاربية؛
- العمل على تحقيق توافق في السياسات التجارية تجاه الدول الأخرى، بهدف تعزيز التجارة الخارجية المشتركة. هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق الوحدة المغاربية في المجال الاقتصادي.

في مطلع السبعينيات شهدت العلاقات المغاربية تحسنا ملحوظا خاصة بين تونس وليبيا، فبعد ظهور قيادة ذات توجه قومي في ليبيا، تم الإعلان في 16 جانفي 1974 عن مشروع الدمج بين البلدين، وكان الهدف من المشروع هو إنشاء دولة واحدة تجمع تونس وليبيا تحت اسم "الجمهورية العربية الإسلامية". وكان من المقرر أن تكون لديها دستور واحد وعلم واحد ورئيس واحد، وتعمل وفقا لنظام تشريعي واحد. ومع ذلك، لم يتحقق النجاح المرجو لهذا المشروع، وذلك بسبب تراجع تونس بعد يومين فقط من الإعلان عن المشروع. وبالتالي لم يتم تنفيذ الدمج وتحقيق الوحدة المقترحة بين البلدين.

وبتاريخ 19مارس 1983 حدث نوع من التقارب بين الجزائر وتونس تمثل في توقيع معاهدة الإخاء والوفاق بين البلدين، وانضمت إليهما موريتانيا في شهر ديسمبر من نفس السنة، وكرد فعل إزاء هذا

[1] إكرام مياسي، مرجع سابق ذكره، ص.251

الاتفاق تم الإعلان عن معاهدة تكوين "الاتحاد العربي الإفريقي" بين ليبيا والمغرب بتاريخ 13 أوت 1984، ولكن سرعان ما تم إلغاء هذه المعاهدة من طرف المغرب في شهر أوت 1986.

إن المتتبع لحركية التفاعلات الداخلية والبينية لدول المغرب العربي، خلال سنوات الستينيات والسبعينيات وبداية الثمانينيات يتجلى له وجود جملة من العوامل المتداخلة تعيق إقامة أسس صحيحة للتكامل الاقتصادي الإقليمي في دول المغرب العربي. ومن بين هذه العوامل البارزة يمكن [1]:

- بروز مشكلات السيادة الإقليمية خلال فترة ما بعد الاستقلال، وتركزت بشكل خاص على ضبط الحدود. ومن بين ابرز واهم هذه المشكلات المطالبة المغربية بأراضي في موريتانيا عقب استقلالها من فرنسا في 1960، والنزاعات الحدودية بين المغرب والجزائر، والجدال حول الجرف القاري بين تونس وليبيا في المياه الإقليمية، وأيضا مشكلة الصحراء الغربية التي نشأت في ذلك الوقـت وأثرت على التقارب والتعاون الاقتصادي في المغرب العربي؛

إن كل هذه المشاكل قد تركت أثار ملموسة في مسار العلاقات البينية لدى دول المغرب العربي، حيث شهدت المنطقة موجات من التوتر والنزاعات التي وصلت في بعض الأحيان إلى مرحلة قطع العلاقات. هذه النزاعات خلقت مناخًا غير مستقر في المنطقة.

- تأثرت الحكومات في الدول المغاربية خلال فترة الخمسينيات والستينيات بالحركات التحررية، مما أدى إلى تراجع رغبتها في المشاركة في مشاريع التكامل الإقليمي، وخاصة مشاريع الاتحادات الجمركية؛

- المحاولات التكاملية التي ظهرت في منطقة المغرب العربي خلال تلك الفترة جاءت بشكل مفاجئ وفوري نتيجة للضغوط والأحداث القائمة، وبسبب هذا النهج فإن هذه المحاولات كانت مجرد مواقف مؤقتة تفتقد للعناصر الأساسية للتكامل الاقتصادي مثل التكوين والاستمرارية.

ثالثا: معاهدة اتحاد المغرب العربي

بعد فشل الهيكل الأول للعمل المشترك في المغرب العربي وحالة المد والجزر خلال الفترات السابقة، دفع الدول إلى استعادة الوعي والسعي نحو تعزيز التنسيق والتقارب في المشروعات الاقتصادية، وفي ظل العزلة السياسية التي تعانيها هذه الأنظمة، سعت الحكومات إلى تفعيل المشروع المغاربي من خلال تجنب بؤر الصراع والسعي إلى تحقيق الوحدة المغاربية، تم تتويج هذا الجهد بعقد لقاء لقادة دول المغرب العربي الخمس في فبراير 1989 في المغرب، حيث تم توقيع معاهدة مراكش التي أنشأت اتحاد المغرب العربي

[1] زايد عبيد مصباح، اتحاد المغرب العربي :**الطموح والواقع**،**مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد 21، العدد236، 1998، ص. 30

وحددت البنية السياسية للاتحاد، واعتبر هذا اللقاء تحولًا تاريخيا في العلاقات المغاربية، وتم تشكيل الاتحاد استجابة لرغبة دول المغرب العربي في تجنب التهميش الناجم عن التحولات العالمية وتعزيز الاندماج في الاتحادات والتكتلات الإقليمية الأخرى[1].

1- أهداف اتحاد المغرب العربي

لقد كان الهدف من إنشاء اتحاد المغرب العربي هو تحقيق تكامل اقتصادي وتنمية اقتصادية فاعلة مع توفير الظروف الملائمة لذلك، حيث رأى أعضاء الاتحاد المغاربي بأن التكامل الاقتصادي يمكن من التغلب على ضيق وصغر الأسواق المغاربية، وعموما فقد تمثلت الأهداف حسب معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي فيما يلي[2]:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها؛
- نهج سياسة مشتركة في ميادين مختلفة؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

2- محتوى معاهدة اتحاد المغرب العربي

تتألف معاهدة اتحاد المغرب العربي من 19 فصل، حيث يتناول الفصلان الثاني والثالث الأهداف المقصودة وتصنيف عناصر السياسة المشتركة في المجال الدولي ومجالات الدفاع والاقتصاد والثقافة، وتتعرض الفصول من 04 إلى 13 ذكر الأجهزة المشتركة المتعلقة بالاتحاد، يتناول الفصلان 14 و15 التضامن ضد العدوان والأمن الداخلي، يتضمن فصل آخر حرية إبرام اتفاقيات مع أطراف أخرى وإمكانية انضمام دول أخرى إلى الاتحاد، سواء كانت عربية أو إفريقية. وفي النهاية، يوضح الفصل الأخير إجراءات التعديل ودخول المعاهدة حيز التنفيذ.[3]

إن ما يمكن استخلاصه عند قراءة نصوص معاهدة اتحـــاد المغرب العربي، يمكن ذكره فيمـــا يلي:

[1] كروي كريمة،سعود صالح، **تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية**، مجلة المعيار،جامعة تيسمسيلت، المجلد09، العدد 02، 2018، ص. 376

[2] بوسكاني رشيد، دبيش احمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر ، المجلد 04، العدد 01، 2004، ص. 92

[3] مصطفى الفيلالي، **آفاق اتحاد المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربي، لبنان، المجلد 12، العدد 132 ،1990، ص.43

- تتميز المعاهدة بالأهداف السطحية: حيث تقتصر على عبارات عامة وسطحية تتعلق بالسياسة المشتركة والتعاون الاقتصادي، ومن الجوانب الملموسة التي يمكن التعرف عليها في المعاهدة هي الإشارة إلى العمل التدريجي على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال رؤوس الأموال والبضائع بين الدول الأعضاء؛

- تمتاز المعاهدة بعدم تحديد مفهوم المغرب العربي وحدوده الجغرافية بشكل صريح، حيث لم يتم اعتبار صفة العربية معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى في المعاهدة، وفقا للمادة السابعة من المعاهدة يحق للدول الأخرى التي تنتمي إلى الأمة العربية والمجموعة الإفريقيـة أن تنضم إلى المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك[1]؛

- تتميز معاهدة اتحاد المغرب العربي بأنها لا تأسس لاتحاد فيدرالي أو كونفدرالي بل هي تجمع يجمع عددا من الدول، تربطها روابط دينية وتاريخية وحضارية، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وبمعنى آخر، فإن المعاهـدة لا تهدف إلى إنشاء هيئة فوق وطنية تذوب فيها كيانات الدول المغاربيـة، لكن هذا لا يعـني أن الدول تتصـرف بشكل أحادي وتعمل فقط وفقا لمصالحـها الوطنية، بل يهدف التكامل الناجـح إلى تحقيـق مجموعة من الأهداف المشتركـة التي تخـدم المصلحة العامـة ولا تتعارض مع المصالـح القطرية لكل دولة[2]؛

- اقتضاب شديد في فصولها ومحتواها وأغراضها، على عكس معاهد أخرى مثل معاهدة روما التي أنشأت السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي التي تحتوي على 248 مادة موزعة على ست أبواب وعشرة أقسام، ونفس الأمر ينطبق على معاهدة إنشاء مجموعة الفحم والفولاذ التي يقع نصها في 100 مادة، بإجمالي 145 صفحة ولها عدد من الملاحق والبروتوكولات؛

- معاهدة اتحاد المغرب العربي لم تتضمن تفاصيل العمل المشترك بشكل كاف، ولم تتناول الجوانب التطبيقية للاتحاد بشكل محدد، سواء المراحل الزمنية أو وسائل الانجاز، ولم توضح مرحلة التخلص والانتقال من الوضع الحالي إلى وضع جديد؛

- تفتقر المعاهدة إلى وثيقة إضافية وملاحق تبيـــن إستراتيجية التغييـــر، تقوم على خطة تنفيذية متناسقة وموقوتة[3].

[1] محمد بوبوش ، مرجع سابق ذكره، ص. 114

[2] أم الخير عيشون، **آليات تفعيل التكامل المغاربي من الجانبين القانوني والمؤسساتي**، **مجلة القانون والمجتمع**، جامعة أدرار، المجلد 09، العـدد01 ،2021، ص ص.389-390

[3] مصطفى الفيلالي، مرجع سابق ذكره، ص. 43

رابعا: مرحلة ما بعد معاهدة اتحاد المغرب العربي

تعزز التوجه نحو التكامل بين دول المغرب العربي اثر انعقاد مجلس رئاسة الاتحاد بتاريخ 12 جويلية 1990، الذي دعا إليه وزراء الخارجية والاقتصاد والفلاحة من أجل وضع إستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة، وتم صياغة الوثيقة المتعلقة بالإستراتيجية في فيفري 1991، حيث تم تحديد مراحل محددة لتحقيق عملية الاندماج، ومن جهة أخرى تنمية الموارد الاقتصادية في جميع الميادين[1]، وقد اعتمد دول المغاربية النهج التكاملي التقليدي المرتكز على عدة مراحل تمثلت في[2]:

1- مرحلة إنشاء منطقة التبادل الحر عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على أن يتحقق هذا الهدف قبل نهاية عام 1992؛

2- مرحلة إنشاء الاتحاد الجمركي قبل نهاية 1995، وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة ووضع تعريفة خارجية مشتركة؛

3- مرحلة إنشاء سوق مغاربية مشتركة بين دول الاتحاد قبل نهاية سنة 2000، مع الوصول إلى التكامل المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية والى تحقيق تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال؛

4- مرحلة الوصول إلى الوحدة الاقتصادية كمرحلة مستقبلية وذلك بتوحيد السياسات والخطط الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة.

وترتكز الإستراتيجية التكاملية لاتحاد المغرب العربي على تحقيق الأولويات التالية[3]:

- تحقيق التكامل الإنتاجي والتنسيق بين مختلف السياسات القطاعية واستحداث صناعة تكاملية؛
- إقامة المشاريع المشتركة بين بلدان المغرب العربي لدفع حركة التنمية والتكامل المغاربي؛
- التنسيق بين السياسات الضريبية والاستثمارية[4]؛
- العمل على تنمية الموارد البشرية.

في ظل ركود مؤسسات الاتحاد منذ سنة1995، وتأخر تنفيذ المرحلة الأولى من مراحل التكامل المغاربي بسبب الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب، دعا مجلس وزراء الخارجية في دورته السادسة والعشرين

---

[1] محمد بوبوش،مرجع سابق ذكره، ص. 87

[2] عوار عائشة، بوثلجة عبد الناصر، **دول اتحاد المغرب العربي والطريق نحو التكامل**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار،المجلد 02، العدد 02، 2014، ص ص. 186-187

[3] الياس سالم، **التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي اتحاد المغرب العربي أنموذجا**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، المجلد03، العدد 01 ، 2012، ص. 176

[4] عزالدين بوحبل، مرجع سابق ذكره، ص. 150

المنعقدة بتاريخ 2007/02/10 فريق العمل المكلف باستكمال مشروع منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد وإعداد دراسة حول إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية إلى عقد اجتماع موسع بإشراك قطاعات الفلاحة والصناعة والجمارك، وإعداد العناصر المرجعية لدراسة انعكاسات منطقة التبادل الحر على اقتصاديات الدول الأعضاء، أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية وهي الاتحاد الجمركي فقد قامت اللجنة بانجاز دراسات للسياسات الجمركية في الدول المغاربية بالموازاة مع السياسات التجارية، كما أعدت مديريات الجمارك سنة 1995 تعريفة جمركية موحدة استعدادا لتنفيذ المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي، كما تم إنشاء اتحاد مغاربي للتعاون الجمركي بهدف استكمال مشروع الوحدة الجمركية. غير انه لم يتم المصادقة على الكثير من الاتفاقيات المبرمة بين بلدان الاتحاد المغاربي[1].

بعد أكثر من ست سنوات على تجميد نشاط مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من المغرب في سبتمبر 1995، إستطاعات الدول المغاربية من إعادة إحياء نشاطها ولو بشكل محتشم، وكانت البداية اجتماع وزراء الخارجية يومي 18-19 مارس 2001 بالجزائر واستمرت هذه الاجتماعات الوزارية لكنها لم تتمكن من إحداث تغيير جوهري في الواقعية والنشاطات للاتحاد المغاربي وبقيت الحصيلة على ما عليه[2]. وتوالت بعدها الاجتماعات لكن بقيت قرارات ونتائج هذه الاجتماعات على ورق دون أن تحقق الدول المغاربية حتى توافقا أوليا على هذه القرارات بشكل عام.

وبالرغم من مرور قرابة ثلاث عقود من توقيع معاهدة مراكش إلا أن منطقة التبادل الحر لاتحاد المغرب العربي المتفق على تجسيدها سنة 1992، وكذا السوق المغاربية ظلتا كمشروعين لم يتجســـدا إلى يومنـــا هذا.

المطلب الثاني: معوقات ومشاكل التكامل الاقتصادي المغاربي

يواجه اتحاد المغرب العربي العديد من الصعوبات والمشاكل التي أعاقت تقدمه، وسيتم عرض أهمها من خلال ما يلي:

أولا: المعوقات والمشاكل السياسية

تنقسم المعوقات والعراقيل السياسية إلى عراقيل قديمـة وأخرى حديثـة، فمن جهة العراقيل القديمـة نجد:

[1] عز الدين بوحبل، مرجع سابق ذكره، ص.150

[2] ديدي ولد السالك، **اتحاد المغرب العربي، أسباب التعثر ومداخل التفعيل**، مركز دراسات الوحدة العربي، المجلد 27، العدد312، 2005، ص. 55

1- الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر التي تطورت بدءا من العام 1990، أبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلقت حالة عدم الاستقرار، والتي وضعت قيود على حالت دون تهيئة المناخ اللازم لمواصلة المشروع المغاربي؛

2- تدهور العلاقات الجزائرية –المغربية خلال سنة 1995 نتيجة الخلافات بين البلدين حول ملف الصحراء الغربية، الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على مسار التكامل المغاربي، حيث طلبت المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء رئاسة الجزائر له؛

3- اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمسالة توسيع عضوية الاتحاد المغاربي، ففي المادة 17 من معاهدة التأسيس يسمح للدول العربية أو الإفريقية الأخرى بالانضمام إلى الاتحاد، شريطة الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء، وهناك مثال واضح على ذلك عندما دعت مصر للانضمام إلى الاتحاد المغاربي إلا أنها لم تحصل على الموافقة من ليبيا والجزائر[1]؛

4- في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، واجهت المنطقة العربية بشكل عام والمنطقة المغاربية بشكل خاص تحديات كبيرة نتيجة التغيرات الدولية، حيث أبرمت مشاريع إقليمية لم تكن تتوافق مع مصالح المنطقة بنفس القدر الذي تتوافق مع مصالح المقترحين لهذه المشاريع، من بينها مشروع النظام الشرق الأوسطي ومشروع الشراكة الأورو-متوسطية، وقد انشغلت أغلبية الدول بهذين المشروعين على حساب المشاريع المحلية والإقليمية الأخرى، وكان لهذين المشروعين تأثير كبير على اتحاد المغرب العربي، حيث تم طرحهما في الوقت الذي كان الاتحاد يسعى لتأسيس هياكله التنظيمية في مرحلته الأولى؛

5- الثغرات في معاهدة مراكش: لقد طبع على معاهدة مراكش جملة من العيوب والثغرات ساهمت في تعطيلـه ومن بينها[2]:

- لم تحدد معاهدة مراكش بشكل واضح مفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية؛

- العقبات المؤسساتية: يتميز إتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن نص ميثاق التأسيس الذي يركز السلطة في يد مجلس الرئاسة، فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود جميع الصلاحيات، مما ترتب تغيب أي دور فاعل للأمانة العامة وجعلها مجرد سكرتيرية للمجلس[3]؛

- قاعدة الإجماع التي كان لها دور في إعاقة مسار التكامل، مثلما ما تسببه قاعدة الإجماع من عرقلة مؤسسات العمل العربي المشترك على رأسها جامعة الدول العربية.

[1] زايد عبد الله مصباح، مرجع سابق ذكره، ص. 36

[2] ديدي ولد السالك، مرجع سابق ذكره، ص ص. 63-64

[3] مراد علة، **واقع التكامل الاقتصادي المغاربـــي، قراءة تاريخيـــة واقتصادية في معطيات الاتحاد**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، المجلد 04، العدد02، 2016، ص. 12

أما العراقيل الحديثة، والتي مازالت مستمرة وتعيق تشكيل الاتحاد المغاربي نذكر منها:

1- ضعف وغياب الإرادة السياسية: إن توفر الإرادة السياسية لدى النخب المغاربية الحاكمة التي تقبل بمبدأ التكامل شرط ضروري لنجاح التكامل الاقتصادي بينهما؛

2- موجات الربيع العربي في دول الاتحاد المغرب العربي: حيث شهدت المنطقة تحولات سياسية في ضوء ما يسمى بالربيع العربي أدت إلى تغير أنظمة الحكم في ليبيا وتونس وتتواجد هاتين الدولتين في مرحلة إعادة بناء أنظمتهما الجديدة[1]، وبقية الدول مثل الجزائر بقيت منشغلة بمواجهة التطورات التي خلفتها هذه الموجة من خلال متابعة الأوضاع على حدودها؛

3- من بين التحديات التي تعرقل عمل اتحاد المغرب العربي التطورات السياسية الأخيرة المرتبطة بإقامة المغرب علاقات اقتصادية وسياسية مع الكيان الصهيوني، وهو ما يتنافى مع توجهات الدول المغاربية، فبلدان المغـرب العربي وإفريقيا أصبحـت مستهدفة أكثر مما مضى من طرف الدول الغربية بغيـــة التغوغـل في إفريقيا.

إلى جانب ذلك فانه يمكن القول أن هناك عوامل أخرى خارجية ضلت سارية من الماضي حتى الآن تسعى إلى عرقلة مسار هذا الاتحاد، لاعتبارات كثيرة منها الموقع الاستراتيجي المتميز للمغرب العربي باعتباره جزءا من إفريقيا والحوض المتوسط فضلا عن قربه من أوروبا وامتداد جنوبا نحو القارة الإفريقية، مما جعل أوروبا وأمريكا تعملان إلى إجهاض فكرة هذا الاتحاد وإضعافه خوفا من تحول هذا الاتحاد إلى كتلة واحدة تهدد مصالح هذه الدول.

ثانيا : المعوقات والمشاكل الاقتصادية

1- غياب التقارب في السياسات الاقتصادية في الدول المغاربية: إن اختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول الأعضاء يعتبر احد معوقات إقامة تكامل اقتصادي بينها، حيث اتبعت كل من تونس والمغرب وموريتانيا سياسات اقتصادية ليبيرالية في حين اتبعت الجزائر وليبيا سياسات اقتصادية موجهة، قبل أن تقوم الجزائر بتحرير اقتصادها خلال تسعينيات القرن الماضي؛

2- اختلاف النظم والتشريعات الاقتصادية، فهناك العديد من الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تواجه التعاون العربي لاسيما في جانبه الاقتصادي، حيث توجد هناك بعض القوانين تعوق ذلك مثل قاعدة (49-51) التي تفرضها الجزائر من ناحية الاستثمار الأجنبي، والتي كانت قد تداركت سلبياتها الحكومة

[1] نوري منيرة، بوسعد زكية، **التكامل الاقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة01،المجلد 08، العدد02، 2018، ص. 175

الجزائرية بتعديل قانون الاستثمار الجديد، التي تمنح بموجبه مزايا للشريك الجزائري على حساب الأجنبي، يضاف إلى ذلك تفشي الفساد الإداري والمالي التي تحد من حركة وانسياب السلع والخدمات بين الدول؛

3- تواجه عملية انتقال رؤوس الأموال وتفعيل التكامل الاقتصادي عدة عراقيل إدارية تقوم بدور أساسي في تقييدها، ومن بين هذه العراقيل الإدارية الازدواج الضريبي ونظام الحصص على الواردات، حيث يتسببان في تعقيد إجراءات الاستثمار وتحول أرباح الشركات، كما تفرض الحكومات قيودا على الصادرات والواردات، مما يعيق حركة السلع والخدمات عبر الحدود ويعوق التكامل الاقتصادي[1].

إضافة إلى هذه العناصر سالفة الذكر، يمكن إضافة معيقات أخرى وتتمثل في:

1- التقدم المتباين في تبني اقتصاد السوق بين دول المغرب العربي خاصة بين المغرب وتونس من جهة وبين الجزائر وليبيا وموريتانيا من جهة أخرى، مما أثر على تحقيق الانسجام وعلى تحقيق تقدم فعلي على مستوى تحريك عملية التكامل الفعلي؛

2- التفاوت بين معدل النمو الديموغرافي ومعدل النمو الاقتصادي في كل دولة مما يؤثر سلبيـــا على رفاهية السكان[2]؛

3- استمرار اختلال الهياكل الاقتصادية وهو ما كون عائقا كبيرا أمام تجسيد وتطبيق القرارات المشتركة حول تطوير التجارة المغاربية البينية؛

4- على الرغم من وجود عوامل ومقومات تشجع زيادة حجم المبادلات التجارية بين دول الاتحاد المغرب العربي، إلا أن هذه المبادلات لا تزال ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، مما يشكل عائقا أمام التكامل الاقتصادي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المنطقة ضعفا في البنية التحتية اللازمة لتسهيل المبادلات التجارية الخارجية، مثل الموانئ والسكك الحديدية وأساطيل السفن[3]. يعود ضعف المبادلات التجارية في المنطقة المغرب العربي إلى الهيمنة الأوروبية على هيكل التجارة الخارجية، حيث تسود المبادلات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي على حساب المبادلات التجارية البينية بين الدول العربية. يعود ذلك جزئيا إلى التبعية الاقتصادية والتجارية لدول المغرب العربي لصالح دول الاتحاد الأوروبي وكذا طبيعة أنظمة الإنتاج السائدة في دول المغرب العربي وغياب إستراتيجية واضحة لتحقيق التكامل الاقتصادي[4].

---

[1] زايد محمد، **واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 10، العدد 03، 2021، ص ص. 1040-1041

[2] بوسكاني رشيد، دبيش احمد، مرجع سابق ذكره، ص.105

[3] كروي كريمة، سعود صالح، مرجع سابق ذكره، ص.10

[4] فيصل بهلولي، **إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 14، العدد14، 2014، ص.191

وفقا لبيانات الجدول رقم: 20 يتضح أن قيمة التجارة البنية بين دول اتحاد المغرب العربي شهدت تقلبات خلال الفترة (2011-2021)، وبلغت في أحسن أحوالها 10.94 مليار دولار خلال عام، 2013 في حين سجلت في عام 2011 إلى نحو 7.33 مليار دولار، وارتفعت إلى حوالي 9.26 مليار دولار في عام 2012، في حين بلغت أدنى قيمة لها في عام 2020 إلى نحو 5.79 مليار دولار.

جدول رقم20: تطور التجارة البينية بين دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2011-2021)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	3,62	4,61	5,60	5,09	3,42	3,10	2,94	3,65	3,87	2,90	3,39
الواردات	3,71	4,64	5,34	4,93	3,77	3,10	2,90	3,60	3,83	2,89	3,39
المجموع	7,33	9,26	10,94	10,02	7,19	6,20	5,84	7,25	7,71	5,79	6,78

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الموقع trademap متاح على الرابط: https://www.trademap.org تاريخ الزيارة 2021/07/08

المطلب الثالث: مقومات تفعيل التكامل المغاربي

إن تحقيق التكامل الاقتصادي في المغرب العربي يرتبط بتوفر عدة مقومات وإمكانيات ضرورية، وهو أيضا مرتبط بتطور التجارة البينية بين البلدان، لذا تتمتع بلدان المغرب العربي بعدد من المقومات التي تجعلها قادرة على أن تكون فضاء تكاملا ذا أهمية إستراتيجية، وتمكنها من تعزيز قدراتها التنظيمية وزيادة إنتاجيتها، وفيما يلي عرض لأهم مقومات تفعيل التكامل المغاربي:

أولا: التركيبة السكانية

يحوز اتحاد المغرب العربي على ثروة بشرية كبيرة، حيث يبلغ عدد سكان هذه المنطقة وفقا لتقديرات عام 2021 أكثر من 103.66مليون نسمة، تحتل الجزائر المرتبة الأولى في القائمة بتعداد بشري يقدر بحوالي 44.280 مليون نسمة، ما يمثل نسبة تقارب 43% من إجمالي عدد سكان اتحاد المغرب العربي، يأتي بعدها المغرب بنسبة تصل إلى 35% من إجمالي عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانه أكثر من 36.31 مليون نسمة، تليها تونس بعدد سكان يبلغ حوالي 11.83مليون نسمة، وهي تمثل نسبة إجمالية تقارب 7%. فيما يبلغ عدد السكان في ليبيا 6.96 مليون نسمة، وفي موريتانيا 4.27 مليون نسمة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم14: توزيع عدد سكان اتحاد المغرب العربي لسنة 2021

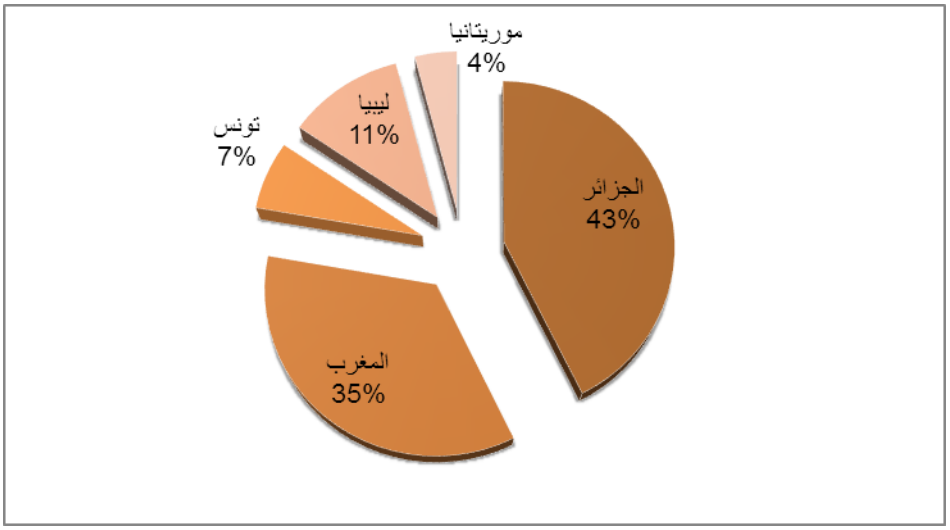

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات الأونكتاد متاح على الرابط:

https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx تاريخ الزيارة 2021 /07/10

إن ما يلاحظ في الشكل هو التوزيع الغير المتناسب للسكان بين مناطق دول المغرب العربي ، لكن أهم ما يميز التركيبة البشرية هي توفر الطاقات الشابة، حيث تتميز دول المغرب العربي بوجود نسب عالية من الشباب في سكانها، فالشباب يشكلون قاعدة سكانية هامة ويمثلون موردا قويا للتنمية والابتكار في المنطقة. يعد وجود هذه الطاقات الشابة فرصة كبيرة لدول المغرب العربي للنمو والتقدم في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والحكم، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم21: نسبة سكان الاتحاد المغرب العربي في الفئات العمرية إلى العدد الجمالي للسكان لسنة 2020

الفئات العمرية / البلد	اقل من 15	15-65 سنة	اكثر من 65 سنة
الجزائر	%31	62%	%7
ليبيا	%28	68%	%8.4
تونس	20.5%	%71.1	8.4%
المغرب	%26.1	%66.6	%7.3
موريتانيا	%40	%57	%3
المجموع	%29.12	%64.94	%6.82

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصادر عن صندوق النقد العربي 2022.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول، أن الفئة العمرية التي تتراوح بين 15 و65 سنة تشكل النسبة الأكبر من تركيبة السكان في دول اتحاد المغرب العربي، وصل متوسط هذه الفئة إلى أكثر من 64% من إجمالي عدد السكان، وهي الفئة التي تساهم بشكل كبير في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحريك العجلة الإنتاجية

في المنطقة، وعلى الرغم من وجود اختلافات في النسبة بين الدول المختلفة في اتحاد المغرب العربي، إلا أنها تتجاوز نصف عدد السكان في كل دولة، وقد حققت تونس المرتبة الأولى بنسبة تفوق 71% من إجمالي عدد السكان.

أما الفئة العمرية التي تفوق سن 65 سنة التي تشمل الشيوخ فنلاحظ أن متوسط نسبتها كان ضئيل ووصل إلى 6.82%، في حين نلاحظ أن الفئة الثالثة التي تقل عن 15سنة قد فاقت نسبتها في المتوسط 29.12% من عدد السكان.

تعكس هذه البيانات التحول الديموغرافي في المنطقة، حيث تزداد أهمية الفئة العمرية النشطة في المجتمعات والاقتصادات، لذلك إن توفر الطاقات الشابة في الفضاء التكاملي المغاربي ستتيح لها عملية التكامل التنقل بحرية بين دول التكتل مما يساعد إعادة توزيع هذه الفئة بين أقطاره، ويسمح بزيادة الإنتاج وتوسيعه سواء في جانب الطلب أو العرض ومن المتوقع أن تظل هذه الفئة تلعب دورا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول اتحاد المغرب العربي في المستقبل.

ثانيا: الموقع الجغرافي والمساحة

تمتلك الدول المغاربية مساحة جغرافية هائلة وموقع استراتيجي يجمع بين خصائص مناخية متجانسة وموارد طبيعية متكافئة، تقع هذه الدول في شمال إفريقيا، يحدها شمالا البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقا، يعتبر المغرب العربي نقط التقاء القارات الثلاث(أوروبا، إفريقيا، آسيا)، حيث تمتد المنطقة المغاربية في إفريقيا وتتواصل مع أوروبا وترتبط بالشرق العربي، وتعتبر نقط ربط بين المحيطين الأطلسي والهندي وهنا تبرز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية كونها بوابة ومعبر يربط شمال إفريقيا بجنوبها، ومن خلال الجدول الموالي يمكن التعرف على مساحة الأراضي لدول اتحاد المغرب العربي، وطول الشريط الساحلي الذي يمتد على طول هذه الدول.

جدول رقم22: مساحة وطول الشريط الساحلي لدول اتحاد المغرب العربي

الدولة	الجزائر	المغرب	ليبيا	تونس	موريتانيا	المجموع
المساحة الإجمالية(مليون كم²)	2.381	0.446	1.759	0.163	1.032	**5.781**
طول الشريك الساحلي(كلم)	1200	1835	1770	1300	754	**6859**

المصدر: كريمة كروي، **تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية**، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، المجلد 09، العدد 02، 2018، ص.377

من خلال الجدول، نلاحظ أن المنطقة المغاربية تتربع على مساحة تقدر بـ: 5781 كم^2، بما يعادل نسبة 45.17% من مساحة الوطن العربي، تستحوذ الجزائر وحدها على مساحة 2.381مليون كم^2 بما يعادل نسبة 41.18%، تليها ليبيا بمساحة إجمالية تقارب 1.759 مليون كم^2، ثم موريتانيا بـ 1.030 مليون كم^2، ثم المغرب بمساحة إجمالية قدرت ب 0.710 مليون كم^2، وتونس ب 0.163 مليون كم^2.

كل الدول المغاربية مطلة على الساحل، حيث يمتد طول الشريط الساحلي لهذه الدول لما يقرب من 7000 كيلومتر، تستحوذ المغرب منه على 1835كم، تليها ليبيا على مسافة 1770 كم، ثم الجزائر على 1200 كلم، ثم تونس بطوب شريط ساحـلي يقدر ب 1300 كم وموريتانيا بطول 754 كم، إن هذا الموقع المغـاربي المتميـز يقـدم مساهمـة هامة على المستـوى الدولي، ويشكل ممـرا حيويا في شبكـة النقل الجـوي والبحـري.

تستحوذ الدول المغاربية على مساحات شاسعة للزراعة والرعي، ويوضح الجدول الموالي توزيع هذه المساحات في الدول المغاربية.

جدول رقم 23: المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة بدول اتحاد المغرب العربي لسنة 2021

الدولة / طبيعة الأراضي	الجزائر	المغرب	ليبيا	تونس	موريتانيا	المجموع
الأراضي الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	5.724	6.657	2.050	4.254	0.411	**19.096**
الأراضي الرعوية (مليون هكتار)	32.755	21.000	13.300	4.628	39.250	**110.933**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية2022 .

من خلال بيانات الجدول، يتضح أن المساحة الصالحة للزراعة في دول المغرب العربي تتجاوز 19مليون هكتار، ما يمثل نسبة تقدر بـ 3.16%من المساحة الإجمالية للمنطقة، وقد استحوذت الجزائر والمغرب على أكثر من 11 مليون هكتار، وعلى الرغم من أن المساحة الصالحة للزراعة محدودة نسبيا، إلا أن التربة في المنطقة ذات مردودية عالية في الإنتاج الزراعي، ويتميز المغرب والجزائر بتنوع منتجاتهما الزراعية بما في ذلك الحبوب، والفواكه، والخضروات، وتلعب الزراعة دورا هاما في توفير الغذاء للسكان المحليين وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال التصدير.

من خلال البيانات المقدمة في الجدول أيضا، يتضح أن دول المغرب العربي تمتلك مساحة رعوية تزيد عن 110 مليون هكتار، وهذه المساحة تمثل نسبة تقدر بحوالي 18.35% من المساحة الإجمالية للمنطقة،

وتحتوي هذه المساحة على نباتات طبيعية تستخدم كغذاء للماشية، في حين استحوذت الجزائر وموريتانيا على أكثر من 72% من هذه المساحة الرعوية، لذلك لو تم توحيد الجهود واستغلال هذه المساحات الزراعية الهامة التي تمتلكها دول المغرب العربي فإن الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية ستزداد، ويمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي بين هذه الدول وتقليل الاعتماد على واردات الغذاء من الخارج.

ثالثا: الثروات الطبيعية

تزخر الدول المغاربية بثروات طبيعية وطاقوية ضخمة ومتنوعة، تشمل المحروقات والمعادن إلى جانب الثروات الطبيعية الأخرى، تجعلها بذلك مؤهلة لان تكون قطبا اقتصاديا قويا، وتوضح البيانات المذكورة في الجدول الموالي، التوزيع الحالي للثروات الطبيعية في كل دولة.

جدول رقم24: توزيع الثروات الطبيعية في دول المغرب العربي عام 2022.

	الجزائر	المغرب	ليبيا	تونس	موريتانيا	المجموع
احتياطي النفط (مليار برميل)	12.20	-	48.36	0.43	-	**60.99**
إنتاج النفط (مليون برميل/يوميا)	0.919	-	1.220	0.028	-	**2167**
احتياطي الغاز (مليار متر مكعب)	4505	1.4	1505	64	28	**6103.4**
الغاز المسوق(مليار متر مكعب)	105	0.1	24.2	0.9	-	**130.2**
إنتاج خام الحديد (ألف طن /السنة)	409.9	7.1	-	100.7	7927.7	**8445.4**
إنتاج الحديد الصلب (ألف طن)	**4000**	500	652	50	-	**5202**
إنتاج خام الزنك (ألف طن)	0.5	43.5	-	-	-	**44**
إنتاج خام النحاس (ألف طن)	-	30.7	-	-	26.6	**57.3**
إنتاج الذهب (طن)	0.1	0.2	-	-	13.5	**13.7**
إنتاج الفضة (طن)	0.1	185.7	-	-	-	**185.7**
إنتاج الاسمنت (مليون طن)	24	12.56	3.70	7.65	1	**48.91**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصادر عن صندوق النقد العربي، 2022.

- **النفط والغاز الطبيعي**: يعد النفط والغاز الطبيعي أحد القطاعات الإستراتيجية والهامة في المغرب العربي من حيث الإنتاج والاحتياطي، تتمتع كلا من الجزائر وليبيا بأكبر احتياطي للنفط بمجموع 60.56 مليار برميل، وتصل الإنتاجية اليومية لهذين البلدين من النفط إلى 2.13 مليون برميل يوميا، أما بالنسبة لاحتياطيات الغاز الطبيعي في البلدين فتقدر بحوالي 6010 مليار متر مكعب، وهناك إمكانية لإكتشاف مزيد من هذه الموارد في المغرب وموريتانيا، وقد قدر حجم الغاز المسوق إلى ما يفوق 130 مليار متر مكعب،

وتتصدر الجزائر القائمة بحصة تفوق 150 مليار متر مكعب ونسبة تفوق 80% من الكمية المسوقة في المغرب العربي، تليها ليبيا بحوالي 24.2 مليار متر مكعب.

وقد مثل الاحتياطي الليبي من النفط الخام إلى نسبة 3.62 %من الاحتياطات المؤكدة في العالم، في حين كانت النسبة في الغاز الطبيعي للجزائر إلى 2.19 %من الاحتياطات العالمية[1].

- **المعادن الطبيعية**: تتميز دول المغرب العربي بثروات معدنية طبيعية غنية، وتعتبر فرص الاستثمار في هذه المنطقة من أهم الفرص المستقبلية، حيث أظهرت الإحصائيات المقدمة لسنة 2021، بلوغ إنتاج خام الحديد حوالي 8.4 مليون طن حيث توزعت هذه الإنتاجية بين موريتانيا والجزائر، وشكل إنتاج موريتانيا حوالي 93% من الإجمالي، في حين وصل إنتاج الحديد الصلب إلى 5.2 مليون طن، وتصدرت الجزائر قائمة الدول المنتجة لهذه المادة بإنتاج يبلغ 04 مليون طن، بينما توزع الباقي على المغرب وليبيا وتونس، وفيما يتعلق بخام الزنك فقد بلغ إنتاجه 44 ألف طن، وكان التركيز في المغرب والجزائر، أما إنتاج خام النحاس فقد بلغ حوالي 57.3 ألف طن، تم إنتاجها على التوالي بكل من المغرب وموريتانيا، كما بلغ إنتاج الدول المغاربية من الذهب حوالي 13.7طن، واستمرت موريتانيا في تصدر القائمة بإنتاج 98.54%،بينما بلغ إنتاج الفضة إلى 185.7 طن تم إنتاجها بالأغلبية في المغرب.

- **المواد الاستخراجية:** تم تحقيق إنتاج قوي للأسمنت في دول المغرب العربي، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي للأسمنت في المنطقة حوالي 48.91 مليون طن، وتصدرت الجزائر قائمة الدول المنتجة بإنتاج حوالي 24 مليون طن، تليها المغرب بإنتاج يبلغ 12.56 مليون طن، ثم تونس بإنتاج يقدر بحوالي 7.65 مليون طن، وقد بلغ إجمالي إنتاج ليبيا وموريتانيا حوالي 8.65 مليون طن.

إن هذا الإنتاج الكبير من الأسمنت يعكس النمو القوي لقطاع البناء والبنية التحتية في المنطقة، ويعزز استثمارات الأسمنت ويوفر فرص عمل مهمة في الدول المغاربية.

المطلب الرابع: سبل تفعيل اتحاد المغرب العربي واستفادة الجزائر منه كأحد البدائل

تواجه المنطقة المغاربية تحديات متعددة، تفرض على قادتها وشعوبها إلى إعادة النظر في موضوع التكامل الاقتصادي من خلال إعادة بعث اتحاد المغرب العربي، خاصة مع توفر كافة المقومات المادية والثقافية وغيرها، التي يمكن أن تساهم في تحقيق مكاسب ومزايا وأهداف لا يمكن تحقيقها بشكل فردي من قبل الدول المغاربية، وعليه فان عملية تفعيل التكامل المغاربي تتطلب تكاثف الجهود من طرف الدول

[1] منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول(اوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2021، ص.12

الأعضاء من أجل الارتقاء والازدهار في المنطقة وتحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي، بما في ذلك إقامة منطقة تجارة حرة. وعليه فانه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتوفير الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة، وتعزيز القوى الكامنة في المنطقة.

أولا: سبل تفعيل اتحاد المغرب العربي

إن عملية إحياء التكامل المغاربي تعتبر صعبة ومعقدة، ظل وجود مشاكل سياسية تشكل أول عقبة أمام تحقيقه، لذلك يجب التركيز على تجاوز هذه العقبات للانتقال إلى المرحلة الثانية التي تتضمن تخطي العوائق الاقتصادية وإيجاد السبل المناسبة لبناء منطقة اقتصادية مغاربية، وإيجاد السبل الكفيلة لبناء منطقة اقتصادية مغاربية.

1- الإجراءات السياسية

تتمثل مختلف الإجراءات السياسية الواجب اتخاذها من الناحية السياسية فيما يلي:

- الفصل النهائي للسياسة عن الاقتصاد، والتعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة بعيدا عن الإيديولوجيا والمصالح الضيقة، كما يجب ترسيخ ثقافة إيجابية لإدارة الخلافات مع مراعاة موقع المغرب العربي وموارده وإمكانياته، بالإضافة إلى طموحات شعوبه وتطلعاتهم المستقبلية، وتبني مواقف وسياسات موحدة اتجاه التجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصلحة المشتركة في الاستفادة منها لصالح بناء صناعات تصديرية متقدمة قادرة على منافسة الأسواق العالمية، ويجب أن تكون هذه السياسات مستنيرة ومتجهة نحو تعزيز التكامل الاقتصادي وتعزيز التعاون المثمر في المنطقة؛

– العمل على تحسين بيئة الأعمال ومكافحة الفساد والمحسوبية من خلال إصدار قوانين تهدف إلى مكافحة هذه الظواهر والممارسات، وينبغي أن تركز هذه القوانين على تعزيز الشفافية وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وأنظمة التقارير الدولية، إضافة إلى ذلك ينبغي العمل على تحديث مراكز الجمارك وتطويرها، وتوفير التدريب العاملين بها وتزويدهم بأحدث التكنولوجيا، ويجب تطوير أساليب التفتيش، وأيضا دمج المراكز الحدودية وتوحيد النماذج المستعملة تفاديا لتكرار الإجراءات[1]؛

– باعتبار قضية الصحراء الغربية تعبر عقبة أمام تفعيل التكامل المغاربي، لذا وجب إعطاء المواطنين الصحراويين حكم ذاتي واسع الصلاحيات يمكنهم من تسيير شؤونهم الداخلية بأنفسهم، وينبغي العمل

[1] بودلال علي، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، المجلد 02، العدد01، 2014، ص.15

على تكثيف الجهود لإنشاء صندوق مغاربي في المستقبل وظيفته إعمار وإعادة إدماج وتأهيل اللاجئين الصحراويين، والعمل مستقبلا حسب الظروف على إدماج هذه الدولة ضمن التكامل المغاربي؛

- تفعيل دور المجتمع المدني في تفعيل المشروع المغاربي، حيث أن غيابه كان أحد الأسباب لتعثر التكامل في المنطقة، في حين لم يسجل التاريخ أي حركة شعبية تطالب بتأسيس تكتل اقتصادي سواء على المستوي العربي أو على مستوى المنطقة المغاربية، وفي المقابل يوجد حركات ومسيرات تنادي بتغيير رموز السلطة لم تجبر حكامها يوما على تحقيق الاتحاد وإقامة مشروع اقتصادي حقيقي بين الدول المغاربية[1] ؛

- استغلال المقومات والعوامل المشتركة بين الدول المغاربية بما فيها القيم الإسلامية واللغة والعادات والتقاليد والعمل على توظيفها من أجل بناء التكامل المغاربي، لان الثقافة والهوية المشتركة لها التأثير كبير في جمع ولم الدول العربية، وكانت قد شكلت سلاحا وظفته كل هذه المجتمعات ضد المستعمر وبالتالي من الضروري التركيز على مقومات الانتماء حتى تشكل وعيا جماعيا .

2- الإجراءات الاقتصادية

إذا كان الاقتصاديون يحصرون مفهوم التكامل الاقتصادي في مجرد حصول إنفتاح تجاه السلع فان هذا المفهوم في ظل العولمة أصبح يشير إلى تخفيض أو إزالة العقبات التي تحول دون انسياب حركة السلع ورؤوس الأمـــوال والعمالـــة، وهو شـــرط لا غنى عنه لإحراز التكامل، الأمر الذي يستلـــزم حزمة الإجراءات التالية:

- تنسيق النظم القانونية وإقامة مؤسسات وتبني سياسات مشتركة أكثر تجانسا، كما يتعين الارتقاء بأنظمة البنية التحتية الأمر الذي من شأنه أن يضمن استمرار عدم التمييز ، ذلك أن التشريعات والمعايير والقواعد التنظيمية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعاملات وتقليص التجارة البينية الإقليمية ويعيق انسيابية تدفق رأس المال وحرية تنقل الأشخاص[2]؛

- إعادة النظر في المقاربة المتبعة في عملية التكامل الاقتصادي ،حيث أثبتت مقاربة التكامل عبر الأسواق عدم كفايتها وعدم تحقيق المستوى المطلوب من التكامل، فرغم التوقيع على العديد من الاتفاقيات التجارية إلا أن التبادل التجاري لا يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب، لذلك فانه من الضروري إتباع إستراتيجية التكامل الاقتصادي العميق والتي تعتمد زيادة تحرير المبادلات في السلع والخدمات وتحسين

[1] ديدي ولد السالك، مرجع سابق ذكره، ص. 65

[2] ولد حام الطالب مصطفى، **تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية لتعزيز التجارة الخارجية**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة تبسة، المجلد 04 العدد01، 2021، ص.14

المناخ الاستثماري وخلق مشاريع مشتركة واتخاذ إجراءات هيكلية،و يتطلب ذلك إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي بهدف تعزيز تنمية المبادلات التجارية بين الدول المشاركة في التكامل الاقتصادي؛

- تبني خطة شاملة تركز على تعزيز التجارة البينية وتعميقها، يتضمن ذلك اعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة والمصدرة، وإلغاء الازدواج الضريبي والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، وبالتالي انفتاح السوق المغاربية على بعضها البعض، فمحاولة إلغاء الحواجز أمام التجارة البينية جعل كل طرف يخشى على منظومته من التلاشي نتيجة انتقال السلع والبضائع بطريقة غير مدروسة؛

- فك ارتباط الاقتصاديات المغاربية عن الاعتماد الزائد بالدول المتقدمة، وبدلا من ذلك ينبغي الاعتماد على الإمكانيات الذاتية في وضع المناهج والسياسات والإجراءات، كما يجب تعزيز السيادة على الثروات والموارد المحلية، كذلك وجب العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والتعاون مما يضمن المصالح المشتركة ، هذا التنسيق سيساعد في تعزيز القوة التفاوضية للمنطقة أمام التجمعات الأخرى[1]؛

- العمل على التنويع الاقتصادي بهدف زيادة حجم التبادل التجاري داخل المنطقة المغاربية، لذا وجب الاستثمار في ابتكار وتطوير منتجات تصديرية جديدة، وتوسيع الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص لتعزيز التكامل، وكذلك التركيز على إلغاء المعوقات المرتبطة بمراقبة عملية الصرف الأجنبي على العمليات الجارية سواء تعلق الأمر بتسوية الواردات أو البيع الفوري والآجل للسلع المصدرة ؛

- العمل على تأسيس منطقة تجارة حرة تجمع ملايين المستهلكين والتي من شأنها إزالة الحواجز التجارية واستغلال الإمكانات التجارية القائمة(تحرير أسواق السلع والخدمات)، وتخفيض القيود التنظيمية والإدارية التي تشكل عائقا أمام تطوير الشركات المغاربيـة لنشاطاتها مثل الحواجز الجمركية والتدابير الغيـر جمركية؛

- إيلاء العناية اللازمة لتعزيز التقارب بين المؤسسات التكاملية كما توحي بذلك تجربة الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر تفعيل دور المؤسسات التكاملية المشتركة القائمة مثل البنك المغاربي للاستثمار[2]؛

- التركيز على تعزيز التوازن والتنسيق بين الدول الخمسة في مجال اقتصاديات الاستهلاك، وخاصة في القطاع الزراعي الذي يلعب دورا حاسما في توفير الأمن الغذائي، الذي يمكن الدول المغاربية من تحقيق الاكتفاء الذاتي بدلا من الاستيراد؛

---

[1] رحماني رميساء، أوعشرين إبتسام، **دور العامل الاقتصادي في إعادة بناء مشروع المغرب العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص ص.174-175

[2] ولد حام الطالب مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص ص. 14-15

- العمل على إقامة موانئ مشتركة لتسهيل عملية التصدير ونقل منتجات التصدير من دولة إلى أخرى عبر أراضي الدول المجاورة بنفس التسهيلات التي تمنحها الدولة لمنتجاتها الخاصة[1]؛

- التنسيق بين المصاريف والمؤسسات المالية، من أجل تجميع المدخرات المالية واستثمارها في مشروعات منتجة ومتكاملة، وينبغي تطوير أنظمة الدفع لتسهيل وتسريع المبادلات التجارية، وكذلك يجب العمل على تطوير أسواق المال في المنطقة المغاربية بما يضمن تكاملها وتجميع المدخرات المالية وحسن توزيعها على الاستخدامات المثلى[2]؛

- العمل على إعداد خريطة توضح المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والقدرات والفرص المتوفرة في اتحاد المغرب العربي، بما في ذلك الثروات المنجمية، والأنشطة المختلفة والمشاريع التي تتوافق مع مناخ وبيئة الدول الأعضاء، وينبغي وضع هذه المعلومات ضمن قاعدة بيانات كخطوة تسويقية، تهدف إلى جذب المستثمرين ورجال الأعمال إلى المنطقة لإنشاء مشاريع تنموية يكون لها الدور الفعال في توفير مناصب شغل، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز تنوع المنتجات مما يفتح المجال أكثر نحو لمزيد من التبادل التجاري.

ثانيا: الفرص المتاحة أمام الجزائر من وراء تفعيل اتحاد المغرب العربي

إن تعزيز التكامل المغاربي يوفر العديد من المزايا النسبية لأعضاء الاتحاد، ويمكنهم من التغلب على المشاكل والتحديات التي تواجه الدول عندما تكون منفردة، وعليه فان تفعيل اتحاد المغرب العربي يعود على الجزائر بالعديد من الايجابيات يمكن ذكرها فيما يلي:

- إن المساحة الكبيرة للجزائر وتوسطها لدول الاتحاد المغاربي مفيدين على المستوى الإقليمي والمحلي في سياق التكامل المغاربي، على الرغم من أن المساحة الشاسعة للجزائر قد تشكل عائقا أمام الانتقال السلس للمبادلات التجارية في المنطقة، فإن حصول الجزائر على معظم المعابر الحدودية في منطقة الاتحاد المغاربي يمكن أن يسهل تنظيمها من جهة واحدة مما قد ينعكس ذلك بشكل ايجابي في تسيير وتنظيم حركة المبادلات التجارية بين دول المنطقة وهو أمر محفز كذلك للحفاظ على القدر الكافي من التنظيم الحدودي المركزي للتبادل المغاربي في المستقبل[3]؛

---

[1] كفاح عباس رمضان، **تفعيل اتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية**، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 05، العدد12، 2008، ص.19

[2] بودلال على، مرجع سابق ذكره، ص.17

[3] عقبة بلخضر، **التطور الاقتصادي والتجارة البينية : منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 59-60 ،2012، ص.83

- تفعيل اتحاد المغرب العربي يمكن أن يحقق نتائج ايجابية على الاقتصاد الجزائري، وخاصة فيما يتعلق بتنشيط الحركة الاقتصادية عبر المنافذ التجارية على الحدود، يمكن لهذا التنشيط أن يسهم في تعزيز قطاع الخدمات على الممرات والطرق التي تشهد حركية اقتصادية، ومن خلال هذه الحركية يمكن للجزائر من زيادة تطوير البنى التحتية للنقل البري، بما في ذلك شبكة السكك الحديدية والطرق والجسور وغيرها. كذلك تتيح هذه الحركية من تنمية المناطق الحدودية، يتم تحقيق ذلك عن طريق تأمين الحدود ومكافحة ظاهرة التهريب على الحدود الشرقية والغربية؛

- إن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول المغرب العربي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم التجارة بين هذه الدول، ومن المتوقع أن يتضاعف مستوى التجارة البينية خمس مرات على الأقل مقارنة بالوضع الحالي، وهو الأمر الذي يعتبر خطوة مهمة في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي في المغرب العربي، ويجب الأخذ في عين الاعتبار أن الجزائر وليبيا تعدان من بين أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في إفريقيا، بينما يمتلك المغرب وتونس قطاعات صناعية وزراعية متنوعة[1]؛

- توفر إتساع السوق المغاربية فرصا للجزائر لتصريف منتجاتها، خاصة الزراعية منها التي تواجه تحديات المنافسة والسياسات الحمائية في الدول الأوروبية، يمكن توجيه هذه المنتجات نحو الغرب باتجاه موريتانيا أو نحو الشرق باتجاه تونس وليبيا، وذلك باستغلال الميزة التنافسية التي تتمتع بها الجزائر في بعض المنتجات على غرار التمور وغيرها؛

- تعظيم المكاسب في حالة شراكة الدول المغاربية ككتلة واحدة مع الشريك الأوروبي، فقد توقعت دراسة للبنك الدولي أن تؤدي هذه الحالة إلى زيادة في حصة الدول المغاربية بنسبة 22% مما يعني زيادة بفارق 07 نقاط مئوية مقارنة بالشراكة الحالية التي تعتمد على التعامل الفردي مع الشريك الأوروبي والتي سجلت نسبة 15 % فقط؛

- تستطيع الجزائر الإستفادة من الخبرات الفلاحية المتوفرة، لاسيما أن المغرب وتونس تمتلكان خبرة واسعة في هذا المجال، وبالموازاة مع توجه الجزائر نحو تشجيع الفلاحة في المناطق الصحراوية، يمكن أن يسهم هذا التركيز في تكوين قطب فلاحي بامتياز في المناطق مثل المنيعة، أدرار وتمنراست، مما يعزز جاذبية المستثمرين نحو هذا القطاع؛

- تنشيط السياحة لاسيما وأن الجزائر تمتلك المؤهلات الضرورية لذلك. ومن بين الأدلة على ذلك هو ما اكتشفه الزوار الليبيون خلال زيارتهم إلى الجزائر مرورا بالحدود التونسية، حيث استكشفوا المعالم

[1] فيصل بهلولي، مرجع سابق ذكره، ص.190

السياحية والمناطق الجميلة وأبدوا إعجابهم الشديد بما شاهدوه، لذلك يمثل إزالة القيود على دخول الأفراد القادمين من دول الاتحاد فرصة كبيرة لتعزيز السياحة في الجزائر؛

- يعمل اتحاد المغرب العربي على مكافحة الهجرة الغير شرعية التي شهدتها المنطقة المغاربية على مدار السنوات الأخيرة، والتي تمثلت في نزوح آلاف المهاجرين الأفارقة الغير شرعيين من الدول الإفريقية، تتطلب هذه المشكلة تنسيقا أمنيا عالي المستوى للتصدي للتهديدات الأمنية على المنطقة، وفي حال تمكن الدول المغاربية من التعاون ككتلة واحدة ، يمكن توفير آليات جديدة لمكافحة هذه الظاهرة بشكل فعال؛

- يعزز التكامل المغاربي جاذبية المنطقة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وبالتالي يمكن للجزائر استقطاب المزيد من رؤوس الأموال والاستفادة من التدفقات الاستثمارية لتنفيذ مشاريع تنموية وتحسين البنية التحتية.

المبحث الثالث: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تشهد القارة الإفريقية تحولا كبيرا في المجال الاقتصادي من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي تعتبر واحدة من المشاريع الرئيسية التي أطلقها الإتحاد الإفريقي، ويمكن أن تكون واحدة من أهم الإنجازات الإفريقية في القرن الواحد والعشرين التي من شأنها المساهمة في إنعاش القارة الإفريقية ومنحها عدة مزايا وفرص تساعدها على المنافسة على المستوى العالمي، والجزائر غيرها من الدول الإفريقية أبدت رغبتها في الاستفادة من هذا الفضاء الإفريقي من بوابة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وظهر ذلك من خلال توقيعها على الاتفاقية التي أنشئت بهدف تشكيل هذه المنطقة، إقتناعا منها بالمزايا التي توفرها هذه المنطقة لها وللدول الأعضاء.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تأخذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مكانة بارزة في المشهد الاقتصادي القاري، وهي منطقة تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة. وعليه يمكن اعطاء تعريف لهذه المنطقة. مع ابراز نشاتها والأهداف المرجوة من انشائها.

أولا: تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(AFCFTA)*

هي عبارة عن منطقة للتبادل التجاري الحر في الأسواق الإفريقية، إذ تمثل فضاء تجاري يسمح بحرية تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء فيها، عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي

* AFCFTA :**African Continental Free Trade Area**

تعيق التجارة داخل القارة الأفريقية، وتشمل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العديد من دول القارة الأفريقية، وتم إطلاقها رسميا بعد سنوات من المشاورات والمفاوضات بين قادة الدول الإفريقية[1].

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أكبر منطقة تجارة حرة في العالم منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام 1995، تضم هذه المنطقة 1.3 مليار شخص، وتشكل قوة اقتصادية بقيمة تصل إلى 3.4 تريليون دولار، وقد وقعت 54 دولة من أصل 55 دولة أفريقية على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة، وتبقى إريتريا الدولة الوحيدة التي لم توقع على الاتفاقية حتى الآن[2]، والشكل الموالي يوضح وضعية الدول الإفريقية اتجاه منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الشكل رقم 15 : الدول الموقعة والتي أودعت صكوك التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

المصدر : فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، القسم الرابع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتأثيرها على عملك التجاري، ص.23

[1] زخروف عامر، دحو سليمان، **مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية عرض نماذج لتكتلات إقليمية_ اقتصادية افريقية**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 08، العدد01 ،2022، ص.732

[2] Elizabeth Zhu, **The Effects Of The African Continental Free Trade Agreement on Africa's Regional Economic Communities: An Empirical Analysis**, Undergraduate Economic Review, Volume 16, Issue 1, 2019, p.01

وفقا للاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيتم خفض التعريفات الجمركية على 90% من السلع المتداولة بين الدول، هذا التخفيض سيتم تنفيذه عبر مراحل زمنية متتالية حتى يتم إلغاءها تماما، وفيما يلي جدول يوضح التحرير الزمني لتجارة السلع في المنطقة:

جدول رقم 25: تحرير تجارة السلع وفق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

نوعية المنتجات	البلدان الأقل نموا	البلدان الأعلى نموا
المنتجات غير الحساسة يتم التحرير بنسبة 90% بشكل كامل	يتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 10 سنوات	يتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 05 سنوات
المنتجات الحساسة يتم التحرير بنسبة 07% بشكل كامل	يتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 13 سنة	يتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 10 سنوات
المنتجات المستثناة تمثل بنسبة 03 %	تستثنى من التحرير	تستثنى من التحرير

المصدر: فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، القسم الرابع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتأثيرها على عملك التجاري، ص.29

وفقا للجدول رقم25، يتضح مايلي :

– المنتجات غير الحساسة*: تم تحديد فئتين لتحرير المنتجات في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. ستتم تحرير المنتجات في الفئة الأولى بشكل نهائي للدول الأقل نمو خلال فترة تقدر بحوالي 10 سنوات. بينما ستكون المدة للفئة الثانية، والتي تشمل الدول الأعلى نموا خلال 5 سنوات.

هذا النهج يهدف إلى تحقيق توازن بين الدول الأعضاء في المنطقة، حيث يتيح للدول الأقل نمو فترة أطول لتكييف اقتصاداتها وصناعاتها مع التحرير التجاري. في الوقت نفسه، يتم توفير فترة أقصر للدول الأعلى نموا التي تستفيد من فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية وتعزيز قدرتها التنافسية.

- المنتجات الحساسة: تم تحديد فترات طويلة لتحرير هذه المنتجات في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يتم تحريها بشكل نهائي على مدة طويلة تقارب 13 سنة بالنسبة لفئة الدول الأقل نمو، أما بالنسبة للفئة الثانية التي تتضمن الدول ذات النمو الأعلى، فسيتم تحرير المنتجات الحساسة خلال فترة تقدر بحوالي 10 سنوات.

تم تحديد هذه الفترات المطولة لتحرير المنتجات الحساسة بهدف تمكين الدول الأقل نمو من تكييف اقتصاداتها وصناعاتها مع التحرير التجاري، وبالمقابل ستتاح فرصة أقصر للدول ذات النمو الأعلى للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية وتعزيز قدرتها التنافسية.

- المنتجات المستثناة **: تتمثل المنتجات المستثناة في السلع التي تشمل الأمن الغذائي، والأمن القومي، وسبل العيش وغيرها من الاحتياجات الحيوية.

ثانيا: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

إن تاريخ التكامل الاقتصادي في إفريقيا يمتد لأكثر من أربعة عقود من الزمن، وبالضبط إلى خطة عمل لاغوس من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا، والتي تم تبنيها سنة 1980 من قبل منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) كسياسة إلزامية من أجل التكامل والتنمية الاقتصادية للدول الإفريقية، وتم تعزيز هذه الخطوة فيما بعد بمعاهدة أبوجا في عام 1991، التي تهدف إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية الحرة بين الدول الإفريقية، ليضاف لما سبق العديد من القوانين والقرارات اللاحقة التي تم تبنيها خلال مؤتمرات مختلف القمم المختلفة، بما فيها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لسنة 2000، والذي يسمح ببناء مجموعات اقتصادية داخل القارة الإفريقية كخطوة أولية تحقيق التكامل الاقتصادي لكل دول القارة[2].

تم الإتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة قارية في إفريقيا خلال اجتماع الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خلال شهر جانفي من عام 2012 بأديس أبابا بإثيوبيا، على أن تكون بداية انطلاق هذه المنطقة بحلول سنة 2017، وقد أجازت القمة خطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية التي حددت سبع مجالات هي: التجارة، تسهيل التجارة، القدرة الإنتاجية، والبنية التحتية المتعلقة بالتجارة، تمويل التجارة، والمعلومات التجارية، تكامل السوق[3].

وبتاريخ 01 مارس2018 كان التوقيع التاريخي لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتكون بذلك معلما هاما للتكامل الإقليمي في أفريقيا، تشير هذه الاتفاقية إلى التزام صناع السياسات الأفارقة

**تتمثل في المنتجات التي يتم لا تشملها عملية التحرير.

[2] سفيان بولعراس، **رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة المسيلة، المجلد15، العدد 02، 2022، ص. 95

[3] سهيلة مصطفى، **التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، جامعة ادرار، المجلد 05،العدد 01، 2022، ص. 158

بالمضي قدمًا في تنفيذ منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية[1]، وقد تم تفعيلها في 29 افريل 2019 بعد إيداع 22 دولة وثائق المصادقة عليها، أما تاريخ بدء المرحلة التشغيلية الفعلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في يوم 01 جانفي 2021، خلال القمة الاستثنائية الثالثة عشرة للاتحاد الأفريقي التي عقدت بجوهانسبـرغ في جنوب أفريقيا في ديسمبر 2020[2].

ثالثا : أهداف اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

جاءت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بجملة من الأهــداف الطموحة، ويمكن حصر أهمـها فيمـا يلي:

1- إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات لتعزز التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية، ووضع الأسس اللازمة لإنشاء اتحاد جمركي قاري في مرحلة لاحقة، وسيتم ذلك من خلال الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية المفروضة على ما يقل عن 90% من الخطوط التعريفية التي يتجاوز عددها 5000 خط، وسينطوي ذلك على زيادة نمو التجارة داخل المنطقة[3]؛

2- رفع تنافسيـــة القطاع الصناعـي والمؤسســات في القارة من خلال استغلال فرص الإنتاج على نطـاق واسع [4]؛

3- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين وتحقيق التحول الهيكلي للدول الأعضاء؛

4- تعزيز التنمية الصناعية من خلال التنويع الاقتصادي وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، التنمية الزراعية، والأمن الغذائي[5]؛

5- بناء الخبرة الإفريقية في عدة مجالات رئيسية بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية والاستثمار والمنافسة والتجارة الالكترونية؛

6- تسهيل عمليات التبادل التجاري على الأعمال التجارية، وخاصة الأعمال التجارية الصغيرة[6]؛

---

[1] دلال عرامة، لطرش ذهبية، **دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، المجلد21، العدد 01، 2021، ص. 215

[2] https://au-afcfta.org/about تاريخ الزيارة 20/03/2022

[3] منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة أسواق السلع الزراعية جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية نهج السياسات من اجل التنمية المستدامة**، 2022 ، ص. 85

[4] هندة خذيري، بلقاسم توبزة، **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA)كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ظل جائحة كوفيد-19**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ،جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص. 440

[5] AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA (AFCFTA) AGREEMENT: THE NEXT BIG THING?
https://www.policyvault.africa/african-continental-free-trade-area-afcfta-agreement-the-next-big-thing تاريخ الزيارة 2022 /04/21

[6] **فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**، دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، القسم الرابع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتأثيرها على عملك التجاري،برنامج الأمم المتحدة للتنمية،2021، ص. 25

7- رفع مستوى معيشة شعوب إفريقيا إلى ضمان استفادتهم بشكل كامل من الإمكانات التجارية في القارة، من خلال خلق فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين حياة كل فرد أفريقي مع وضع القارة كقوة في التجارة العالمية، وتوفير منصة للتفاوض بشأن الاتفاقات التجارية ومعالجة المسائل الهامة لكل دولة عضو في المنطقة؛

8- تسوية النزاعات: تهدف الأطراف المشاركة في الاتفاقية إلى إيجاد إطار قانوني وإجراءات متفق عليها لتسوية النزاعات التي قد تنشأ[1].

ومن أجل تنفيذ وتحقيق هذه الأهداف العامة يتوجب على الدول الأعضاء تحقيق مجموعة الإجراءات التالية[2]:

- الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية والغير جمركية التي تعترض حركة التجارة في السلع والخدمات؛
- التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والسياسية المنافسة؛
- التعاون في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة؛
- التعاون في كل المسائل الجمركية وكذا تنفيذ التدابير المتعلقة بتسيير التجارة؛
- إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات؛
- يتعين إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بهدف ضمان إستمرارية وفاعلية عملها.

المطلب الثاني: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومتطلبات نجاحها

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي قوي وتعزيز التجارة بين الدول الأفريقية. توفر هذه المنطقة العديد من المزايا والفرص التي يمكن أن تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. ولكن لتحقيق نجاح منطقة التجارة الحرة الأفريقية، هناك مجموعة من المتطلبات التي يجب تلبيتها.

أولا: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

تكمن الأهمية الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في حجم سوقها القاري الكبير الذي يشمل أزيد من 1.2 مليار نسمة بمجموع ناتج محلي إجمالي يتجاوز 03 ترليون دولار أمريكي، وبالنظر إلى أن 60% من سكان القارة دون سن 25 عام، فإن المنطقة قادرة على توفير فرص عمل لهذه الفئة العمرية،

[1] https://au-afcfta.org/who-we-are/ تاريخ الزيارة 2022/05/18

[2] الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ص. 05، متاح على الرابط https://au-afcfta.org/trade-areas/market-access/ تاريخ الزيارة 2022/05/22

كذلك يمكن أن تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من الإمكانيات التي توفرها المنطقة، لاسيما أن هناك إقبالا متزايدا بريادة الأعمال وتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة، حيث تمثل هذه الشركات تمثل 80% من التجارة الإفريقية و50% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة[1]. يتوقع كذلك أن تنتشل هذه المنطقة في آفاق عام 2035 أكثر من 30 مليون شخص من الفقر المدقع (العيش بأقل من 02 دولار في اليوم)، بالإضافة إلى تحسين وضعية حوالي 68 مليون ممن يعيشون في الفقر المعتدل (أقل من 5.5 دولار في اليوم).

وفقا لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063 وجدول أعمال الأمم المتحدة 2030، يتوقع من خلال إلغاء الحواجز الجمركية والغير جمركية أن تعمل المنطقة على دعم وخلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الإفريقية[2]، كما يمكن أن تساهم في تطوير قطاع الزراعة وتعزيز البنية التحتية، كما تعمل على دعم الشباب وتمكينهم من تجسيد مشاريعهم وأفكارهم خاصة في المجال الرقمي.

وقد أوضح تقرير البنك الدولي أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستلعب دورا هاما في تسهيل التجارة داخل القارة، ويتوقع أن يشهد حجم الصادرات في المنطقة زيادة بنسبة 29% بحلول عام 2035، مما يعادل 532 مليار دولار ومن المتوقع أن تشهد الزيادة بنسبة 81% بين الدول الأعضاء في المنطقة. وسيشهد الكاميرون ومصر وغانا والمغرب وتونس زيادة مضاعفة أو ثلاثية في حجم الصادرات، وبالمقابل من المتوقع أن تنمو الواردات بين الدول الأعضاء من 18% إلى 25%، وتشمل البلدان التي ستستفيد بشكل كبير في الواردات كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، تنزانيا، ونيجيريا، وكينيا، وجنوب إفريقيا[3].

علاوة على ذلك، يتوقع كذلك أن تعمل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تشجيع الإنتاج بشكل كبير في المنطقة، وتساهم إلى إعادة تخصيص الموارد. وقد أشارت التقديرات أنه بحلول سنة 2035 يتوقع أن يصل الإنتاج إلى ذروته إلى نحو 212مليار دولار أمريكي. وسيتعزز استغلال الموارد الطبيعية وينمو قطاع الخدمات بنسبة1.7%، في حين ستشهد الصناعة إنتعاشا بنسبة 1.2%. مع الإشارة أن الإنتاج الزراعي سينكمش بنسبة 0.5% في على المستوى القاري. ومن الناحية الرقمية، يتوقع أن يحقق قطاع

[1] حكيم نجم الدين، **اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة؟** مركز الجزيرة للدراسات، 2021، متاح على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904 تاريخ الزيارة 2022/05/24

[2] وليد حفاف، **مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية :المزايا والتحديات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد03، 2020، ص.604

[3] AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA (AFCFTA) AGREEMENT: THE NEXT BIG THING? متاح على الرابط HTTPS://WWW.POLICYVAULT.AFRICA/AFRICAN-CONTINENTAL-FREE-TRADE-AREA-AFCFTA-AGREEMENT-THE-NEXT-BIG-THING/ تاريخ الزيارة 30/06/2022

الخدمات إيرادات تقدر بـ 147مليار دولار أمريكي، في حين يتوقع أن يحقق قطاع التصنيع إيرادات تصل إلى نحو 56 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يكون استغلال الموارد الطبيعية أقل بشكل عام، حيث يتوقع أن تسجل قيمته حوالي 17 مليار دولار أمريكي[1]. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 16: المكاسب المحتملة لبعض المنتجات في ظل سيناريوهات مختلفة يتم فيه تحرير التجارة

الوحدة مليار دولار

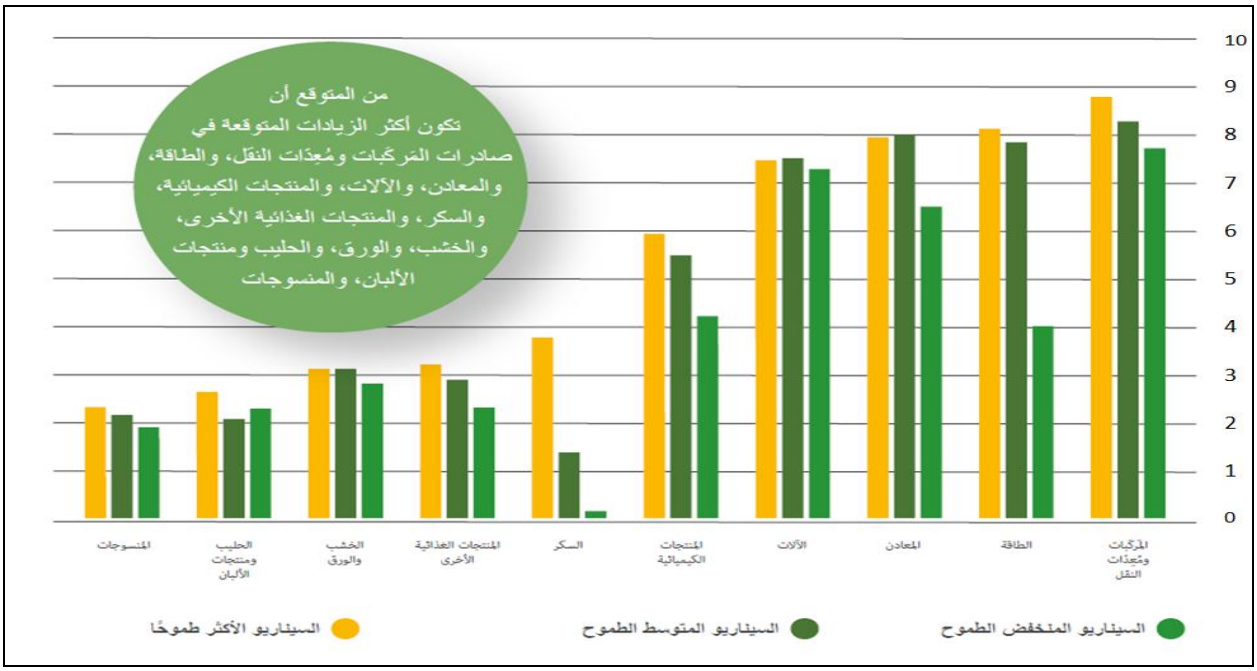

المصدر: فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، القسم الرابع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتأثيرها على عملك التجاري،برنامج الامم المتحدة للتنمية، 2021، ص. 28

من خلال الشكل رقم 16، يتضح أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بالفوائد المتوقعة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وتشير التوقعات إلى أن المنتجات الصناعية ستحقق أرباحا كبيرة، خاصة في قطاعات مثل صناعة المركبات والمعدات، التي يُتوقع أن تسجل قيمة تقارب 09 مليارات دولار، تليها قطاعات الطاقة والكيمياء التي من المتوقع أن تحقق أرباحا تفوق قيمتها 08 مليارات دولار للطاقة، وحوالي 06 مليارات دولار للكيمياء، ومن شأن الاتفاقية زيادة حجم الصناعة الإستخراجية التي تشمل المعادن وغيرها بقيمة 08 مليار دولار.

[1] **THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREAK, Economic and Distributional Effects**, p.12 متاح على الرابط:https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34139/9781464815591.pdf تاريخ الزيارة 2022/08/26

كما ويتوقع أن تساهم هذه الاتفاقية في زيادة نسبة تبادل المنتجات الصناعية بشكل كبير، كما ستساهم في تحقيق أرباح كبيرة من المنتجات الغذائية كالسكر، الخضراوات والفواكه، المكسرات، المشروبات ، الحليب ومنتجات الألبان.

من المتوقع أن تشهد دول القارة زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويُتوقع أن يصل معدل النمو المتوسط إلى 0.66% سنويا، وذلك في حال تحقيق التحرير الجزئي والمعاملة الخاصة لبعض السلع، ويصل المعدل إلى 0.97% سنويا في حال تحقيق التحرير الكامل، وتجدر الإشارة أنه من غير المتوقع أن تستفيد كل الدول بنفس المستوى، فقد تشهد بعض الدول نموا بمعدل 01%سنويا، في حين يمكن أن يصل معدل النمو في بعض الدول الأخرى إلى 0.3% [1].

بالإضافة إلى ذلك، من المرجح تساهم معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة، بالإضافة الاستثمارات البينية داخل القارة، كما تتيح السوق الموحدة التفاوض على الأسعار ومستويات الإنتاج، مما يعزز جاذبية المنطقة كشريك اقتصادي عالمي هام[2].

وتوضح الأرقام المبينـــــة في الجدول أدناه، المكاسب المحتملـــة للناتج الداخلي الخـــــام على بعض الدول الإفريقية .

[1] جهان عبد السلام عباس، **منطقة التجارة الحرة الأفريقية بين الفرص والتحديات**، مجلة آفاق أفريقية،مصر، العدد 39 ، 2020، ص.92

[2] Elizabeth Zhu, op cit , p.02

الشكل رقم 17: تطور الناتج الداخلي الخام لإفريقيا قبل وبعد دخول اتفاقية التجارة الحرة لإفريقيا

الوحدة : مليار دولار

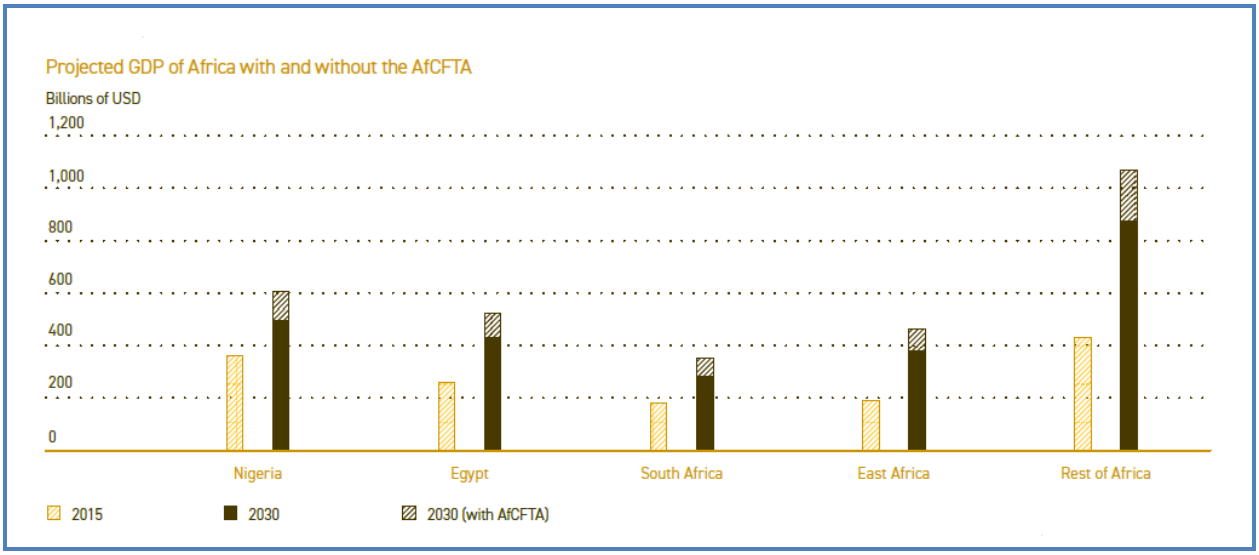

Source: **Foresight Africa Top priorities for the continent** 2020-2030, p.76

من خلال بيانات الشكل، يتوقع أن يتضاعف الناتج الداخلي الخام لبعض الدول الإفريقية، فعلى سبيل المثال يتوقع أن يزداد الناتج الداخلي الخام لنيجيريا من أكثر من 300 مليار دولار في عام 2015 إلى حوالي 500 مليار في آفاق عام 2030، ومن المتوقع أن يصل الناتج الداخلي الخام لنيجيريا إلى حوالي 600 مليار دولار في نطاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية خلال نفس الفترة. كذلك هو الحال بالنسبة لمصر التي قد يتجاوز ناتجها الداخلي الخام ب 500 مليار دولار ، ويتوقع زيادة الناتج بدول شمال إفريقيا الى اكثر من 1000 مليار دولار في آفاق 2030 ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ثانيا: متطلبات وعوامل نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

من أجل نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هناك عدد من العوامل والآليات التي يجب وضعها وتنفيذها بشكل واضح وسهل، يمكن ذكر أهمها فيما يلي[1]:

1- القيادة والالتزام السياسي: تشير التجارب من جميع أنحاء العالم إلى أن نجاح التكتلات الإقليمية يتوقف على القيادة السياسية السليمة والتي تحمل الإرادة والقدرة على التنفيذ، وبالنسبة لأفريقيا، فإن الحاجة إلى القيادة البصيرة تمتد إلى جميع المجالات وجميع المستويات: السياسية، والأعمال التجارية، والصناعة، والعلوم، والدين، والتعليم والثقافة، هذه العوامل الأساسية يمكن أن تشكل مستقبل أفريقيا وتحدد نجاح منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا؛

[1] دلال عرامة، لطرش ذهبية، مرجع سابق ذكره، ص.216

2- الدولة التنموية الكفؤة: يجب أن تكون الدول الإفريقية مسئولة وحساسة لاحتياجات شعوبها لكسب ثقتهم من خلال بناء مؤسسات دولة قائمة على الشفافية والوضوح دون بيروقراطية ،تضمن بها نجاح البرامج التنموية المسطرة ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا؛

3- مشاركة المواطنين وإدماجهم وتمكينهم: وذلك من خلال إشراك النساء والشباب على وجه الخصوص، مع تمكين المواطنين والمجتمع المدني بهدف إحياء روح العمل الجماعي لصياغة مصير القارة وتنميتها، وتعزيز استقلالها الاقتصادي من خلال التضامن السياسي والثقافي والاجتماعي؛

4- لضمان الإدارة الاقتصادية السليمة والتنمية الشاملة والمتكاملة في جميع القطاعات، يتعين تنشيط التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التفاعل الفعال بين الخطط والمبادرات الوطنية وأهداف منطقة التجارة الحرة القارية.

ومن جهة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فيتوقف نجاحها على مدى تنفيذ إجراءات نوجزها في الآتي[1]:

- تقليص وإلغاء الحواجز جمركية وغير جمركية: إن التجارة البينية بين الدول الأعضاء تتأثر إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها؛

- اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية: تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على آليات مثل معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات؛

- الميزة النسبية: تشير إلى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها، وتعتمد الميزة النسبية على توافر الموارد الاقتصادية في الدولة سواء كانت بشرية أو طبيعية، وبالتالي تسمح هذه الخاصية على تحديد تخصص كل دولة في إنتاج سلعة ما تمسح بتصديرها؛

- ضرورة تطوير البنية التحتية :تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين، وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء؛

[1] زخروف عامر، دحو سليمان، مرجع سابق ذكره، ص.735

- ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات باعتباره يلعب دورا أساسيا في تحقيق وتنمية التجارة الإفريقية البينية والتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان الإفريقية.

المطلب الثالث : تحديات ومعوقات نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

بالرغم من دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ، إلا أن هناك العديد من المعوقات والتحديات السياسية والأمنية، الاقتصادية، والثقافية التي تواجه تطبيق بنودها، و يمكن ذكر أهمها وفقا لمايلـي:

أولا: التحديات والمعوقات الاقتصادية

يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- تعدد العضوية في التكتلات الاقتصادية القائمة: هناك بعض الدول تنتمي إلى عدة مجموعات اقتصادية، وهذا ما يظهر تداخل العضويات، وتفاوت درجة الالتزام بالتكامل في تلك التكتلات، وبالتالي فمن الصعب الالتزام تجاه منطقة التجارة الحرة القارية[1]؛

2- التباين الواضح في مستويات التنمية وتشابه هياكل الإنتاج في دول القارة الإفريقية، مع قلة المشروعات الصغيرة وصغر حجمها، كما تتخصص معظم بلدان القارة الإفريقية في إنتاج وتصدير المواد الأولية بشكل رئيسي للبلدان الصناعية[2]؛

3- الخوف من مغبة أن تؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى فرض قيود تجارية وحدوث لأثر تحويل للتجارة مع بلدان خارج إفريقيا، لذا يجب أن تسمح هذه المنطقة بزيادة مشاركة الاقتصادات الأفريقية في أسواق التجارة العالمية، ويتعين على صناع القرار استغلال الفرصة التي توفرها هذه المنطقة للتفاوض على شروط تجارية أفضل مع باقي دول العالم [3]؛

4- ضعف البنى التحتية: تعاني البلدان الأفريقية من ضعف البنية التحتية، والتي تشمل وسائل النقل البحري والموانئ والنقل الجوي والبري، وتُعتبر هذه البنى التحتية أساسية للإقتصادات الحديثة، حيث أن معظم الطرق المتوافرة وشبكات السكة الحديدية، والموانئ المستخدمة حاليا في البلدان الأفريقية بنيت منذ عهد الاحتلال الأجنبي لأفريقيا، وهذا يشكل عائقا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية في إفريقيا، ما لم يتم التدارك لهذا الوضع؛

[1] زخروف عامر، دحو سليمان مرجع سابق ذكره،ص.736

[2] وليد حفاف، مرجع سابق ذكره، ص.607

[3] https://www.policyvault.africa/african-continental-free-trade-area-afcfta-agreement-the-next-big-thing/ تاريخ الزيارة 2022/09/02

5- عدم وضع البلدان الأفريقية استراتيجيات طويلة المدى فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني، حيث تتعطل العلاقات التكاملية بمجرد تغير الحكومات أو الأنظمة السياسية في هذه الدول؛

6- تواجه الأسواق الأفريقية الناشئة ضغطا تنافسيا نظرا لاعتمادها على الزراعة العائلية والأنشطة البدائية كمصدر رئيسي للدخل، هذا الوضع يجعلها غير قادرة على المنافسة مع الشركات الزراعية الكبرى ذات الدخل المرتفع الموجودة في أفريقيا، ونتيجة لذلك يمكن أن يتسبب ذلك في فقدان أصحاب المزارع لأراضيهم ومصادر دخلهم، وهذا قد يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات البطالة في هذه البلدان سوف تفقد البلدان الأفريقية موردا مهما من موارد موازنتها العامة والمتمثل في الإيرادات الجمركية عند الإلغاء الكامل أو الجزئي للتعريفات الجمركية بين الدول الأفريقية[1]؛

7- محدودية التنويع الاقتصادي: تواجه القارة الأفريقية تحديات فيما يتعلق بمحدودية التنويع الاقتصادي، حيث يؤدي ضعف القدرات الإنتاجية وعدم التنوع في المنتجات إلى قلة التكامل الإقليمي وتدني مستويات التطور النسبي للمنتجات المصدرة إلى الأسواق الإقليمية مقارنة بالأسواق العالمية الأخرى. فبلدان ذات تنوع أكبر في صادراتها عادة ما تحقق حصصا أكبر في صادرات العالم، فإن معالجة القيود التي تواجه جانب العرض وتعزيز القدرات الإنتاجية ضروري في سياق المنطقة التجارية الحرة في أفريقيا، وذلك لتعزيز التجارة داخل المنطقة، فالتركيز الزائد على المنتجات الأساسية وعدم وجود تنوع اقتصادي يقيد نطاق السلع الوسيطة والنهائية المتاحة، وبالتالي يجعل الدول الأفريقية غير قادرة نسبيا على تلبية احتياجات بعضها البعض؛

8- تعدد العملات: تواجه منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تحديا كبيرا بسبب وجود أكثر من 42 عملة محلية، مما يجعل توحيد العملة وتشكيل عملة موحدة أمرا صعبا، ولذلك فإن مسألة توحيد العملة تعتبر خطوة حاسمة إذا كان الأفارقة يرغبون في نجاح المنطقة الحرة.؛

9- قواعد المنشأ: تحديد قواعد المنشأ يعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه الدول الإفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، يعتمد نجاح المنطقة على تنفيذ وتصميم قواعد المنشأ بشكل فعال، وقد أوصي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقريره أن قواعد المنشأ يجب أن لا تكون معقدة ومكلفة، وكلما كانت هذه القواعد ميسرة ومفهومة وملائمة للأعمال التجارية كلما كان

[1] السعيد وصاف، **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية....الفرص والتحديات**، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، متاح على الرابط https://apa-inter.com/post.php?id=4266 تاريخ الزيارة 2022/09/03

حاسمًا بالنسبة للدول الإفريقية. حيث أن المنتج يجب أن يكون مصدره من بلد عضو في منطقة التجارة الحرة، ويستوفي بعض الشروط حتى يحصل على "جواز المرور" أي بدون رسوم جمركية[1]؛

10- تأثير الشركات العابرة للجنسيات: اعتادت هذه الشركات الحصول على الثروات الطبيعية الأفريقية في صورتها الأولية وبفوائد غير متكافئة. ولتحقيق ذلك قد يلجأ بعضها إلى التلاعب بالحكومات وتعطيلها، كما حدث في تغيير نظام الحكم في النيجر، أو التغاضي عن تغيير الدستور في كل من غينيا وساحل العاج لصالح تمديد الحكم لفائدة رؤسائهم، وقد تساهم بعض الشركات في إشعال النزاعات والحروب كما حدث في الكونغو من أجل الحصول على الماس[2]؛

11- على الرغم من تحديد أبوجا كمقر للبنك المركزي، وطرابلس كمقر لبنك الاستثمار وياوندي كمقر لصندوق النقد في منطقة التجارة الحرة الأفريقية، إلا أنه لم يتم تفعيل تلك المؤسسات حتى الآن، وتعاني العديد من الدول الأفريقية من نقص النظم المصرفية الحديثة، وهذا يشكل تحديا في تحقيق أهداف أجندة 2063، التي تم تحديدها في عام 2016 والتي تهدف إلى إنشاء بنك للاستثمار وسوق للأسهم الأفريقية، وإقامة صندوق النقد بحلول عام 2018. ومع ذلك لم تتحقق أي من تلك الأهداف حتى الآن [3]؛

12- ضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وتعقد الإطار القانوني الدولي الذي يحكم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، الذي يتألف من إطارين معاهدات الاستثمار واتفاقيات الاستثمار الإقليمية .فمنذ عام 1960 وقعت البلدان الإفريقية 853 معاهدة استثمار ثنائية، منها 173 اتفاقية بين البلدان الإفريقية الأمر الذي يضع بلدان أفريقيا في دائرة النزاعات مع المستثمرين؛

13- ضعف التجارة البينية بين الدول الإفريقية، وهي وضعية تشكل تحدي كبير للدول الإفريقية، ومن خلال الشكل رقم:18، يتضح أن نسبة التجارة البينية بين الدول الإفريقية في عام 2021 تقدر بحوالي 12% فقط، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بـ 58.51% في قارة آسيا و 68% في أوروبا، ويتضح كذلك أن أكثر من 87%من حجم التجارة يتم توجيهها خارج الحدود الإفريقية، مما يعني أن الدول الأفريقية تكون لها نصيب ضئيل جدا من الفوائد المتعلقة بصادراتها وواردتها، وبلدان الاتحاد الأوروبي ودول آسيا ودول أمريكا هي المستفيدة اكبر من صادرات وواردات هذه الدول.

---

[1] **قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية**، نشرة صحفية، صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتجارة والتنمية (الاونكتاد)، 2019، ص ص.03-04

[2] أماني الطويل، **تحديـــات كثيرة تواجه منطقة التجارة الحرة الأفريقية**، مقال منشور بتاريخ 10/01/2021، متـــاح على الرابط HTTPS://WWW.INDEPENDENTARABIA.COM/NODE/ تاريخ الزيارة 04/09/2022

[3] أماني الطويل، **تحديات كثيرة تواجه منطقة التجارة الحرة الأفريقية**، مقال منشور بتاريخ10/01/2021، على الرابط HTTPS://WWW.INDEPENDENTARABIA.COM/NODE/ تاريخ الزيارة 2022/10/04

الشكل رقم18: نسبة الصادرات داخل وخارج منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مقارنة بباقي مناطق العالم خلال عام 2021

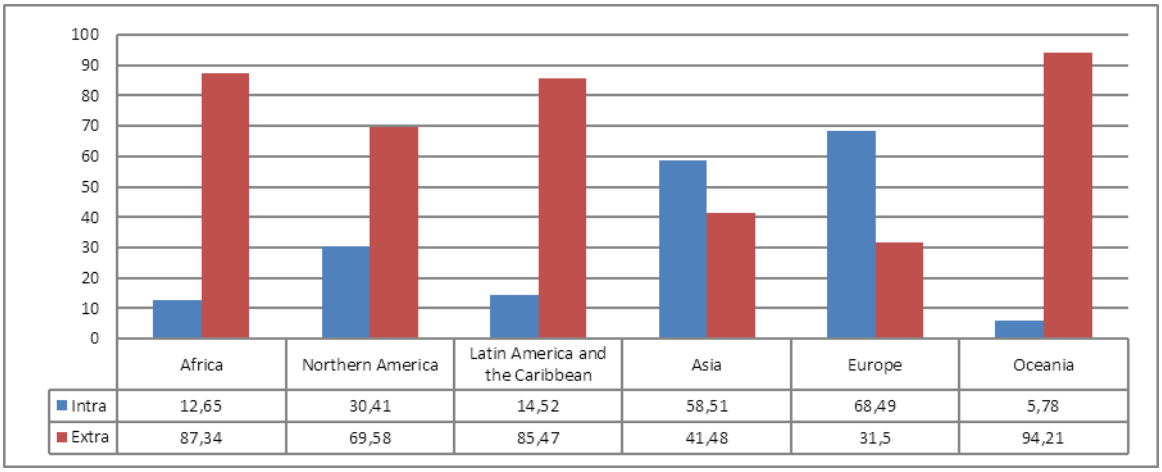

	Africa	Northern America	Latin America and the Caribbean	Asia	Europe	Oceania
Intra	12,65	30,41	14,52	58,51	68,49	5,78
Extra	87,34	69,58	85,47	41,48	31,5	94,21

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الأونكتاد متاح على الرابط :

https://hbs.unctad.org/trade-structure-by-partner

يرجع سبب ضعف التجارة البينية بين الدول الإفريقية، إلى عديد العوائق التي تحول دون انسياب السلع نذكر من بينها:

- **طول فترة التصدير:** يستغرق تخليص الصادرات الإفريقية وقتا أطول مقارنة بدول أخرى حول العالم. ففي المتوسط، يستغرق حوالي 11يوما لتخليص الصادرات الإفريقية من الجمارك، في المقابل يتضاءل هذا الوقت إذا نظرنا إلى دول أخرى، ففي جنوب آسيا يستغرق حوالي 09 أيام، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ يستغرق حوالي 07 أيام، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يستغرق حوالي 09 أيام، بينما يحتاج الصادرات في وسط أوروبا ودول البلطيق إلى 03 أيام فقط[1].

ويرجع التأخير الكبير لتخليص الصادرات والواردات الإفريقية يعكس التحديات والصعوبات التي تواجهها الدول الإفريقية فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية والتجارية، ويعزيها ذلك عدد الوثائق والمستندات المطلوبة لعملتي التصدير والاستيراد، فمن خلال الشكل رقم: 19، يتضح أن عدد الوثائق المطلوبة في القارة الإفريقية تعد هي الأعلى ويرتفع عددها كلما اتجهنا جنوب القارة.

[1] من إعداد الباحث بناءا على معطيات البنك الدولي، متاح على الرباط https://data.worldbank.org/indicator/IC.CUS.DURS.EX تاريخ الزيارة 2022/09/10

شكل رقم 19: عدد الوثائق المطلوبة لعمليتي تصدير واستيراد البضائع لسنة 2017

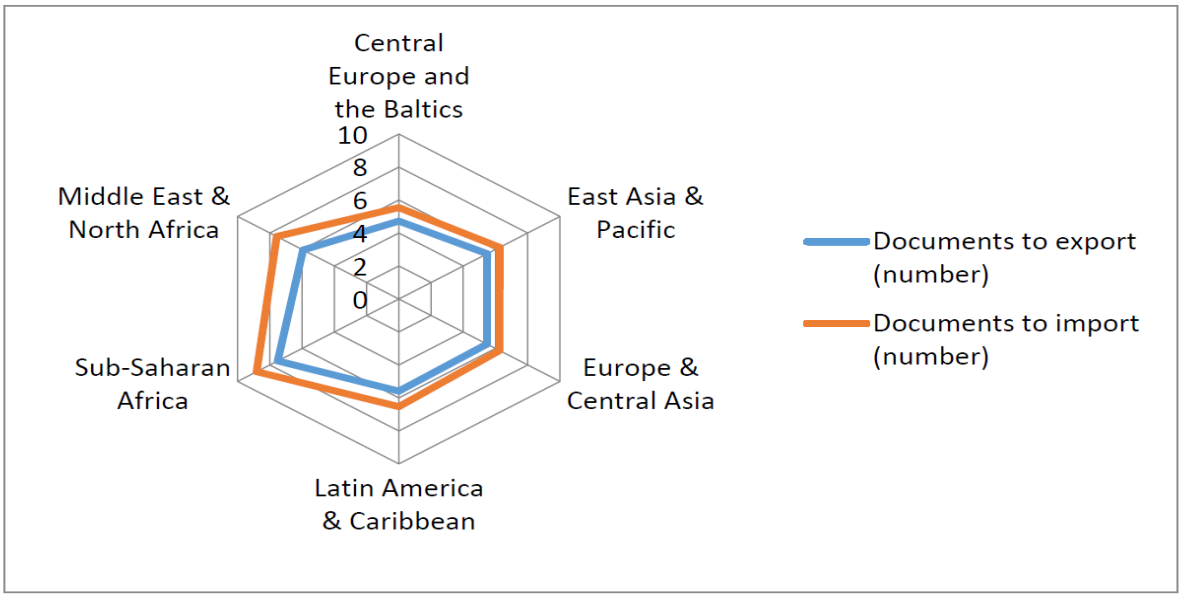

Source :Kouty Manfred ,Implementing the African Continental Free Trade Area (AfCFTA):The Effects of Trade Procedures on Trade Flows ,Research in Applied Economics ,March 2021, p.18

يتضح من خلال الشكل، أن عملية منح تأشيرة الاستيراد في شمال إفريقيا تتطلب تقديم 08 وثائق، وهذا العدد يزيد كلما إتجهنا جنوبا في إفريقيا، يتطلب منح تأشيرة الاستيراد في وسط أوروبا ودول البلطيق أو في أوروبا ووسط آسيا تقديم 05 وثائق أو أقل، أما من جهة التصدير فإن منطقة جنوب الصحراء في إفريقيا تحتاج إلى تقديم حتى 09 وثائق ومستندات للحصول على تأشيرة التصدير، وهذا هو العدد الأعلى بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

- **إرتفاع تكلفة الاستيراد والتصدير:** تعد التكاليف المرتفعة للاستيراد والتصدير في إفريقيا احد أهم العوائق التي تواجه التجارة في القارة، ويتضح من خلال بيانات الشكل رقم: 20 أن تكلفة التصدير والاستيراد في أفريقا وجنوب الصحراء هي الأعلى في العالم.

يتضح من خلال الشكل أيضا أن تكلفة استيراد المنتجات في إفريقيا وجنوب الصحراء قد تصل إلى حوالي 700 دولار، بينما لا تتجاوز قيمتها في الاتحاد الأوروبي 30 دولارا، وتتراوح حوالي 93 دولارا في أوروبا ووسط آسيا، أما بالنسبة لتكاليف التصدير، فتصل تكلفتها في إفريقيا وجنوب الصحراء إلى حوالي 600 دولار، وتكون أقل في المناطق الأخرى حيث تبلغ حوالي 80 دولارا في الاتحاد الأوروبي وحوالي 118 دولارا في أوروبا ووسط آسيا، وتصل إلى حوالي 328 دولارا في جنوب آسيا.

الشكل رقم20: تكلفة الاستيراد والتصدير حسب المنطقة لعام 2019

الوحدة: دولار أمريكي

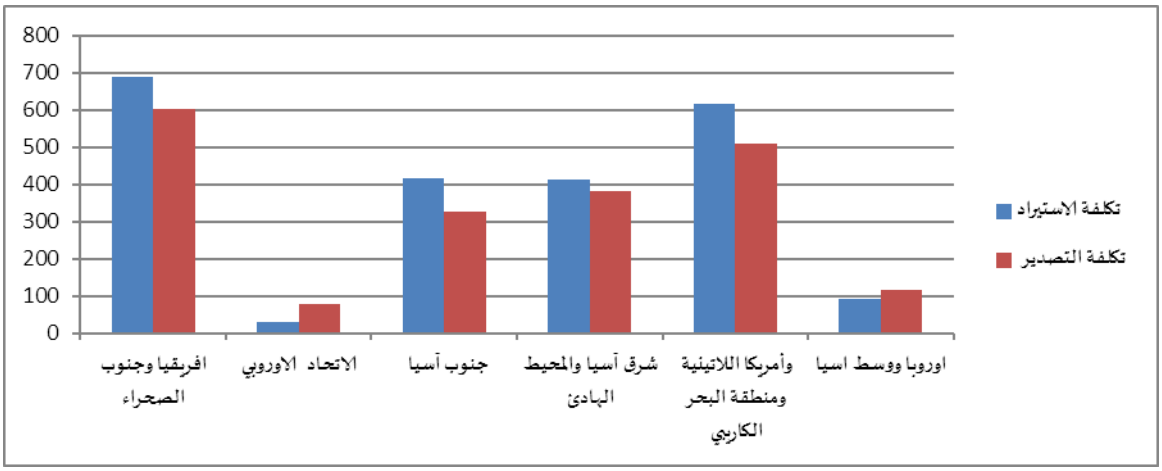

Source:https://data.worldbank.org/indicator/IC.EXP.CSDC.CD?locations=ZG-ZJ-EU-Z7-8S-Z4تاريخ الزيارة 2022/10/02

ثانيا: التحديات والمعوقات السياسية والأمنية

يعاني التكامل الإقليمي في إفريقيا من عدم وجود إرادة سياسية كافية لدعمه وتعزيزه، علاوة على ذلك، فإن الالتزامات التي تم التعهد بها على المستوى الإقليمي غالبا ما لا يتم تنفيذها من قبل الدول بشكل فعال، بل يتم تناولها على أنها الالتزامات الفردية لكل دولة، يضاف إلى ذلك الاضطرابات السياسية التي تعيشها الكثير من الدول الإفريقية، وكذا عدم استقلالية القرار السياسي حيث تعد إفريقيا من أكثر المناطق التي تحصل فيها الانقلابات العسكرية وما يعقبها عادة من انفلات أمني وتدخل أجنبي وانتشار للجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود[1]؛

ثالثا: تحديات ومعوقات أخرى

إلى جانب التحديات والمعوقات السياسية والاقتصادية هناك تحديات أخرى يمكن ذكرها وفق ما يلي:

1- استنزاف البيئة: يمكن أن يؤدي التنافس الشديد إلى تجاهل بعض الشركات للحفاظ على البيئة، حيث قد تضطر هذه الشركات إلى تجاهل الاعتبارات البيئية في صنع المنتجات والتخلص من النفايات، بهدف البقاء تنافسيًا في صناعتها [2]؛

2- تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشـــوة وسوء التسييـــر الإداري يشكـــل تحديا حقيقيـــا يهدد أي تكامل اقتصادي؛

[1] حيدوسي أحمد، **دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الأفريقية**، مجلة الإدارة والتنميـــة للبحوث والدراســـات، جامعة البلدية02، المجلد01، العـدد01، 2021، ص ص. 194-195

[2] السعيد وصاف، مرجع سابق ذكره، تاريخ الزيارة 2022/09/14

3- تفتقد الكثير من الدول الإفريقية لما يعرف بثقافة التكامل الاقتصادي اللازمة لإنجاح جهود التكامل في القارة، وأبرز مثال على ذلك أن الأسواق الإفريقية مازلت تفضل المنتج المستورد من خارج القارة على المستورد المحلي، وكذلك تفضل الشركات الإفريقية التعامل مع شركات أجنبية على أن تتعامل مع الشركات المحلية الإفريقية[1].

المطلب الرابع: فرص وتحديات تكامل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

خلال سنة 2021 التحقت الجزائر رسميا باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث تم المصادقة على انضمام الجزائر بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بموجب القانون رقم 20-10 المؤرخ في 22 أكتوبر 2020 الذي يتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيغالي في 21 مارس2018 [2].

إن التوجه الاقتصادي الجزائري الجديد نحو اقتحام السوق الأفريقية يندرج في إطار سعي الجزائر البحث عن بدائل تكاملية أخرى. لذا قد يشكل هذا فرصة كبيرة أمامها لمواصلة تطوير وإنعاش اقتصادها، لاسيما وان هذه المنطقة من المنتظر أن تعرف نموا في مجالات مختلفة .

اعتبر الخبراء أن التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر نحو اقتحام السوق الأفريقية يتزامن مع الأزمة الحاصلة مع الاتحاد الأوروبي على خلفية اتفاق الشراكة الذي تعده الجزائر مجحفا في حقها، فيما استبعدوا أي علاقة بين اتفاق الشراكة الأوروبي ومنطقة التبادل التجاري الحر مع أفريقيا، إذ أن ذلك يندرج في إطار سعي الجزائـــر لتنويع شركائهـــا الاقتصادييـــن والبحـــث عن ملاذ آمن وجديـــد لصادراتها خصوصا خارج المحروقات[3].

أولا : فرص ومكاسب الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

إن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية يعتبر خيارا استراتيجيا لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات وفرصة من أجل تنويع صادراتها، حيث يتوقع الاتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارية بين البلدان، وذلك لعدة أسباب منها ما يـلي:

1- الموقع الجغرافي وقرب المنطقة: لكونها لديها حدود مع العديد من الدول الإفريقية مما يؤدي إلى منافذ انتقال المنتجات الجزائرية إلى دول القارة، وبالتالي ممكن خلق منطقة اقتصادية حجمها 3.4 تريليون دولار؛

[1] وليد حفاف، مرجع سابق ذكره، ص.607

[2] الجريدة الرسمية رقم 80، المؤرخة في 29 ديسمبر2020، العدد08، 2020، ص. 04

[3] وليد حفاف، دحو سليمان، مرجع سابق ذكره، ص. 741

2- العلاقات الجيدة مع الدول الإفريقية: تحظى الجزائر بفضل العلاقات القوية مع الدول الإفريقية بعلاقات ثنائية ومتعددة الأطراف متينة. تلعب بها دورا سياسيا مهما في المنطقة، وتسعى إلى تحويل هذه العلاقات السياسية إلى علاقات اقتصادية تعزز التبادل التجاري، حيث تسعى إلى ترجمة العلاقات السياسية إلى علاقات اقتصادية ترفع التبادل التجاري عن طريق تشجيع التبادل البيني في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية وإنشاء سوق افريقية موحدة وخلق فرص للاستثمار الإفريقي[1]؛

3- ستسمح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بحرية انتقال للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة وتدفق الاستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر وبقية دول إفريقيا، وبفضل ذلك ستتمكن الشركات والمؤسسات الجزائرية من الوصول إلى أسواق جديدة في دول إفريقية مختلفة وتوسيع نطاق أعمالها. ستتاح أيضا الفرصة للمؤسسات الناشئة للنمو والتوسع في القارة الأفريقية، مما يعزز روح المبادرة والابتكار في القطاع الاقتصادي؛

4- منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستتيح استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات في البلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص، وبالتالي زيادة أرباحها النهائية؛

5- تنشيط التجارة البينية عن طريق المعابر الحدودية وخلق فرص عمل لتحسين المستوى المعيشي في الولايات الحدودية لاسيما سكان المناطق الحدودية الذين تربطهم علاقات جوار وقرابة مع مواطني دول الجوار. وكذا مناطق الظل في الجنوب[2]؛

6- ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء والذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم لتحقيق التكامل الاقتصادي، وسيساهم في تقليص التكاليف اللوجيستيكية للصادرات الجزائرية المتعلقة بالنقل، ومن خلاله يتيح سهولة تصدير المنتجات الجزائرية إلى الدول الإفريقية وكذلك البلدان المجاورة لها، وبدوره سيربط هذا الطريق بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء الحمدانية الجديد بشرشال وميناء جن جن بجيجل، وبنيجيريا مرورا بدولة النيجر والتشاد على مسافة 4600 كم، وبين مدينة غرداية ومدينة قابس التونسية على مسافة 807 كم، وكذا بين مدينة تمنراست ومالي على مسافة 2250 كم؛ وفيما يلي شكل توضيحي للطريق العابر للصحراء:

[1] عبد الحميد حمشة، **واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص ص. 28-29

[2] وكالة الانباء الجزائرية، **دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة الإفريقية سيمنحها القدرة على التأثير**، منشور بتاريخ 2020/09/23، من وكالة الانباء الجزائرية، متاح على الرابط : https://www.aps.dz/ar/economie/92551-2020-09-22-18-20-22 تاريخ الزيارة 2022/10/16

الشكل رقم21: رسم تخطيطي لطريق عبر الصحراء

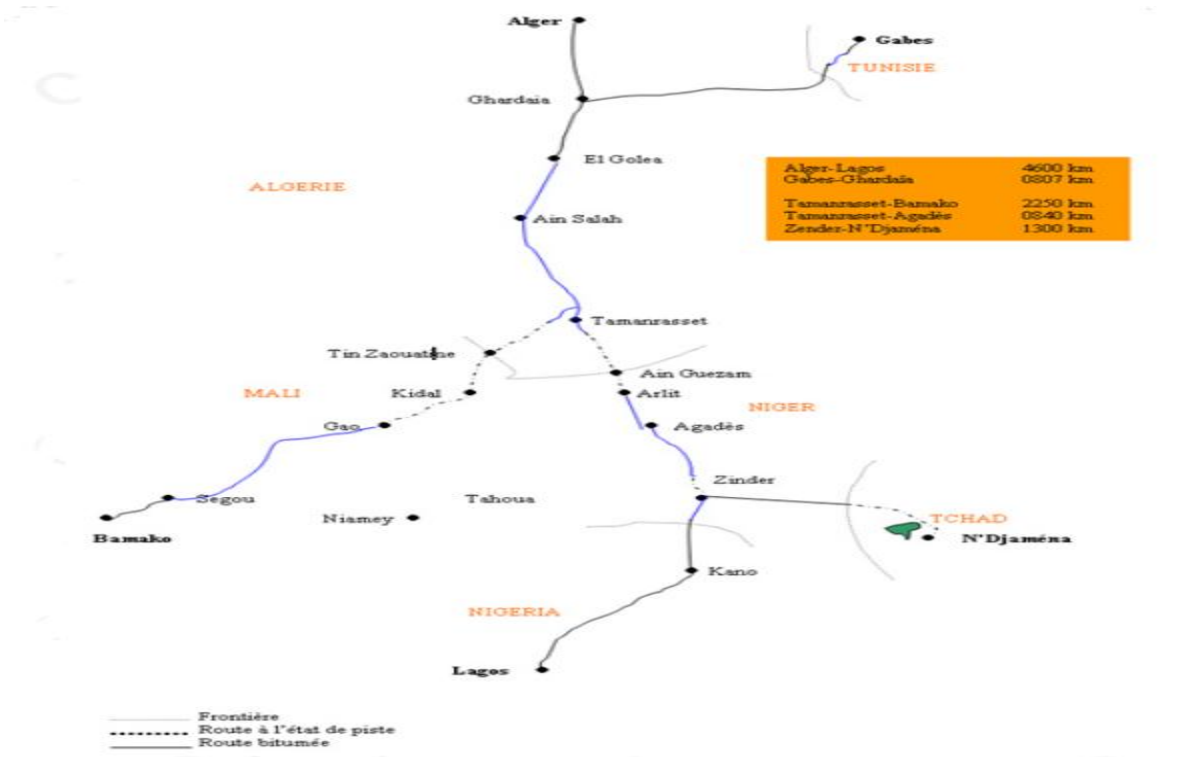

SOURCE :http://www.clrtafrique.com / تاريخ الزيارة 2022/10/20

ثانيا: تحديات تكامل الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

بالرغم المزايا والفرص التي يمكن أن تقدمها منطقة التجارة الحرة الأفريقية للجزائر، فإن هناك العديد من المعوقات والتحديات تواجه اندماج الاقتصادي الجزائري ضمن الفضاء الإقليمـــي الإفريقي، نذكـر منها:

1- لم تحضر الجزائر نفسها بشكل جيد ولم تهيئ مؤسساتها واقتصادها للمنافسة على التصدير، فهو قطاع هش وأمامه تحديات كبيرة خاصة ما يتعلق بقابلية المنتجات المحلية للتنافس بسبب اعتمادها الكبير على المواد الأولية أو قطع الغيار المستوردة مما يجعل تكلفتها غير متحكم فيها و بالتالي صعوبة أن تكون تنافسية؛

2- يعتمد الاقتصاد الجزائري على نموذج مرتبط بمشكلة التمويل بالعملة الصعبة، هذا النموذج معرض لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، كما أن ضعف الاقتصاد الريـعي في الجزائر واعتماده على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل يجعله غير قادرا على المنافسة الخارجية. ستسمح منطقة التبادل الحر للمنتجات الأفريقية بمنافسة المنتج المحلي وتجعل الجزائر سوقا لسلع دول كبرى مثل مصر والمغرب ونيجيريا وغيرها مما قد يرفع فاتورة الاستيراد بدل رفع مداخيل التصدير[1]؛

[1] حيدوسي أحمد، مرجع سابق ذكره، ص. 196

وفي ذات الوقت تلقى الصادرات الطاقوية منافسة قوية في أفريقيا خصوصا من دول كنيجيريا والغابون، ودولة الموزمبيق التي تتجه لأن تحتل المركز الـ 5 عالميا في الغاز الطبيعي باحتياطات تقدر بنحو 450مليار متر مكعب، وكذا ليبيا التي تملك احتياطات تقارب 44 مليار برميل من النفط والغاز 1500 مليار متر مكعب[1].

3- تحتاج الجزائر إلى استثمارات كبيرة في تطوير البنية التحتية لتحسين البنية اللوجستية والنقل والاتصالات، هذا يشمل تحسين الموانئ والمطارات وشبكة الطرقات والسكك الحديدية، وكذلك تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تحسين البنية التحتية يسهم في تسهيل حركة البضائع والخدمات داخل القارة الأفريقية وتعزيز التجارة؛

4- تفشي ظاهرة البيروقراطية على مستوى الإدارة الجزائرية، وهذا يمكن أن يؤثر على عملية منح تراخيص التصدير لبعض المنتجات، مما يستدعي العمل على تبسيط الإجراءات وتقليص المدة الزمنية المطلوبة لدراسة الملفات، خاصة بالنسبة للمنتجات ذات الاستهلاك السريع والتلف، بالإضافة إلى ذلك، يمكن إدخال آليات رقابية فعالة لضمان جودة المنتجات والامتثال للمعايير الدولية. يجب أن يتم تحديد المنتجات ذات الاستهلاك السريع والتلف ومعالجتها بأسرع وقت ممكن لتسهيل عملية تصديرها؛

5- تعاني الدول الإفريقية من عدم الاستقرار الأمني بسبب انتشار الجماعات الإرهابية في بعض الدول والصراعات الداخلية وغيرها، كلها عوامل تعيق سهول تنقل شحنات التصدير برا، وكذلك تفتقد الدول الإفريقية لطرق برية كثيفة وخطوط سكك حديدية، مما جعل سائقي الشاحنات الجزائريين يعانون من طول المسافة بين الدول الإفريقية مما يستدعي تكاليف إضافية خاصة استهلاك الوقود الذي قد لا يكون متاحا في البعض الأحيان أو غلائه في بعض الدول، كما أن الكمية الممنوحة لهم التي لا تلبي حاجياتهم في ظل طول المسافة.

المبحث الثالث: تكتل مجموعة دول البريكس

يعد تكتل مجموعة البريكس أحد التكتلات الاقتصادية الحديثة واستطاع بأدواته ومرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية أن يشكل قوة دولية لا يستهان بها، وفي شقه الاقتصادي أضحى يحقق أسرع نمو اقتصادي في العالم، متجاوزا كبرى الاقتصاديات العالمية، وفي ظل بروز نية الجزائر إنضمامها لهذا التكتل، يرى عديد من المختصين أن هذه الخطوة تعد ايجابية نحو اندماجها ضمن الخارطة

[1] زخروف عامر، دحو سليمان، مرجع سابق ذكره ،ص.741

العالمية، لعدة اعتبارات من بينهما امتلاك الجزائر لعدة مؤهلات كالموقع الاستراتجي الهام ومساحتها الجغرافية إلى جانب توفرها على اليد العاملة الرخيصة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تكتل محموعة دول البريكس

تكتل مجموعة دول البريكس يمثل تحالفا دوليا ذو أهمية استراتيجية واقتصادية، لذا يمكن القاء نظرة على هذا التكتل من خلال التطرق الى مفهومه وفهم السياق التاريخي والدوافع التي أسهمت في إنشائه،وسيتم كذلك عرض خصائصه، من خلال العناصر التي تميزه وتميز الدول الأعضاء فيه، ومن جهة أخرى سيتم تسليط الضوء على الأهداف الاستراتيجية لهذا التكتل محاولين فهم الرؤية الإجمالية التي أسهمت في تشكيل أهدافه الاستراتيجية.

أولا: مفهوم ونشأة تكتل مجموعة دول البريكس

تكتل مجموعة دول بريكس BRICS هو تجمع سياسي واقتصادي عالمي يضم دولا ذات اقتصاديات ناشئة، يهدف هذا التكتل إلى تحقيق التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين دوله، وكذلك دعم ومساندة الدول النامية ذات الإقتصادات الضعيفة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وضمان الأمن والاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي. ويعد تكتل مجموعة البريكس منصة هامة للحوار والتعاون في المجالات الاقتصادية والإنمائية بين الدول الأعضاء، في حين تسعى هذه الدول لمواصلة تعزيز الشراكة من أجل التنمية المشتركة فيما بينهما، وتعمل على تعزيز التعاون بشكل تدريجي وعملي وفقا لمبادئ الانفتاح والتضامن والمساعدة المتبادلة. وكذلك هذه الدول منفتحة على العالم الخارجي إذ تؤكد على التواصل والتعاون مع الدول الأخرى لاسيما الدول الناشئة والنامية والمنظمات الدولية والإقليمية[1].

يختلف تجمع" بريكس "بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والمنظمات التي عرفتها الساحة الدولية من قبل، ذلك يعود إلى عدم وجود رابط محدد بين الدول الخمس الأعضاء التي تنتمي إلى أربع قارات مختلفة، حيث تشكل هذا التكتل بين مزيج لحضارات وديانات متنوعة، حيث تجتمع الحضارة الشرقية الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، والحضارة الغربية اللاتينية التي ميزت شعب البرازيل بثقافتها وفنونها المميزة، والحضارة السلافية الأرثوذكسية بروسيا التي تجمع الشرق بين والغرب، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا[2].

[1] مصطفى العبد الله الكفري،**التكتلات والمنظمات الاقتصادية** ،منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2013، ص. 172

[2] سيف نصرت توفيق، سلام صايل حمود، **القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، المجلد 02، العدد2021،24، ص.353

لم تنشا مجموعة دول البريكس بالصدفة، حيث تعود بدايات التقارب بينها إلى خمسينيات القرن الماضي بين كل من الصين وروسيا، حين سعت الدولتين للتعاون والتحالف الاستراتيجي، بهدف زيادة قوتهما ومواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وتلا هذا التقارب محاولة ضمهما للهند[1] ، وقد بدأت مراحل التفاوض لتشكيل هذه التجمع في سنة 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وتألفت المجموعة في بداياتها كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين تحت تسمية "البريك" وانضمت إليها جنوب إفريقيا عام 2011 بدافع من الصين، ليزداد اسم آخر وتصبح بريكسBRICS[2].

لذلك فان هذا المصطلح يشير إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل (B)، روسيا(R)، الهند (I)، الصين (C) وجنوب إفريقيا (S)، وقد تم صياغة هذا المصطلح في 30 نوفمبر 2001 من قبل (جيم أونيل) من بنك (جولدمان ساكس)، ثم أعيد استخدامه في تقرير صدر عن الهيأة في عام 2003، وبانضمام جنوب إفريقيا عام 2011 اعتمد مصطلح BRICS، وقد كان يسميها البعض (R-5) للإشارة إلى عملات الدول الخمس التي تبدأ بحرف الـ (R) وهي الريال البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية، رنمينبي الصيني، الرائد الجنوب إفريقي[3].

عقد هذا التكتل أول قمة له قبل انضمام جنوب إفريقيا في مدينة "ييكاتيرينبرغ الروسية في جوان 2009، وقد شارك رؤساء دول كل من روسيا والصين البرازيل ورئيس وزراء الهند وتم الإعلان في تلك القمة عن الحاجة إلى تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب، وركزت القمة على وسائل تحسين الوضع الاقتصادي العالمي وإصلاح المؤسسات المالية، وتعاون الدول الأربعة وبحثت السبل التي تمكن الدول النامية من المشاركة في الشؤون العالمية، كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن مواصلة التنسيق في القضايا الاقتصادية العالمية بما فيها التعاون في المجال المالي والمسائل الغذائية، كما أعلنت دول "البريك" عن الحاجة لعملة احتياطية عالمية جديدة بدلا من الدولار، وتكون متنوعة ومستقرة وقابلة للتنبؤ بها على عكس تذبذب قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى[4].

لم يأخذ تكتل البريكس طابع منظمة لافتقاره لهياكل تنظيمية ومؤسساتية محددة، ولارتباطه بموازين القوى في العالم المالي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر، لكنه يمتلك قدرات اقتصادية ومالية وكثافة سكانية، ويحمل وزنا سياسيا في المشهد الجيو-اقتصادي العالمي، والتأثير على

[1] سجى فتاح زيدان ،**دراسة في ابرز الأفكار السياسية لمجموعة البريكس brics**، مجلة تكريت للعلوم السياسية،العراق، المجلد 2018، العدد14، 2018، ص. 309

[2] الطيف عبد الكريم، **دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 03، المجلد 18،العدد03، 2014، ص.14

[3] وسن إحسان عبد المنعم، مرجع سابق ذكره، ص. 160

[4] محمود شحماط، **تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون،جامعة عنابة،المجلد23، العدد 03، 2018، ص.54

هيكلة سلطة القرار داخل صندوق النقد الدولي قد يكون المحور البديل للتعاون الدولي على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية[1].

ثانيا: خصائص تكتل مجموعة دول البريكس

تشترك دول البريكس بميزها كاقتصاديات صاعدة وزيادة قوتها بمرور الوقت، ومن هنا وجب الإشارة إلى أن مصطلح الاقتصاديات الصاعدة، ظهر في عام 1980 مع تطور الأسواق المالية في الدول النامية، وأن أول من استخدم هذا المصطلح هو الاقتصادي الهولندي Antoine Van Agtmael، ويعرف العديد من المختصين الدول الصاعدة بأنها تلك الدول التي تمتلك القدرات الطبيعية والمادية والبشرية المهمة وتحقق معدلات نمو اقتصادية وصناعية متسارعة مقارنة بالدول الأخرى، تسهم هذه الدول في رفع الناتج العالمي وتتفوق في مجالات التنمية الاقتصادية. تؤثر أيضا في المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، إلى جانب تأثيرها في السياسة الدولية[2]، وعليه يمكن اختصار أهم خصائص الاقتصاديات الصاعدة فيما يلي[3]:

- نمو تجارتها الخارجية يفوق المبادلات التجارية الخارجية؛
- زيادة مطردة في الناتج المحلي وفي نصيب الفرد من الدخل؛
- تستقطب رؤوس أموال أجنبية التي يتم استثمارها لفترة طويلة؛
- اقتصاد متنوع لا يعتمد على تصدير المواد الأولية فقط؛
- امتلاكها لشركات عالمية في عدّة بلدان حيث يكون كل أو جزء من رأس المال للمساهمين خواص.

تتمتع مجموعة دول بريكس بمزايا مشتركة تؤهلها للعب أدوار دولية مهمة، من بين هذه المزايا يمكن ذكر ما يلي:[4]

- الموقع الجغرافي: تتمتع كل من الهند والصين والبرازيل بإطلالة بحرية مميزة، حيث تطل الهند على المحيط الهندي وبحر العرب، في حين تطل الصين على بحر الصين الجنوبي، وتمتلك الصين واجهة بحرية على المحيط الأطلسي، يعطي هذا الموقع الجغرافي لهذه الدول أهمية إستراتيجية واقتصادية فائقة، كونها تعد نقاط التقاء طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم ومركزا مهما في العالم؛
- غناها بالموارد الطبيعية والمعدنية ومصادر الطاقة؛

[1] بالاعتماد على بيانات البنك الدولي متاح على الرابط https://data.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع 2022/12/08

[2] سيف نصرت توفيق، سلام صايل حمود، مرجع سابق ذكره، ص.343

[3] طويل أسيا ،كاروس محمد، **التعاون الإقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،جامعة البليدة 02، المجلد 10، العدد3، 2020، ص.398

[4] سيف نصرت توفيق، سلام صايل حمود، مرجع سابق ذكره، ص.348

- شكل الساحل وامتداده: تمتلك دول البريكس سواحل بحرية تمتد بآلاف الكيلومترات تسهل عملية التجارة مع الدول المجاورة، ويسهم في حركة الملاحـــــة البحرية، وبناء أساطيـــــل العسكرية كالهند والصين والبرازيل؛

- السياسات الحكومية: تشترك دول البريكس في سعيها لإصلاح منظمة الأمم المتحدة، وتقليص الهيمنة الأمريكية، وتسعى إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب؛

- التركيبة السكانية الكثيفة: تحوز دول البريكس على كثافة سكانية كبيرة من سكان العالم؛

- المساحة الجغرافية: تحوز دول البريكس على مساحة جغرافية هائلة تصل إلى ما يقارب 40 مليون كم^2، مما يمثل نسبة تقدر 29.5% من مساحة الكرة الأرضية، حيث تحتل روسيا المرتبة الأولى عالميا بمساحة إجمالية تبلغ 17.09 مليون كم^2، وتأتي بعدها الصين في المرتبة الرابعة عالميا بمساحة قدرها 9.60 مليون كم^2، وتغطي البرازيل مساحة8.51 مليون كم^2 تحتل بها المرتبة الخامسة عالميا، في حين تبلغ مساحة الهند 3.28مليون كم^2 وتحتل المرتبة السابعة عالميًا، أما جنوب إفريقيا فتمتلك أصغر مساحة في المجموعة بحوالي 1.21مليون كم [1].

أما من ناحية الخصائص الفردية لكل دولة نذكرها كالأتي:

- **الصين:** تقع في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي في قارة آسيا، تتمتع بخصائص جغرافية تجعلها تتميز بعمق استراتيجي كبير للإشراف على طرق النقل والتجارة الحيوية التي تربطها بالعالم، تعد المنافس الاقتصادي الأول للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، نظرا لكثافة صادراتها من السلع والاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير، كما أنها عضو فاعل في منظمة التجارة العالمية، وتعد واحدة من أكبر المراكز المالية والصناعية في العالم[2].

توجهت الصين في نموها الاقتصادي بالاعتماد على استغلال مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي المهم، قدمت الأولوية في سياسة التنمية لقطاع الصناعة الموجهة للتصدير، مستفيدة من التراكم الداخلي والاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتشكل الصناعات الحديثة كالصناعة الالكترونية والكهربائية وغيرها أساس النمو الاقتصادي في الصين فضلا عن صناعة الملابس والمنسوجات الصناعية البتروكمياوية والكيماوية.

[1] بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.SRF.TOTL.K2?locations=CN&view=chart تاريخ الزيارة 2022/12/12

[2] عابي وليد، شريط فيروز، **واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس دراسة تحليلية للفترة1991-2021**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، المجلد 07، العدد 02 ، 2022، ص.157

- **الهند:** تقع في الجزء الجنوبي من قارة آسيا وتشغل حوالي 72% من مساحتها، وتمتلك نحو 84% من الأراضي الصالحة للزراعة، فضلا عن تغطية نسبة حوالي 81 % من المساحات الغابية، وتمتلك الهند سوقا واسعة ونظاما ماليا متطور، وتضم عددا كبيرا من الشركات عالية الكفاءة خاصة في مجال صناعة البرمجيات، ويعتبر القطاع الزراعي المركز الرئيس في الاقتصاد الهندي لكونه يستوعب حوالي 70% من القوى العاملة، ويساهم بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد الزراعة المهنة الرئيسية التي توفر الغذاء للملايين من السكان، كما أنها مصدرا للعديد من المواد الأولية التي تقوم عليها الصناعات الهندية، ويشكل تحسين المستوى المعيشي للسكان تحديا كبيرا لها، على اعتبار أن غالبيتهم من سكان الأرياف، غير أن ذلك لا ينفي وجود تجمعات سكانية حضرية متطورة ومتخصصة في الصناعات والخدمات الموجهة للتصدير.

- **روسيا:** تقع في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية وتمتد عبر شرق أوروبا حيث تشكل ربع مساحتها، وتمتد ثلاثة أرباعها الباقية في الجزء الآسيوي وتحديدا شمال آسيا، تتميز روسيا بمقومات اقتصادية قوية تعتمد على الزراعة والصناعة والمساحة الهائلة التي تعد الأكبر في العالم، تمتلك روسيا إمكانيات هائلة وتنوعا كبيرا في مصادر الطاقة مثل الغاز والنفط والفحم والكهرباء والطاقة النووية، فهي تحتل المرتبة الأولى عالمياً في احتياطي الغاز الطبيعي والذي تجاوز 30% من الاحتياطي العالمي. ويوجد لديها حوالي 5000 رأس حربي نووي نشط، بالإضافة إلى ثروة هائلة من الطاقة الطبيعية المتجددة تفوق ربع الاحتياطي العالمي، كما تحتوي على تضاريس متنوعة ومتعددة تشمل الجبال والأنهار والأقاليم الجغرافية. فضلا عن ذلك، تمتلك روسيا قوة عسكرية وترسانة نووية هائلة تعد الأهم بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1].

- **البرازيل:** تعد من أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في أمريكا الجنوبية، وتتمتع بتميزها في الجوانب الجغرافية، البشرية، الاقتصادية والعسكرية، حيث يعتبر اقتصادها واحدا من أبرز الاقتصاديات التي تم تحريرها، وتعتبر عضو فاعل في منظمة التجارة العالمية، فضلا عن كونها مركز للعديد من الشركات الإنتاجية، الصناعية والبنكية، وتمتلك استقلالا نسبيا في توريد الطاقة من مصادر خارجية.

- **جنوب إفريقيا:** تقع في أقصى جنوب القارة الإفريقية، تحتل المركز الخامس والعشرين من حيث المساحة في العالم، تتميز بوجود موارد طبيعية ومعادن غنية الذي يعد الذهب من أهم صادراتها، كما يقوم اقتصادها على ثلاث محاور رئيسية وهي: الصناعة، التعدين والتجارة، كما تعتبر جنوب إفريقيا أنها الدولة الوحيدة المحققة للفائض الغذائي.

[1] وسن احسان عبد المنعم، مرجع سابق ذكره، ص ص. 165-166

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية لتكتل مجموعة دول البريكس

انطلق تكتل البريكـس من أهداف اقتصادية مشتركة تكون حافزا لتماسك هذه المجموعة ذلك لان دول التكتل مختلفة عن بعضها البعض في الكثير من الجوانب السياسية والثقافية، والجغرافية لذلك ركزت أهدافها على:

1- تخفيض مستويات الفقر في دوله الأعضاء وتنويع هياكل اقتصادياتها، مع مواصلة التعاون التجاري والاقتصادي القائم على التوازن والاستدامة؛

2- تشجيع التجارة والاستثمارات البينية لتحقيق تكامل اقتصادي، خاصة في قطاع النفط والغاز والبنى التحتية، وفي هذا الإطار أشار المفكر الاقتصادي ستيفن جيلد الباحث في اقتصاد بجامعة جوهانسبـرغ أن هذا لن يكون الاهتمام الوحيـــــد، لكنه سيكـــون جزءا هاما في مساعدة الدول الأعضاء لتحقيق أهدافها الأخرى؛

3- زيادة مجالات التعاون بين الدول المتقدمة والنامية، حيث يمكن لتكتل البريكس أن يقدم المساعدة ويزيد من التعاون مع الدول النامية الأخرى في جهودها للحد من الفقر؛

4- ضرورة إصلاح مؤسسات التمويل الدولية بهدف زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل مؤسسات النقد الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)؛

6- تهتم المجموعة بشكل خاص بالتعاون التكنولوجي خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وتحسين استخدامها لاسيما وان البرازيل تعد الدولة الرائدة في هذا المجال؛

7- محاولة تغيير نظام النقد الدولي من خلال تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية، حيث تبلور الدول الخمس اتفاقية لتقديم قروض أو منح لبعضها البعض باستخدام بعملاتها المحلية لتدويل تلك العملات وتأسيس آليات جديدة[1]؛

8- ينصب اهتمام تجمع البريكـس في الوقت الراهن على الجوانب الاقتصادية والمالية العالمية، بما في ذلك إصلاح صندوق النقد الدولي والبنـك الدولي، ومن بين أهداف التكتل أيضا السعي للحصول على دور في الإدارة العالمية للاقتصاد العالمي بجانب مجموعة العشرين، نظرا للقوة الاقتصادية العالمية التي يملكها، كما يهدف إلى منع استخدام المنظمات الدولية للتدخل في الشؤون الداخلية لصالــح دولـة أو مجموعة من الـدول[2]؛

[1] وسن إحسان عبد المنعم، مرجع سابق ذكره، ص.163

[2] محمود شحماط ،مرجع سابق ذكره، ص.55

9- وضع إستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، من بهدف خلق ظروف ملائمة لتسريع التطور الاقتصادي وتعزيز قدرات الدول على المنافسة، وتوسيع العلاقات التجارية وتنويعها، وتأمين التفاعل من أجل النمو الإبتكـــاري؛

10- يعمل تكتل البريكس على إنشاء آليات فعالة للتعاون في حالات الأزمات الاقتصادية، بدلا من الاعتماد على المؤسسات الغربية. وإيجاد طريقة فعالة لتقديم وتبادل القروض بين الدول الأعضاء بطريقة لا تسبب أي خلل اقتصادي، ويهدف التكتل أيضا إلى تعزيز الشبكة العالمية للأمان الاقتصادي وتجنب ضغوط الاقتـراض[1].

المطلب الثاني: القوة الاقتصادية لتكتل مجموعة دول البريكس ومحددات الانضمام إليه

إن تحديد القوة الاقتصادية للبريكس في الاقتصاد العالمي يتطلب عناصر متعددة تشمل دراسة الموارد البشرية والناتج الداخلي الخام وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي وكذا المساهمة في التجارة العالمية، بالرغم من التفاوت في مقومات القوة بين الدول الأعضاء في دول مجموعة البريكس، إلا أنه تمتاز بمقومات تساعده على تحقيق مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي. ويمكن الاستعانة بالإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية من أجل إبراز مكانة ووزن هذا التكتـــل في الاقتصـــاد العالمي.

أولا: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية

1- التعداد السكاني

يمتلك تكتل البريكس قوة بشرية هائلة، حيث يشكل نحو 40.71% من إجمالي عدد السكان في العالم، ويغطي مساحة تقارب ثلث مساحة المعمورة، وقد أخذ النمو الديموغـــرافي في المجموعة منحنى تصاعدي مع مرور الوقت، فبعد أن كان عدد السكان يقارب 2.98 مليار نسمة عام 2011، فقد ارتفع عدد السكان إلى أكثر من 3.25 مليار نسمة في عام 2021، بزيادة تجاوزت الـ 220 مليون نسمة خلال عشر سنوات، ليتشكل بذلك سوق استهلاكية واسعة تستوعب الديناميكية الكبيرة في الإنتاج. ويكون كذلك بمثابة مركز ثقل استراتيجي في النظام الاقتصادي العالمي، وتعتلي الصين سلم الترتيب العالمي بعدد سكان وصل إلى 1.425مليار نسمة، تليها الهند بـ: 1.407مليار نسمة، ثم البرازيل بـ: 211.78 مليون نسمة،

[1] ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، **تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: أنموذجا (BRICS) مجموعة البريكس**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، المجلد 2016، العدد 46-45، 2016، ص ص. 12-13

وروسيا بـ: 145.10مليون نسمة، وأخيرا جنوب إفريقيا بـ: 59.39 مليون نسمة[1]، من الممكن أن يزيد هذا العدد بمشاركة دول أخرى في التكتل في المستقبل.

ينبغي التنويه إلى أهمية رأس المال البشري في المجال الاقتصادي، لهذا فقد سخرت دول البريكس كافة إمكانياتها للاستفادة من هذا المورد الهام، فقد بلغ إجمالي القوى العاملة إلى نحو 1.440مليار عامل في عام 2020، ما يمثل حوالي 42.46%من إجمالي القوى العاملة في العالم التي بلغت 3391مليون عامل[2]، وتعكس هذه الأرقام الاعتماد الكبير على القوة البشرية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تنفيذ سياسات اقتصادية تعتمد على الاستثمار في العنصر البشري.

2- الناتج المحلي الإجمالي

تشير التقديرات وفقا لإحصائيات البنك الدولي أن مجموعة البريكس مكنت من تحقيق ناتج محلي إجمالي بلغ 24.296 ترليون دولار في عام 2021 بعد تعافيها من آثار جائحة كورنا (كوفيد-19)، يمثل هذا المبلغ حوالي 25.17% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ومن خلال تتبع إحصائيات الجدول رقم 26، يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس قد ارتفع من 15.033ترليون دولار عام 2012 إلى 17.039 ترليون دولار في عام 2014. ومنذ عام 2016 ارتفع هذا الناتج تدريجيا حتى وصل عام 2019 إلى ما أكثر من 21.159 ترليون دولار، ويعود ذلك إلى تقدم وتطور العجلة الإنتاجية الصينية، غير أن أزمة كورنا كان تأثيرها كبيرا على اقتصاديات المجموعة، فقد انخفض الناتج المحلي إلى أكثر من 4000 مليار دولار خلال عام 2020، وسجل الناتج 17.917 ترليون دولار. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية العالمية والركود الاقتصادي الشامل خلال تلك السنة إلا أن الناتج المحلي بقي مشجع ومدهش، وشكل نسبة مهمة تقدر بحوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

جدول رقم 26 : تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس خلال الفترة (2012-2021)

الوحدة: مليار دولار

السنة / الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصين	8532	9570	10.476	11.062	11.233	12310	13895	14723	14723	17734
الهند	1828	1857	2039	2104	2295	2651	2701	2871	2660	3176
البرازيل	2465	2473	2465	1802	1796	2064	1917	1878	1445	1608
روسيا	2208	2292	2.059	1363	1277	1574	1657	1687	1483	1778
جنوب افريقيا	0.434	0.400	0.381	0.346	0.323	0381	0.404	0.387	0.335	0.419
المجموع	15033.43	16192.40	17039.38	16331.35	16601.32	17025.38	18513.40	21159.39	17917.34	24296.41

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط: https://data.worldbank.org تاريخ الاطلاع 2022/12/21.

[1] بالاعتماد على بيانات الأونكتاد، متاح على الرابط https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx ، تاريخ الاطلاع 2022/12/20

[2] بالاعتماد على بيانات البنك الدولي متاح على الرابط https://data.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع 2022/12/20

سجل الناتج المحلي الصيني في سنة 2021 رقما قياسيا وصل إلى بنحو 17.734ترليون دولار، ويعتبر بذلك الاقتصاد الصيني يعتبر كأضخم اقتصاد بين دول المجموعة وبنسبة تقارب 73% من إجمالي الناتج المحلي محتلا به المرتبة الثانية عالميا، تأتي الهند في المركز الثاني داخل المجموعة بنسبة قدرها 13.07% متمركزة بالمرتبة الخامسة عالميا، أما روسيا في المركز الثالث في المجموعة بنسبة مئوية قدرها 7.31% وتحتل بها المرتبة 11عالميا، وتأتي البرازيل في المركز الرابع بنسبة مئوية قدرها 6.61% والمرتبة 12عالميا، وفي المركز الخامس تأتي جنوب أفريقيا بنسبة قدرها 0.001% وتحتل المرتبة 32 عالميا.

أما بخصوص معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد حققت مجموعة دول البريكس معدلات إيجابية جدا، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم 22: نمو الناتج المحلي الإجمالي لتكتل مجموعة دول البريكس % خلال سنة 2021

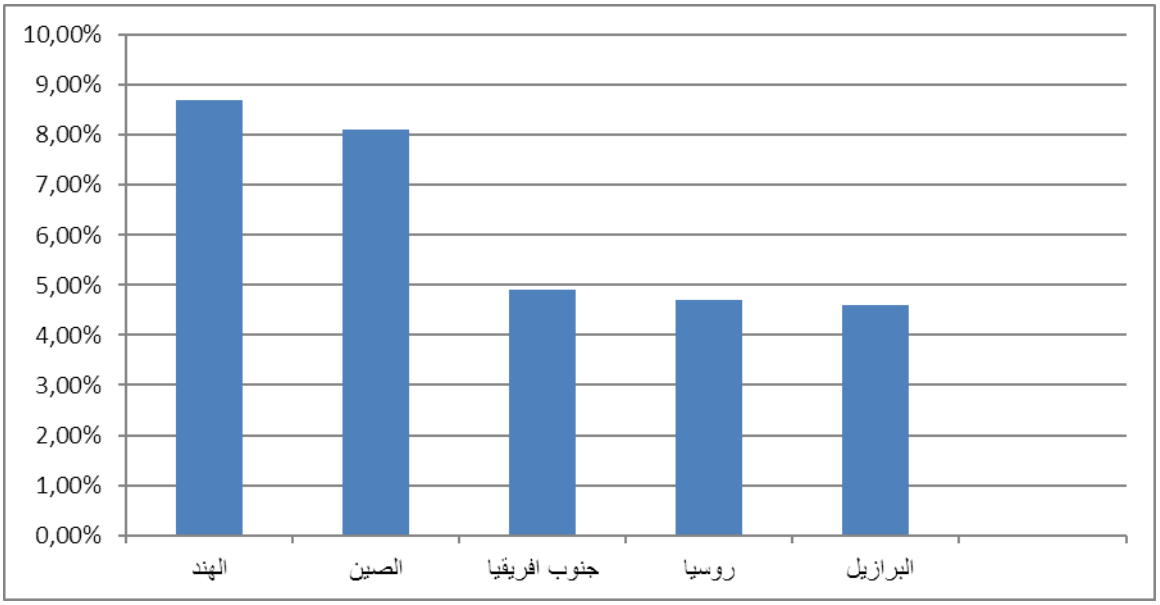

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط https://data.worldbank.org تاريخ الاطلاع 2021/12/21.

نلاحظ من خلال الشكل، أن الاقتصاد الهندي يحقق أعلى معدل نمو في مجموعة البريكس، فقد سجل في عام 2021 نسبة 8.7%، تليه الصين بنسبة بلغت 8.1% تحتل به المرتبة الثانية. ثم تأتي جنوب إفريقيا في المرتبة الثالثة بنسبة نمو وصلت إلى 4.9%، أما بالنسبة للبرازيل وروسيا فقد سجل كل منهما معدل نمو متقارب في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت النسبة التوالي 4.6% و4.7%، وعلى الرغم من أنها ليست أعلى المعدلات في المجموعة، إلا أنها تشير إلى استقرار نمو اقتصادي في هاتين الدولتين.

3- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم الدلالات على أهمية مجموعة البريكس ودورها في تنشيط الاقتصاد العالمي من خلال حجم الاستثمارات العالمية المشتركة والتدفقات الاستثمارية بين دول التكتل والتي يمكن الإشارة إليها من خلال بيانات الجدول الموالي الذي يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة والخارجة من وإلى دول التكتل.

جدول رقم 27: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في لتكتل مجموعة دول البريكس والعالم خلال الفترة (2012-2021)

الوحدة: مليار دولار

السنوات / نوع التدفق	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الاستثمارات الأجنبية الداخلة للبريكس	262.07	272.89	261.85	243.89	271.30	270.76	258.94	294.36	250.96	355.18
إجمالي الاستثمارات الأجنبية الداخلة في العالم	1468.75	1459.04	1402.52	2063.63	2045.42	1632.63	1448.27	1480.62	963.13	1582.31
إجمالي الاستثمارات الخارجة من البريكس نحو العالم	119.27	186.37	203.51	174.43	226.74	229.74	178.04	194.52	156.71	247.41
إجمالي الاستثمارات الأجنبية الخارجة في العالم	**1292.29**	**1446.48**	**1375.83**	**1722.75**	**1596.74**	**1610.11**	**941.29**	**1123.89**	**780.48**	**1707.59**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاونكتاد متاح عل الرابط

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx ، تاريخ الاطلاع 2022/12/22.

يتضح من خلال الجدول الأهمية الكبيرة لدول البريكس في جذب وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد زادت قيمة هذه الاستثمارات بشكل ملحوظ على مر السنوات، وانتقلت قيمتها من 262.07 مليار عام 2012 أي نسبة تفوق نسبة 17% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الداخلة في العالم. ثم وصلت في عام 2016 إلى نحو 271.30 مليار دولار، وزادت مرة أخرى إلى 294.36 مليار دولار في عام 2019، في حين كانت التدفقات الاستثمارية قياسية في عام2021 وسجلت ما يفوق 355.18 مليار دولار مما يمثل حوالي 22% من إجمالي تدفق الاستثمارات في العالم.

نلاحظ أيضا أن دول البريكس ليست فقط مستقطبة للاستثمارات، بل تلعب أيضا دورا هاما كمرسلة للاستثمارات إلى الخارج، حيث ارتفعت قيمة استثماراتها إلى الخارج من 9.22% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الخارجة في العالم خلال سنة 2012، ووصلت إلى أكثر من 14% في عام 2016، وتجاوزت القيمة في عام 2021 حوالي 247.41 مليار دولار، مما يمثل نسبة 23.10%.

تراوح متوسط قيمة التدفق الاستثماري الأجنبي المباشر الوارد إلى دول البريكس خلال فترة (2012-2021) حوالي 238.70 مليار دولار، وهو ما يفوق نسبة 17% من متوسط إجمالي الاستثمارات الأجنبية

الواردة في العالم بقيمة 1396.410مليار دولار. في حين بلغ قيمة الاستثمارات الأجنبية الصادرة من دول البريكس حوالي 191.67 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 14.90% من متوسط إجمالي الاستثمارات الأجنبية الخارجة في العالم.

4- مكانة تكتل مجموعة دول البريكس في التجارة الدولية

تساهم دول تكتل البريكس بشكل كبير في التجارة الدولية ولديها دور هام في تدفقها، وعليه سيتم التعرف على مكانة تكتل البريكس في التجارة الدولية من خلال بيانات الشكل الموالي المتعلقة بتطور صادرات تكتل البريكس وتطور إجمالي الصادرات العالميـة.

شكل رقم 23 : تطور التجارة الخارجية لتكتل مجموعة دول البريكس وإجمالي التجارة الدولية خلال الفترة(2012-2021)

الوحدة: مليار دولار

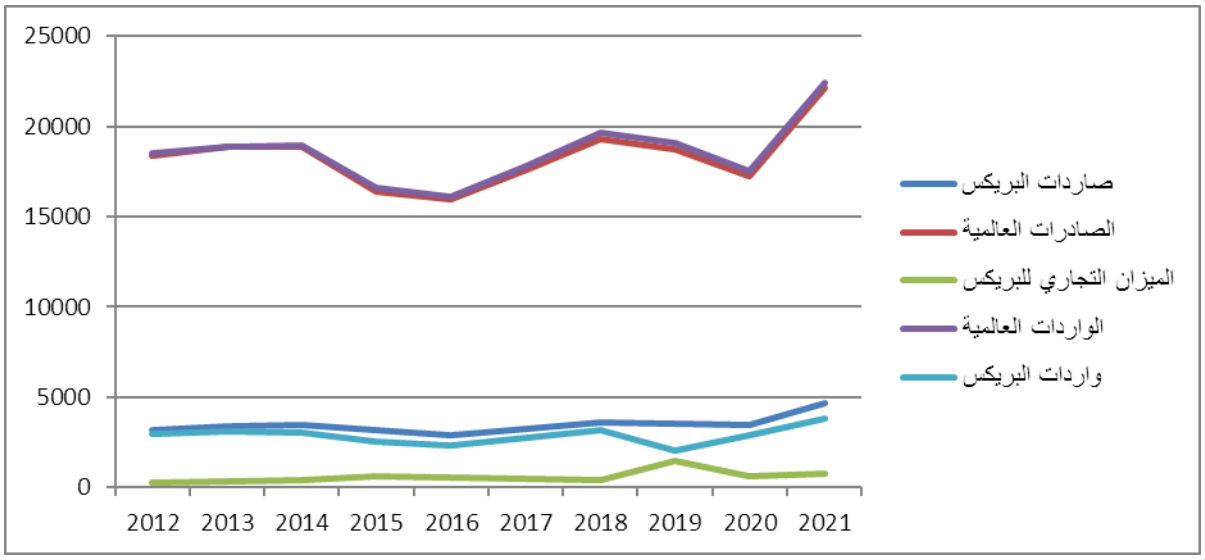

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع trademap متاح على الرابط https://www.trademap.org/، تاريخ الاطلاع 2021/12/22

استنادا إلى الشكل، يمكن ملاحظة أن قيمة صادرات مجموعة دول البريكس شهدت ارتفاع على مدار السنوات، حيث كانت تقارب 3201.89 مليار دولار عام 2012، وارتفعت إلى حوالي 2927.26 مليار دولار في عام 2016، ثم في عام 2018 وصلت إلى نحو 3605.64 مليار دولار، لكن مع تفشي فيروس كورنا انخفضت هذه القيمة لتسجل نحو 3498.07 مليار دولار خلال 2020 وفي عام 2021، حققت الصادرات رقما قياسيا بقيمة 4653.47 مليار دولار، وقد قدر متوسط صادرات دول البريكس نحو 3469.82 مليار

دولار ما مثل نسبة تقارب 19% من متوسط إجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة (2012-2021). وهذا ما يعكس تنافسية منتجات دول التكتل الأسواق العالمية.

وفي الجهة المقابلة عرفت كذلك الواردات ارتفاعا من 2962.95 مليار دولار عام 2012 إلى وصلت في عام 2018 إلى ما يقارب 3157.67 مليار دولار، لترتفع مرة أخرى إلى 3852.51 مليار دولار بعد عودة المصانع في الصين والهند إلى العمل. لتشكل هذه القيمة نسبة تقارب 17.18% من إجمالي الواردات العالمية.

سجل الميزان التجاري خلال الفترة 2021/2012 فائضا، وكانت سنة 2019 استثنائية حيث بلغ الميزان التجاري أعلى قيمة له قاربت 1501.85 مليار دولار، ليؤكد مرة القوة الاقتصادية لهذه المجموعة في الاقتصاد العالمي، مما يعكس دورها البارز والتأثير الإيجابي الذي تمتلكه في النظام الاقتصادي العالمي.

وفيما يتعلق بوضعية تطور بالتجارة الخارجية لكل دولة يمكن توضيحها من خلال بيانات الجدول الموالي:

جدول رقم 28: تطور صادرات وواردات أعضاء تكتل مجموعة دول البريكس خلال الفترة 2012-2021

الوحدة: مليار دولار

البلد		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصين	الصادرات	2048.78	2209	2342.29	2281.85	2118.98	2271.79	2494.23	2498.33	2588.40	**3361.81**
	الواردات	1818.19	1949.99	1959.23	1681.67	1588.69	1840.95	2134.98	2066.51	2057.02	**2675.68**
الهند	الصادرات	289.56	336.61	317.54	263.88	260.96	295.86	323.99	323.25	275.48	**394.81**
	الواردات	488.04	466.04	459.36	390.79	356.68	443.85	509.27	478.88	367.98	**570.40**
روسيا	الصادرات	524.76	527.26	497.83	333.50	285.49	257.08	449.34	422.77	337.10	**492.13**
	الواردات	316.19	314.94	286.64	177.29	182.26	226.96	238.15	243.78	231.66	**293.50**
البرازيل	الصادرات	239.95	232.54	220.92	191.13	185.23	217.73	239.88	223.99	209.18	**280.81**
	الواردات	235.40	252.28	240.76	171.44	137.55	150.74	181.23	177.34	158.78	**219.40**
جنوب إفريقيا	الصادرات	98.82	95.06	92.59	81.78	76.58	89.55	95.179	90.41	85.68	**123.73**
	الواردات	104.18	103.30	99.79	85.75	75.12	83.29	94.02	88.21	68.70	**93.61**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع trademap متاح على الرابط https://www.trademap.org/ تاريخ الاطلاع 2021/12/23 .

من خلال بيانات الجدول الذي يبين تطور صادرات وواردات أعضاء دول البريكس فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **الصين** :تعد الصين المصدر الأول في العالـم، حيث انتقلت صادراتها من 2048.78 مليار دولار عام 2012 إلى ما يقارب 2342.29 مليار دولار عام 2014. وبالرغم من تداعيات جائحة كورنا عـلى الاقتصاديات العالميـة إلا أن الاقتصاد الصيني حافظ على مستواه في التجارة العالمية والإنتاج العالمي وبلغت صادراته في عام 2020 إلى أكثر من 2588.40 مليار دولار، ويعود ذلك إلى الميزة التنافسية التي تتمتع بها السلع الصينية من حيث سعرها المنخفـض وجودتها في الأسـواق العالمية، وارتفاع صادراتهـا بشكل كبير من المنتجات الصحيـة مثل الكمامـات وأجهزة التنفس وغيـرها، في حين بلغـت الصادرات أقصاها بعد التعـافي من جائحة كورنا عام 2021 إلى ما يقـارب 3361.68 مليار دولار بما يعادل نسبة 15.20% من حجم الصادرات في العالم، أما مـن جهـة الواردات فنلاحـظ كذلـك أن الصيـن تعد سوق لاستيعـاب واردات العالـم حيث ارتفعـت قيمتها من 1818.19عـام 2012 إلى أن بلغـت في عام2018 إلى ما يقارب 2134.98 مليار دولار، ثم تبلـغ أقصاها في عـام 2021 إلى نحو 2675.68مليـار دولار أي بنسبة تقـارب 12% من حجـم الواردات العالميـة.

- **الهند:** عرفت الصادرات الهندية تطورا خلال الفترة 2012-2021 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تنوع الصادرات الزراعية والصناعية والمنسوجات وغيرها، وتعد الزراعة القطاع الأهم في الاقتصاد الهندي نظرًا لأن غالبية السكان يعيشون في الأرياف، ولذلك ساهمت الزراعة في زيادة الصادرات من 289.56 مليار دولار عام 2012 إلى أكثر من323.99 مليار دولار في عام 2018 بزيادة تقارب 34.43 مليار دولار. وبعد عودة الحركية الاقتصادية للمصانع الهندية بعد جائحة كورنا قفزت قيمة الصادرات إلى أكثر من 394.81 مليار دولار وهي القيمة الأعلى خلال هذه الفترة. وفي الجهة المقابلة عرفت واردات الهند كذلك ارتفاعا معتبرا فقد انتقلت قيمتها من 488.04 مليار دولار عام 2012 إلى أكثر من 570.40 مليار دولار في عام 2021، يرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى السياسية التي اتبعتها الهند لإشراك القطاع الصناعي في اقتصادها مما استدعى زيادة الواردات لتلبية احتياجات المصانع من المواد الخام.

- **روسيا:** تشهد الصادرات الروسية تذبذبا من عام لآخر، ويرجع ذلك إلى اعتماد اقتصادها بشكل كبير على قطاع الطاقة الذي يتحدد سعره وفق تغيرات الطلب عليه عالميا، وقد عرفت الصادرات استقرارا نسبيا حتى عام 2014، حيث انخفضت قيمتها بشكل تدريجي ووصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 2017 بقيمة 257.08 مليار دولار، ثم ارتفعت مرة أخرى بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى أن وصلت في عام 2018 ما يفوق 449 مليار دولار، وبعد التعافي من الركود الاقتصادي الناجم عن انتشار فيروس كورونا شهدت الصادرات ارتفاعا وسجلت في عام 2021 أكثر من 492.13 مليار دولار. يرجع هذا الارتفاع بشكل كبير إلى العائدات المالية الناتجة عن إنتاج وتصدير لقاح كورونا، بالإضافة إلى تحسن كبير في أسعار النفط على

المستوى العالمي. أما فيما يتعلق بالواردات فقد شهدت أيضا تذبذبا من عام إلى آخر حيث سجلت أعلى قيمة لها في عام 2012 إلى نحو 316.19 مليار دولار انخفضت بشكل حاد في عام 2015 إلى 177.29 مليار دولار ، وهي تقريبا نصـف قيمة عام 2012، إلا أن الواردات عادت للارتفاع مرة أخرى إلى أن وصلـت في عام 2021 إلى ما يفـوق 293 مليار دولار.

- **البرازيل:** يتضح أن قيمة صادرات البرازيل قد شهدت انخفاضا اعتبارا من سنة 2012 إلى أن سجلت أدنى قيمة لها في عام 2016 إلى نحو 185.23مليار دولار، ثم ارتفعت القيمة مرة أخرى وسجلت أعلى مستوياتها في عام 2021 بأكثر من 280 مليار دولار، ويعود ذلك إلى سياسة التنويع والانتعاش التي تمت في البرازيل خاصة أنها تُعتبر واحدة من الدول الصناعية. ومن ناحية أخرى شهدت الواردات في البرازيل انخفاضا كبيرا أيضا وصلت قيمتها في عام 2016 إلى نحو 137.55مليار دولار بعد أن سجلت حوالي 235.40 مليار دولار في عام 2012، ثم ارتفعت هذه القيمة نسبيا في عام 2018 مسجلة قيمة في حدود 181.23 مليار دولار، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى أن سجلت في عام 2021 ما قيمته 219.40 مليار دولار.

- **جنوب إفريقيا:** تعتبر صادرات جنوب إفريقيا الحلقة الأضعف ما بين دول المجموعة حيث لم تتجاوز قيمتها 100 مليار دولار، باستثناء عام 2021 الذي عرف تغيرا وارتفعت قيمتها إلى 123.73 مليار دولار،في حين انخفاضا منذ عام 2012 وصلت إلى أدنى قيمة في عام 2016 بحوالي 75.12 مليار دولار ، ثم ارتفعت مرة أخرى وبلغت في عام 2021 قيمة تقدر بحوالي 93.61 مليار دولار.

ثانيا : محددات الانضمام إلى تكتل مجموعة دول البريكس

عندما يتعلق الأمر بالانضمام إلى تكتل اقتصادي، فإن كل تكتل لديه معاييره وشروطه الخاصة به، تلك المعايير تهدف إلى ضمان أن الدول الصاعدة التي ترغب في الانضمام تستوفي مجموعة من الخصائص والمميزات المحددة، وفي هذا الإطار قد تم تحديد خمسة معايير لتحديد الدول الصاعدة وهي كالآتي[1]:

1- عدد السكان: يجب أن يكون التعداد السكاني يساوي أو يتجاوز حاجز 100 مليون نسمة، لتشكل بذلك سوقا محلية مهمة وكمنفذ للصناعة المحلية، ويوفر الإمكانيات اللازمة لتحقيق التوازن التجاري، إضافة إلى ذلك فإن تركيبة السكان تلعب دورا هاما فكلما كانت الدولة أفضل تعليما، ومع انخفاض معدل الأمية في المجتمع خاصة لدى فئة الإناث يزيد معدل النمو الاقتصادي للدولة؛

2- النمو الاقتصادي: يشترط عادة أن تكون الدولة الصاعدة قادرة على تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام. ويعتبر معدل النمو الاقتصادي المقدر بنسبة 0.5% عادة مقياسا للنمو الطويل الأجل على مدى

[1] Laurence Daziano, **The New Wave Of Emerging Countries**, The Fondation pour l'innovation politique Fondapol, France, Novembre 2014, p.15

فترة تصل إلى 10 سنوات، يتأثر هذا النمو بالتفاعل بين زيادة رأس المال وكمية العمل المستخدمة والتقدم التكنولوجي، ويؤثر ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي؛

3- يمثل التحضر الرئيسي أو التطور الديناميكي أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تقدم المدينة، يتيح التحضر المتقدم فرصا لتطوير نظام النقل وتوفير وسائل الوصول الفعالة، بالإضافة إلى توفير خدمات أساسية مثل مياه الشرب والكهرباء. ومن خلال توفير هذه البنية التحتية المتطورة، يتسنى تسهيل عمليات التجارة وتبادل البضائع والخدمات بشكل أكثر سلاسة؛

4- الحاجة إلى البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلد، يتطلب ذلك تشييد البنى التحتية عن طريق بناء الطرق والجسور والسكك الحديدية والمطارات، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية اللازمة لتوفير الطاقة؛

5- الاستقرار السياسي: يعتبر أحد العوامل المهمة التي تسهم في بتنفيذ مشاريع طويلة المدى، ويُظهر النموذج الصيني أن التنمية الاقتصادية ليست بالضرورة مرتبطة بالانفتاح الديمقراطي ولكنه يؤكد أن وجود سلطة سياسية مستقرة ورؤية طويلة الأجل ومؤسسات مستقرة يمكن أن يسهم في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي الواسعة النطاق، مثل تشييد البنية التحتية للطاقة، وإنشاء خطوط السكك الحديدية عالية السرعة أو المطارات اللازمة التي تعزز التنمية الاقتصادية للبلد.

المطلب الثالث: مشروع انضمام الجزائر إلى مجموعة دول البريكس

مع نهاية سنة 2022 أبدت الجزائر اهتمامها لولوج تكتل البريكس، وفي ظل الرغبة الملحة لها لدخول هذا الفضاء التكاملي، إلا أن هناك مخاوف من تكرار أخطاء الاتفاقيات السابقة، ولاشك أن الطريق نحو الانضمام لن يكون سهلا إن لم تتوفر الظروف والشروط اللازمة لذلك، وعليه يتوقف انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس على موافقة الدول الخمسة، بعد استيفاء الجزائر لمختلف المعايير والشروط. يعتبر ذلك تحديا أمام الجزائر ويتطلب جهودا كبيرة للفوز بالرهان والتوافق على المعايير والشروط المطلوبة للانضمام إلى تكتل البريكس.

أولا: إجراءات انضمام الجزائر إلى مجموعة دول البريكس

تتمتع الجزائر بمقومات متنوعة يمكن الاعتماد عليها لتحقيق نهضة اقتصادية واعدة، والتي تستهدف تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية. وبفضل هذه المقومات قد تتاح للجزائر فرصة للانضمام إلى تكتل مجموعة البريكس، ولتحقيق ذلك هناك مساعي تقوم بها الجزائر في سبيل النهوض باقتصادها كما أن هناك إجراءات مقترحة لتدعيم ذلك.

1- الاستراتيجيات المتخذة في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني

- تعمل عليها الجزائر هي تحسين مؤشر حجم الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو كإستراتيجية أساسية للانضمام إلى تكتل البريكس، حيث يعتبران بمثابة تأشيرة الدخول إلى وأثرهما يكون ملموسا في الواقع وينعكس على الجانب الاجتماعي والمتمثل في المستوى المعيشي ورفاهية الأفراد؛

وفق بيانات البنك الدولي بلغ الناتج الداخلي الخام للجزائر في عام 2021 حوالي 163.04 مليار دولار، وهو رقم متواضع جدا مقارنة مع أضعف دولة في البريكس وهي جنوب إفريقيا التي بلغ ناتجها الداخلي الخام خلال نفس السنة حوالي 419.01 مليار دولار، في حين وصل الناتج الداخلي بالصين كثاني قوة اقتصادية في العالم إلى ما يفوق 17734 مليار دولار.

أما المؤشر الثاني والمتعلق بمعدل النمو فقد بلغ في الجزائر بعد التعافي من أزمة كورونا عام 2021 حوالي 3.50%، لكن يبقى هذا المعدل ضعيفا، ويستدعي العمل على رفعه إلى مستويات تتجاوز الرقمين، وعليه فان ارتباط المعدل بحجم الناتج يعد بمثابة همزة الوصل لتحقيق معدلات بمقدار درجتين تمكن الجزائر من مجراة التقدم الهائل التي تحرزه هذه الدول التي تحقق أسرع معدلات النمو في العالم، وتفوقها بفارق رقمين في كل سنة[1].

لرفع الناتج الداخلي الخام، يتطلب العمل على زيادة كمية الإنتاج داخل البلاد للوصول إلى مستوى يقدر بحوالي 200 مليار دولار، هذا يستلزم استمرار الجهود في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية والبشرية. يجب تعزيز الاستثمار في القطاعات المختلفة وتطويرها، بالإضافة إلى تعزيز التحصيل الضريبي وتقليل التبعية عن القطاع النفطي. أما بالنسبة لزيادة معدل النمو فإن ذلك يتطلب تحقيق مستويات أعلى في التصدير. يجب تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية على المستوى الدولي وتنويع قاعدة الصادرات. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز البنية التحتية اللوجستية، وتحسين جودة المنتجات والخدمات، وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير في الصناعات المختلفة.

– تسعى الجزائر لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج سنويا ما يقارب 25 ألف ميغاواط، بينما يبلغ معدل الاستهلاك الفعلي سنويا سوى 12 ألف ميغاواط، مما يتيح طرح سعة يومية في السوق الدولية للتصدير تتجاوز 10 ميغاواط؛

[1] بالاعتماد على بيانات الاونكتاد متاح على الرابط : https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx تاريخ الزيارة 2022/12/24

وتسارع الجزائر خطواتها لزيادة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا، نظرا لما تمتلكه من المميزات لاسيما ما يتعلق بقدرات الطاقة الشمسية وشبكة الكهرباء الواسعة والبنية التحتية لنقل الغاز الطبيعي والكهرباء، والتي تسمح بأن يصبح لها "دورا فعالا إقليميا ودوليا في هذا المجال"، بالإضافة إلى ذلك تمتلك البلاد نسيجا صناعيا مرتبطـا بإنتاج الأمونيا الهيدروجين، كل هذا بهدف توفير كميـات أكبر لتصديـرها إلى أوروبا مستقبلا[1].

- تراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في عام 2023، و15 مليار دولار خلال الأعوام المقبلة، بعدما نجحـــت نسبيـــا في رهان 5 و7 مليـــارات دولار في 2021 و2022 على التوالي؛

- تعمل الجزائر على ضبط الواردات وتقليلها من خلال وضع خرائط للإنتاج الوطني حيث تم إحصاء ما يقارب 419 ألف منتوج وطني ونحو 13,600الف مستورد و ما يقارب 5,500 ألف مصدر حقيقي، يهدف ذلك إلى تحديد القدرات الإنتاجية المحلية وتعزيزها للتقليل من الاعتماد على الواردات؛

ومن جهة ثانية تم إعادة تنظيم نشاط الاستيراد من خلال تخصص المستوردين حسب شعب النشاطات المتجانسة. وقد انخفض عدد المستوردين من حوالي 43الف مستوردا إلى اقل من 13,600الف مستورد في 2022، ما يمثل تراجعا بـ68 بالمائة[2]. هذا الإجراء يهدف إلى زيادة الشفافية وتنظيم عمليات الاستيراد والحد من الاعتماد على المنتجات المستوردة.

- سن قوانين وتشريعات تهدف إلى مكافحة التعقيدات البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية التي تعرقل تنفيذ المشاريع الاستثمارية، ومن هنا وجب التنويه بالدور الذي تلعبه وساطة الجمهورية في الرفع وإذابة العقبات الإدارية أمام المؤسسات الناشئة والمشاريع والمجمعات الصناعية وأصحاب الأفكار؛

وفي هذا الخصوص ومن بين المشاريع التي رفع عنها التجميد مشروع إنتاج الزيت الذي سيسمح للجزائر بعد أشهر من إنتاج زيت محلي عبر كل مراحله من الفلاح الذي ينتج السلجم الزيتي إلى طحن الحبوب الزيتية ثم تعليب المنتج النهائي. كما أن هناك مشاريع استثمارية أخرى هي قيد الدراسة تسمح

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **يوم الطاقة الجزائري-الألماني: التأكيد على أهمية تطوير الشراكة في المجالات الطاقوية الجديدة**، منشور بتاريخ 2022/12/20، **متاح على الرابط:** https://www.aps.dz/ar/economie/136455-2022-12-20-18-51-57 **تاريخ** الزيارة 2022/12/24.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **ارتفاع قياسي للصادرات خارج المحروقات وضبط الواردات**، منشور بتاريخ 2022/12/23، من وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022 تاريخ الزيارة:2022/12/24.

بخلق حيوية اقتصادية ومناصب شغل وتحويل تكنولوجي على غرار مصانع إنتاج السكر المستخرج من الشمندر السكري، علاوة على مشاريع مستقبلية لإنتاج حليب البودرة محليا، تلك المشاريع تسهم في تنويع قاعدة الاقتصاد الجزائري وتعزيز الصناعات التحويلية.

أما بخصوص المؤسسات الناشئة فقد بلغ عددها 4.970 ألف مؤسسة، تنشط في مختلف القطاعات والمجالات تلك المؤسسات تعمل على تعزيز روح الابتكار بين الشباب وتشجيعهم على تطوير أفكارهم ومشاريعهم الخاصة [1].

1- الإجراءات المقترحة لتدعيم الاقتصاد الوطني

بالإضافة إلى الاستراتيجيات المذكورة سابقا، هناك إجراءات وجب إتباعها لتحسين الوضع الاقتصادي في الجزائر. يمكن أن تشمل ما يلي:

1- الرفع من مستوى أداء العامل الذي يعد ركيزة المؤسسة والعمل على تشجيعه، يتأتى ذلك من خلال تقديم التحفيزات اللازمة والضرورية وهو ما سينعكس على مردوده وبالتالي ينعكس ايجابيا في إنتاجية المؤسسة وعلى الاقتصاد الوطني، كذلك يجب تطبيق مفاهيم وطرق إدارة حديثة في إدارة المؤسسات بدلا من الأساليب التقليدية التي اثبت عقمها؛

2- استغلال الجزائر لإمكانياتها الكبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي والعمل على مضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام والاستفادة الأسعار المرتفعة التي بلغت مستويات قياسية. ورفع حجم الصادرات إلى نحو ما يقارب 100 مليار متر مكعب^2، للإشارة فان صادرات الجزائر من الغاز بلغت نحو 55 مليار متر مكعب بحصة بلغت % 25.2 من إجمالي الصادرات العربية؛

3- تنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، من خلال منح مزيد من رخص التنقيب عل المعادن، وكذلك استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي (غار جبيلات) والذهب بأقصى الجنوب، مما يعزز القدرة التنافسية للجزائر في السوق العالمية وتحقيق تنويع اقتصادي هام للبلاد؛

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **الاقتصاد الجزائري بدا يسترجع عافيته**، منشور بتاريخ 2020/09/23، من وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/131946-2022-09-24-19-55-16 ، تاريخ الزيارة:2022/12/24

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر مستعدة لتصدير فائض إنتاجها من الكهرباء لأوروبا**، منشور بتاريخ **2022/12/22**، من وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/136589-2022-12-22-22-22-29 تاريخ الزيارة: **2022/12/24**

4- زيادة التحويلات المالية الوافدة من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرة للأجانب، والعمل على تقديم تسهيلات للمغتربين الجزائريين من أجل الولوج إلى الجزائر، والعمل على فتح فروع بنكية في البلدان التي تتواجد بها هذا الجالية كثيفة، هذا يسهل ويشجع وصول المستثمرين والسياح والمهاجرين المحتملين الذين قد يساهمون في زيادة التحويلات المالية الوافدة؛

5- التسويق للمنتوج الجزائري والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية في الدول الأجنبية، والعمل على فتح فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية؛

6- مزيد من الجهود لتحسين بيئة الاستثمار ورفع العراقيل التي تواجه المشاريع الاستثمارية لاسيما في قطاع الفلاحة، الصناعة، ووجب التنويه أن الجزائر تتوفر لديها المقومات عل تطوير مداخليها من خدمات القطاع السياحي. لذا عليها التركيز على هذا القطاع تبعا لإستراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك لما تتمتع به الجزائر من تنوع كبير في المناطق السياحية والأثرية، لتمثل مصدر جذب كبير للسياح الأجانب، إضافة إلى ذلك توفرها على الفنادق الفخمة، ولو أن خدمات هذه الأخيرة تبقى حلقة رئيسية مفقودة التي يتطلب تطويرها وتحسينها والعمل على توفير متطلبات واحتياجات السياح والزائرين، وإذا ما تم استثماره بصورة جيدة فإنها بالتأكيد تولد مناصب شغل ومصادر دخل جديدة؛

وإضافة إلى الإجراءات السابقة فان وصول إلى هذه الأهداف يعتمد مدى قدرة الجزائر الوصول إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق الطريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء.

ثانيا: الفرص المتاحة من وراء انضمام الجزائر إلى تكتل مجموعة البريكس

لاشك أن لانضمام الجزائر إلى مجموعة تكتل البريكس يعَد مكسبا متعدد الجوانب، يمكن للجزائر أن تستفيد منه مباشرة، وسيوفر العديد من المزايا والفرص، شرط أن يتم تنفيذه على أرض الواقع وسعت إلى تذليل كل الصعوبات والعراقيل، وتشمل تلك المزايا والفرص في مجموعة من العناصر يمكن ذكرها وفقا لما يلي:

1- يمكنها الاستفادة من مساعدات وقروض التي يقدمها بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطات النقدية، وذلك لتمويل مشاريعها التنموية وإعادة بناء البنية التحتية. للاشارة فان هاتين المؤسستين الماليتين تابعتين لمجموعة البريكس تم تأسيسهما خلال القمة السادسة التي انعقدت في مدينة "فورتاليزا" البرازيلية سنة 2014، تعملان على تقديم مساعدات وقروض لتمويل المشاريع طويلة الأمد وفقا لشروط متفق عليها بين الدول الخمس، وترى مجموعة البريكس أن بنك مجموعة البريكس يكمل النظام المالي

العالمي. ويساهم في حل مشكلة نقص رؤوس الأموال في مشاريع التنمية بالدول النامية، كما يعمل صندوق الاحتياطات النقدية كوسيلة أمان ويدعم الاقتصاديات للدول الأعضاء في مواجهة التقلبات وعدم استقرار الأسواق؛

2- تدفق استثمارات ضخمة من طرف الدول الأعضاء في المجموعة نحو الجزائر بهدف تعزيز النشاط الإنتاجي، حيث يعتبر البريكس منطقة استثمـــارية جاذبة ويمتلك قدرات اقتصادية هائلة، وبالتالي يمكن للجزائر الاستفـــادة من تلك الاستثمارات في تطوير البنية التحتية والصناعات وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

وفي هذا الإطار اتخذت الجزائر إجراءات وهيأت أرضية قانونية تدعم ذلك، من خلال إصدار قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 والمتعلق بالاستثمار، والذي يتم العمل به لمدة 10سنوات دون أن يطرأ عليه أي تغيير بما يخدم مصلحة المستثمرين. كما توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها إلى المستثمرين غير المقيمين الأجانب وغيرها من المزايا[1].

3- الاستفادة من موقعها الاستراتيجي المطل على أوروبا من جهة المتوسط، وبوابة إفريقيا من الجنوب مما يساعد على نفاذ السلع الصينية والهندية والبرازيلية عبر الجزائر نحو أوروبا وإفريقيا، يمكن لهذه الخطوة أن تجذب استثمارات تكون موجهة لتنمية البـنية التحتية كتشييد الموانئ والطرقات وخطوط السكة الحديدية أو تطوير البنية الموجودة حاليا؛

4- يفتح انضمام الجزائر أمامها فرصًا جديدة لزيادة حجم التبادل التجاري مع دول التكتل، مما يتيح لها تعزيز الصادرات الجزائرية وتنويعها خارج المحروقات، خاصة أن السلطات الحكومية تأمل في التحرر من تبعية النفط وسيطرته على الاقتصاد الوطني، وتملك كل المقومات التي تؤهلها لذلك وتخرجها من سيطرة النفط. وفي الجهة المقابلة استيراد مواد مصنعة بمواصفات عالمية، فتكتل بريكس سيمكن الجزائر من تعميق شراكتها مع دوله، كما تتسم العلاقة بين الجزائر ودول المجموعة بالخصوصية والتميز والتي تعكس نفسها بوضوح في حجم التبادل التجاري خاصة بين الصين وروسيا والبرازيل والجزائر، وحجم الاستثمارات الصينية الكبيرة في الجزائر، كما أن الاستثمارات الصينية في الجزائر متنوعة ومتعددة، نظرا لإمكانيات الصين وقدراتها الفنية للاستثمار في الخارج؛

5- الاستفادة من تجارب هذه الدول الرائدة في قطاعات معينة كالصناعة والزراعة والمناجم واستغلال الثروات الباطنية، لاسيما أن المجموعة تضمن دولا لها باع طويل في ذلك، لاسيما روسيا التي قطعت

[1] الجريدة الرسمية، العدد50، 28 جويلية 2022، ص.05

أشواطا كبيرة في مجال الزراعة، فبعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب في التسعينيات، تُعَد اليوم من أهم الدول التي تصدر الحبوب، لذلك تحتاج الجزائر إلى هذه التجربة والاستفادةة منها لأجل تطوير القطاع الزراعي وخصوصاً أنها تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في الجنوب والهضاب العليا، ويمكن استغلالها لتلبية الاحتياجات المحلية وزيادة الصادرات، كذلك تحتاج الجزائر إلى الاستفادة من تجربة الهند وخبرتها في صناعة الأدوية والصناعات التكنولوجية المرتبطة بها، والتي تشهد تطوراً كبيرا فيها[1]. كل هذا التعاون قد يساهم في تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكار في الجزائر وتنمية كل القطاعات المهمة؛

6- يساهم انضمام الجزائر إلى البريكس على تعزيز التعاون الثقافي والتبادل العلمي والتعليمي مع الدول الأعضاء الأخرى. ويمكن من خلال هذه العضوية للجزائر أن تلعب دورا محوريا في قارة إفريقيا والمحافل الدولية.

المبحث الرابع: مبادرة "الحزام والطريق" الصينية

تعد الصين من بين أقوى دول العالم، وقد عملت جاهدة على استغلال هذه المكانة وما تملكه من مقومات لإطلاق مشروع ذو أبعاد دولية سمي بمبادرة الحزام والطريق، هذه المبادرة تعد واحدة من أهم المشاريع الاقتصادية في العالم حاليا. تسعى من خلالها الصين على ربطها بالعديد من الدول والمناطق المختلفة عبر مختلف الممرات البرية والبحرية وذلك تسهيلا للمعاملات التجارية والاقتصادية، ولعل الجزائر واحدة من هذه الدول التي تربطها علاقات اقتصادية مع الصين وبانضمامها لهذه المبادرة تسعى لتحقيق مكاسب منتظرة.

المطلب الأول: الإطار العام لمبادرة "الحزام والطريق"

لدراسة وفهم أي مبادرة الحزام والطريق وجب التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، مع الأخذ بعين الاعتبار الخلفية التاريخية لنشاتها مما يساعدنا على تدقيق وتوضيح الموضوع، وفي هذا الإطار سوف يتم التطرق إلى الخلفية التاريخية لطريق الحرير الصيني ثم عرض مفهوم مبادرة "الحزام والطريق" مع إبراز النطاق والحدود الجغرافية لهذه المبادرة.

[1] ندين عباس، **ماذا ستكتسب الجزائر من انضمامها إلى تكتل "بريكس"؟**، مقال متاح على الرابط التالي:
https://www.almayadeen.net/news/economic/ تاريخ الزيارة: 2023/01/07

أولا: الخلفية التاريخية لطريق الحرير الصيني

تاريخيا يرجع طريق الحرير إلى القرن الثاني قبل الميلاد، وسمي بذلك الاسم لاحتكار الصين وقتها صناعة الحرير واستخدامه كهدايا في علاقتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى. كان هذا الطريق يتألف من مجموعة من الطرق المترابطة تسلكه القوافل لنقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا، وكانت الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل من بين البضائع الرئيسية التي تم تداولها عبر هذا الطريق. ظل هذا الطريق يلعب دورا هاما في التبادل التجاري والثقافي بين الشعوب والحضارات التي مرت بها حتى القرن السادس عشر للميلاد[1]. غير أنه اختفى تدريجيا لعدة عوامل منها سياسة العزلة والانغلاق التي تبنتها الصين في عهد "أسرة مينغ" بالإضافة إلى فتح مسارات بحرية أخرى بعد الاكتشافات الجغرافية.[2]

إن أول من أطلق تسمية "طريق الحرير" هو الرحالة والجغرافي الألماني "فيرديناند فرايهرفون ريشفتهوفن" عام 1877 لوصف الطرق التي كان يمر من خلالها الحرير الصيني المنتج من قبل إمبراطور (الهـان) وصولا إلى أوروبا[3]. ومن يُعتقد أنه اكتشف الطريق هو الجنرال الصيني "زانـغ كيان" في القرن الثاني قبل الميلاد، حينما أرسله الإمبراطور الصيني سنة 139 قبل الميلاد في رحلة باتجاه الغرب مع بعثة دبلوماسية لتكوين تحالفات مع شعوب في آسيا الوسطى المعادية للصين، إلا أن هذا الجنرال تم اعتقاله لمدة 13 سنة تمكن بعدها من الفرار والعودة إلى الصين مقدما تفاصيل جذابة عما اكتشفه، مما دفع الإمبراطور لإعادة إرسالـــــه من جديد لاستكشاف الشعوب المجاورة للصيـــــن، فشق طريقـــه باتجاه أسيا الوسطى[4].

على الرغم من أن مصطلح طريق الحرير كان في الأصل يشير إلى الطريق نفسه دون الإشارة إلى الممرات التجارية الأخرى التي ربطت بين المناطق المختلفة عبر التاريخ، إلا أن المفهوم تطور لاحقًا ليشمل الطرق المختلفة التي ربطت بين الصين ووسط آسيا وحوض البحر المتوسط، فقد استخدم هذا المفهوم للإشارة إلى الطريق الذي ينطلق من مدينتي "لويانج" و"تشانجان" الصينيتين، ويمر عبر ممر "قانسو" وصولا إلى

[1] لمياء مخلوفي، **إستراتجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا**، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد01، العدد 03، 2017، ص.176.

[2] مصطفى احمد حامد رضوان، **الانعكاسات الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق على الدول النامية**، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، المجلد 36، العدد 01، 2021، ص.2223.

[3] شناز بن قانه. **الرهانات الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية**،مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص.103

[4] جلال خشيب، **تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزامٌ واحد، أهداف متعدّدة**، مقال منشور بتاريخ 26-04- 2019، من المعهد المصري للدراسات: متاح على الرابط

https://eipss-eg.org تاريخ الزيارة 02-01- 2022

نهاية الممر عند مدينة "دونهوانج" الصينية، ثم يتفرع إلى ثلاثة ممرات رئيسية، "الممر الأوسط" الذي يمتد إلى جبال "تيان شان" ومدينة "اوورومتشي"عاصمة إقليم "شينجيانج"، ومنها إلى مدينة"هوتان" الصينية ومنها إلى وسط أسيا وبلاد فارس(إيران) وصولا إلى أوروبا، والممر الجنوبي الذي يمر عبر جبال "بامير" إلى باكستان والهند[1] .

ثانيا: مفهوم مبادرة "الحزام والطريق"الصينية

مبادرة "الحزام والطريق" belt and road initiative (BRI)، هي خطة تنموية صينية تهدف أساسا بتطوير البنية التحتية للدول المستهدفة[2]، تم طرحها من قبل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في أكتوبر 2013 تحت اسم " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين"، والذي يشار إليها اختصارا باسم"حزام واحد، وطريق واحد". ومن أجل تجنب سوء الفهم الذي قد ينتج من جراء استخدام كلمة "واحد"، فقد بدأت الصين منذ عام 2017 على استخدام مصطلح جديد لهذا المشروع باسم"الحزام والطريق" (BRI)،كون أن هذه المبادرة تتضمن العديد من الطرق البرية والبحرية[3].

تعد مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروعا استراتيجيا طويل الأجل، تهدف من خلاله الصين إلى ربطها بجنوب شرق أسيا ووسطها والشرق الأوسط وأوروبا وإفريقيا، من خلال إنشاء طريقين رئيسين "حزام طريق الحرير الاقتصادي البري و"طريق الحرير البحري". يتمثل الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري في بناء شبكة شاملة من الطرق والممرات التي تمتد من الصين إلى وسط آسيا وروسيا وتركيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، أما طريق الحرير البحري فيشمل بناء شبكة بحرية تربط الساحل الصيني بأوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط بطريق واحد وصولا إلى السواحل الإفريقية، وتربط الساحل الصيني ومنطقة جنوب شرق أسيا والمحيط الهادي[4].

وضمن الخطط الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية فقد تم إنشاء أكثر من 82 منطقة تعاون اقتصادي تجاري في العديد من الدول، وقد خصصت لها ميزانية قدرت بحوالي 28.9 مليار دولار، ساهمت هذه المناطق في خلق أكثر من 244 ألف وظيفة وتوفير 02 مليار دولار كعائدات جمركية وضريبية. تعتمد مبادرة الحزام والطريق على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في توفير التمويل المالي لتوسيع

[1] يحياوي عبد الحفيظ، كاكي عبد الكريم، بن علي إحسان، **الفرص المتاحة للجزائر من الانضمام لمبادرة "الحزام والطريق" (حال ميناء الحمدانية)**، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، جامعة الشلف، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص.203

[2] خويلدات صالح، بعلا احمد، سعيداني النجمي، **مبادرة الحزام والطريق: العلاقات الإستراتيجية بين الصين والجزائر في زمن الأوبئة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية،جامعة تمنراست، المجلد 10، العدد 03، 2021، ص.1053

[3] Carmen Amado Mendes, **China's New Silk Road: An Emerging World Order**, 1st Edition Routledge, London, 2018, p.01

[4] عدنان خلف حميد، هند زياد نافع، **مبادرة الحزام والطريق : الأهداف والتحديات**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، 2020، ص ص. 170-171

وتطوير البنية التحتية في الدول النامية، والثاني يتعلق بتنفيذ المشاريع المخططة مثل الطرقات، التجمعات السكانية، الموانئ، السكك الحديدية وغيرها[1].

يتضمن المشروع مئات المشاريع التي ستشيد تدريجيا، والتي من شانها ربط الاقتصاديات الأوروبية والآسياوية والإفريقية عبر شبكات مكثفة من الطرق البرية والسكك الحديدية والخطوط الجوية، فضلا عن قنوات وأنابيب النقل الحيوي، وهو ما يعد بتهيئة الظروف اللازمة لتنمية اقتصادية مشتركة لجميع الدول المشاركة فيه. وكذلك من شان هذه الشبكات تحقيق هدفي ضمان سهولة ومرونة النقل والشحن، وتسهيل التعاون في الطاقة من خلال توفير قنوات نقل آمنة وفعالة للنفط والغاز ،

ثالثا: النطاق الجغرافي لمبادرة الحزام والطريق الصينية

استهدفت مبادرة الحزام والطريق في بدايتها لتشمل أكثر من 65 دولة بتعداد سكاني يزيد عن 65% من سكان العالم بما يعادل 04 مليار نسمة، وتشكل حوالي 35 % من التجارة العالمية، وأكثر من 31% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقد شهدت المبادرة توسعا كبيرا بانضمام عدد كبير من الدول والمنظمات الدولية، وصل عدد الدول المشاركة في عام 2018 إلى 100 دولة، ثم بلغ العدد في سنة 2019 إلى 106 دولة و29 منظمة دولية[2]، ويمكن أن يتسع هذا النطاق بانضمام دول أخرى إلى هذه المبادرة.

يتكون طريق الحرير من فرعين رئيسيين، الفرع الشمالي (الفرع الصيفي) والفرع الجنوبي (الفرع الشتوي)، يمتد الفرع الشمالي عبر شرق أوروبا والبحر الأسود، ويمر بشبه جزيرة القرم وصولًا إلى البندقية، والفرع الجنوبي يمر عبر سوريا وصولا إلى مصر وشمال إفريقيا، أو عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط[3].

تتألف مبادرة الحزام والطريق من حزام طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري. ويتكون حزام طريق الحرير البري من ممرات رئيسية وهي:

1- جسر أوراسيا البري الجديد: هو خط سكك حديدية يربط بين آسيا وأوروبا، ينطلق من الصين باتجاه كازخستان وروسيا ثم يصل إلى بيلاروسيا، ومن ثم الانتقال إلى بولندا ومنها إلى أوروبا، يمتد طول هذا الطريق ليصل إلى حوالي 9500 إلى 10000 كيلومتر؛

[1] خويلدات صالح، مرجع سابق ذكره، ص.1053

[2] شناز بن قانه، مرجع سابق ذكره، ص.105

[3] زينب عبد الله، **الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية**، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان : مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص.05

2- **الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا**: هو طريق بري يرافقه سكك حديدية في السهوب ويتصل بالجسر الأوراسيوي في روسيا؛

3- **الممر الاقتصادي للصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا**: ينطلق من الصين باتجاه كازخستان وقيرغزستان وطاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان وإيران وغرب آسيا والشرق الأوسط، يعتبر هذا الممر من الممرات الهامة والقابلة للتطوير لتصبح ممرًا آخر باتجاه أوروبا عبر تركيا ؛

4- **الممر الاقتصادي لشبه جزيرة الهند**: وهو ممر بري يمتد من الصين باتجاه فيتنام، تايلندا، جمهورية لاو، كمبوديا، وميانمار وماليزيا.

5- **الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني**: ينطلق من مدينة كاشغر التي توجد فيها منطقة تجارة حرة والواقعة في مقاطعة شينجيانج الصينية وينتهي في ميناء جوادر الباكستاني (هو ميناء للمياه العميقة يستخدم للإغراض التجارية والعسكرية)، ويوفر هذا الميناء ممرا بحريا باتجاه الخليج وقناة السويس[1]؛

6- **الممر الاقتصادي بين الصين وبنجلادش والهند وميانمار**: يبدأ من مدينة كونمينغ الصينية إلى إقليم يونان، ويهدف إلى الربط بين كولكوتا في إقليم بنغال الغربية في الهند وبين بنجلادش وميانمار بمساعدة الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية والجسور الجوية[2].

شكل رقم 24 : خريطة الممرات البحرية والبرية والدول المنضمة لمبادرة "الحزام والطريق"

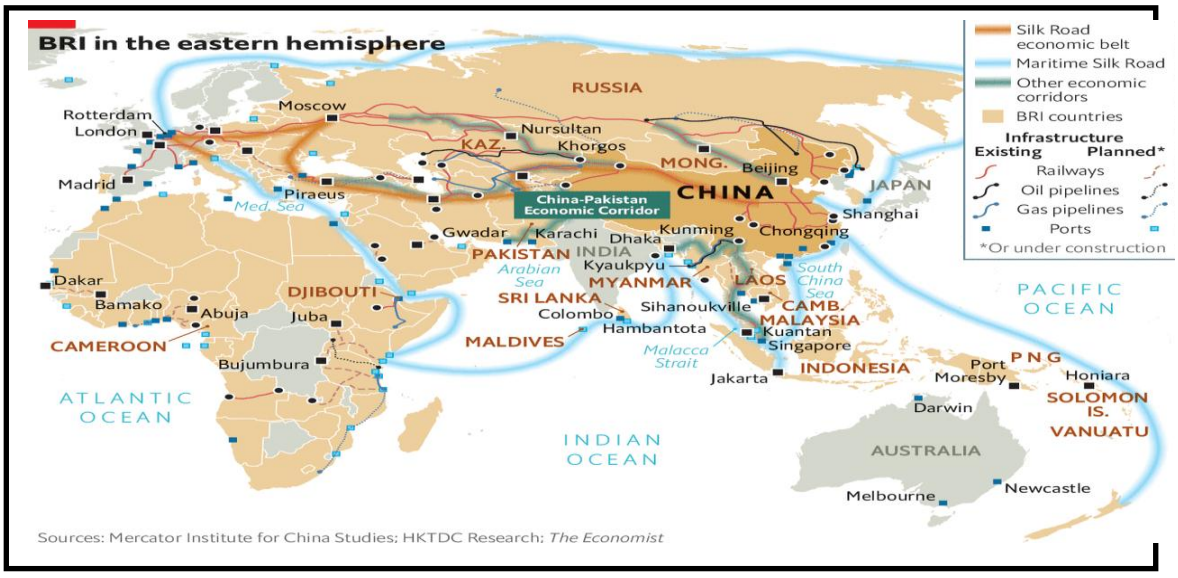

Source:https://www.researchgate.net/publication/340547812_china%27s_%27belt_and_road_initiative%27_and_global_maritime_trade_flows/figures?lo=1 , Extracted on 08/01/2023.

[1] مهند عزيز محمد الشلال، نزار محمد سليم محمود، **إستقراء أولي للممكنات المتاحة والمزايا الاقتصادية المتوقعة لانضمام العراق الى مبادرة الحزام والطريق الصينية**، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 11، العدد 03، العراق، 2022، ص ص. 355-354

[2] نادية كاظم العبودي، **مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تأريخية**، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان :مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص.27.

يتكون طريق الحرير البحري من سلسلة من الممرات المائية المهمة، يبدأ من فوجو فى الصين ويمتد عبر عبر فيتنام واندونيسيا وبنجلادش والهند وسيريلانكا وجزر المالديف وشرق أفريقيا على طول الساحل الأفريقي، ثم يتجه نحو البحر الأحمر ويعبر قناة السويس للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط ومنها إلى أوروبا ويعود مرة أخرى إلى الساحل الصيني [1].

إضافة إلى المسارات البرية والبحري التي تشملها المبادرة، فان طريق الحرير الرقمي يشكل أحدث مسارات المبادرة الصينية وثالث الطرق في المشروع، تم إطلاق هذا الطريق في شهر جويلية 2015 خلال ورشة عمل الصين - الاتحاد الأوروبي للتعاون الرقمي في بروكسل البلجيكية، وكان التصور آنذاك هو إنشاء شبكة من الكابلات الضوئية والشبكات اللاسلكية للهاتف المحمول، فضلا عن تعزيز التجارة الالكترونية بين الصين والدول الأعضاء في المبادرة، وقد أكدت الصين أن هذا الطريق يساعد الدول الأخرى على تطوير بنيتها الرقمية، وكذا تعزيز أمنها السيبراني من خلال خلق " مجتمع ذي مصير مشترك في الفضاء السيبراني"، كما يهدف هذا المشروع إلى إنشاء بنية تحتية الكترونية متقدمة لتعزيز ربط الصين مع العالم الخارجي في عصر تكنولوجيا المعلومات وتطوير التجارة الإلكترونية في الدول المشاركة في المبادرة عبر إنشاء كابلات الألياف الضوئية[2].

تجدر الإشارة إلى أن المسارات المرتبطة بهذا المشروع ليست نهائية، مرتبطة دائما بانضمام دول أخرى إلى مبادرة "الحزام والطريق"، ولعل احدث هذه الطرق التي تم إنشاؤها في هذا الإطار، ما سمي بطريق "الحرير الشمالي" المعروف أيضا باسم" طريق البحر الشمالي"، والذي يعبر المحيط المتجمد الشمالي مما يسمح بالعبور إلى أوروبا بشكل أسرع [3]، والذي تم التفكير فيه مليا خاصة بعد أزمة جنوح سفينة أيفر جفين في قناة السويس نهاية مارس 2021 وذلك لتوفير طريق بديل وآمن للتجارة البحرية بين آسيا وأوروبا.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف مبادرة الحزام والطريق وأدواتها المالية

أولا: أهمية مبادرة الحزام والطريق

تعتبر مبادرة الحزام والطريق واحدة من أهم المشاريع الشاملة التي تسعى الصين لتحقيقها، حيث تهدف من خلالها إلى دمج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي من خلال ربط قارات العالم بشبكة

[1] رضا حبيشي. اعرف **طريق الحرير وممراته ودور قناة السويس فيه 17 معلومة**. منشور بتاريخ (27-9-2018). من اليوم السابع، متاح على الرابط: https://www.youm7.com/story/2018/9/27/ تاريخ الزيارة :10-1- 2023

[2] شريف كلاع، **مبادرة الحزام والطريق الصينية، الدوافع، الامتداد، والتحديات**، مجلة أبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 06 ، العدد 02، 2021،ص.160

[3] Aleksander Bersenev, Marina Chikilevskaya , Igor Rusinov, **Silk Road Rail Corridors Outlook and Future Perspectives of Development**, Journal of Procedia Computer Science, N° 167, 2020, P.1082

واسعة من خطوط وطرق النقل بهدف تعزيز التعاون التجاري والاقتصاد العالمي، ولذلك راهنت الصين على مصداقيتها الدولية ودورها كأكبر قوة اقتصادية في تنفيذ هذا المشروع، والذي تحول إلى أحد الأهداف الرئيسية لسياستها الخارجية التي تسعى من خلاله إلى تقديم صورة إيجابية عنها[1]. وقد وضعت الصين تصورا لإنفاق ما يقارب 01 ترليـون دولار أمريكي على استثمارات البنية التحتية، وتعهد الرئيس الصيني"شي جين بينغ" في عام 2017 خلال خطابه أمام مؤتمر طريق الحرير للتعاون الدولي بتخصيص مبلغ إضافي يبلغ 124 مليار دولار في شكل مساعدات وهبات وقروض للدول المشاركة في المبادرة[2].

تعد المبادرة فرصة جديدة لدمج اقتصاد كل دولة مشاركة في الموجة الجديدة من العولمة التي تلعب الصين دورا محوريا فيها، لاسيما أن المشاركة في المبادرة تربط اقتصاد هذه الدول بالصين وببعضها البعض، مما يمكنها من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة ومن تبادل الخبرات وتنفيذ المشروعات والمبادرات المشتركة، خاصة في المجالات ذات الصلة بالبنية التحتية والخدمات اللوجستيكية والتنمية بمفهومها الشامل[3].

ترى الصين أن هذا المشروع يخدم معظم البشرية ويسهم في تنمية عدد كبير من المناطق عبر العالم ولا تقتصر فوائد هذا المشروع على الدول التي تمر بها الطرق والخطوط، وإنما ينعش التجارة العالمية ويرفع معدلات النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الصين قد استثمرت مبالغ ضخمة في هذا المشروع بهدف رفع مستوى معيشة 70% من سكان العالم، إلا أن هذا المشروع أثار قلقا لدى بعض الدول المنافسة والمتخوفة من الصعود الصيني السريع ،التي ترى أن هذا الصعود سيغرق البلدان التي يمر عليها هذا الطريق بالديون الصينية، وبالتالي يجدر بكل دولة متورطة في المشروع تحمل تكاليف البنية التحتية التي تقع على عاتقها، لكن الحكومة الصينية ترى أن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع أكدت أن الفوائد التي ستجنيها الدول تفوق بكثير كل التكاليف المدفوعة، كما أن الحكومة الصينية تراعي أن لا تثقل هذه الديون كاهل الاقتصاديات الوطنية[4].

---

[1] Carmen Amado Mendes, op cit, P.01

[2] فاطمة الزهراء حشاني، توفيق حكيمي، **السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ: معالم التحول وخلفياته**،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 01 المجلد 05، العدد02، 2020، ص.785

[3]علي صلاح. مشروع الحزام والطريق ،**كيف تربط الصين اقتصادها باالعالم الخارجي؟**، تقريرالمستقبل، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، العدد26، ص07

.

[4] زينب عبد الله،مرجع سابق ذكره،ص.01.

ثانيا: أهداف مبادرة الحزام والطريق

يمكن إبراز أهداف مبادرة الحزام والطريق الصينية فيما يلي:

1- تهدف مبادرة الحزام والطريق إلى توليد المزيد من فرص العمل في الدول المشاركة، بما يعزز قدرتها على مواجهة مشكلة البطالة[1]؛

2- إقامة مشاريع تنموية هائلة ومتنوعة تتعلق بشق الطرق ومد سكك الحديد وبناء المنشات الأساسية لضمان الشحن البري والبحري والجوي والممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية إضافة إلى توصيل كابلات وشبكات الاتصال التي تسمى بـ"طريق الحرير المعلوماتي"، إنشاء مناطق التجارة الحرة لتنشيط التجارة متعددة الأطراف وتنمية الأعمال التجارية الالكترونية العابرة للحدود والتعاون في تطوير الطاقات المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي والاحتباس الحراري؛

3- تهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون الإقليمي وتقديم نموذج جديد يرتكز على التشاور وتقاسم المنافع بين الدول المشاركة [2]؛

4- تهدف المبادرة إلى إنجاز شبكات هائلة للاتصالات والمعلوماتية في إطار ما يسمى" طريق الحرير الافتراضي" وهذا من أجل تسهيل المعاملات المالية والتجارية بين الدول المشاركة، فضلا عن "طريق الحرير الخضراء" الذي من المنتظر أن تسهل التعاون الدولي في مجال الطاقات المتجددة والاستجابة إلى تحدي التغير المناخي[3].

5- تشجيع التعاون في مجال استكشاف واستخراج الموارد الطبيعية واستخراجها. فالعديد من البلدان النامية المجاورة للصين غنية بالموارد الطبيعية مثل الجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى[4]؛

6- التكامل المالي: تهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون المالي والنقدي والتحكم في المخاطر المالية والتفاعلات العامة، كما تهدف إلى توسيع نطاق واسع لصرف العملات؛

7- تحفيز التجارة والاستثمار: تهدف المبادرة إلى تسهيل التجارة والاستثمار والتعاون بين الدول عبر إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة البضائع والخدمات والاستثمار لتحقيق التكامل الاقتصادي، ويمثل الاستثمار والتجارة عنصرين رئيسيين في المبادرة، لأنها تسعى إلى إزالة الحواجز أمام تدفق الاستثمار

[1] علي صلاح، مرجع سابق ذكره، ص.07

[2] لمياء مخلوفي، مرجع سابق ذكره، ص.178

[3] محمد حمشي،**العالم العربي ومشروع الحزام والطريق**، مجلة دراسات شرق اوسطية ،مركز درسات الشرق اوسطية،الاردن، العدد 70، 2017، ص ص. 56-57

[4] PETER CAI ,**China's ambitious new Marshall Plan for Asia**, 31-3-2015, the australian: https://www.theaustralian.com.au/business/business-spectator/chinas-ambitious-new-marshall-plan-for-asia-/news-, Extracted on 12-02-2023

والتجارة وخلق بيئة ملائمة للتعاون بين البلدان والمناطق المشاركة، بما في ذلك إنشاء مناطق تجارة حرة مشتركة فضلا عن توسيع مجالات التجارة[1]؛

8- تقليص زمن نقل البضائع: من خلال الممرات والبنى التحتية التي ستنشأ بفضل المبادرة، سيتم تقليص فترة نقل البضائع من الصين إلى الاتحاد الأوروبي، والتي كان يستغرق نقلها على سبيل المثال من الصين إلى هولندا عبر البحر مدة شهر كامل، وعبر السكك الحديدية مدة 03 أسابيع، و15يوم عبر الشاحنات، ولكن بفضل إنشاء خط سكك حديدية مباشر يربط الصين ببولونيا وألمانيا، يمكن الآن نقل البضائع في 16 يومًا فقط[2]؛

9- تأمين إمدادات الطاقة: تهدف مبادرة الحزام والطريق إلى معالجة القضايا الإستراتيجية المتعلقة بالطاقة والأمن، تعتمد الصين بنسبة تقارب 75%.

10- على واردات الطاقة عبر المضيق البحري من ملقا والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، ومن المحتمل نشوء مشاكل أثناء غلق هذا الممر، كما يتعرض الأمن الطاقوي الصيني لخطر القرصنة المنتشرة في المنطقة، ومن خلال التنويع في مورديها وتقليل اعتمادها على دول الخليج العربي وإفريقيا، تسعى الصين لتقليل تبعيتها لممرات النقل البحرية وتوفير الاستقلالية والاستدامة في إمدادات الطاقة[3].

ثالثا: الأدوات المالية لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق

تعتبر جميع أجهزة ومؤسسات الدولة الصينية بما في ذلك مراكز البحث ووسائل الإعلام والشركات المملوكة للدولة، أدوات هامة لدراسة المبادرة والترويج لها داخليا وخارجيا، ويلعب بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية وبنك دول بريكس وصندوق طريق الحرير، بالإضافة إلى مساهمات الشركات الصينية ودعم الشعب أهم الأدوات والأذرع المالية لضمان نجاح وتمويل مشاريع المبادرة . وقد حرصت الصين بعد عام على إطلاق مبادراتها إلى إخراجها من الإطار النظري إلى التنفيذي، فبادرت في أكتوبر 2014 إلى تأسيس بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية ورصدت له تمويلا قدره حوالي 21 مليار دولار، وسرعان ما تجاوز رأسمال البنك إلى 211 مليار دولار بفضل مساهمة بعض الدول فيه، بما في ذلك بعض الدول العربية . يقدم البنك

[1] حيدر زهير جاسم الوائلي، **مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2021، ص.18.

[2] عدنان خلف حميد، هند زياد نافع، مرجع سابق ذكره، ص.177.

[3] شريف كلاع، مرجع سابق ذكره، ص.157.

الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير وصناديق التعاون متعددة الأطراف والثنائية، دعما ماليا للمشاريع ضمن المبادرة والتي أقر منها إلى نحو ألف مشروع[1].

كذلك تلعب أربعة بنوك صينية تجارية مملوكة للدولة أدوار كبيرة في تمويل مبادرة "الحزام والطريق" وخاصة مشاريع الطاقة، وهذه البنوك: مصرف الصين (BOC)، مصرف الصين الزراعي(ABC)، بنك التعمير الصيني(CCB) والبنك الصناعي والتجاري الصيني(ICBC)، ومن المتوقع أن تساهم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تمويل مشاريع الطاقة التابعة للمبادرة. للإشارة فان شركات التأمين الصينية تؤدي دورا مهما في تمويل مشاريع المبادرة من خلال إدارة أصول جماعية تقدر قيمتها بحوالي 14.2 ترليون يوان صيني من الودائع المصرفية[2].

من أجل تنفيذ مبادرة الحزام والطريق فقد حددت الصين آليات تعكس التزام الصين بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، وتسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل في تلك الدول، تمثلت في :

1- القروض الغير مشروطة بطرق تختلف عن المؤسسات الدولية عكس ما تقوم بهما المؤسستين الدوليتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى منحها مرونة كبيرة للدول في إبرام الصفقات ولا تشترط أن تكون عائداتها اربحا نقدية في كأولوية أساسية، بل يمكن أن تقوم الصين بتقديم دعم قوي في شكل قوة ناعمة مثل فتح الأسواق التجارية وقبول عمالة ومقاولين صينيين، مثل ما يحدث في الممر الصيني الباكستاني حيث يعمل هناك حوالي 700 مواطن صيني كمهندسين وعمال؛

2- أنشأت الشركات الصينية 56 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري على طول مسارات وطرق المبادرة، وحققت أرباحا بلغت 1.1 مليار دولار من العائدات الضريبية كما ساهمت في توفير حوالي 180 ألف فرصة عمل محلية؛

3- أنشأت الصين "بنك الصين للاستيراد والتصدير" والذي لعب الدور الكبير في تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي، فقد قام البنك بتقديم تمويل بقيمة 80 مليار دولار أمريكي لنحو ألف مشـروع في 49 دولة مشاركة في المبادرة [3]؛

[1] يحياوي عبد الحفيظ، كاكي عبد الكريم، بن علي إحسان، مرجع سابق ذكره، ص.206

[2] قاسم محمد عبيد، ربا عبد الحسين مانع، **التوجهات الإستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقوي**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين،العراق، المجلد 2020، العدد 62، 2020، ص.08

[3] شريف كلاع، مرجع سابق ذكره، ص.161

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية

أولا: تاريخ العلاقات الجزائرية-الصينية

تتمتع الجزائر والصين بعلاقات وطيدة وتمتد بجذورها إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من صعود حركات التحرر في دول النامية، تأسست تلك العلاقات بناء على دعم الصين لحركات التحرر في شمال إفريقيا، وقد تأكد هذا الموقف من طرفها في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز سنة 1955، والذي أعربت فيه عن تأييدها لاستقلال وحماية شعوب المغرب العربي[1]. فأعلنت دعمها المباشر للكفاح المسلح الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني، لتفتح بذلك أول قنوات الاتصال بين الشعبين الجزائري والصيني، وبفضل هذا الدعم كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة في ديسمبر 1958[2].

منذ ذلك التاريخ توالت الزيارات الدبلوماسية بين بين الجزائر والصين لتترجم المستويات العالية للتعاون بينهما، فعززت الزيارة التي قام نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية الجزائري السابق كريم بلقاسم في أفريل 1960 قوة الروابط بين البلدين، حيث أكد من خلال قيادته لوفد مكون من 13 عضو أن "العامل الجغرافي لن يكون عائقا أمام تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين الجزائر والصين"[3]، وبناء على طلب الحكومة الجزائرية في عام 1963 أرسلت الصين أول فريق طبي إلى الجزائر، وفي عام 1971 لعبت الجزائر دورا هاما في مقترح لاستعادة الحقوق القانونية لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وبفضله تم استعادة مقعد الصين الشعبية القانوني في الأمم المتحدة[4].

على الرغم من التطورات الهامة التي شهدتها العلاقات الثنائية بين الجزائر والصين، إلا أن الجانب الاقتصادي لم يشهد تطور هاما إلا مع بداية القرن الحادي والعشرين، ويعود ذلك إلى الاضطراب الأمني الذي كان سائدا في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، وقد كانت بداية انطلاق البرامج الاقتصادية

---

[1] حسين قوادرة، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية -الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ميلة، المجلد01، العدد01، 2017، ص.66

[2] Kyle Haddad-Fonda, **An illusory alliance: revolutionary legitimacy and Sino-Algerian relations**, 1958–1962. The Journal of North African Studies, volume19, 2014, P.340

[3] محمد حمشي، سامية ربيعي، **ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية**، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، المجلد02، العدد01، 2013،ص.75

[4] ليان لي، **آفاق التعاون الصيني الجزائري في عصر ما بعد الوباء واعدة**،مقال منشور بتاريخ 11-4- 2021، متاح على الرباط http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/sjfc/t1868148.htm ، تاريخ زيارة:30 -10- 2022

الرامية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، خاصة تلك المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار في قطاع البناء خلال عامي 2008 و2009، وقد لعبت هذه الجهود الكبيرة دورا هاما في تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين[1].

ثانيا: تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية

1- المبادلات التجارية الجزائرية-الصينية

تعد الجزائر شريكا تجاريا هاما للصين، والتي أصبحت تتمتع بميزة تنافسية في أغلب السلع مما ساعد على ارتفاع حجم التجارة البينية بين البلدين، حيث ارتفع حجم التعاملات التجارية بين الجزائر والصين من 292 مليون دولار الى5.15 مليار دولار خلال الفترة (2001-2010)، لتقفز في عام 2021 إلى حوالي 7.42 مليار دولار. وفيما يلي جدول يوضح حجم المبادلات التجارية للجزائر مع الصين ومقارنتها مع أهم شركائها خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و2021.

جدول رقم29 : المبادلات التجارية للجزائر مع الصين وأهم شركائها خلال الفترة 2012-2021

الوحدة:مليار دولار

		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصين	الصادرات نحو الجزائر	5.41	6.02	7.39	7.58	7.64	6.74	7.92	6.94	5.59	6.34
	الواردات من الجزائر	2.31	2.16	1.31	0.76	0.33	0.44	1.17	1.14	0.99	1.08
فرنسا	الصادرات نحو الجزائر	8.16	7.84	8.18	6.89	5.62	5.63	6.22	5.51	4.80	4.38
	الواردات من الجزائر	5.03	5.63	5.83	4.32	3.32	3.83	4.92	4.96	3.06	5.10
الاتحاد الأوروبي	الصادرات نحو الجزائر	27.02	29.77	31	24.54	22.34	20.95	22.01	19.02	15.41	14.63
	الواردات من الجزائر	42.15	42.58	39.17	23.24	18.37	20.93	24.70	20.80	13.50	22.74

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات الموقع trademap متاح على الرابط على https://www.trademap.org تاريخ الاطلاع 2023 /02/26

من خلال بيانات الجدول، نلاحظ أن الصين تعد أحد الموردين الأساسين للجزائر خلال الفترة (2012-2021)، فقد ارتفعت صادراتها إلى الجزائر من 5.41 مليار دولار عام 2012 إلى 7.64 مليار دولار في عام 2016، ثم تراجعت إلى 6.94 مليار دولار في عام 2019، لتمثل هذه القيمة نسبة 16.36% من إجمالي واردات الجزائر التي بلغت 42.41 مليار دولار في نفس السنة، وبالتالي تكون الصين قد تفوقت على فرنسا كأكبر مورد للجزائر منذ عام 2015 بمعدل سنوي يقارب أو يفوق 7 مليار دولار.

يمكن القول أن الزيادة الكبيرة في الصادرات الصينية إلى الجزائر أوضح تعكس أهمية السوق الجزائرية وجهة تجارية رئيسية ومفضلة للسلع الصينية، حيث بلغت نحو 6.34 مليار دولار عام 2021 ما

[1] Alden, C, Aggad-Clerx, **Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt**, African Development Bank Economic Brief,2012 , P.02

يمثـل نسبــة43.33% من صادرات دول الاتحــاد الأوروبــي إلى الجزائر التي بلغت 14.63 مليار دولار في نفس السنة.

الجدير بالذكر تعتبر الصين أن الصين تعتبر واحدة من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم، وبالتالي هي في حاجة دائمة لاستيراد هذه المواد، وعلى غرار باقي الشركاء التجاريين للجزائر تبقى الواردات الصينية تتألف إجمالا من المواد الطاقوية، في حين تباينت قيمها من عام لأخر خلال هذه الفترة، مع تسجيل أعلى قيمة لها في سنة 2013 بـ 2.16 مليار دولار ثم تراجعت هذه القيمة لتصل إلى 0.99 مليار عام 2020.

2- **الاستثمار الصيني في الجزائر:** يعد الاستثمار مجالا أخر للتعاون بين الجزائر والصين، حيث تعتبر الجزائر واحدة من الدول الرئيسية المستقبلة للاستثمارات الصينية في إفريقيا، إذ عمدت الشركات الصينية على تعظيم تواجدها في الجزائر، لاسيما بعد اتخاذ إجراءات لتطوير وتحسين البنية التحتية خلال السنوات السابقة. وفيما يلي شكل رقم 21 يوضح قيمة الاستثمار المباشر الصيني في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2020:

شكل رقم25 : قيمة الاستثمار المباشر الصيني في الجزائر خلال 2010-2020

الوحدة: مليار دولار

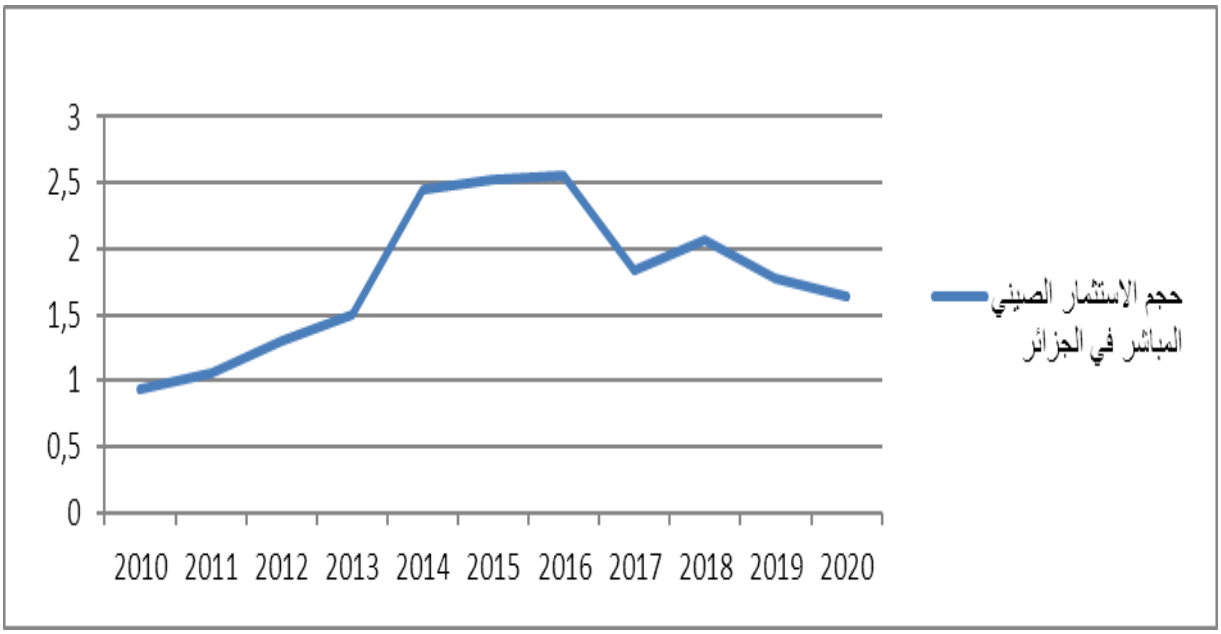

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

China-Africa Trade, **China Africa Research Initiative**, Johns Hopkins University's School of Advanced International Studies, , USA,2021. Link http: //www.sais-cari.org/data-china-africa-trade, تاريخ زيارة الموقع: 2023/04/13

مع بداية الألفية الثالثة وتركيز الجزائر على خطط تنموية لتطوير البنية التحتية، قامت الشركات الصينية في المشاركة في هذه الخطط وتمكنت من الحصول على عقود بقيمة تقدر بحوالي 22 مليار دولار خلال الفترة 2005-2016[1]، ومن خلال الشكل السابق يلاحظ أن الشركات الصينية استحوذت خلال الفترة الممتدة من 2010-2020 على أكثر من 19 مليار دولار من إجمالي المشاريع المنجزة، ووصلت ذروتها في عام 2016 بقيمة 2.52 مليار دولار، حيث مثلت هذه القيمة ما نسبته 6.4% من إجمالي الاستثمار الصيني في البلدان الإفريقية، لتكون بذلك الجزائر رابع دولة استفادت من الاستثمار المباشر الصيني في تلك السنة، بعد جنوب إفريقيا، جمهورية الكونغو وزامبيا .

ويعود التراجع في رصيد الاستثمارات بعد سنة 2016 إلى تأثر انخفاض إيرادات الجزائر نتيجة تراجع أسعار المحروقات، فضلا عن انتهاج سياسات جديدة سياسات جديدة لتقليص النفقات التي أثرت سلبا على جانب الاستثمار.

من بين العقود البارزة التي أُبرِمت بين الجزائر والصين، مشروع انجاز الطريق السريع الذي يربط بين شرق البلاد وغربها، والذي انطلق في عام 2007 واستكمل في عام 2015، كما تم بناء فنادق شيراتون في وهران والجزائر العاصمة، وعملية توسعة مطار هواري بومدين في العاصمة، كما شيدت آلاف الوحدات السكنية منذ عام 2000. وكان أحدث هذه المشاريع بناء ثالث أكبر مسجد في العالم بالجزائر العاصمة[2].

كان للقطاع الصناعي كذلك نصيب كبير في ذلك، فعلى سبيل المثال وقعت الشركات الصينية على إقامة مصانع لتجميع وتركيب السيارات من علامة "فـاو" وعلامة "شيـري"، كما وقعت الجزائر والصين اتفاقية لتعزيز القدرات الإنتاجية لتعزيز الشراكة في مجالات الصناعة التحويلية واستغلال الموارد والطاقات، صناعة السكك الحديدية، الحديد والصلب، الصناعة البتروكيماوية، الطاقات المتجددة، الكفاءة الطاقوية، بالإضافة إلى التعاون التقني[3].

اتسعت رقعة التعاون الاقتصادي الصيني– الجزائري لتشمل مجالات أخرى، بما في ذلك المجال الفضائي أين ساهمت الصين في إطلاق أول قمر صناعي جزائري للاتصالات "ألكوم سات" من منصة

---

[1] حنينة رجوج، عتيقة كواشي، **الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة" الحزام والطريق "المكاسب والمخاطر**، مجلة السياسة العالمية، جامعة بومرداس، المجلد 06، العدد01، 2022، ص.217.

[2] دالية غانم، و لينا بن عبدالله، **حسّنت الجزائر وبيجينغ علاقاتهما الاقتصادية، لكن لاشك أنه بإمكان الجزائر أن تحصد منافع أكبر**. مقال منشور بتاريخ 21 / 11-2016، من مركز مالكوم كير-كارنيغي: متاح على الرابط https://carnegie-mec.org/diwan/66211 ، تاريخ الزيارة 25-04-2022

[3] رحموني وفاء، **انعكاسات العلاقات الصينية الجزائرية على التنمية في الجزائر آفاق وتحديات**، مجلة الدراسات القانونية،جامعة المدية، المجلد 09، العدد 01 ، 2023، ص.1325.

إطلاق صينية شهر ديسمبر 2017، كما قدمت الصين هبات للجزائر كتعبير عن قوة وصلابة العلاقات بين البلدين، على غرار بناء دار الأوبرا في الجزائر العاصمة والتي تم تمويلها بالكامل من قبل الصين وافتتحت في عام 2016 وفقًا للمعايير العالمية[1].

المطلب الرابع: آفاق انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق

نظرا للعلاقات القوية التي تجمع الجزائر بالصين فقد رسمت الجزائر انخراطها في مبادرة الحزام والطريق وذلك بموجب مرسوم رئاسي رقم 19-176 صدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 06 جوان 2019، بعدما كانت قد صادقت بتاريخ 04 سبتمبر 2018 على مذكرة تفاهم تربطها بجمهورية الصينية الشعبية بشأن التعاون في إطار هذه المبادرة، لتدخل بذلك الجزائر عهدا جديدا، أملا منها في استغلال الفرص والمزايا المتاحة وتحقيق المكاسب الاقتصادية وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

واستنادا إلى نص مذكرة التفاهم بين البلدين يأتي هذا القرار تعزيزا للتعاون الثنائي أكثر على ضوء الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي تمت إقامتها من خلال الإعلان المشترك حول إقامة شراكة إستراتيجية شاملة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية الموقع بتاريخ 25 ماي 2014".

يسعى البلدان من خلال عملهما المشترك لبناء "الحزام والطريق على أساس التعاون المتبادل والمنفعة والتشاور والكسب والازدهار والثقة المتبادلة ووفقا لمبادئ "التشاور الموسع والمساهمة المشتركة والمنافع المتبادلة". ويعمل البلدان أيضا على "تعزيز التعاون مع الدول المشاركة في المبادرة وتوطيد تنميتها الاقتصادية التي تحرز تقدما". وتشمل جهودهم أيضا تعزيز التبادل والدعم المتبادلين وفقا لمفهوم المبادرة المبني على التعاون والتنمية والمكاسب المتبادلة، من خلال الاستخدام الكامل من آليات التعاون الثنائي وآليات التعاون المتعددة الأطراف[2].

وفي سبيل تجسيد مشروعها الطموح، ركزت الحكومة الصينية على تطوير الممرات البحرية كجزء أساسي من مبادرة الحزام والطريق، بعد أن ثبت أنها الأكثر أمانا لحركة التجارة العالمية مقارنة بالطرق البرية، وذلك لتمكين الصين من تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بسهولة وفعالية، مما يساهم على الرفع من قوتها الاقتصادية وتعزيز علاقتها مع جميع دول العالم التي يشملها هذا الطريق[3]، وفي هذا

[1] حنينة رجوج، مرجع سابق ذكره، ص ص. 221-222

[2] الجريدة الرسمية ، العدد39، 16 جوان2019، ص ص. 04-05

[3] زينب عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص.2019

الإطار المنتظر أن يكون للصين يد في إنجاز أكبر المشـاريع الهامة، قرب مدينة "شرشال" بولاية تيبازة، وهو ميناء الحمدانية .

أولا: مشروع ميناء الحمدانية ضمن مبادرة الحزام والطريق

ميناء الحمدانية هو مشروع ميناء تجاري يقع في الجزء الشرقي من مدينة شرشال، ويعتبر أحد الموانئ الجديدة لولاية تيبـازة، يتمحور دوره حول التجارة والنقل البحري ويتواجد موقع الميناء شمال قرية الحمدانية على بعد 02كم شرق مدينة شرشال و01كم غرب مدينة بوعروة، ويقع بالقرب من مصبات عدة مجاري مائية[1]، تقدر تكلفة هذا المشروع بمبلغ 3.3 مليار دولار، وستقوم الشركة الصينية العامة للهندسة الإنشائية CSCEC التي عهد لها بناء المسجد الكبير في الجزائر العاصمة بانجاز هذا الميناء[2].

تم اختيار هذا الموقع بناءا على دراسات فنية تفيد أنه عبارة عن خليج واسع بعمق 20متر، مما يوفر الحماية الطبيعية لهذا الميناء، ومن المتوقع أن يتضمن المشروع على 23 محطة بقدرة تقارب 6.5 مليون حاوية سنويا مع 25.7 مليون طن من البضائع سنويا، وسيسهم هذا الميناء في تعزيز التجارة الوطنية عبر النقل البحري، وسيكون محورا للتجارة الإقليمية [3].

يتيح ميناء الحمدانية ربط الجزائر بدول جنوب وشرق آسيا، وكذلك الأمريكتين وإفريقيا، بفضل زيادة حجم حركة النقل البحري المتوقعة ووصول سفن عالمية المستوى. واستجابة للزيادة في الحركة التجارية التي يمكن أن تصل إلى 35 مليون طن مع 02 مليون حاوية في آفاق 2050، فإن الموانئ الحالية في الجزائر على غرار ميناء الجزائر العاصمة، لن تكون قادرة على التعامل مع هذا الحجم الهائل وتفتقر إلى التجهيزات اللازمة[4].

[1] يحياوي عبد الحفيظ، كاكي عبد الكريم، بن علي إحسان ، مرجع سابق ذكره ، ص. 215

[2] Bousquet, M, **Cherchell, le port de la polémique,African Business** - Le Magazine des Dirigeants Africains, avril- mai 2016. P.42

[3] algérie presse service, **Port d'El Hamdania: présentation de trois sites pour implanter la base de vie de la société de réalisation** , (14-3-2023), sur algérie presse service, on the link , https://www.aps.dz/regions/119686-port-d-el-hamdania-presentation-de-trois-sites-pour-implanter-la-base-de-vie-de-la-soc, Extracted on 05-05- 2023

[4] Bousquet, M, Cherchell, op cit, P.43

الشكل رقم26: صورة لميناء الحمدانية بشرشال

Source :https://www.aps.dz/ar/economie/117597-2021-12-06-17-50-23, Extracted on 05/05/2023

يعد ميناء الحمدانية أحد ركائز مشروع الحزام والطريق العالمي الصيني، لذا سيكون هذا الميناء بوابة لفك العزلة عن الدول الإفريقية التي لا تملك إطلالة ومنافذ بحرية، وسيتم تمويل المشروع بقرض طويل الأجل من صندوق الاستثمار الوطني (FNI) والبنك الصيني"Exim-bank of China"، من المتوقع أن يستغرق الانتهاء من انجاز هذا الميناء سبع (7) سنوات ليدخل حيز الخدمة تدريجيا خلال أربع (4) سنوات، وتضمن تسييره الشركة صينية "موانئ شنغهاي"[1].

ثانيا: المكاسب المنتظرة من وراء الانضمام لمبادرة الحزام والطريق

تسعى الجزائر من خلال انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق إلى مواجهة تحدياتها الاقتصادية المتعددة، وعلى رأسها مشكلة الاقتصاد أحادي التصدير، وذلك من منطلق أن هذه المبادرة تقوم بشكل أساسي على إقامة شراكة اقتصادية واسعة وبمستويات عدة مع العديد من الدول المشاركة في المبادرة،

[1] algérie presse service, r,. **Port d'El Hamdania: présentation de trois sites pour implanter la base de vie de la société de réalisation,** sur algérie presse service: https://www.aps.dz/regions/119686-port-d-el-hamdania-presentation-de-trois-sites-pour-implanter-la-base-de-vie-de-la-soc ,Extracted on 25-3-2021

سواء التي تقع على مسارات الطرق البحرية أو البرية لطريق الحرير أو المستفيدة منها، فضلا عن ذلك فالمشروع يهدف إلى استثمار مئات المليارات من الدولارات، ومد طرق مواصلات حديدية ومائية إضافة إلى مد أنابيب الغاز والنفط وخطوط الألياف البصرية[1]. كذلك تعد هذه المبادرة فرصة للجزائر لدعم مكانتها إقليميا، وذلك من خلال:

1- تنشيط قطاع السياحة الذي يعتبر مفتاحا في سبيل تحقيق تنويع اقتصادي خارج قطاع المحروقات، خاصة بما تزخر به الجزائر من مقومات كبيرة في هذا القطاع، لذلك فان الفرصة مواتية لتقديم صورة ايجابية للسياحة الجزائرية أمام العالم. وبالتالي يمكن فان استغلال الشبكة البرية المتصلة بالمشروع لتسهيل وصول الزوار إلى المواقع السياحية في الجزائر، يمكن أن يكشف النقاب عن الإرث السياحي الجزائري التي طالما شكل كنزا يغفل عنه الكثيرون[2]؛

2- على عكس الاستثمارات الصينية في الجزائر التي ترتكز بشكل كبير على الاستثمار في قطاع المحروقات والهياكل القاعدية، فإن الاستثمار الصيني في قطاع الزراعة يحتل مكانة معتبرة في عدد من الدول الأفريقية من أجل معالجة النقص الغذائي داخل القارة ورفع القدرة الأفريقية الذاتية للتنمية الزراعية، لكن وعلى الرغم من توفر الجزائر على إمكانات زراعية ضخمة بمساحة تبلغ 42.4 مليون هكتار فان سياستها لتنويع المداخيل والمنتجات الداخلية لم تساهم بشكل فعال في تطوير قطاعها الزراعي، رغم كونه مجال حيوي يرتبط بأمن البلد واستقراره، وعليه توجب إعادة النظر في هذا الجانب وجعله من أولويات الشراكة مع المتعامل الصيني الفائق التطور في هذا الجانب الاستثماري[3]؛

تكمن أهمية مشروع طريق الحرير بالنسبة للجزائر كونه يمثل فرصة لدعم إعادة تشييد البنية التحتية خاصة في المجالات الإستراتيجية واللوجستيكية كالنقل بمختلف أنواعه، وكذلك مساعدته للعمل تدريجيا على تفعيل الخطط التنموية على المدى المتوسط والطويل؛

3- تتوقف قوة انضمام الجزائر لمبادرة طريق الحرير على الاستغلال الفعال لخصائصها الجغرافية كنقاط قوة في المشاريع المشتركة مع الصين، وتفعيلها وفق رؤية كبيرة وإستراتيجية شاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الشريك الصيني، فمشاريع البنية التحتية التي تربط السواحل الجزائرية بالعمق الصحراوي ضرورة قصوى وأولوية للحكومة الجزائرية، خاصة الطرقات والسكك الحديدية والمدن الجديدة. هذا الأمر

[1] شفيق شقير، **طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية**، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، 2017، ص .02

[2] احمد عزي، وافية تجاني، **الحزام والطريق كاحد بدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 10،العدد02، 2021، ص.402

[3] حنينة رجوج، عتيقة كواشي، مرجع سابق ذكره، ص.225

لا يمكن أن يكون إلا في إطار فهم جيد للعقبات التي تواجه الشريك الصيني، فنيجيريا تعتبر السوق الأفريقية الرئيسية للشركات المقاولاتية الصينية، وتحتاج هذه الشركات إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى نيجيريا، بالمقابل، يمكن أن توفر الجزائر طرقًا برية مختصرة تسهم في زيادة الديناميكية الاقتصادية وتقليل التكاليف والمشاركة في نقل التكنولوجيا[1] ؛

4- بفضل مشروع ميناء الحمدانية الضخم والاستراتيجي الذي يعد ثمرة هذا الانضمام، فإنه من المتوقع أن يحقق العديد من الفرص أهمها:

- تتمثل قوة الجزائر في مشروع طريق الحرير في امتلاكها صحراء واسعة، وهي منطقة مرور إلى العمق الإفريقي وجزء من وحدة جغرافية وثقافية تضم المغرب العربي ومنطقة الساحل، وتملك واجهة بحرية واحدة مع البحر الأبيض المتوسط في ضفته الجنوبية الغربية، وهذا يجعل منها مناسبة جدا للترانزيت خاصة مع الدول التي لا تملك حدودا مع المتوسط، لذا سيعبد هذا المشروع الطريق للولوج إلى الأسواق الإفريقية، وسيجعل منها محورا فعالا في تعزيز خطط الصين الجيوستراتجية العالمية المتنامية، لتكون رابطا حيويا عبر شبكة الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض بين إفريقيا والصين أو إفريقيا والعالم، ويجعل الأسواق الأفريقية التي ليس لها منافذ بحرية في متناول حاويات ميناء" الحمدانية" خاصة إذا تم إشراك الصين كطرف في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المنشأة حديثا.

كذلك من المتوقع أن تساهم الحركة التجارية التي تنطلق من هذا الميناء باتجاه إفريقيا عبر شبكة الطرق المترابطة في وصول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية، وهنا تبرز أهمية الطريق البري العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس) الذي سيدخل الخدمة قريبا، ليكون جسرا لحركة التجارة الوطنية والدولية.

- يعزز ميناء الحمدانية من التبادلات التجارية بين الجزائر والدول المشاركة في طريق الحرير، وذلك نظرا لأهمية الموانئ البحرية في تسهيل حركة التجارة العالمية، خاصة إذا ما توفرت الخدمات اللوجستيكية المتطورة للصادرات التي طالما عانى المصدرين الجزائريين من صعوبات الشحن والنقل والتامين وغيرها[2]. وبالتالي سيتيح للشركات الجزائرية فرصة أكبر للوصول إلى الأسواق العالمية وسيضمن تسهيل عمليات التجـارة وزيادة الكفـاءة في النقل والشحن. وبفضـل التواجد الاستراتيـجي للميناء وقربه من طريق

[1] بن جدو محمد الشريف، **طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة**، مجلة الاصالة للدراسات والبحوث،مركز الاصالة للبحث والدراسة، مجلد 01، عدد 02، ص.27

[2] احمد عزي، وافية تجاني، مرجع سابق ذكره، ص .402

الحرير، ستتحسن فرص التبادل التجاري وتعزز الروابط الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى على طول الطريق.

5- من المتوقع أن تُوفر مبادرة الحزام والطريق فرصا اقتصادية جديدة في قطاع الطاقة، وذلك لأن الجزائر تعتبر موردا هاما للنفط والغاز على مستوى العالم، حيث من المتوقع إن يتضاعف استهلاك الطاقة مع حلول 2030، وهذا قد يفتح منافذ جديدة أمام الجزائر لتصدير منتجاتها الطاقوية إلى الأسواق العالمية، خاصة مع التعقيدات التي تواجهها الأسواق التقليدية الأوروبية بسبب المنافسة الشديدة هناك[1].

ثالثا: متطلبات نجاح انضمام الجزائر ضمن مبادرة الحزام والطريق

إذا كانت الجزائر تريد فعلا أن تكون محورا فعالا في مبادرة الحزام والطريق و وتحقيق أهدافها المطلوبة للاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي، يجب عليها اتخاذ عدة إجراءات وفقاً لمصالحها الإستراتيجية، ولا يجب أن يقتصر دورها من مجرد جسر لتسهيل التجارة الدولية، بل عليها العمل على تنفيذ جملة من الخطوات أملا في تعظيم مكاسبها من وراء المشاركة في هذه المبادرة، والتي يمكن ذكر أهمها وفقا لما يلي:

1- يجب الاستفادة القصوى من الدبلوماسية الاقتصادية في إطار مبادرة الحزام والطريق، من خلال تفعيل الدور المحوري لمؤسسات الدولة لاسيما وزارة الخارجية في إعطاء صورة ايجابية للفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر؛

2- ينبغي العمل على جعل نقل التكنولوجيا والخبرات الصينية إلى الجزائر إلزاميا في العقود الثنائية بين البلدين، لاسيما بالمشاريع الضخمة؛

3- يجب بناء مراكز جذب اقتصادية للتعامل مع تحديات دخول الجزائر في شراكة مباشرة مع الصين، وضمان وجود سوق قوية داخلية وإقليمية. يتعين تطوير آليات جديدة لتشكيل هذه الأسواق التي يمكنها استيعاب الإنتاج وتدويره وإدارة الكتلة المالية وتحريك القوة العاملة، وذلك للحفاظ على استقلالية الاقتصاد الوطني وضمان استفادة شاملة من التعاون مع الصين في إطار المبادرة[2]؛

4- يجب الاستثمار في الإنسان وجعله أكثر انفتاحا وقادرا على بناء مؤسسات ناجحة قادرة على تقديم خدمات مجتمعية مفيدة للمجتمع والعالم، مع توفير بيئة متكاملة يمكن أن تنشأ فيه هذه الطبقة،

[1] bouaricha, nGigantesque projet des Nouvelles routes de la soie : L'**Algérie signe un mémorandum d'entente avec la Chine**, 9-6-2019, sur elwatan: https://www.elwatan.com/edition/economie/gigantesque-projet-des-nouvelles-routes de-la-soie-lalgerie-signe-un-memorandum-den , Extracted on le 05-01- 2021

[2] بن جدو محمد الشريف، مرجع سابق ذكره، ص.35

بالإضافة إلى الاستثمار في الأفكار الناجحة والإبداعية، يرتبط كل ذلك بقدرة الدولة على الانفتاح بشكل كامل وتوفير فرص مدروسة، مما يزيد خيارات وبدائل الجزائر في شراكتها مع الصين ويسهم في تفعيل الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية الجزائرية بشكل مثالي؛

5- انطلاقا من العلاقات الجزائرية-الصينية المتميزة، ينبغي للحكومة الجزائرية التفكير أن تبحث في وسائل تعزيز تنافسيتها لجذب واستقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة من الصين. يمكن في هذا الإطار الاقتداء بالمغرب، حيث أصدرت السلطات مؤخرًا تنظيمات تُلغي تأشيرات السفر للمستثمرين الصينيين، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة في أعداد السياح والمستثمرين الصينيين في المملكة[1].

[1] دالية غانم، لينا بن عبدالله، مرجع سابق ذكره، تاريخ الزيارة 2-1-2021

خلاصة الفصل الثالث

مع تزايد الاهتمام بالتكامل الاقتصادي باعتباره أحد الخيارات المطروحة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد لمواجهة تحديات العولمة، فان الجزائر واحد من الدول التي لن تضل معزولة عن تأثير هذا النظام، وإنما عليها السعي دائما للبحث واستكشاف مختلف البدائل والاندماج فيه لتحقيق المكاسب المنتظرة. ومع اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية انضمت مؤخرا إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، وهي الآن قيد الانضمام إلى تكتل مجموعة دول البريكس، كما انضمت إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ولا ينبغي نسيان أنها عضو في اتحاد المغرب العربي.

وبتحليل واستشراف مختلف البدائل التكاملية المتاحة يتضح أن لها مكاسب ايجابية على الاقتصاد الجزائري، وتمثل كل واحدة كبديل واعد وفرصة لاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، هذا في ظل ما تحوز عليه من مقومات اقتصادية، تجعلها تستفيد من كافة الفرص التي تتيحها العملية التكاملية مع الأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي وثرواتها الطبيعية.

يعتبر اتحاد المغرب العربي أول التجارب التكاملية للجزائر ضمن إطار التكامل التقليدي، وقد ظهرت فكرة إنشاء هذا التكتل منذ عقود، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لإحياء هذه المشروع فإنها باءت كلها بالفشل، وقد لعبت المشاكل السياسية دورا بالغا في ذلك. وفي ظل الأوضاع الحالية للبلدان المغاربية وجب عليها إعادة النظر في مسألة التكامل المغاربي، نظرا للفوائد العديدة التي يمكن أن توفرها للدول الأعضاء بما في ذلك الجزائر، خاصة في ظل وجود العديد من المقومات الناجحة لتحقيق ذلك.

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أحدث التجارب التكاملية في إطارها التقليدي، حيث تهدف إلى إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تضم جميع الدول الإفريقية، وستوفر هذه المنطقة فرصًـا عديدة لجميع الدول الأعضاء بما فيها الجزائر، إلا أن هذه المنطقة تعترضها عديد العقبات والتحديات على غـرار عدم الاستقرار السياسي والأمني، وكذا ضعف البـنى التحتية التي تحول دون نجاحهـا، لذا وجب أن تتكاتف جهود الشعـوب والقادة الأفارقة لتحقيق هذا الهـدف وتجاوز التحديات التي تواجهها.

وفي إطار الإقليمية الحديثة في العالم، فإن من بين أهم واكبر التكتلات على الساحة يوجد تكتل مجموعة دول البريكس، وهو تكتل يضم أقوى الدول الصاعدة اقتصاديا (الصين، روسيا، الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا) يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية وتدفقات الاستثمار،

يتميز التكتل بتوفير دعم سياسي واقتصادي لأعضائه ودعم الدول النامية، لهذا أبدت الجزائر رغبتها في الانضمام إليه بغية تحقيق مكاسبها لاسيما الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، إلا هناك تحديات بدءًا من قدرة الاقتصاد الجزائري على استيفاء شروط الانضمام، وصولاً إلى التنافس مع القوة الاقتصادية لدول التكتل، وخاصة في ظل وجود الصين كعضو فيه.

وفي سياق تطور العولمة والإقليمية في صيغتها الحديثة، فقد أدى التقدم السريع للاقتصاد الصيني في العالم إلى تبنيها أكبر مشروع اقتصادي عالمي وهو مبادرة الحزام والطريق، تهدف من خلالها الصين إلى ربط كل دول العالم،من خلال شبكة من الطرق البرية والبحرية والرقمية، وقد قامت مجموعة من المؤسسات المالية بدعم هذا المشروع وضمان نجاحه. وفي ظل العلاقات الصينية الجزائرية التاريخية والاقتصادية القوية، بادرت الجزائر بالانضمام إلى هذه المبادرة وكان أول ثمرة لذلك إنشاء أكبر ميناء في إفريقيا، وهو ميناء الحمدانية في تيبازة، ويوقع من خلاله أن تحقق الجزائر مكاسب عديدة تمكنها من ولوج الأسواق العالمية، يتوقف نجاح انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية على جملة من الإجراءات والتدابير. يكون على رأسها تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مع تعزيز البنى التحتية وتطويرها وإنشاء المشاريع الاقتصادية، والعمل على تطوير منظومة التجارة الخارجية بما يتوافق مع متطلبات هذه المبادرة الضخمة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يشير الواقع الاقتصادي العالمي الحالي الذي يفرضه التيار الجارف للعولمة، إلى أنه لا يمكن لأي دولة مهما بلغ وزنها الاقتصادي أن تعتمد على نفسها دون الحاجة إلى الآخرين، وعليه تسعى كل البلدان التوجه إلى إقامة فضاءات اقتصادية بينها على شكل تكتلات وتجمعات اقتصادية. رغبة منها في الظفر بالمنافع والقيم المضافة والمزايا التي تتيحها عملية التكامل الاقتصادي، منها زيادة الاستثمارات، تشجيع التجارة، زيادة رفاهية الأفراد، اتساع حجم السوق، وزيادة الدخل القومي، وكذلك تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية.

وعليه فان الإتجاه نحو تكوين هذه التكتلات الاقتصادية أو الانضمام إليها أصبح ضرورة حتمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بمجموعة الدول التي تربطها مجموعة من المقومات الجغرافية والتاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية أو الاقتصادية أو العقائدية. لكن مع تزايد وتطور هذه الظاهرة أهملت تلك العوامل كشرط أساسي لتكوين فضاءات اقتصادية جديدة، فظهر نهج جديد أطلق عليه الإقليمية الجديدة ولعل من بين التكتلات التي أنشات في هذا الاطار تكتل مجموعة دول البريكس. انطلاقا من هذه النتيجة **ننفي الفرضية الأولى** التي مفادها أن تشكل التكتلات الاقتصادية يتوقف فقط على تشابه المقومات الاقتصادية والاجتماعية والتقارب الجغرافي وحجم التبادلات التجارية.

وإذا كانت الشراكة تمثلا أحد الإتجاهات في إطار الإقليمية الجديدة، وباعتبار الاتحاد الأوروبي من بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، فانه لن يتوان عن توسيع مناطق نفوذه وفرض نفسه ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مما أدى به إلى تبني فكرة الشراكة الأورو-متوسطية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وأمام هذه المستجدات فقد كان لزاما على الجزائر البحث عن آليات للدخول ضمن هذه الشراكة، إجتنابا منها للانعزال عن العالم الخارجي، ورغبة منها في الانفتاح أكثر على النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وعليه سعت إلى تكييف نفسها و للمتطلبات الدولية والتحولات المطروحة في الساحة الدولية خاصة أن اقتصادها ريعي أحادي المورد يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز، فقامت بعدة إصلاحات لتوافق قوانينها ومبادئها مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لتدخل على غرار باقي الدول المتوسطية في علاقة شراكة مع الجانب الأوروبي. كبداية إنطلاقة فعلية للجزائر للاندماج والانفتاح على العالم الخارجي.

إن الإشكالية المطروحة هل حققت هذه الشراكة الأورو-جزائرية الأهداف المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة الأورو-متوسطية والتي نادى بها إعلان برشلونة؟ ومهما يكن فان تقييم

أثار هذه الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري يستند إلى وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن حالة الاقتصاد الوطني.

كان الهدف من الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية هو الاستفادة من الفرص والمزايا وتحقيق معدلات نمو عالية في المنطقة التكاملية، لذا فان الجزائر تحتاج إلى إعادة النظر في مسارها التكاملي نحو التكتلات التي تعزز تحقيق عوائد ومنافع أكبر، والتي قد تكون بدائل فعالة لتحقيق غاياتها والتمركز ضمن الاقتصاد العالمي، وفي هذا الإطار فان المقومات والإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، يطرح أمامها عدة بدائل تكاملية أخرى على المستوى القاري في إطار الإقليمية التقليدية أو حتى على المستوى العالمي العابر للقارات في إطار الإقليمية الجديدة.

فانضمت إلى مبادرة طريق الحرير الصينية في عام 2018، ثم التحقت لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في عام 2021، كما أعلنت عن نيتها في الإنضمام إلى تكتل مجموعة البريكس، لكن من جهة أخرى فإنها تعد عضو في أحد المشاريع التكاملية التي لم ترى النور وهو اتحاد المغرب العربي.

وبعد تقديم هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تساعد في الإجابة على الإشكالية العامة، تتضمن هذه النتائج الجوانب النظرية للموضوع، وكذا الجوانب التطبيقية المتعلقة بانعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري، وذلك بتسليط الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2005-2021، وكذا تحديد الفرص والمكاسب التي تتيحها البدائل التكاملية لتحقيق اندماج فعال للاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي. كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة علي الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية. وفيما يلي جملة من الاقتراحات والتوصيات والتي تأتي بناء علي النتائج والنقائص والإختلالات.

I.نتائج الجانب النظري

✓ إن أهم إفرازات التحولات العالمية المعاصرة ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد، يتميز بعدة خصائص رئيسية منها تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة وتزايد إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وقد أصبحت هذه التكتلات تشكل أكثر من نصف حجم المبادلات التجارية عالميا. وتشير البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية أن عدد الاتفاقيات المبلغ عنها وصل إلى أكثر من 469 اتفاقية؛

✓ إن التكامل الاقتصادي ليس مجرّد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي، بل هو توجه أصيل ودائم يسعى إليه الدول باختلاف مستوياتها ومواردها ودوافعها المختلفة، ويمر التكامل الاقتصادي بمراحل

مختلفة تمثل درجات متباينة من سلم التعّاون الاقتصادي بين الدول المشاركة. تمثلت هذه المراحل في اتفاقيات التجارة التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة والإتحاد الاقتصادي والإتحاد النقدي وأخيرا الاندماج الاقتصادي الكامل؛

✓ أدى تسارع ظهور وانتشار التكتلات الاقتصادية إلى حدوث تناقضات في ظل إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي تكرس مبدأ الانفتاح والتحرير التجاري، واختلفت الآراء بين مؤيدة ومعارضة لقيامها، ويرى البعض أن التوجه نحو التكتلات الإقليمية ماهو إلا فشل تدريجي لمفاوضات متعددة الأطراف التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية، ولعل خير دليل على ذلك توجه الدول المتقدمة إلى تشكيل تكتلات بصيغتها القديمة أو الجديدة وهي ذات الدول التي كانت تنادي بعالمية الأسواق؛

✓ إن اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية في إطار الإقليمية الجديدة هي امتداد للعلاقات السابقة بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط، وأعتبرت هذه الاتفاقية الأكثر شمولا مقارنة باتفاقيات التعاون الاقتصادي، حيث ضمت إلى جانب الشق الاقتصادي الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي؛

✓ تجاوبت الجزائر مع التغيرات العالمية من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية لمواكبة المستجدات، شملت التحرير الاقتصادي لتتجاوب مع متطلبات الشراكة، ولم تكن بالفاعلية اللازمة والمطلوبة للاستفادة مستقبلا من اتفاقية الشراكة؛

✓ الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جاءت كرد فعل للتحولات الاقتصادية التي شهدها العالم والدول المجاورة بين تونس والمغرب، وفي الواقع كانت الجزائر غير مهيأة تماما لمجاراة القوة الاقتصادية التي يمتاز بها الاتحاد الأوروبي.

II.نتائج الجانب التطبيقي

✓ إن تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يعكس علاقة غير متكافئة بين طرفين، حيث يتمتع الاتحاد الأوروبي بقوة اقتصادية كبيرة وتنوع اقتصادي، باعتبار أن الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة يضم حاليا 27 دولة تضمن أقوى الاقتصاديات العالمية ذات تنوع اقتصادي كبير وكثافة التكنولوجيا، بينما يعتمد الاقتصاد الجزائري مثل باقي الدول الأخرى في المنطقة، بشكل أساسي على صادرات القطاع الواحد وهو قطاع المحروقات. في حين إهتم الاتحاد الأوروبي بالجانب التجاري وهو الاتجاه الذي سارت في اتفاقية الشراكة منذ توقيعها إلى غاية الآن، وبالتالي يكون من الصعب ضمان نجاح منطقة التجارة الحرة الجزائرية الأوروبية بين طرفين يختلفان في كل المجالات؛

✓ تلقت الجزائر مساعدات مالية ضعيفة جدا وغير كافية في إطار البرنامج المالية المقدمة، وقد تم إستخدام هذه الأموال لتمويل مشاريع وأنشطة غير واضحة ولم تشمل القطاع الإنتاجي، عند مقارنة

المبالغ التي حصلت عليها الجزائر مع المبالغ التي حصلت عليها الدول الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتضح أن الجزائر احتلت المراتب الأخيرة في قائمة الدول الشريكة من الاتحاد الأوروبي ليس فقط بخصوص الأموال التي تم دفعها ضمن البرنامجين ولكن أيضا فيما يتعلق بالمبالغ المتعهد بها؛

✓ رغم التطور الملحوظ في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، إلا أنه لا يوجد أي مؤشر واضح يشير أن الجزائر كسبت إضافة اقتصادية من اتفاقية الشراكة، فاقتصادها بقي مرهون بقطاع المحروقات، الذي يشكل النسبة الأعلى من الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع القطاعات الأخرى الإنتاجية، ولم يشهد الناتج الداخلي الخام خارج هذا القطاع تطور ملحوظا؛

✓ بما أن قطاعي الفلاحة والصناعي هما القطاعان المعنيان بشكل مباشر باتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، وفق رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها، غير أنه ظهر جليا انه لم يكن لهذه الاتفاقية أثار واضحة على تطور هذين القطاعين، فقد كانت مساهمتهما ضئيلة في الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة؛

✓ لم تنجح الجزائر في استغلال الفرص المتاحة والاستفادة من فتح منتجاتها نحو السوق الأوروبية بشكل كاف، وفي المقابل استفاد الشريك الأوروبي بشكل كبير من الاتفاقية، ولا تزال هذه الاتفاقية تكرس التبعية التجارية للاتحاد الأوروبي، فقد ظلت الجزائر مجرد سوقا استهلاكية للمنتجات الأوروبية،بينما وجد الجانب الأوروبي من خلال هذه الشراكة سوقا كبيرة لتصريف منتجاته التي تمتاز بالقدرة التنافسية، والتي بدورها احتلت أكثر من نصف الواردات الأوروبية للجزائر، وبالتالي يعتبر هذا التكتل الممون الرئيسي للسوق الجزائرية بالمنتجات الأوروبية؛

✓ تعتمد الجزائر على السوق الأوروبية لتصدير منتجاتها والتي تتألف بشكل رئيسي من المنتجات البترولية، فقد ارتفعت قيمتها إلى نحو 13.679 مليار دولار عام 2020 أي بنسبة تقدر بـ63.38 % من إجمالي الصادرات، واحتلت فرنسا،ايطاليا،اسبانيا وهولندا المرتبة الأولى كأكبر الدول المستوردة للمنتجات الجزائرية البترولية؛

✓ لم يكن لاتفاقية الشراكة انعكاس ايجابي على تطوير التجارة الجزائرية، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تنوع التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية وتركيزها على المحروقات، وتجدر الإشارة أنه بالرغم من وجود ميزة نسبية للجزائر في بعض القطاعات خارج المحروقات كالقطاع الفلاحي مثلا، نجد أن الاتفاقية تضمنت تناقضا واضحا بخصوص تقييد حرية انتقال هذه السلع، فقد كان الاتحاد الأوروبي يعمل على تقليص وصول المنتجات الفلاحية ذات المنشأ الجزائري من خلال فرض نظام الحصص والقيود الأخرى؛

✓ عند مقارنة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بنظيرتها من دول الاتحاد، نجد اختلافًا كبيرا في طبيعة المنتجات المتداولة بين الطرفين، كون أن الصادرات الجزائرية تتكون بشكل رئيسي من المواد الطاقوية في حين نجد أن هناك تنوع كبير في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر؛

✓ كان تأثير الاتفاقية كبيرا على إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية، حيث تكبدت الجزائر خسائر سنوية كبيرة، ومن المتوقع أن تتراجع هذه الإيرادات بشكل كبير بعد تنفيذ التحرير النهائي للعوائق الجمركية عند دخول منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ، وقد كان لهذا الانخفاض تأثير على توازن الميزانية العامة التي عرفت عجزا بسبب انخفاض أسعار المحروقات من جهة، والتراجع الكبير للمداخيل الجمركية من جهة أخرى، مما استدعى زيادة فرض الضريبة بكل أنواعها لزيادة إيراداتها؛

✓ كان من المتوقع أن تكون لاتفاقية الشراكة تأثيرا إيجابيا على مستوى الأسعار في الجزائر وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين من خلال التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية المتفق عليها ضمن بنود اتفاقية الشركة، إلا أن مستوى الأسعار ظل مرتفعا وشهدت زيادة قياسية في السنوات الأخيرة، ولا سيما في عام 2020؛

✓ تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الاتحاد الأوروبي محدودة جدا وغير كافية مقارنة بما بالإمكانات التي تتمتع بها الجزائر، وتتركز هذه التدفقات بشكل رئيسي في قطاع المحروقات، متجاهلة القطاعات الإنتاجية الأخرى. يعود ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى عدة عوامل من بينها البيئة الاستثمارية في البلاد، وكذلك هشاشة السوق الجزائرية مع ضعف وسائل الاتصال ونقص اليد العاملة المؤهلة.

من خلال النتائج السابقة **نثبت صحة الفرضية الثانية** التي تفيدان الشراكة الأورو-جزائرية تميل إلى تكريس مزيد من التبعية الاقتصادية للجزائر مع الطرف الأوروبي، وتؤثر سلبا على أداء مؤشراتها الكلية.

وبتحليل واستشراف هذه البدائل التكاملية المتاحة يتضح أن ما يلي:

✓ التكامل الاقتصادي المغاربي هو خيار استراتيجي لا بديل له، وأصبح تفعيله ضرورة حتمية، ويمكن أن يؤدي التكامل الاقتصادي في المنطقة جملة من المكاسب التي قد لا تتوافر في مناطق وتكتلات اقتصادية أخرى، لأن المقومات الاقتصادية والطبيعية والبشرية والاجتماعية والحضرية التي تربط بلدان المغرب العربي كفيلة بتعزيز المبادلات التجارية البينية بين الدول المغاربية، مما يعزز مركزها التفاوضي مع الجانب الأوروبي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، ويوحد جهودها في سبيل مواجهة التحديات المشتركة، وبما

يجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية. انطلاقا من هذه النتيجة **نثبت صحة الفرضية الثالثة** التي تفيد أن اتحاد المغرب العربي يشكل انسب البدائل التكاملية للجزائر، وتلعب المقومات التي تحوز عليها الدول المغاربية الأعمدة الأساسية لبنائه؛

✓ في ظل ما تتوفر عليه هذه المنطقة من مقومات وموارد طبيعية وبشرية وإمكانيات مادية، يتطلب النهوض بالتكامل المغاربي وجود إرادة سياسية لتجاوز الخلافات السياسية القائمة ثم الانتقال إلى المرحلة التالية، التي تساهم في معالجة العقبات الاقتصادية، وتعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية، وفتح قنوات التبادل من خلال فتح الحدود وتأمين انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين دول المنطقة؛

✓ يمكن للجزائر أن تستفيد بشكل كبير من تعزيز التكامل المغاربي في مختلف المجالات، بما في ذلك السياحية والفلاحية والصناعية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين الدول المغاربية؛

✓ إن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، قد يوفر العديد من فرص الاستثمار والتجارة، فهذه المنطقة تُعتبر الآن أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، ويتوقع أن تكون محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يزداد حجم الصادرات للمنطقة بنسبة تصل إلى 29% بحلول عام 2035، ما يعادل 532 مليار دولار. وستكون نسبة 81 % من هذه الزيادة بين الدول الأعضاء، لكن تبقى هذه المزايا هي مزايا نظرية فقط وليست أكيدة كون أن الجزائر لم تهيئ نفسها ومؤسساتها على منافسة باقي الصادرات الإفريقية؛

✓ تواجه منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية العديد من العقبات والصعوبات التي تحول دون نجاحها، لكن يمكن تحقيقها إلا إذا تضافرت جهود الشعوب والقادة الأفارقة، ومن بين هذه العقبات غياب الإرادة السياسية في العديد من الدول، واختلاف في مستويات التنمية وغياب ثقافة التكامل مع ضعف البنى التحتية. إضافة إلى عراقيل تعمل على إعاقة انسياب التجارة والاستثمار بين الدول الإفريقية لعل أبرزها الاضطرابات الأمنية والحروب في الدول الإفريقية، انطلاقا من هذه النتيجة **نثبت صحة الفرضية الرابعة** التي تفيد أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تعتبر احد أهم البدائل التكاملية أمام الجزائر لكن تعترضها جملة من الصعوبات التي تحول دون نجاحها؛

✓ يعتبر تكتل مجموعة البريكس أضخم التكتلات في العالم، ويحتل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي على مختلف المستويات، ويستحوذ على خمس التجارة العالمية، وتعد الصين قوة تجارية داخل التكتل بحجم صادرات فاق 15% من الصادرات العالمية؛

✓ إن رغبة الجزائر في الانضمام إلى تكتل مجموعة البريكس يعد خيارا استراتيجيا يساعدها على تحقيق مكاسب متعددة وإعادة تموضعها في الخارطة العالمية، كما سيسمح انضمام الجزائر إلى المجموعة بتعزيز علاقاتها مع أعضاءها مما يسمح بتدفق رؤوس الأموال، وتنمية التجارة الخارجية؛

✓ يتوقف انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس على قدرة اقتصادها على استيفاء شروط الانضمام هذا ومجابهة القوة الاقتصادية لأعضائه، خاصة بوجود قوة اقتصادية مثل الصين؛ انطلاقا من هذه النتيجة **نثبت صحة الفرضية الخامسة** التي تفيد أن تواجه الجزائر تحديات وصعوبات كبيرة أمام انضمامها لمجموعة دول البريكس BRICS .

✓ تعد مبادرة الحزام والطريق الصينية واحدة من أهم المبادرات في القرن الواحد والعشرين، تهدف من خلالها الصين إلى ربطها بجنوب شرق أسيا ووسطها والشرق الأوسط وأوروبا وإفريقيا من خلال طريقين رئيسين "حزام طريق الحرير الاقتصادي البري و"طريق الحرير البحري"؛

✓ انطلاقا من العلاقات المتميزة التي تربط الجزائر والصين فانه يمكن للجزائر أن تنجح في تفعيل اندماجها وتمركزها ضمن الخارطة العالمية، إذا ما استغلت كل الفرص والإمكانيات المتاحة لديها؛

✓ يعد الموقع الجغرافي للجزائر وتشييدها لمجموعة الطرق المترابطة بما في ذلك الطريق البري العابر للصحراء، ومشروع لميناء الحمدانية "بشرشال تيبازة"، من العوامل التي يمكن أن تجعل الجزائر عضوا فاعلا ضمن هذه المبادرة؛ انطلاقا من هذه النتيجة **نثبت صحة الفرضية السادسة** التي تفيد إلى أن مبادرة طريق الحرير الصينية تشكل أحد الفرص المتاحة لاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي في ظل المتغيرات الحالية التي تعرفها الساحة العالمية.

✓ يتوقف نجاح الجزائر ضمن هذه مبادرة الحزام والطريق الصينية العمل على تنويع إنتاجها والخروج من مغبة الاقتصاد الريعي، لذا على الجزائر استغلال كل الفرص التي يتيحها الجانب الصيني من تدفق لاستثمارات أجنبية؛

III.التوصيات و الاقتراحات

على ضوء النتائج السابقة للدراسة التي تم التوصل إليها، فان الاقتصاد الجزائري مطالب بمزيد من الجهود للتخفيف من الآثار السلبية لاتفاقية الشراكة، والاستفادة من البدائل التكاملية المتاحة، وعليه يمكن طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها تعظيم المكاسب سواء من الشراكة الأورو-جزائرية أو من مختلف البدائل التكاملية المتاحة وذلك وفقا لما يلي:

✓ ضرورة تشكيل هيئة رسمية لدراسة ومتابعة اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية بين الجانبين، وينبغي لهذه الهيئة أن تعمل على تعديل مضمون وأهداف الشراكة بحيث تعكس التوازن في المصالح وتعزز الموقع الشراكة الحقيقي ليضمن تكافؤ المصالح وتوازن المنافع بين الطرفين في إطار الشراكة رابح رابح؛

✓ من أجل إنجاح اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصادي العالمي، على الحكومة العمل على إيجاد آليات فعالة لتكثيف الإنتاج خارج قطاع المحروقات والخروج من التبعية الاقتصادية للمورد النفطي. من خلال تسريع الإصلاحات الهيكلية الضخمة في اقتصادها بهدف تحقيق التنويع المستدام وتعزيز القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات؛

✓ التركيز على تطوير القطاع الفلاحي والعمل على التعريف بالمنتج الجزائري وتسويقه في الأسواق العالمية، كما ينبغي تحسين جودة المنتجات الزراعية وتعزيز الإنتاجية من خلال التكنولوجيا الحديثة والممارسات الزراعية المبتكرة؛

✓ ضرورة رقمنة وإصلاح الأنظمة الضريبية والجبائية، وي تبسيط الإجراءات الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى ذلك من الضروري إصلاح المنظومة المصرفية لتواكب نظيراتها في التكتلات سواء التي انضمت إليها الجزائر أو التي تريد الانضمام إليها، وكذا من الضروري إصلاح ورقمنة النظام الجمركي لتوفير بيئة تجارية مواتية ومتوافقة مع متطلبات التكامل الاقتصادي، ويجب أن يكون هذا قادرًا على حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الدولية لاسيما أن عملية التكامل تشمل تحرير الأشخاص ورؤوس الأموال وتوفير كل التقنيات والأجهزة الحديثة؛

✓ المضي قدما للمزيد من إصلاح قوانين الاستثمار في الجزائر، والقضاء على كل التعقيدات الإدارية وكل أشكال البيروقراطية، هذا من أجل توفير بيئة استثمارية مناسبة واستقرار اقتصادي يجذب اهتمام المستثمرين في منطقة التكامل الاقتصادي، والتركيز على الاستثمار في القطاعات الأخرى بدل قطاع المحروقات؛

✓ تشجيع القطاع السياحي خاصة السياحة الصحراوية عن طريق منح مزيد من التسهيلات للأجانب لزيارة البلاد، خاصة وأن هذه الأخير تملك كل المقومات لإنجاح ذلك؛

✓ باعتبار أن الجزائر المغرب وتونس أعضاء في اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، فمن الضروري الارتقاء بالعمل الجماعي ووضع كل الخلافات السياسية بعيدة عن العلاقات الاقتصادية، يمكن أن يوفر التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية القوة اللازمة لمواجهة آثار هذه الاتفاقية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

IV. آفاق الدراسة

نظرا لأهمية الموضوع خاصة في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني، وأن الشراكة موضوع مفروغ منه ولا يمكن بأي حال إلغاء هذه الاتفاقية، وعليه فان كل الهياكل الاقتصادية مجبرة على التأقلم مع هذه الوضع، ومن جهة ثانية فالجزائر لها طموح كبير في نجاح البدائل التكاملية التقليدية أهمها منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وتعلق أمال كبير في البدائل التكاملية الحديثة مبادرة طريق الحرير الصيني والانضمام تكتل مجموعة دول البريكس، فان ذلك يجعل منه بحثا مفتوحا لدراسات أخرى:

- ✓ البنود التي يجب تعديلها ضمن اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية بغية تحقيق أهداف مشتركة.
- ✓ ما مصير منطقة التجارة الحرة التي كان مزمع دخولها سنة 2017 ثم أجلت إلى سنة 2020.
- ✓ انعكاسات انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- ✓ انعكاسات انضمام الجزائر لتكتل مجموعة دول البريكسBRICS.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I.الكتب

1- احمد جابر بدران، **الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر**، الطبعة 01، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014.

2- اكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الاقتصادية البديلة)**، الطبعة 01، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.

3- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2008 .

4- جابر محمد محمد الجزار، **التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة**، العدد226، مطابع التجارية قليوب، مصر، 2006 .

5- حسن احمد شحاتة، محمد حسان عوض، **قضية المناخ.وتحديات العولمة البينية**، الطبعة 01 ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018 .

6- حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، دار هومة،الجزائر، 2008 .

7- خنفوسي عبد العزيز، **النظام الاقتصادي الدولي المعولم**، الطبعة01، مركز الكتاب الأكاديمي،عمان، الأردن، 2018.

8- رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، الطبعة 01، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

9- سالي نبيل الشعراوي، **العلاقات الصينية الأمريكية واثر التحول في النظام الدولية**، الطبعة 01، العربي للنشر والتوزيع، ،القاهرة، 2018.

10- سامي عفيفي حاتم،" **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، الطبعة 02، الجزء02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994 .

11- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**، الطبعة 01، الجزء02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

12- سيد عبد الجليل،**الشراكة المجتمعية بين المدارس الشراكة المجتمعية بين المدارس والجمعيات** الأهلية في مصر (المدارس الفنية نموذجاً)، دار اليقين للنشر والتوزيع، سوريا، 2011 .

13- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،2002.

14- عادل المهدي، **النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الطبعة 02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004.

15- عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز** ، الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر ،2006 .

16- عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي،الاليات ،الخصائص، الابعاد** ، مكتبة النهضة المصرية ،مصر ،1997 .

17- عبد المطلب عبد الحميد،**السوق العربية المشتركة**،الطبعة01، مجموعة النيل العربية، مصر ، 2003.

18- عبط المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، الطبعة 01، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

19- عثمان أبو حرب ، **الاقتصاد الدولي** ، الطبعة01، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2007 ، ص201

20- علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي**، الطبعة01، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا ، 2004.

21- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة 01، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن،2001 .

22- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية ،مصر، 2004.

23- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة 02، المكتب العربي الحديث، ،مصر ، 1989.

24- مبروك رايس، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، الطبعة01، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

25- مجيل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة 01، الأكاديميون لنشر والتوزيع ، الأردن، 2004.

26- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، الطبعة01، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر،2001.

27- محمد بوبوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 .

28- محمد راتول، **الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

29- محمد عبد الله شاهين محمد، **الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، دار حميش للنشر والترجمة، 2018.

30- محمد عبد الله شاهين محمد، **التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.

31- محمد عبد الله شاهين، **اتجاهات التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**، الطبعة01، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

32- محمد عبد الله شاهين، **أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2017.

33- محمد عبد الله شاهين، **التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو**، الطبعة 01، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.

34- محمد عبد الله شاهين، **التكتلات الاقتصادية المعاصرة**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

35- محمود حامد، **العلاقات النقدية الدولية**، المجلد 01، الطبعة01، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.

36- مصطفى العبد الله الكفري،**التكتلات والمنظمات الاقتصادية** ، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2013.

37- مصطفى عبد العزيز مرسي، **التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة –مدخل نظري مع الإشارة إلى التجربة الخليجية** -، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثالثة والعشرون، مصر ، 2003.

38- مصطفى يوسف كافي، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة 01، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

39- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة 01، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

II. الأطروحات

1- ابتسام حملاوي، **اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017.

2- احمد شفير، **التكتلات الاقتصادية الجهوية في ظل العولمة الجارية–حالة الشراكة مع الاتحاد الأوربي**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03،2017.

3- أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2017.

4- إكرام مياسي، **موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03،2016.

5- أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.

6- الياس غفال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2004)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017.

7- بلارو على، الآثار **الاقتصادية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2017 .

8- حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006 .

9- حيدر زهير جاسم الوائلي، مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2021.

10- خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

11- رماش هاجر، **اتفاق الشراكة الاور-جزائرية وسوق العمل في الجزائر** ،أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة- 02-، 2013.

12- روابح عبد الرحمان، **اثر الازمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الاوروبي دراسة قياسية للفترة 200-2014**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018.

13- زعيمي رمزي ،**تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018.

14- سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، أطروحة دكتوراه علوم،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017.

15- شواشي فاطمة، **دور الشراكة الأورو- جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

16- صديقي احمد، **مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة واشكالية المنطقة النقدية المثلى**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013 .

17- عابد شريط، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية -حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2004.

18- عبد الجليل هويدي، **التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية في ظل ا لأزمات المالية**، دراسة حالة التبادل التجاري الأورو- مغاربي خلال الفترة2018 – 2000، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2022.

19- عبد الحكيم قلوح، **دور تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2021.

20- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه علوم ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007.

21- عديسة شهرة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الاورو-جزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016-2017.

22- عزالدين بوحبل، **أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2019.

23- علالي مختار، **آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2015.

24- فطيمة حمزة، **تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة "الاتحاد الأوروبي نموذجا**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة، 2015.

25- فيروز سلطاني، **تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية ومتعددة الأطراف**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018.

26- لرباع الهادي، **التكامل الاقتصادي الاقليمي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2015.

27- مراد خروبي ،**الشراكة الاورو-متوسطية وأثارها على المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2015.

28- نجاح منصري، **اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.

29- وافية تجاني، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الاورو-متوسطية حالة المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة-01-، 2016 .

III. الدوريــات

1- إبراهيم سالم ياسمينة، يحي هاجر، **دور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين أمال التنظير ومشاكل التطبيق**، مجلة التكامل الاقتصادي،جامعة ادرار، المجلد 03، العدد 01، 2015.

2- ابن دعيدة عبد الله، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005 .

3- احمد عزي، وافية تجاني، **الحزام والطريق كاحد بدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي**،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 10،العدد02، 2021.

4- اشرف عبد العزيز، **12 عاما على الشراكة الأورو متوسطية، مجلة دراسات شرق متوسطية**، الطبعة01، الأردن، 2008.

5- أم الخير عيشون، **آليات تفعيل التكامل المغاربي من الجانبين القانوني والمؤسساتي**، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدرار، المجلد 09، العدد2021،01.

6- أماني الطويل، **تحديات كثيرة تواجه منطقة التجارة الحرة الأفريقية**، مقال منشور بتاريخ 2021/01/10، متاح على الرابط /https://www.independentarabia.com/node تاريخ الزيارة 2022/09/04

7- بن جدو محمد الشريف، طريق **الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة**، مجلة الاصالة للدراسات والبحوث، مركز الاصالة للبحث والدراسة، مجلد 01، عدد 02، 2019.

8- بودلال علي، تجربة **التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، مجلة التكامل الاقتصادي،جامعة ادرار، المجلد 02، العدد01، 2014.

9- بوسكاني رشيد، دبيش احمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، مجلة دراسات اقتصادية،**مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر العاصمة**، المجلد 04، العدد01، 2004 .

10- بوضياف ياسين، نوري منير، **أثر الشراكة الأورو-جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،،جامعة الشلف، المجلد 08، العدد 16، 2017.

11- بولعيد بعلوج، **الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، المجلد22، العدد 01، 2011.

12- جاسم محمد مصحب، **الاورو- متوسطية من التعاون إلى الشراكة**، مجلة العلوم السياسية،العدد 49، جامعة بغداد،العراق ، 2015.

13- جلال خشيب، **تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزامٌ** واحد، أهداف متعدّدة، مقال منشور بتاريخ 26-04-2019، من المعهد المصري للدراسات: متاح على الرابط: https://eipss-eg.org تاريخ الزيارة 02-01- 2022.

14- جيهان عبد السلام عباس، **منطقة التجارة الحرة الأفريقية بين الفرص والتحديات**، مجلة آفاق أفريقية، العدد 39،مصر ، 2020.

15- حداشي حكيم،**الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الدولي**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 04، العدد03، 2019.

16- حسين قوادرة، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية -الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال،جامعة ميلة، المجلد01، العدد01، 2017.

17- حكيم نجم الدين، **اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة؟**، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، متاح على الرابطhttps://studies.aljazeera.net/ar/article/4904 تاريخ الزيارة 2022/05/24.

18- حمزة فطيمة، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 03، العدد01، 2020.

19- حملاوي ربيعة، منصري نجاح، **مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 33، 2014 .

20- حنينة رجوج، عتيقة كواشي، **الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة" الحزام والطريق "المكاسب والمخاطر**، مجلة السياسة العالمية، جامعة بومرداس، المجلد 06، العدد01، 2022.

21- حيدوسي أحمد، **دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الأفريقيـــة**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد01، العـدد01، 2021.

22- خزار محمد، عايشي كمال، **المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر**، مجلة الإحياء ،جامعة باتنة -01- ، المجلد 05، العدد 01، 2003.

23- خويلدات صالح، بعلا احمد، سعيداني النجمي، **مبادرة الحزام والطريق: العلاقات الإستراتيجية بين الصين والجزائر في زمن الأوبئة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية،جامعة تمنراست، المجلد 10، العدد 03،2021.

24- دالية غانم، و لينا بن عبدالله، **حسّنت الجزائر وبيجينغ علاقاتهما الاقتصادية، لكن لاشك أنه بإمكان الجزائر أن تحصد منافع أكبر**. مقال منشور بتاريخ2016-11/21، من مركز مالكوم كير-كارنيغي: متاح على الرابط https://carnegie-mec.org/diwan/66211 تاريخ الزيارة 25-04-2022.

25- دلال عرامة، لطرش ذهبية، **دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف، المجلد21، العدد 01، 2021.

26- ديدي ولد السالك، **اتحاد المغرب العربي، أسباب التعثر ومداخل التفعيل**، مركز دراسات الوحدة العربي، المجلد 27،العدد2005،312.

27- رابح خوني،خير الدين بلعز، **النظام التجاري متعدد الأطراف وتحديات التجارة العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،جامعة بسكرة، المجلد 09، العدد 02، 2015.

28- رحماني رميساء، أوعشرين إبتسام، **دور العامل الاقتصادي في إعادة بناء مشروع المغرب العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01، 2021.

29- رحموني وفاء، **انعكاسات العلاقات الصينية الجزائرية على التنمية في الجزائر افاق وتحديات**، مجلة الدراسات القانونية،جامعة المدية، المجلد 09، العدد 01، 2023 .

30- رشيدة شعبان، **التجارة الدولية بين المبادئ والمصالح:رؤية تطبيقية ونقدية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 10، العدد 01، 2006.

31- رضا حبيشي. اعرف **طريق الحرير وممراته ودور قناة السويس فيه 17 معلومة**. منشور بتاريخ (27-9-2018). من اليوم السابع، متاح على الرابط: https://www.youm7.com/story/2018/9/27/ تاريخ الزيارة :10-01- 2023.

32- رضا حبيشي. **اعرف طريق الحرير وممراته ودور قناة السويس فيه 17 معلومة**. منشور بتاريخ (27-9-2018). من اليوم السابع، متاح على الرابط: https://www.youm7.com/story/2018/9/27/ تاريخ الزيارة :10-01- 2023.

33- روابح عبد الرحمن، لباز لمين، **التكامل الاقتصادي القاري :الإقليمية الجديدة**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، مجلد 02، العدد04، 2012.

34- زايد عبيد مصباح، **اتحاد المغرب العربي :الطموح والواقع**،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 21، العدد236، لبنان، 1998.

35- زايد محمد، **واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد2021،03.

36- زخروف عامر، دحو سليمان، **مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 08، العدد01، 2022.

37- زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004.

38- زينب عبد الله، **الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية**، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان: مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.

39- سجى فتاح زيدان ،**دراسة في ابرز الأفكار السياسية لمجموعة البريكسbrics**، مجلة تكريت للعلوم السياسية،العراق، المجلد 2018، العدد14، 2018 .

40- السعيد وصاف، **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية....الفرص والتحديات**، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، متاح على الرابطhttps://apa-inter.com/post.php?id=4266 تاريخ الزيارة 2022/09/03.

41- سفيان بولعراس، **رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال،جامعة المسيلة، المجلد15، العدد 02، 2022.

42- سلامة وفاء، **أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مجلة المعارف، جامعة البويرة، العدد20 ، 2016 .

43- سلامي ميلود، بوستة جمال، **المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية**، مجلة القانون والمجتمع، جامعة ادرار، المجلد07، العدد01، 2019.

44- سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 01، العدد01، 2002.

45- سهيلة مصطفى، **التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، جامعة ادرار، المجلد 05،العدد2022،01.

46- سيف نصرت توفيق، سلام صايل حمود، **القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية،المجلد 02، العدد24 ،2021.

47- شريف كلاع، **مبادرة الحزام والطريق الصينية، الدوافع، الامتداد، والتحديات**، مجلة أبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 06 ، العدد 02، 2021.

48- شطاب نادية، سلامة وفاء، **أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مجلة المعارف، جامعة البويرة ،العدد20، ، 2016 .

49- شفيق شقير، **طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية**، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، 2017.

50- شناز بن قانه، **الرهانات الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية،مقال بعنوان الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية**، مقال ضمن كتاب جماعي بعنوان مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،ألمانيا، 2019.

51- صالحي سلمى، **دراسة تقييمية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية حالة تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر**، مجلة العلوم التجارية، المجلد14، العدد 01، 2020.

52- طالم صالح، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي**، مجلة المعيار، جامعة تسيمسيلت،المجلد 07، العدد 02، 2016.

53- طويل أسيا، كاروس محمد، **التعاون الإقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،جامعة البليدة 02، المجلد 10، العدد03، 2020.

54- الطيب البدري طه محمد احمد، **النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة - إطار مفاهيمي**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد15، العدد20202،0.

55- الطيف عبد الكريم، **دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 03، المجلد 18،العدد03، 2014.

56- عابد شريط، **اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 08، العدد 01، 2004.

57- عابي وليد، شريط فيروز، **واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس دراسة تحليلية للفترة1991-2021**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، المجلد 07، العدد 02، 2022.

58- عائشة خلوفي، **انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة مسيلة، المجلد 02،العدد 01، 2017.

59- عبد الجبار مختاري، **تأثير اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2005 -2016** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 09، العدد 2018،01

60- عبد الحميد حمشة، **واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،المركز الجامعي بريكة، المجلد 05، العدد 02، 2022.

61- عدنان خلف حميد، هند زياد نافع، **مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، 2020.

62- عقبة بلخضر، **التطور الاقتصادي والتجارة البينية: منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد -59-2012،60.

63- عقبة بلخضر، **التطور الاقتصادي والتجارة البينية: منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد -59-60، 2012،

64- علاوي محمد حسن، **الإقليمية الجديدة –المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 07، العدد 07، 2009.

65- على كنعان، **الإقليمية الجديدة والمفتوحة الأوسطية والمتوسطية**، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق،سوريا، مجلد 20، عدد 03، ، 2002.

66- علي صلاح. مشروع الحزام والطريق ،**كيف تربط الصين اقتصادها باالعالم الخارجي؟**، تقريرالمستقبل، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، العدد26، 2018.

67- عوار عائشة، بوثلجة عبد الناصر، **دول اتحاد المغرب العربي والطريق نحو التكامل**، مجلة التكامل الاقتصادي،جامعة ادرار، المجلد 02، العدد 02، 2014.

68- عياد محمد سمير، عبد الله الجعفري، **اتفاق الشراكة التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر :دراسة تحليلية**، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، المجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2018.

69- الغنجة هيشام داود، **الإقليمية والعولمة الاقتصادية: جدلية التعارض والتلاقي**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار ،المجلد 03، العدد 04، 2015.

70- فاطمة الزهراء حشاني، توفيق حكيمي، **السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ: معالم التحول وخلفياته**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 01، المجلد 05، العدد02، 2020.

71- فيصل بهلولي، **إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 14، العدد2014،14.

72- فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين آفاق الشراكة الاورو-متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة الخارجية**، مجلة الباحث الجزائري، جامعة سكيكدة، المجلد01، العدد01، 2013.

73- قاسم محمد عبد الدليمي، **العرب من الشراكة الاورو-متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط: دراسة في المتغيرات والمواقف**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق ،المجلد 26،العدد 01، 2012.

74- قاسم محمد عبيد، ريا عبد الحسين مانع، **التوجهات الإستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقوي**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين،العراق، المجلد 2020، العدد 62، 2020.

75- كروي كريمة،سعود صالح، **تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية**، مجلة المعيار،جامعة تيسمسيلت، المجلد09، العدد 02، 2018.

76- كفاح عباس رمضان، **تفعيل اتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية**.مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 05، العدد12، 2008.

77- لمياء مخلوفي، **إستراتجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا**، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد01، العدد 03، 2017.

78- ليان لي، **آفاق التعاون الصيني الجزائري في عصر ما بعد الوباء واعدة**،مقال منشور بتاريخ 11-4- 2021،متاح على الرابط http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/sjfc/t1868148.htm. تاريخ الزيارة:30 -10- 2022.

79- ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، **تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: أنموذجا (BRICS) مجموعة البريكس**،مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، المجلد 2016، العدد 46-2016،45.

80- ليليا بن منصور ،**الجذور التاريخية للشراكة الاورو متوسطية مع الإشارة لاتفاق الشراكة الاورو- جزائية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 05، العدد02، 2004.

81- محمد حمشي، سامية ربيعي، **ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية**، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، المجلد02، العدد 01، 2013.

82- محمد حمشي،**العالم العربي ومشروع الحزام والطريق**، مجلة دراسات شرق اوسطية ،مركز درسات الشرق اوسطية،الاردن، العدد 70، 2017.

83- محمد لحسن علاوي، عبد القادر عبيدلي، **التأثيرات المتبادلة للتفاعل القائم بين العولمة والإقليمية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد01، 2012.

84- محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **تفعيل الشراكة الاورو-جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد08، العدد01، 2017.

85- محمود شحماط، **تجمع بريكس :من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون،جامعة عنابة، المجلد 03، العدد 51، 2018.

86- مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصاديات النامية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة،جامعة ادرار، المجلد02، العدد 21، 2014.

87- مراد علة، واقع التكامل الاقتصادي المغاربي، **قراءة تاريخية واقتصادية في معطيات الاتحاد**، مجلة التكامل الاقتصادي،جامعة ادرار، المجلد 04، العدد02، 2016.

88- مصطفى احمد حامد رضوان، **الانعكاسات الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق على الدول النامية**، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر المجلد 36، العدد 01، 2021.

89- مصطفى الفيلالي، **آفاق اتحاد المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربي، المجلد12، العدد132، لبنان، 1990.

90- ملوك عثمان، بلال بوجمعة، **مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية حيز التنفيذ في تنمية المبادلات التجارية البينية خلال الفترة(2005-2014)**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، المجلد 4، العدد 2016،3.

91- مهند عزيز محمد الشلال، نزيار محمد سليم محمود، **استقراء أولي للممكنات المتاحة والمزايا الاقتصادية المتوقعة لانضمام العراق الى مبادرة الحزام والطريق الصينية**، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 11، العدد 03، العراق، 2022 .

92- موله عبد الله، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد262، 2000.

93- ناجي حيرش، منصف بن خديجة، **التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، المجلد 04، العدد01، 2018.

94- ناجي محمد عبد الله، عبد الخالق شامل محمد، **الشراكة الأورو متوسطية- أنموذجا لعلاقات غير متكافئة**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد 34، 2014.

95- نادية كاظم العبودي، **مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تأريخية**، ضمن كتاب جماعي بعنوان: مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم،: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.

96- ندين عباس، **ماذا ستكتسب الجزائر من انضمامها إلى تكتل "بريكس"**؟ مقال متاح على الرابط التالي: https://www.almayadeen.net/news/economic/ تاريخ الزيارة: 2023/01/07.

97- نسيمة الطويل ،**التكامل الدولي :دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، المجلد 02، العدد 02 ،2018.

98- نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنيطنة 02، المجلد 06، العدد02، 2020 .

99- نوري منيرة، بوسعد زكية، **التكامل الاقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة01، المجلد 08، العدد02، 2018.

100-هندة خذيري، بلقاسم تويزة، **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA)كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ظل جائحة كوفيد-19**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد06، العدد 01، 2022.

101-وسن إحسان عبد المنعم، **ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي-تكتل مجموعة البريكس-انموذجا**، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة النهرين، العراق،المجلد 01، العدد 58، 2020.

102-ولد حام الطالب مصطفى، **تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية لتعزيز التجارة الخارجية**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال،جامعة تبسة، المجلد 04 العدد01، 2021.

103-وليد حفاف، **مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية :المزايا والتحديات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد03، 2020.

104-الياس سالم، **التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي**، اتحاد المغرب العربي انموذجا، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، المجلد03، العدد01 ،2012.

105-ياسين طيب، محمد حداد، **العولمة وموقع الاقتصاديات النامية منها**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 08، العدد 01، 2004 .

106-يحياوي عبد الحفيظ، كاكي عبد الكريم، بن علي إحسان، **الفرص المتاحة للجزائر من الانضمام لمبادرة "الحزام والطريق" (حال ميناء الحمدانية)**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،جامعة الشلف، المجلد 08، العدد 01، 2022.

IV. الملتقيات، التقارير، الندوات، الجرائد

أ-الملتقيات العلمية

1- الجوزي جميلة، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17- 19 أفريل2007.

2- حملاوي سكينة، سلطاني فيروز، **انعكاسات الشراكة الجزائرية–الاوروبية على التنمية المستدامة بالجزائر خلال الفترة 2005-2017**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي : الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الوادي، 02-03 ديسمبر 2019.

3- عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز ، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول" واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات"،المركز الجامعي الوادي ،يومي 27/26 فيفري 2012 .

4- محمد المكيلف، **العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول" واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ،المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012 .

5- مفتاح صالح، سليم قط، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي " الواقع والآفاق "، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 19 أفريل 2007 .

6- موالدي سليم، **الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر :محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 13 ماي 2013.

ب- التقارير والندوات

1- بوكساني رشيد، دبيش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، الندوة العلمية الدولية حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين، وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،8-9 ماي 2004.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصادر عن صندوق النقد العربي، 2022.

3- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2008

4- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2010

5- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2015

6- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2016

7- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2020

8- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2021

9- التقرير السنوي لفيميب 2014، الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي، 2014.

10- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 05

11- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 17

12- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 29

13- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 45

14- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 53

15- فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، القسم الرابع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتأثيرها على عملك التجاري.

16- قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، نشرة صحفية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتجارة والتنمية (الاونكتاد)،2019.

17- منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول(اوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2021.

18- منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية نهج السياسات من اجل التنمية المستدامة، 2022 .

19- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية، الجزائر،27-29 نوفمبر 1999.

ج- الجرائد

1- الجريدة الرسمية، العدد08، 29 ديسمبر2020.

2- الجريدة الرسمية، العدد 50، 28 جويلية 2022.

3- الجريدة الرسمية، العدد 31، 30افريل 2005.

4- الجريدة الرسمية ، العدد39، 16 جوان2019،.

V.المنشورات الالكترونية

1- الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، متاح على الرابط

https://au-afcfta.org/trade-areas/market-access تاريخ الزيارة 22/ 05/ 2022

2- وكالة الأنباء الجزائرية، **الاقتصاد الجزائري بدا يسترجع عافيته**، منشور بتاريخ 2020/09/23، من وكالة الأنباء الجزائرية، متاح على الرابط:

https://www.aps.dz/ar/economie/131946-2022-09-24-19-55-16 تاريخ الزيارة:2022/12/24

3- وكالة الأنباء الجزائرية، **يوم الطاقة الجزائري-الألماني: التأكيد على أهمية تطوير الشراكة في المجالات الطاقوية الجديدة**، منشور بتاريخ 2022/12/20، متاح على الرابط:

https://www.aps.dz/ar/economie/136455-2022-12-20-18-51-57 تاريخ الزيارة 2022/12/24

4- وكالة الأنباء الجزائرية، **ارتفاع قياسي للصادرات خارج المحروقات وضبط الواردات**، منشور بتاريخ 2022/12/23، متاح على الرابط:

https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022 تاريخ الزيارة:2022/12/24

5- وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر مستعدة لتصدير فائض إنتاجها من الكهرباء لأوروبا**، منشور بتاريخ 2022/12/22، متاح على الرابط

https://www.aps.dz/ar/economie/136589-2022-12-22-22-22-29 تاريخ الزيارة: 2022/12/24

6- وكالة الأنباء الجزائرية ،**دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة الإفريقية سيمنحها القدرة على التأثير**، منشور بتاريخ 2020/09/23، متاح على الرابط :

https://www.aps.dz/ar/economie/92551-2020-09-22-18-20-22 تاريخ الزيارة 2022/10/16

ثانيا: المنشورات باللغة الأجنبية

I- Les ouvrages

1- Carmen Amado Mendes, **China's New Silk Road: An Emerging World Order,** 1st Edition Routledge, London, 2018.

2- Laurence Daziano, **The New Wave Of Emerging Countries**, The Fondation pour l'innovation politique Fondapol, France, Novembre 2014.

II- Les thèses

1- CHRPSTIAN DEBLOCK, **Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories?**, Centre détudes internationales et mondialisation CEIM. Université du Québec, Montréal. 2005

II- Revues et périodiques

1- African Continental Free Trade Area (AfCFTA) Agreement: The Next Big Thing? link https://www.policyvault.africa/african-continental-free-trade-area-afcfta-agreement-the-next-big-thing/ Extracted on 2022/0**6**/**30**

2- Aleksander Bersenev, Marina Chikilevskaya, Igor Rusinov, **Silk Road Rail Corridors Outlook and Future Perspectives of Development**, Journal of Procedia Computer Science, N° 167, 2020.

3- bouaricha, nGigantesque projet des Nouvelles routes de la soie **: L'Algérie signe un mémorandum d'entente avec la Chine**, 9-6-2019, sur elwatan: https://www.elwatan.com/edition/economie/gigantesque-projet-des-nouvelles-routes de-la-soie-lalgerie-signe-un-memorandum-den , Extracted on 05-01- 2021

4- Bousquet, M, **Cherchell, le port de la polémique,African Business** - Le Magazine des Dirigeants Africains, avril- mai 2016.

5- Cherif Chakib, **Partenariat euro- méditerranéen et développement de la PME en Algérie**, Revue Economie & Management, 2004.

6- Elizabeth Zhu, **The Effects Of The African Continental Free Trade Agreement on Africa's Regional Economic Communities: An Empirical Analysis**, Undergraduate Economic Review, Volume 16, Issue 01, 2019

7- Kouty Manfred , **Implementing the African Continental Free Trade Area (AfCFTA): The Effects of Trade Procedures on Trade Flows** , Research in Applied Economics , March 2021

8- Kyle Haddad-Fonda**, An illusory alliance: revolutionary legitimacy and Sino-Algerian relations, 1958–1962**, The Journal of North African Studies, volume19, 2014.

9- **PETER CAI ,China's ambitious new Marshall Plan for Asia, 31-3-2015, the australian**:link https://www.theaustralian.com.au/business/business-spectator/chinas-ambitious-new-marshall-plan-for-asia-/news- ,Extracted on 12-02-2023

10- Sabrina Manaa, Samia Benzaim **,Le Partenariat Algéro-Européen Aperçu Général sur la Balance Commerciale et les Flux d'Investissement Direct Etranger**, Recherches économiques et managériale, N°24 ,Décembre 2018.

11- **The African Continental Free Trade Areak, Economic and Distributional Effects**, link :https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34139/9781464815591.pdf Extracted on 30/06/2022

III- Document de Travail:

1- Vincent CAUPIN, **Libre-échange euro-méditerranéen : Premier bilan au Maroc et en Tunisie**, étude réalisée par l'Agence française de développement, Paris, 2005.

2- Jeffrey Frankel and shang ,Jin wei, **:" Open Régionalism in a world of continental Trade Blocs"**,IMF working paper wp/98/10, Geneva, 1998.

I.Les séminaires, Rapports et Documents

1- Alden, C, Aggad-Clerx, **Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt**, African Development Bank Economic Brief, 2012.

2- Commission Européenne: **Algérie, Document de Stratégie 2007-2013**, et Programme Indicatif National 2007-2010, Bruxelles.

3- Commission européenne**, instrument européenne de voisinage et de partenariat :Algérie,** document de stratégie 2007 -2013 et programme indicatif nationale 2007-2010.

4- Délégation de l union européenne en Algérie ; rapport sur la coopération UE Algérie; édition 2014 .

5- kheladi moktar**, L'Accord d'association Algérie – UE : un bilan-critique**, séminaire à Rabat, Maroc.

6- ONS, Indice des prix à la consommation2002-2011, collection statistique N°219 / 2021 serie E: statistique économique N° 106.

IV-Site Internet

1- http://rtais.wto.org/UI/charts.aspx ,Extracted on 2020/12/03.

2- http://www.clrtafrique.com , Extracted on 2022/10/20.

3- https://au-afcfta.org/about, Extracted on 2022/03/20.

4- https://data.albankaldawli.org/country ,Extracted on 2021/01/01

5- https://data.worldbank.org Extracted on 2022/12/21

6- https://data.worldbank.org/indicator/IC.CUS.DURS.EX , Extracted on 2022/09/10

7- https://data.worldbank.org/indicator/IC.EXP.CSDC.CD?locations=ZG-ZJ-EU-Z7-8S-Z4 Extracted on 2022/10/02

8- https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html Extracted on 2021/01/20

9- https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx, Extracted on /02/10 2022

10- https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx, Extracted on 2022/12/24

11- https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740 Extracted on 2021 /03/10

12- https://www.aps.dz/ar/economie/117597-2021-12-06-17-50-23, Extracted on 05/05/2023

13- https://www.researchgate.net/publication/340547812_china%27s_%27belt_and_rad_initiative%27_and_global_maritime_trade_flows/figures?lo=1, Extracted on 08/01/2023

14- https://www.trademap.org ,Extracted on 2021 /01/10

15- https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm? Extracted on 20/11/2020

16- https://www.wto.org/french/docs_f/legal_f/enabling1979_f.htm : Extracted on2020/12/22

17- https://au-afcfta.org/who-we-are/, Extracted on 2022/05/18

18- https://www.policyvault.africa/african-continental-free-trade-area-afcfta-agreement-the-next-big-thing/ ,Extracted on 2022/09/02

19- algérie presse service, Port d'El Hamdania: présentation de trois sites pour implanter la base de vie de la société de réalisation. , (14-3-2023)., sur algérie presse service, on the link , https://www.aps.dz/regions/119686-port-d-el-hamdania-presentation-de-trois-sites-pour-implanter-la-base-de-vie-de-la-soc ,Extracted on 05/05/ 2023

20- algérie presse service, r,. Port d'El Hamdania: présentation de trois sites pour implanter la base de vie de la société de réalisation, sur algérie presse service: https://www.aps.dz/regions/119686-port-d-el-hamdania-presentation-de-trois-sites-pour-implanter-la-base-de-vie-de-la-soc . Extracted on 25-3-2021

V-textes juridiques

1- Official Journal of the Européen Union, **Court of Auditors ,Special Report No 5/ 2006/C 200/01**, concerning the MEDA programme, together with the Commission's replies, Volume 49,2006 .

الملخص

إن التحولات والتطورات التي عرفتها الساحة الدولية والتي أفرزتها ظاهرة العولمة عجلت ببروز نظام اقتصادي عالمي جديد، وأمام هذه التحولات ظهرت موجة جديدة ميزت هذا النظام وهي ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، من خلال قيام كل دول العالم لإنشائها، لذا تعد مسالة التكامل الاقتصادي من المسائل الهامة التي تحظى باهتمام كافة الدول بما فيها الجزائر، وفي هذا الإطار وقعت هذه الأخيرة اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي سميت باتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، ومع تنفيذ هذه الاتفاقية فان الاقتصاد الجزائري سيواجه مجموعة من الآثار الاقتصادية سواء كانت ايجابية أو سلبية، وفي الجهة المقابلة هناك هناك بدائل تكاملية متاحة بهدف تحقيق اندماج فعال في الاقتصاد العالمي، لذلك فالهدف من هذه الدراسة هو التعرف إلى تأثيرات اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري، واستكشاف مع استشراف مختلف البدائل التكاملية المتاحة.

وبغية الوصول إلى الهدف المتوخى من الدراسة فقلد تقسيمها إلى جزئين الأول نظري والثاني تطبيقي، بالنسبة للجزء النظري فقد تعرض إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد والتكامل الاقتصادي، وكذا إلى وضعية النظام التجاري العالمي بين التكتلات الاقتصادية وتعددية الأطراف بقيادة المنظمة العالمية للتجارة، أما الجانب النظري فقد شمل فصلين، تعرض الفصل الثاني إلى الدراسة التحليلية لانعكاس اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري من خلال وضعية المتغيرات الاقتصادية الكلية والتمويل المالي، أما الفصل الثالث تناول دراسة تحليلية استشرافية لأهم البدائل التكاملية المتاحة لتحقيق اندماج اقتصادي فعال.

ولقد توصلت نتائج الدراسة أن اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية لم تقدم المكاسب المنتظرة على الاقتصاد الجزائري، فبالإضافة إلى ضآلة الدعم المالي في كافة البرامج المالية المقدمة من الجانب الأوروبي للجزائر، والتي وجهت إلى تدعيم القطاعات الأخرى خارج القطاع الاقتصادي، لم تقدم أي إضافة ملموسة لقطاع التجارة الخارجية فبالرغم من عملية التحرير بين الطرفين لم تؤدي ذلك إلى تغير الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية، والدليل على ذلك أن الاقتصاد الجزائري لا يزال أحادي الجانب يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ذلك ساهمت هذه الاتفاقية في خسائر جبائية تزداد بمرور الوقت نتيجة التفكيك الجمركي على السلع، في حين بقيت تدفقات الاستثمار ضئيلة وان وجدت فإنها موجهة لقطاع المحروقات.

وتوصلت نتائج الدراسة كذلك أن هناك بدائل تكاملية أخرى سواء في إطار الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي من خلال اتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أو في إطار الصيغة الحديثة من خلال تكتل مجموعة البريكس ومبادرة الطريق والحزام الصينية، تفتح هذه البدائل آفاقا واسعة لاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وتحقق مكاسب كبيرة على اقتصاده، لكن تقف أمام نجاح تكتلات الصيغة التقليدية مجموعة من الصعوبات والمشاكل، في حين يواجه الاقتصاد الجزائري مجموعة من التحديات والعقبات أمام تكتلات الصيغة الحديثة على رأسها مسالة التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الشراكة الأورو-جزائرية، اتحاد المغرب العربي، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مبادرة الحزام والطريق، تكتل مجموعة دول البريكس.

Abstract

The transformations and developments that took place in the international arena and resulted from the phenomenon of globalization hastened the emergence of a new global economic system. In the face of these transformations, a new wave emerged that characterized this system, which is the emergence of regional economic blocs, through the establishment of all countries of the world. Therefore, the issue of economic integration is one of the important issues that It receives the attention of all countries, including Algeria. In this context, the latter signed an agreement with the European Union called the Euro-Algerian Partnership Agreement. With the implementation of this agreement, the Algerian economy will face a set of economic impacts, whether positive or negative. On the other hand, there are complementary alternatives available with the aim of Achieving effective integration into the global economy, so the aim of this study is to identify the effects of the Euro-Algerian Partnership Agreement on the Algerian economy, and to explore and anticipate the various complementary alternatives available.

In order to reach the study's objective, it has been divided into two theoretical and two applied parts. s new economic order and economic integration, as well as the status of the world trading system's relationship between economic clusters and multilateralism led by WTO On the theoretical side, it covered two chapters. Chapter II of the analytical study presented the reflection of the Euro-Algerian Partnership Agreement on the Algerian economy through the status of macroeconomic variables and financial financing. and chapter III dealt with a forward-looking analytical study of the most important complementary alternatives available for effective economic integration.

The results of the study concluded that the partnership agreement did not provide the expected gains to the Algerian economy. In addition to the meager financial support in all the financial programs provided by the European side to Algeria, which were directed at supporting other sectors outside the economic sector, it did not provide any tangible addition to the foreign trade sector. Despite The liberalization process between the two parties did not lead to a change in the commodity structure of Algerian exports. The evidence for this is that the Algerian economy is still unilaterally dependent largely on the hydrocarbons sector, which contributes a large percentage to the gross domestic product. In addition, this agreement contributed to tax losses that increase over time. time as a result of customs dismantling on goods, while investment flows remained small, and if they existed, they were directed to the fuel sector.

The results of the study also found that there are other complementary alternatives, whether within the framework of the traditional formula for economic integration through the Arab Maghreb Union and the African Continental Free Trade Area, or within the framework of the modern formula through the BRICS bloc and the Chinese Belt and Road Initiative. These alternatives open broad horizons for Algeria’s integration into the economy. The global economy achieves significant gains, but the success of the traditional blocs stands in the way of a number of difficulties and problems, while the Algerian economy faces a set of challenges and obstacles to the modern blocs, most notably the issue of economic diversification.

Keywords: economic intégration, the Euro-Algerian partnership, the Arab Maghreb Union, the African Continental Free Trade Area, the Belt and Road Initiative BRI, the BRICS bloc.